المكتبة الأفريقية

الوجود الإسرائيلي والعربي في أفريقيا

ـة اقتصادية سياسية

ـورة محبات إمام الشرابي

دار المعارف



المكتبة الأفريقية

الوجود الإسرائيلى والعربى فى أفريقيا

دراسة اقتصادية سياسية

دكتورة محبات إمام الشرابى



دار المعارف

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

مقدمة

لم تكن أفريقيا وليدة اليوم أو حديثة العهد فى الفكر الصهيونى ، بل اتجهت نظرة زعماء الصهيونية إلى هذه القارة منذ أواخر القرن التاسع عشر : ففى عام ١٨٩٧ انعقد أول مؤتمر صهيونى عالمى فى «بازل» بسويسرا ضم قادة الصهيونية بزعامة «تيودور هرتزل» لإنشاء وطن قومى يجمع شتات اليهود فى جميع أنحاء العالم . وقد فكر زعماء الصهيونية فى مشروعات كثيرة لتحقيق هذا الهدف ؛ إذ فكروا فى استعمار أوغندة وقبرص وبعض دول أمريكا اللاتينية وأستراليا وغيرها .

وحينما انعقد المؤتمر الصهيونى الرابع فى ربيع عام ١٩٠٣ فى لندن بزعامة «تيودور هرتزل» عرضت الحكومة البريطانية على المنظمة الصهيونية أن تعطيها فى شرق أفريقيا مستعمرة «كينيا» وقد عرف المشروع بعد ذلك خطأً بأنه مشروع أوغندة ومشروع شرق أفريقيا .. والصحيح كما هو ثابت فى سجلات وزارة المستعمرات البريطانية أن كينيا هى التى كانت موضوع المفاوضات .

وعندما اجتمع المؤتمر الصهيونى السابع فى يوليو عام ١٩٠٥ بعد وفاة هرتزل قرر نهائياً رفض مشروع شرق أفريقيا ، وقرر تركيز مجهودات المنظمة على الهجرة إلى فلسطين .

إن إقامة الوطن القومى لليهود فى قلب الوطن العربى وفى وسط العالم الآسيوى والأفريقى يجعل الصهيونية تساند الدول الاستعمارية فى صراعها مع التحررية فى العالم العربى وفى دول العالم الثالث ؛ كما جعل إسرائيل الجسر الذى يعبر عليه الاستعمار الجديد إلى أفريقيا وآسيا .

لقد تأكدت أهمية القارة الأفريقية بالنسبة لإسرائيل على لسان الكاتب الصهيونى «مردخاى كرينين» فى كتابه «إسرائيل وأفريقيا» بقوله : «ثمة مميزات واضحة لسعى إسرائيل من أجل كسب أصدقاء لها فى الكتلة الأفروآسيوية المتزايدة الأهمية ، فبسعيها ذلك تكسر طوق العزلة الاقتصادية والسياسية التى تعانى منها فى الشرق الأوسط» .

أصبحت دول القارة الإفريقية التى يتجاوز عددها الآن ٦٠ دولة تمثل أهمية محسوسة فى إطار النظام الدولى المعاصر ومجالاً واسعاً لنشاط دول العالم وتكتلاته نظراً للأهمية السياسية لهذه القارة وإمكاناتها الاقتصادية مستغلة حاجة دول هذه القارة للنظم التكنولوجية والعلمية الحديثة والتى تفتقر إليها نظراً لحداثة نشأتها وتطلعها لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعة لشعوبها .

لذلك يجب النظر إلى التغلغل الإسرائيلى فى أفريقيا على أنه :

– عمل مكمل للنشاط الاستعمارى فى القارة الأفريقية وكحلقة اتصال بين الدول الصناعية الاستعمارية سابقاً والدول النامية فى آسيا وأفريقيا .

– مجال للجهد الإسرائيلى الهادف إلى كسب أكبر عدد ممكن من الأصدقاء وتأمين التأييد السياسى لإسرائيل فى المحافل الدولية .

– ميدان عمل وغرس للاقتصاد الإسرائيلى وتأمين الأسواق الخارجية .

– منطلق إسرائيل للوثوب على البلاد العربية من الخلف بقصد تحطيم الحصار المفروض عليها فى شمالى أفريقيا .

إن التغلغل الإسرائيلى فى القارة الأفريقية يتصاعد مع الزمن ويتحول إلى قوة اقتصادية وسياسية تستقطب عدداً وافراً من الدول الحديثة الاستقلال فى محاولة لطمس معالم قضية فلسطين ، وهى قضية العرب الكبرى وتعزيز قوة إسرائيل ضد دول الشرق الأوسط بغية تعويق نموها ودفعها إلى الانصراف عن تنمية أوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

الفصل الأول

إسرائيل وأفريقيا

أولاً : أسباب اهتمام إسرائيل بالقارة الأفريقية

١ – الوضع الجيوبوليتيكي لإسرائيل يخلق لها اهتمامات بأفريقيا :

إسرائيل تحتل موقعاً ممتازاً فى ملتقى قارات آسيا وأفريقيا وأوربا وسط دائرة عربية معادية ، لها سواحل على امتداد البحرين المتوسط والأحمر ، فتعد إسرائيل جزيرة صهيونية وسط محيط عربى إذا جاز لنا هذا التعبير . .

ومما يجدر ذكره فى هذا الصدد أن المقاطعة العربية لإسرائيل ، مع إغلاق قناة السويس فى وجه الملاحة الإسرائيلية جعل إسرائيل تهتم بخليج العقبة الذى يعطيها اتصالاً بأفريقيا ، حيث إنها تعد كنقطة ارتكاز فيما وراء الدول العربية ، ومن ثم يسهل لها تصريف منتجاتها والحصول على المواد الخام ، كما انعكس ذلك على التفكير فى إقامة قناة بديلة لقناة السويس داخل إسرائيل والتفكير فى إقامة منطقة للنقل بطريق البر بين إيلات وأشدود ، ويتضح ذلك من تصريح وزير المواصلات الإسرائيلى بأن شركة الملاحة الإسرائيلية « زيم » تأخذ على عاتقها مسئولية إنشاء منظمة للنقل بطريق البر بين إيلات على البحر الأحمر وأشدود على البحر المتوسط لنقل التجارة القادمة من أفريقيا إلى أوربا وبالعكس .

كما ساعد صغر مساحة إسرائيل – ٢٠,٧٠٠ كم^{٢} – على سهولة سيطرة الجهاز الحكومى على جميع أنحاء الدولة .

من ذلك يتضح أن وضع إسرائيل الجيوبوليتيكى أثر على اهتمامها بخليج العقبة ومن ثم بأفريقيا[1] .

كما أن وضع إسرائيل الجيوبوليتيكى قد امتد أثره أيضاً لسعيها إلى كسب الرأى العام الأفريقى إلى جانبها لضمان أمنها وخروجها من عزلتها السياسية لإحاطتها بدول عربية ترفض وجودها ؛ حيث إنها دولة قامت على أساس طرد شعب من أرضه وجمع فئات مختلفة من يهود العالم ذوى الميول الصهيونية فى شكل استعمار استيطانى مما جعلها دولة قائمة على الاغتصاب .

٢ - وضعية إسرائيل الدولية :

إن إسرائيل ليست دولة عادية الوجود والمنشأ ؛ وإنما هى دولة قامت فى وضع دولى استثنائى أهدرت فيه القيم والعدالة الدولية والإنسانية ، وتمت هذه المنشأة داخل المنظمة الدولية ، ويرجع اهتمامها بأفريقيا كنتيجة لاهتمامها بتركيب هذه المنظمة وكل مايتعلق بها ، وكان عدد الدول الأفريقية الممثلة فى المنظمة فى أثناء بداية نشأتها أربع دول ، وكانت موازين القوى داخل المنظمة فى يد المعسكر الغربى عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة .

ومع ازدياد حركة الاستقلال وظهور الدول الجديدة المستقلة فى آسيا وأفريقيا انضمت للمنظمة الدولية .

ونظراً لاطراد عدد الدول الآسيوية والأوربية الأعضاء بالمنظمة وثبات عدد الأعضاء من الأمريكتين وأستراليا فإنه منذ ١٩٥٥ تكون الزيادة المتوقعة فى أعضاء الأمم المتحدة بشكل يؤثر فى موازين التصويت وفى الاتجاهات السياسية بالمنظمة الدولية من الدول الأفريقية فقط ؛ لأنها كانت لاتزال القارة (الوحيدة) الخاضعة

---

(١) Cohen - Arab Border Villages in israel, London, 1964.

مركز إفريقيا من العالم

شكل (١)

مقياس الرسم ١ : ١٢٠ مليون

مركز إفريقيا من العالم

خضوعاً كاملاً للتسلط الأجنبى ، وأن هناك احتمالات لظهور الدول المستقلة الأفريقية .

ولما كانت القضية الفلسطينية تعد إحدى المشكلات الدولية فى عالمنا المعاصر وأن الدول العربية مصرة كل الإصرار على إثارتها دوليًّا كلما سنحت الظروف فلذا ستكسب رأياً إفريقياً مناصراً عند عرض قضيتها فى الأمم المتحدة ، وخاصة أن أغلب هذه الدول الأفريقية غير العربية – إن لم تكن كلها – تجهل كل حقائق وتفاصيل القضية منذ نشأتها فى الأمم المتحدة .

لذلك كان على إسرائيل أن تسرع الخطى إلى الدول الأفريقية الجديدة لكسب ودها وصداقتها وتأييدها ومناصرتها للقضية والتأييد السياسى لها فى المحافل الدولية[٢] .

٣ – التاريخ :

تبدو قيمة تاريخ إسرائيل فى أنه ساعد فى تحقيق سعيها نحو تدعيم نفوذها السياسى فى أفريقيا عن طريق استغلال الجاليات اليهودية والاتصال بالمؤسسات الأفريقية المختلفة ؛ كما ساعد فى إبراز المنطق الدعائى الإسرائيلى فى أفريقيا بالزعم بأن إسرائيل حقيقة تاريخية ، وأن هناك تجربة مشتركة بين اليهود والأفارقة .

٤ – المؤثرات الداخلية :

(ا) **الوضع الاقتصادى** : تفتقر إسرائيل بصفة عامة إلى الموارد الطبيعية والقوى المحركة ، وتقتصر ثروتها المعدنية على النحاس والفوسفات وأملاح البحر الميت ، إلا أنها تدخل فى عداد الدول المتقدمة تكنولوجيا ؛ فتطبق التقدم العلمى

---

(٢) الدكتور عبد الملك عودة : السياسة والحكم فى أفريقيا (القاهرة ١٩٥٩) .

فى استخدام مواردها وساعدها على ذلك المساعدات الخارجية ، وحقق الاقتصاد الإسرائيلى كثيراً من المنجزات أبرزها استقبال وإسكان واستيعاب وتشغيل المهاجرين الجدد ولاسيما القادمون من دول أفروآسيوية فقيرة ، كذلك ارتفع الإنتاج الزراعى والصناعى وارتفعت الصادرات واتسع نطاق الخدمات[٣] .

هذا الوضع الاقتصادى لإسرائيل يؤثر على نظرتها للقارة الأفريقية وسياستها الخارجية حيالها : فمن أهدافها الرئيسية تدعيم مركزها الاقتصادى ومن هنا فلقد فكر ساستها ومهندسو التحالف الإسرائيلى الأوربى الأمريكى فى أن يتخطوا الحصار العربى لهم كى يمارس هذا الأخطبوط الصهيونى وتلك الدولة اللعين طبيعة وجودها فى مجموعة من الدول الأفريقية والآسيوية المتخلفة اجتماعياً واقتصادياً ، وهى فى هذا تضرب عصفورين بحجر :

الأول : معارضة ومعاكسة السياسية العربية التى ترمى إلى تضييق الخناق عليها .

والآخر : أن تتحرك استجابة لطبيعة تركيبها ووجودها ، وهو المركز الاقتصادى الصناعى المتحرك لحساب نفسه ولحساب المصالح الاقتصادية الأوربية الأمريكية التى تساندها ، وتفسح الطريق أمامها فى هذه الدول الأفروآسيوية[٤] .

(ب) **الوضع الديموغرافى** : لم يكن عدد السكان اليهود فى فلسطين يتجاوز ٦٥٠,٠٠٠ نسمة عندما قامت إسرائيل على أنقاض فلسطين التى كانت خاضعة للانتداب البريطانى فى مايو سنة ١٩٤٨ ، وفى سنة ١٩٦٢ وصل عددهم أكثر من مليونى نسمة ، ووصل العدد إلى ٢,٣ مليون نسمة سنة ١٩٦٦ وما يقرب من

---

(٣) Israel Government year book, Jerusalem, 1966/67

(٤) المرجع السابق د . يوسف أبو الحجاج : الاقتصاد الإسرائيلى فى الميزان – القاهرة سنة ١٩٦٦

Rubner, Alex: The Economy of Israel, London, 1960.

٣ ملايين طبقاً للإحصاءات الحديثة ، ومن الملاحظ أنه قد استُنفد جزءٌ كبيرٌ من يهود أفريقيا عن طريق الهجرة لإسرائيل .

وجدير بالذكر أن تعدد الدول الأفريقية التى قدم منها سكان إلى إسرائيل يعطى إمكانات لوزارة الخارجية الإسرائيلية فى تفهم مشكلات هذه الدول ، ولأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية فى التعرف بسهولة على الشخصيات التى يمكن التأثير عليها فى الدول الأفريقية وذلك فى سبيل خدمة إسرائيل .

ولا نجد فى هذه الدولة عدداً ضخماً من السكان يمكن أن يؤثر فى سياستها الخارجية الأفريقية - كما نجد ذلك بالنسبة لدول أخرى - ولكن أهمية هذا العامل تنحصر فى الإسرائيليين القادمين من أفريقيا ، وفى الإسرائيليين الذين لديهم درجة عالية من التقدم العلمى وفى التقدم التكنولوجى الإسرائيلى الذى يستغل فى وسائل السياسة الخارجية الإسرائيلية فى أفريقيا[٥] .

(جـ) **النظام الداخلى** : يستنتج من بيانات الحكومة الإسرائيلية وتصريحات الرسميين فيها وبرامج الأحزاب السياسية أنه ليس هناك خلافٌ أساسىٌّ نحو سياسة إسرائيل الأفريقية ، بل إن هناك شبه اتفاق على تشجيع هذه السياسة بغية كسب رأى عام أفريقى إلى جانب إسرائيل وتقويم مركز الاقتصاد الإسرائيلى وتدعيم نفوذ إسرائيل السياسى عن طريق الوسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وإن كان هناك بعض الخلافات الطفيفة ، مثل معارضة حزب حيروت لسياسة إسرائيل تجاه جنوب إفريقيا عندما قطعت علاقتها بها ، لأنه رأى أن ذلك يلحق الضرر بالمصالح اليهودية والصهيونية ، أما جوهر السياسة الإسرائيلية الأفريقية فلا خلاف عليه[٦] .

---

(٥) حاتم صادق : نظرة على الخطر ، القاهرة سنة ١٩٦٧ .

(٦) د . أسعد رزق : نظرة فى أحزاب إسرائيل - مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٦٦
Israel Government Year book, 1966/1967.

٥ – المؤثرات الخارجية وتتمثل فيما يلي :

(ا) **الجماعة الدولية الجديدة** : الملاحظ أن إسرائيل أصبحت الآن تسير فى إطار الدول الغربية عموماً ، وقطع الاتحاد السوفييتى علاقته الدبلوماسية مع إسرائيل فى أعقاب حرب يونية سنة ١٩٦٧ ، فى الوقت الذى تجد فيه الجماعة الدولية تحدث أثرها :

فالصين الشعبية تؤيد العرب وتصدر بيانات تؤكد هذا الاتجاه ، وتتهم فيه السوفييت بالسير فى ركاب الإمبريالية .

وبدأت فرنسا تنتهج سياسة أخرى تجاه الشرق الأوسط حيث أخذت تميل إلى الجانب العربى .

ولاشك أن هذا يؤثر فى سياسة إسرائيل الأفريقية : فهناك من يرى أنها أداة الإمبريالية الأمريكية فى أفريقيا ، كما أن لها علاقة بالاستعمار الجديد فى هذه القارة .

(ب) **ظاهرة الدول الجديدة** : يطلق على ١٩٦٠ عام الاستقلال الأفريقى : فنى هذا العام حصلت معظم الدول الأفريقية على استقلالها ، وهذه الدول تواجه بعد الاستقلال عدة مشاكل أهمها : التخلف الاقتصادى ومحاولة تحقيق التنمية الاقتصادية ومشاكل الظهور فى المجتمع الدولى وإقامة شخصية دولية جديدة ومشاكل عدم وجود الكوادر اللازمة لبناء الدولة على أسس جديدة .

كل ذلك استغلته إسرائيل وذلك بالإسراع فى الاعتراف بهذه الدول وإقامة علاقات دبلوماسية معها ، وإبرام اتفاقيات فى المجال الاقتصادى وتوطيد أواصر التعاون الفنى والثقافى وإيفاد الخبراء كما سيتضح[٧] من الدراسة التحليلية التالية :

---

(٧) **V. Vladimirov: Israel's policy in Africa, International Affairs, Moscow, 1965.**

انظر أيضا : رياض القنطار : التغلغل الإسرائيلى فى أفريقيا وطرق مجابهته – مركز الأبحاث – المنظمة الفلسطينية – بيروت سنة ١٩٦٨ .

(جـ) **ظاهرة التخلف الاقتصادى** : وهذه ظاهرة من أهم قضايا الدول الأفريقية الحديثة الاستقلال فمعظم هذه الدول تعانى من فائض فى العمل ونقص فى الطبقة العاملة المتعلمة القديرة .

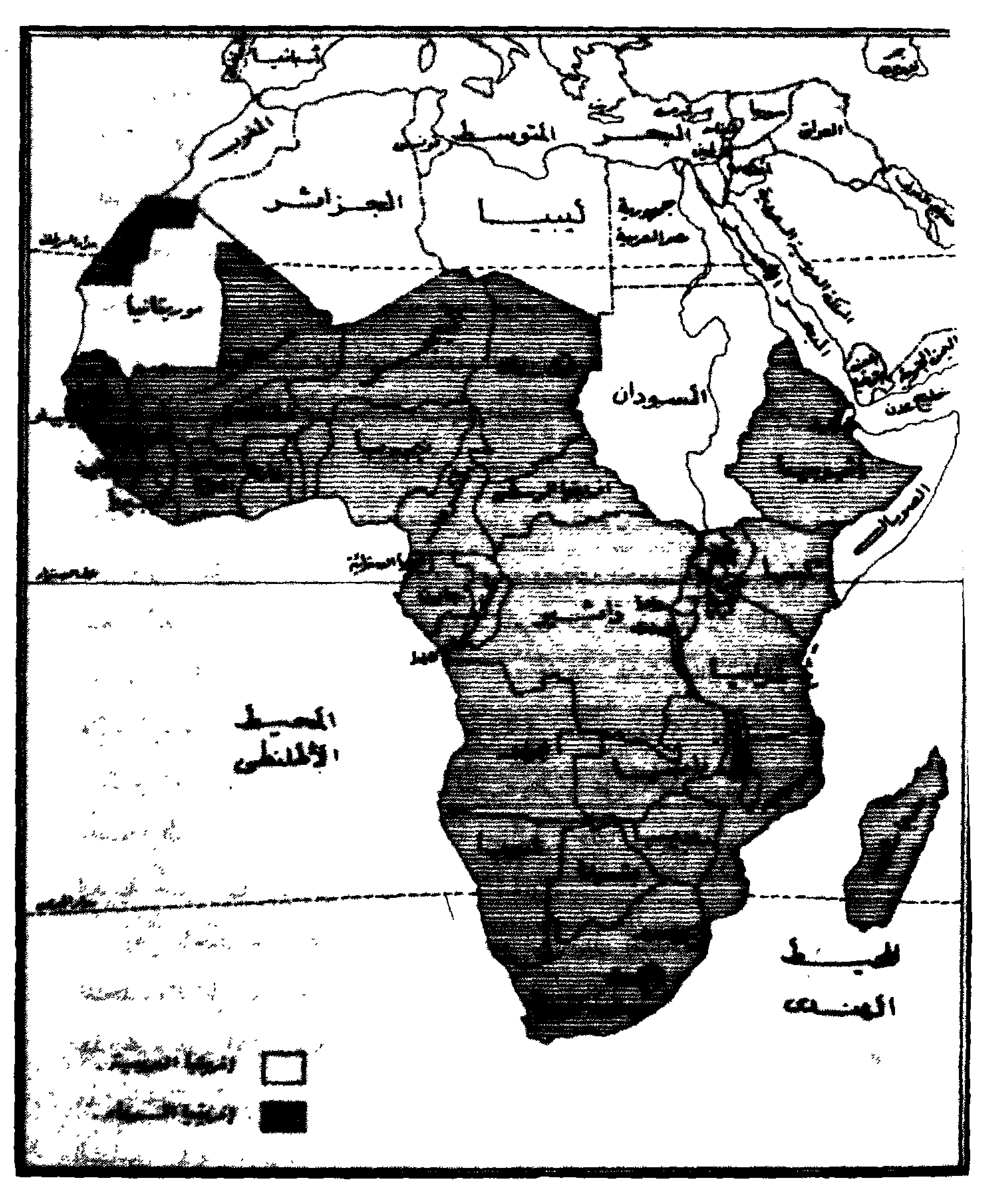
وزاد الأمر تعقيداً التناقض بين مستوى المعيشة فى الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات الأفريقية المتخلفة ، ومن هنا ظهرت أهمية التقدم التكنولوجى لهذه الدول ، وهذا لايتحقق إلا بالأخذ بسياسات اقتصادية متعددة ومنها دور الاستثمار الأجنبى فى تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه الدول ، وهذا يؤثر على السياسة الإسرائيلية التى تستغل هذا الوضع لإقامة بعض المشروعات الخاصة بالتنمية فى أفريقيا ، وساعد على ذلك الاتجاه الذى تسير فيه التجارة الدولية ، بالإضافة إلى إبرام اتفاقيات اقتصادية وإرسال خبراء . . إلخ للمساهمة فى القضاء على ظاهرة الفقر التى سببها الحكم الاستعمارى والاستغلال الطبقى وعدم كفاية رأس المال .

(د) **المنظمة الصهيونية العالمية** : قامت المنظمة الصهيونية العالمية منذ تأسيسها سنة ١٨٩٧ بعدة جهود فى سبيل قيام إسرائيل وهى مازالت موجودة حتى الآن ، ومازالت هذه المنظمة تعد تدعيماً لجهود إسرائيل فى الخارج : من ضمن جهودها أنها ساهمت فى هجرة بعض اليهود الأفريقيين إلى إسرائيل ؛ كما تبرم علاقات مع الشخصيات اليهودية الهامة فى بعض الدول الأفريقية . . معنى ذلك أن المنظمة الصهيونية العالمية تؤثر فى سياسة إسرائيل الأفريقية بالإضافة إلى تأثرها بها[٨] .

---

(٨) Nurkse, Ragner: Patterns of Trade and Development, oxford, 1962.

انظر أيضا : Galbraith, John Kenneth: Economic Development, Cambridge, 1968.



شكل (٢) مقياس الرسم ١ : ٣٢,٥ مليون

الدول الأفرو - عربية

٦ - وضعية أفريقيا بالنسبة للوطن العربى :

إن دول أفريقيا غير العربية تمثل ظهر الوطن العربى ، فهى تواجه شبه الجزيرة العربية على طول الساحل الشرقى لأفريقيا وتمتد على طول الحدود الجنوبية للدول العربية الأفريقية ، وهذا يعطى هذه الدول مركزاً إستراتيجياً خطيراً إذا كانت على عداء مع الدول العربية أو تمكن أحد أعداء القضايا العربية والثورة العربية أن يتخذها مناطق هجوم أو وثوب ضد الوطن العربى .

ومن ناحية أخرى فإن اهتمام الدول الغربية فى فترة تاريخية عقب الحرب العالمية الثانية كان موجهاً فى الدرجة الأولى إلى المنطقة الآسيوية من الوطن العربى ، وكان هذا نتيجة للمعركة ضد الصهيونية وضد الأحلاف العسكرية وخاصة حلف بغداد ، وعلى هذا فإن وصول إسرائيل إلى هذه الدول الأفريقية غير العربية معناه أنها تحاول خلق نقط تهديد لظهر الأمة العربية ومنطقة العمق الإستراتيجى الضرورية للثورة العربية ، وهى تحاول جاهدة تهديد المعركة العربية ضدها من الخلف ، وتنقل بذلك المعركة إلى ميدان آخر أو تحاول بهذا تخفيف الانتباه العربى الموجه ضدها والذى يدعوها إلى هذا هو أن الثورة العربية فى جميع معاركها اشتبكت فى صراع مميت والدول الاستعمارية التى تريد أن تظل سيطرتها على الأمة العربية ، ومن ثم فمن مصلحة الدول الاستعمارية ومن مصلحة إسرائيل وحلفائها أن يتسللوا إلى ظهر الثورة العربية لمحاولة بناء مراكز تهديد لها من الخلف .

ومن ناحية أخرى فإن الدول الأفريقية التى تنال استقلالها سوف تنضم للأمم المتحدة وتدخل تبعاً لذلك بمجموعة الدول الآسيوية الأفريقية ، وإسرائيل حتى وقتنا هذا محرم عليها الانضمام لهذه المجموعة فى الأمم المتحدة لجهود الدول العربية ، وعلى هذا فالخطة الإسرائيلية بمساندة المعسكر الغربى تتمثل فى محاولة كسر هذا الحصار السياسى الذى تفرضه الدول العربية على إسرائيل [٩] .

---

(٩) الدكتور عبد الملك عودة : السياسة والحكم فى أفريقيا القاهرة سنة ١٩٥٩ .

٧ - كنوز أفريقيا الاقتصادية :

إن أفريقيا بقعة لها وزنها فى شتى المجالات : فهى قارة الكنوز المعدنية والمواد الخام المتنوعة التى يسيل لها لعاب الغرب والدول الاستعمارية التى وصلت لاستغلال القارة بصور شتى منها الاستفادة من وجود إسرائيل وتنشيط علاقاتها مع الدول الأفريقية ، ودورها فى هذا يمثل مايقوله علماء الطب «دور حامل الميكروب» وتتمثل نسب هذه الخامات فيما يلى طبقا لإحصاء سنة ١٩٧٥ :

فى المجال الزراعى : فإن القارة تحتكر عديداً من الخامات الزراعية فهى تنتج نحو أكثر من ٣/٤ الإنتاج العالمى من الكاكاو ، كما تحتكر معظم الإنتاج العالمى من زيت النخيل ونواته ، وتسهم بنحو ٢/٣ الإنتاج العالمى من السيسل الذى يعد من أهم مواد الألياف سواء الخشنة أو الصلبة ، وأيضا أهمية القارة فى تجارته الدولية ، وكذلك تحتكر نوعية الإنتاج العالمى من القطن حيث إنها تستحوذ على معظم الإنتاج العالمى من القطن الطويل التيلة ذات الشهرة العالمية ، بالإضافة إلى إنتاجها نحو ثلث الإنتاج العالمى من الفول السودانى ، وتسهم بنحو ٣/٤ صادراته العالمية ، فالقارة لها مكانتها فى هذا الصدد حيث إن نيجيريا أولى دول العالم فى إنتاج هذه الغلة ، وتسهم القارة بما يقرب من ٣٠٪ من الإنتاج العالمى للبن . بالإضافة إلى إنتاج له اعتباره من الكروم والموالح والزيتون ، فنجد أن الجزائر تعد المنتج الرابع للنبيذ فى العالم ، بل إنها أولى الدول المصدرة له ، كما أنه لايُغفل شأن القارة فى إنتاجها لعديد من المحصولات الغذائية .

فى المجال الغابى : تكاد تحتكر أفريقيا الإنتاج العالمى للصمغ العربى حيث إن الأبيّض تعد أكبر سوق لتجارته فى العالم .

كما أن للقارة وزناً فى إنتاج أخشاب الغابات المدارية المطيرة ، تلك التى أعطتها مكانا بارزاً فى تجارة الأخشاب العالمية .

فى مجال الإنتاج الرعوى : نجد أن القارة لها وزنها العالمى فى إنتاج الصوف من أغنام المارينو التى تتركز فى إقليم الفلد ؟[١٠] .

فى مجال الثروة المعدنية : فإن لأفريقيا إمكاناتها الضخمة فى هذا الصدد لدرجة أنها يطلق عليها قارة الكنوز المعدنية ، فالماس احتكار أفريقى حيث إن أفريقيا تنتج نحو ٩٨٪ من الإنتاج العالمى من ماس الصناعة و ٩٣٪ من ماس الزينة .

ويؤلف إنتاج القارة نحو أكثر من ٨٠٪ من الإنتاج العالمى من الذهب وفى الوقت الحاضر تعد مدينة جوهانسبرج بجمهورية جنوب أفريقيا أكبر قطب لإقليم تعدينى فى العالم ، وبعد اكتشاف ارتباط اليورانيوم بالتكوينات الحاوية للذهب - أصبحت مناجم الذهب تعطى ذهباً (ويورانيوم) فى آن واحد ، كما تكاد تحتكر القارة الإنتاج العالمى من الكولمبيت .

• وتستحوذ أفريقيا على أكثر من ثلثى الإنتاج العالمى من الكوبالت ، ونحو ربع الإنتاج العالمى من النحاس حيث إن زامبيا تحتل المركز الثالث العالمى فى الإنتاج وزائير المركز السادس العالمى .

كما تأتى أفريقيا فى المركز الثانى بعد أمريكا الشمالية فى إنتاج الفوسفات ، إذ يؤلف إنتاجها نحو ¼ الإنتاج العالمى منه ، وتسهم القارة بنحو ½ الإنتاج العالمى من المنجنيز ، وكذلك أكثر من ١٥٪ من الإنتاج العالمى للقصدير ، ونحو ٦٪ من الإنتاج العالمى للبوكسيت ، كما تسهم بنحو ثلث الاحتياطى العالمى منه . وتنتج نحو ٤٪ من الإنتاج العالمى لخام الحديد ، كما أن الاكتشافات الحديثة تشير إلى أن القارة ستكون منتجاً رئيسيًّا فى المستقبل .

---

(١٠) The Africa Guide company : The Economist intelligence Unit LTd. Africa Guide, England, 1977.

انظر أيضا : الدكتور محمد عبد الغنى سعودى : الاقتصاد الأفريقى والتجارة الخارجية - القاهرة ١٩٧٣ .

وفضلاً عن ذلك فإن أفريقيا تمد العالم بالمعادن النادرة مثال التنتالوم والفانديم ، والبريليم والكروم والبلاتين وغيرها .

وفى مجال الطاقة نجد أنه قد برزت أهمية أفريقيا فى الميدان البترولى منذ منتصف الستينيات ، ويؤلف إنتاجها نحو أكثر من ١٥٪ من مجموع الإنتاج العالمى للبترول ، فيقال : إنها قارة المستقبل فى الإنتاج البترولى ، وتبلغ نسبة الطاقة المائية التى فى أفريقيا مايقرب من ربع إمكانات العالم ، ومن هنا تبرز إمكاناتها من الطاقة الكهرومائية .

كما لايغفل شأن القارة فى المجال السياحى حيث إنها تضم ثروة طبيعية هامة ومتنوعة من الحيوانات البرية التى تعد أهم كنوزها وثرواتها الوطنية ، كما أنها عامل هام فى الجذب السياحى ، فالسياحة مورد اقتصادى حيوى فى أفريقيا (١١) .

مثل هذه الإمكانات الاقتصادية الهائلة لأفريقيا مع الأخذ فى الاعتبار للوضع الاقتصادى الإسرائيلى .. كل هذا يعلل اهتمام إسرائيل بالقارة وبذل كل الجهود لاقتحامها والتغلغل فى أرجائها ، فإسرائيل تنظر على أنها سوق لتصريف المنتجات الإسرائيلية ومورد للمواد الخام المتنوعة التى تحتاج إليها مصانعها .

يتضح من الدراسة التحليلية السابقة المؤثرة فى سياسة إسرائيل مع أفريقيا أنها ليست على درجة واحدة من حيث الأهمية ، فيتمثل أهم العوامل فى الوضع الجيوبوليتيكى . . إنه نتيجة لهذا الوضع الذى قام على أنقاض فلسطين ساد توتر دائم على الحدود الإسرائيلية غير الواضحة مع الدول العربية ، ومن ثم أصبحت قضية الأمن الإسرائيلى هى الشغل الشاغل للسياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه الدول المتخلفة ومنها الأفريقية ، وترتب على ذلك قيام الدول العربية باتخاذ سياسات معينة

---

(١١) L - Clarke and 8 others: An Advanced Geography of Africa, London, 1975.

U. N.: Statistical year book, 1976.

منها المقاطعة العربية لإسرائيل ، الأمر الذى أثر على سياسة إسرائيل نحو أفريقيا وجعلها تسعى إلى كسب الرأى العام الأفريقى إلى جانبها وذلك بمحاولة تأكيد وجودها وضمان أمنها عن طريق الرأى العام وخروجها من عزلتها السياسية لإحاطتها بدول عربية ترفض وجودها .

وفيما يتعلق بالعامل الآخر من حيث الأهمية فهو الاقتصادى فالتحليل السابق لكل من الوضع الاقتصادى الإسرائيلى وإمكانات القارة الأفريقية يوضح لنا كما ذكرت أهمية أفريقيا كسوق لتصريف المنتجات الإسرائيلية ومورد للمواد الخام التى تحتاج إليها إسرائيل ومنفذ لتشغيل الخبراء الإسرائيليين ، أى استغلال لفائض العمل الإسرائيلى .

أما التاريخ : فتبدو قيمته فى أنه ساعد فى تحقيق سعى إسرائيل نحو تدعيم نفوذها السياسى فى أفريقيا عن طريق استغلال الجاليات اليهودية والاتصال بالمؤسسات الأفريقية المختلفة ، كما ساعد فى إبراز المنطق الدعائى الإسرائيلى فى أفريقيا بزعم أن إسرائيل حقيقة تاريخية وأن هناك تجربة مشتركة بين اليهود والأفارقة .

وبالنسبة للوضع الديموغرافى : فهو أقل أهمية لأن إسرائيل ليست دولة كبيرة فى عدد السكان مما يؤثر على وزنها الدولى ، وإن كانت تنحصر أهميته فى الاستفادة من الإسرائيليين الذين من أصل أفريقى فى تحقيق السياسة الخارجية الإسرائيلية فى أفريقيا ، وأن يكونوا عامل اتصال قوى بين الأفارقة الذين فى إسرائيل وكذلك الدول الأفريقية .

أما الأهم فهم السكان الإسرائيليون من أصل غربى حيث يعملون فى المشروعات الأفريقية المختلفة نظراً لمهاراتهم المتعددة وتخصصاتهم المختلفة بخلاف اليهود الشرقيين الذين فى إسرائيل[١٢] .

---

(١٢) Mcnamara, Robert: The Essence of Security, Harper, New york 1968.

أما المؤثرات الخارجية فأثرت على حركة إسرائيل فى أفريقيا من حيث تعدد مراكز القوى فى العالم ولجوء إسرائيل أخيراً لتدعيم علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وتوتر العلاقات مع السوفييت الذى بلغ ذروته بعد حرب يونيو مباشرة ، ولو أن هذه الظروف والأوضاع السياسية قد تغيرت فى الوقت الحاضر.

أما وجود الدول الجديدة فكان مؤثراً خارجيًّا قويًّا فى خروج إسرائيل من عزلتها السياسية ومحاولة إيجاد تأييد دولى فى المؤسسات الدولية . كما نجد أن التخلف الاقتصادى قد ساعد إسرائيل على استغلال الوسائل الاقتصادية مع الوسائل الأخرى لسياستها الخارجية فى تحقيق أهدافها السياسية أساساً فى أفريقيا ، هذا بالإضافة إلى العوامل الأخرى المؤثرة فى سياسة إسرائيل نحو أفريقيا ، وتشمل قدرة إسرائيل العسكرية وهزيمتها للدول العربية فى حروب سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٦٧ .

غير أن هذا العامل الخاص بالردع العسكرى يؤثر على سياسة إسرائيل الخارجية نحو الدول العربية وخاصة المحيطة بها والدول التى تحصل منها إسرائيل على الأسلحة والعتاد وهى أساساً الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة وفرنسا وإن كانت الأخيرة بدأت فى التقييد من تزويد إسرائيل بالعتاد الحربى بعد التطورات الأخيرة لموقف فرنسا من الصراع العربى الإسرائيلى .

وهناك الأيديولوجية الصهيونية التى تؤثر فى سياسة إسرائيل الخارجية وهى تربط الماضى اليهودى بالحاضر وتستند إلى الماضى اليهودى ، وهى أيضاً عصرية ، كما أن إسرائيل هى نتاج الأيديولوجية أكثر من أى دولة أخرى ، وهى واحدة من الدول القليلة التى سبقت فيها الأيديولوجية قيام الدولة .

ثانياً : أهداف التغلغل الإسرائيلى فى أفريقيا

تهدف إسرائيل من التغلغل فى أفريقيا وتدعيم علاقاتها بالدول الأفريقية إلى مايلى :

١ – كسب الرأى العام الأفريقى والحصول على تأييد أكبر عدد ممكن من الدول الأفريقية مقدرة فى ذلك ثقل الصوت الأفريقى فى المؤتمرات والمحافل الدولية وتأييد الدول الأفريقية لها بالنسبة لمشاكلها العالمية وخاصة النزاع مع الدول العربية : فإسرائيل تحرص على كسب الرأى الأفريقى والحصول على تأييده سواء اتخذ التأييد سلوكاً دوليًّا على المستوى الفردى أو على المستوى الجماعى : يتمثل الفردى فى تصريحات المسئولين فى الدول الأفريقية ، ويتمثل المستوى الجماعى فى المؤسسات الأفريقية المشتركة مثل منظمة الوحدة الأفريقية وفى المجموعة الأفريقية بالأمم المتحدة ، وهى تشكل مايزيد على ٣١٪ من مجموع الأصوات فى الجمعية العامة ، وهذا أكبر تمثيل قارى فى الأمم المتحدة : أى أن إسرائيل تهدف إلى الاستفادة من ازدياد الوزن المعنوى للمجموعة الأفريقية على الصعيد الدولى وازدياد وزنها فى الأمم المتحدة حيث إن إسرائيل فى حاجة ماسة إلى أصوات دول هذه المجموعة ، وذلك يدخل فى إطار توسيع الاتصالات السياسية لإسرائيل من أجل الحصول على مركز بارز فى العلاقات الدولية ولا سيما بين الدول النامية باعتبارها نموذجاً لهذه الدول تهتدى به عند اللزوم ، وإذا لم تحصل إسرائيل على التأييد الكامل لهذه الدول فإنها على الأقل تريد أن تضمن عدم دعم هذه الدول بأصواتها لمواقف الدول العربية وهى فى هذا الصدد تحاول أن ترسخ لدى قادة أفريقيا والرأى العام فيها أنها جزء لايتجزأ من العالم الأفروآسيوى تاريخيًّا وجغرافيًّا وواقعيًّا[١٣] .

---

(١٣) Safan, Nodav: The U. S. and Israel, Cambridge, 1963.

٢ – قضية الخروج من العزلة : شعرت إسرائيل منذ وجودها بواقع العزلة التى تعيشها ؛ كما حاولت الدول العربية أن تفرض حصاراً سياسيًّا عليها ، ولذلك عملت إسرائيل على الخروج من العزلة . فنظراً لفشل إسرائيل فى أن تصبح جسماً مقبولاً إقليميًّا حاولت تجاوز المسرح الإقليمى إلى ماوراء ذلك المسرح .

وتهدف إسرائيل من إقامة علاقات اقتصادية مع أفريقيا وتقديم المساعدات الفنية لدولها إلى كسر الحصار المفروض حولها . ويقال : إن ماتقدمه إسرائيل من مساعدات لآسيا وأفريقيا هو أفضل طريق يمكن اتخاذه لكسب الصداقة والعطف والتفاهم فى العالم بأسره ، وسيؤدى ذلك إلى إقامة علاقات سلام وتعاون مع الدول العربية المجاورة .

ومما هو جدير بالذكر أن الطريق الوحيد لكسر جدار الحصار الذى يحيط بإسرائيل امتلاك عطف وصداقة الأمم القريبة منها والبعيدة على حد سواء : أى أن إسرائيل تحاول كسر الطوق العربى والوثوب عليه من الخلف(١٤) .

ويقول زعماء إسرائيل : « إن عمل إسرائيل فى أفريقيا ليس مساعدة ، ولكنه تعاون : فإسرائيل تُعَلِّمُ ولكن تتعلم فى الوقت نفسه لكى تكسب مقابل ذلك مكاناً فى ملحمة الحرية الأفريقية » .

٣ – تحقيق الأهداف الإستراتيجية لنظرية الأمن الإسرائيلى عن طريق :

(ا) تطويق الدول العربية وخاصة مصر وحرمانها من أى نفوذ داخل القارة محاولة فى ذلك استغلال وتعميق الخلافات العربية مع بعض الدول الأفريقية .

(ب) تهديد أمن الدول العربية المعتمدة على نهر النيل وخاصة مصر بمحاولة زيادة نفوذها فى الدول المتحكمة فى مياه النيل من منابعه مع التركيز على إقامة مشروعات زراعية تعتمد على سحب المياه من بحيرة فيكتوريا مستغلة فى ذلك

---

(١٤) **Kreinin Mordechai E: Israel and Africa, A study in Technical Cooperation, New York 1964.**

العداء التاريخي بين أثيوبيا والعرب وإمكاناتها فى التأثير على السياسة الأوغندية بجانب قيامها بتشجيع جنوبي السودان فى حركاته الانفصالية .

(جـ) تأمين مداخل البحر الأحمر المؤدية إلى إسرائيل عن طريق وجودها فى المناطق المطلة على الساحل الشرقى فى أفريقيا وخاصة فى أثيوبيا وبعض الجزر المؤجرة منها وتكثيف العملاء فى جيبوتى(١٥) .

(د) التأثير على اقتصاديات الدول العربية لعرقلة نموها .. وذلك عن طريق :

– منافسة المنتجات العربية فى الأسواق الأفريقية .

– إنماء بعض المحصولات الزراعية التى لها مثيل فى بعض الدول العربية وذلك فى بعض دول أفريقيا .

– وكما سبقت الإشارة إقامة مشروعات زراعية تعتمد على سحب المياه من بحيرة فيكتوريا للتأثير على منابع النيل .

هذا وقد وجدت إسرائيل فى غلق القناة فرصة ثمينة لزيادة وتوثيق علاقاتها مع الدول الأفريقية ، وخاصة فى مجال التجارة باعتباره مدخلاً للسيطرة الاقتصادية ثم السياسية ، وذلك قبل أن تتفرغ الدول العربية من إزالة آثار العدوان لتنمية علاقاتها مع أفريقيا ، لذلك تهتم الدول العربية حالياً بوضع إستراتيجية عربية شاملة للبحر الأحمر واعتباره بحيرة عربية الأمر الذى سيهدد سلامة إسرائيل فيما بعد(١٦) . كما يقال : إن هناك أسلوباً آخر لضمان أمن إسرائيل يتمثل فى إقامة علاقات صداقة مع جميع الدول ، أى أنها تعمل على وجود رادع دولى إلى جانب الرادع الإسرائيلى وجذب عطف الدول الأخرى إليها ومنها الدول الأفريقية ؛ كما أن إسرائيل تحرص على أن تكون علاقاتها الخارجية فى خدمة الأمن .

---

(١٥) Kreinin Mordechai E- Israel and Africa, A study in Technical Co-operation, New york, 1964.

(١٦) تقرير المخابرات الحربية والعسكرية .

لقد بحثت إسرائيل عن ضمان لها فى الخارج وهى أن تكون موجودة على جميع المستويات ، وفى كل المجالات ومن ثم تصبح ضرورة أفريقية .

والملاحظ أن إسرائيل تتبع الوسيلة الدبلوماسية للتمهيد للوسيلة العسكرية ، وتجعل الرأى العام الأفريقى مستعداً لقبول العمل العسكرى الإسرائيلى ضد الدول العربية ، بل إن العمل الدبلوماسى يرافق العمليات العسكرية الإسرائيلية ويتعقبها بعد إنجاز العمليات العسكرية مبرراً لها – بغض النظر عن مدى صحة ذلك التبرير – أمام الرأى العام الأفريقى(١٧) .

٤ – خلق تيار مناهض للعرب بصفة عامة عن طريق :

(ا) بث دعايات مغرضة عن الأهداف الاشتراكية العربية فى أفريقيا .

(ب) فرض تأثيرها السياسى ، وذلك بربط العناصر المشابهة بمفاهيمها السياسية عن طريق إنشاء قرى نموذجية ونوادٍ للشباب ، وذلك بربط العناصر على غرار النحال والجدناع (يؤدى هذا إلى حدوث مشاكل وتوتر بين الدول العربية والأفريقية وخاصة ذات الحدود المشتركة مما يشغلها عن قضيتها الرئيسية ضد إسرائيل) .

(جـ) محاولة الحصول على تسهيلات عسكرية فى دول القارة كاستخدام القواعد الجوية أو البحرية (مثل ماحدث من مساعدات لإسرائيل من قواعد إثيوبيا فى عدوان ١٩٦٧ فكانت الطائرات تهاجم مصر من إثيوبيا) .

(د) استخدام الدول الأفريقية كقاعدة للتجسس على الدول العربية ولضرب حركات التحرر الموالية للعرب فى القارة .

---

(١٧) The Jewish observer, 24 February, 1967.

Cohn Leo: Israel's Loreign Relations, International Affairs, July 1960 Vol. 36, No. 3.

(هـ) تدعيم مركزها الاقتصادى فى الدول الأفريقية عن طريق فتح الأسواق وتشغيل فائض العمالة والحصول على المواد الخام والخروج من الحصار الاقتصادى والمقاطعة العربية ، وقد ركزت إسرائيل اهتمامها بمنطقة غربى أفريقيا ودعمت أسطولها التجارى مستغلة علم نيجيريا وليبيريا فى بعض تحركاته بجانب المساهمة فى السوق الاستهلاكية الضخمة فى نيجيريا .

(و) تفتيت التضامن العربى والأفريقى وإبعاده عن العمل الموحد بتأييد الحركات الانفصالية والاضطرابات المحلية وتغذية النزعات الطائفية والقبلية وإيجاد التعاون مع نظم الحكم العنصرية[١٨].

ثالثاً : العوامل التى هيأت للتغلغل الإسرائيلى فى أفريقيا

الملاحظ أن إسرائيل قد بدأت نشاطها - بالاتفاق مع الدول الاستعمارية سابقاً - كدولة مع الدول الأفريقية قبل استقلالها حتى خيل إلى هذه الأخيرة أن إسرائيل - تلك الدولة اللعين والجسم الخبيث الذى زرعه الاستعمار والصهيونية العالمية فى قلب الوطن العربى بفلسطين - إنما هى دولة صديقة تمد لها يد المساعدة لتخليصها من براثن الحكم الأجنبى ، وهذا ماحدث فى كينيا قبل نيلها الاستقلال وجلاء الإنجليز عنها عندما أعرب الزعيم الكينى «جوموكينياتا» فى خطابه بمناسبة أول استعراض لسلاح الجو الكينى عن امتنانه لحكومة إسرائيل التى قامت بتدريب الطيارين الذى تم سرًّا بها !

ومما يثبت هذه الخطة الإسرائيلية ماجاء فى الكتاب السنوى الإسرائيلى للعام ١٩٦٥/٦٤ حول المساعدات الفنية العسكرية الإسرائيلية للدول النامية أن المبدأ

---

(١٨) الأستاذ صلاح العقاد : تطور النزاع العربى الإسرائيلى (١٩٥٦ - ١٩٦٧) معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة ١٩٧٥ .

العاجل والموجه لهذا التعاون هو إعداد السكان الأصليين للاضطلاع بشئونهم بأسرع مايمكن تمشياً مع الحاجات المحلية ومستلزمات الروح الوطنية(١٩) .

هذه المواقف إن دلت على شىء فهى تدل على سهولة انفتاح أبواب أفريقيا أمام إسرائيل وقيام العوامل والظروف المواتية لتسللها إلى القارة السوداء تمهيداً لإقامة علاقات أفريقية إسرائيلية .

وتتمثل العوامل التى هيأت للتغلغل الإسرائيلى وساعدت على نجاح إسرائيل فى تنفيذ مخططاتها للتسلل لأفريقيا فيما يلى :

١ - التراث الحضارى الغربى وتشرب القيادات الأفريقية له :

ولعل أهم الأجواء التى مهدت أمام إسرائيل غزو أفريقيا يكمن فى كون معظم القيادات الأفريقية - إن لم تكن جميعها - قد نشأت وترعرت فى ظل التراث الغربى اللاتينى والأنجلوسكسونى الذى انتقل للنخبة الأفريقية عن طريق المعاهد والجامعات والبعثات الدراسية إلى العواصم والمدن الغربية ، فقد تأثر القادة الأفريقيون بكتابات المؤلفين الغربيين الذين قرءوا لهم دون سواهم ، ولم يكن فى مقدورهم تبين الحقيقة إلا من خلال هذه الكتابات التى احتكرت اهتمامهم دون غيرها بحيث كان أمام الأفريقيين الذين استعمرتهم فرنسا سابقاً طريقٌ واحد للوصول إلى الوقائع والحقائق : اللغة الفرنسية والمعاهد والكتابات والمنشورات الفرنسية ، وكذلك بالنسبة للأفريقيين الذين استعمرتهم بريطانيا سابقاً ؛ فقد وجدوا أمامهم الثقافة الأنجلوسكسونية بلغتها ومعاهدها وكتابات مؤلفيها ومنشوراتها وصحفها ، فلم يتسن للرأى العام الأفريقى والحالة هذه أن يعرف أو يعلم إلا ماكانت تريد له الدولة المستعمرة .

---

(١٩) Israel Government Year book, 1964/65

الدكتور عبد الملك عودة : إسرائيل وأفريقيا - جامعة الدول العربية - القاهرة ١٩٦٤ .

وهناك نقطة هامة جدًا جديرة بالدراسة تتمثل فى وضعية إسرائيل بالنسبة للمعسكر الغربى ، إذ إن الدول التى استعمرت أفريقيا هى دول غربى أوربا ، وهذه الدول نشرت ثقافتها ولغاتها ، وخلقت بطول المدة وبحكم الأمر الواقع فئات وطبقات جديدة من القيادات والخبراء والفنيين والمهنيين يرون أن نماذج غربى أوربا الحضارية والتكنولوجية والفنية والاجتماعية هى النماذج التى يرغبون فى تطوير بلادهم إلى مستواها ، وهنا استطاعت إسرائيل أن تستفيد من هذا المناخ الحضارى المصطنع فى الدول الأفريقية غير العربية . كما أن المهاجرين إلى إسرائيل من الدول الأوربية يتكلمون اللغتين الإنجليزية والفرنسية كلغات أصلية . وهذا يسهل عليهم الاتصال ويتيح أمام إسرائيل فرص الدعاية والتوجيه بالصحف والمطبوعات المنشورة فى أوربا وأمريكا والتى تحمل وجهات النظر الإسرائيلية ووجهات نظر الدول الغربية المساندة لها .

٢ - دور الجاليات اليهودية فى أفريقيا[٢٠] :

لايمكننا أن نتجاهل دور يهود أفريقيا فى دعم الهدف السياسى لإسرائيل ، ويقول أحد مخططى السياسة الخارجية الإسرائيلية : « إن أمن إسرائيل وأمن الشعب اليهودى ملتحمان بشكل وثيق » فالاعتماد المتبادل بين اليهود خارج إسرائيل وإسرائيل بديهية مقبولة من قبل الحركة الصهيونية وإسرائيل ، مما يحتم عليها فى مواجهتها للدول العربية داخل حدودها وعلى المسرح الدولى أن تبذل جهوداً فائقةً لاكتشاف مسالك جديدة تمكنها من اختراق الحصار المفروض عليها فلها حليف مخلص وأخوى فى يهود العالم ، ومن الطبيعى أن تكون المهام الأساسية للبعثات الإسرائيلية فى أفريقيا العمل على تنمية الروابط بين إسرائيل واليهود بهذه القارة .

---

(٢٠) دراسات فلسطينية ٤٣ التغلغل الإسرائيلى فى أفريقيا وطرق مجابهته . رياض قنطار نوفمبر سنة ١٩٦٨ .

إن المهام التى وقفت فيها إسرائيل إلى جانب الجماعات اليهودية أو تلك التى وقفت فيها هذه الجماعات بجانب إسرائيل ليست قليلة ؛ كما أن إمكان الاتصال مع جماعة يهودية معينة تقرر إلى حد بعيد العلاقة بين إسرائيل وبين الدولة التى تعيش فيها تلك الجماعة ؛ كما أنه لا يمكن تجاهل أثر سيطرة الجاليات اليهودية برءوس أموالها على الدول الأفريقية ، كذلك تنظم إسرائيل دورات خاصة ليهود الشتات عن طريق مؤسسات عديدة ، منها الوكالة اليهودية منظمة المحاربين القدماء الإسرائيليين وذلك لتكريس ارتباط اليهود بها ، وتعمل البعثات الدبلوماسية الإسرائيلية فى أفريقيا على تنظيم زيارات يهود أفريقيا إلى إسرائيل واستقطاب المتطوعين اليهود الذين أنهوا خدمتهم العسكرية ، وهذا ينطبق على يهود جنوب أفريقيا .

٣ - لقد بحث الاستعمار عن بديل له فى أفريقيا والدعم الاستعمارى للتغلغل الإسرائيلى فيها :

إن السياسة الجديدة التى اتبعتها الدول الاستعمارية السابقة تقضى بترك المستعمرات الأفريقية التى منحت الاستقلال فى وضع الحاجة والنقص مع تخبطها فى خضم المشاكل على الصعيدين الداخلى والخارجى من منازعات على الحدود إلى مشاكل التنمية الداخلية ومتطلبات الحكم الحديث . ولما كانت شعوب هذه البلاد تأبى التعامل بعد تحررها مباشرة مع مستعميرها السابقين - فقد وجدت الدول الاستعمارية فى إسرائيل بديلاً لها يمكنها من خلاله المحافظة على مايمكن المحافظة عليه من مصالحها فى هذه البلاد ، فقد حرصت هذه الدول الاستعمارية قبل جلائها عن بعض الدول الاستعمارية بربطها بإسرائيل عن طريق عقد اتفاقيات اقتصادية وخلق صداقات بين زعماء هذه الدول وإسرائيل عوضاً عنها ، الأمر الذى ساعد على التقاء أهداف الاستعمار مع إسرائيل تجاه المنطقة ، ولقد عملت الدول المستعمرة على تسهيل ومساندة الاندفاع الإسرائيلى نحو أفريقيا ، فأفسحت أمام ممثلى الحكومة

الإسرائيلية واتحاد نقابات عمال إسرائيل – الهستدروت – والوكالة اليهودية على استغلال أراضى المستعمرات الأفريقية التى تحت سيطرتها قبل استقلالها ومنعت فى الوقت ذاته قيام أى تمثيل بين هذه المستعمرات وبين الدول العربية طوال مدة الاستعمار .

لم يقتصر الدعم الغربى لإسرائيل على استقبال بعثاتها الدبلوماسية والتمثيلية فى أفريقيا ؛ وإنما تعداه إلى تمكين المنظمات الإسرائيلية وهيئاتها النقابية والاجتماعية والمهنية والطلابية من إقامة اتصال مستمر مع مثيلاتها فى أفريقيا التى تتصل بدورها اتصالاً وثيقاً بالمنظمات والهيئات القائمة فى نطاق المعسكر الغربى ، وقد استمر هذا الدعم حتى بعد الاستقلال .

ونلاحظ أن السبب كان واضحاً وراء الاتجاه الاستعمارى الغربى فى أن تظل معظم صادرات القارة من المواد الخام اللازمة للمصانع الأوربية .. هكذا خرج الرجل الأبيض المستعمر من الباب ليعود فى الوقت نفسه من النافذة تحت ستار جديد ممثل فى إسرائيل !

٤ – واقع الدول الأفريقية الحديثة الاستقلال :

– إن الدول الأفريقية الحديثة الاستقلال ينقصها الكثير من خبرة التمرس بالحكم ؛ كما تفوتها ألاعيب السياسة الدولية المتمثلة فى محاولات الدول المستعمرة سابقاً العودة إلى أفريقيا من نافذة الاقتصاد والمعونة الفنية ، بعد أن تم طردها منها كسلطة حاكمة [٢١] .

– هكذا وجدت حكومات الدول الأفريقية الحديثة الاستقلال نفسها أمام النشاط الإسرائيلى المتشعب فى كثير من نواحى الحياة العامة والخاصة ، فقبلته كما هو

---

(٢١) د . عبد الملك عودة : النشاط الإسرائيلى فى أفريقيا – منشورات معهد الدراسات العربية – القاهرة ١٩٦٦ .

مقتنعة بجدواه تحت تأثير الدعاية الإسرائيلية المركزة والمستترة خلف الرأى العام والقيادات الأفريقية نفسها ، كذلك مبادرة إسرائيل بالاعتراف بالدول المستقلة وتدعيم علاقاتها الدبلوماسية وعدم تقييدها بالدبلوماسية التقليدية واستخدام جميع الأساليب لكسب زعماء الدول الأفريقية .

٥ – حاجة الدول الأفريقية إلى العون :

وتأتى هذه الحاجة فى عداد الظروف التى ساعدت إسرائيل على ترسيخ أقدامها فى أفريقيا : إن الاستعمار قد رحل عن القارة وتركها فى حالة من التخلف والفقر والتجزئة تعانى من جرائها الكثير من المشاكل والعقبات التى انعكست على حياة الشعب الأفريقى الذى يقطن قارة مساحتها نحو ٢٣٪ من مساحة العالم يسكنها أكثر من ٨٪ من سكانه مقسمة لنحو ٦٠ دولة ، نلمس فيها كل مظاهر التخلف وفى مسيس الحاجة للمعونات الفنية والإدارية والعلمية والاقتصادية .

– استغلت إسرائيل ذلك وتقدمت لهذه الدول فاتحة ذراعيها عارضة مساعداتها وخبرائها ورءوس أموالها وقروضها ، الأمر الذى جعل الحكومات الأفريقية تسارع إلى عقد الاتفاقات معها ، وقد ساعد على قبول هذه المساعدات وإقبال الدول الأفريقية عليها التسهيلات الكثيرة التى تميزت بها عن أية مساعدات تقدمها دول غير إسرائيل [٢٢]

٦ – قيام عناصر عسكرية تلقت تدريبها العسكرى فى إسرائيل تولت زمام الأمر فى دول القارة مما ساعد على توثيق العلاقات بينها وبين إسرائيل منها الجنرال عيدى أمين والرئيس موبوتو .

٧ – انبهار بعض الدول الأفريقية النامية بالنصر العسكرى لإسرائيل فى يونيو

---

(٢٢) – المرجع السابق

انظر أيضا . L'Económie Revue- No. 928, 1964.

(دكتور سامى حكيم) : إسرائيل والدول النامية القاهرة فى سنة ١٩٦٦

١٩٦٧ مما ساعد على تدعيم وجود وتغلغل إسرائيل فى صفوف الجيش والبوليس فى دول المنطقة ، وذلك للاستفادة من دور القوات المسلحة فى هذه الدول .

٨ – **امتلاكها أسطولاً تجاريًا ضخماً** واستخدام موقعها الجغرافى على البحرين الأحمر والمتوسط كمنفذ إلى دول شرقى أفريقيا وغربيها .

٩– **نجاح دعاياتها فى اكتساب تأييد** عدد من الدول الأفريقية بوجهة النظر الإسرائيلية مستغلة فى ذلك طبيعة مشاكل الحدود بين هذه الدول وميل المسئولين إلى الحلول السلمية للتفاوض .

١٠ – **متطلبات الاقتصاد الإسرائيلى** : عملت الصهيونية فى خدمة الاستعمار الجديد ، وقبلت أن تكون رأس جسر للاستعمار فى الشرق الأوسط ، كما أن تلبية إسرائيل لدعوى الدول الاستعمارية فى أن تقوم بدور البديل فى منطقة الشرق الأوسط وفى مواجهة القارتين الآسيوية والأفريقية يعبّر عن مصالحها السياسية والاقتصادية فى القارتين .

– إن الطاقات التى حشدتها إسرائيل للإنتاج الكبير الذى يفيض عن حاجتها يستلزم أسواقاً لتغذية الإنتاج ولهذا لجأت إسرائيل إلى القيام بدور تجارى يتمثل فى تيارين :

الأول : فى اتجاه البلاد النامية ويتضمن المصنوعات والسلع .

الآخر : يتضمن المواد الأولية والخامات .

– ويؤدى توثيق إسرائيل لعلاقتها الاقتصادية مع الدول الأفريقية إلى كسبها صداقات هذه الدول الذى من شأنه تعزيز مركز إسرائيل على صعيد السياسة الدولية .

١١ – **الحصار العربى على إسرائيل** : الملاحظ أنه ماكانت إسرائيل لتبذل هذا الجهد الكبير الذى تقتضيه إقامة علاقات مع أكثر من خمسين دولة أفريقية لولا إحساسها كل لحظة بوطأة الحصار العربى الشديد عليها ، ومن هنا برز إصرارها على

التمسك بحرية الملاحة فى خليج العقبة باعتباره المنفذ الوحيد على البحر الأحمر وشرقى أفريقيا والمنطلق الأقرب إلى شبه القارة الهندية وآسيا بصورة عامة .

ولم تكتف إسرائيل بذلك بل قفزت من فوق الحاجز العربى إلى البلاد الأفريقية للهجوم على هذا الحاجز من الخلف بقصد تهديده وإضعافه ومن ثم إرغامه على الصلح والتعامل معها وذلك بوجودها فى إريتريا حيث تمتلك مزارع كبيرة على الحدود العربية ، كذلك فى تشاد على مقربة من الحدود السودانية ، وأيضا بعلاقاتها مع الدول الأفريقية فى شرق القارة وجنوبيها .

١٢ – غياب المنافسة العربية : لعل أهم العوامل السلبية التى استفادت منها إسرائيل لتحقيق وجود راسخ فى أفريقيا هو غياب الوجود العربى فى القارة بالرغم من وجود ست دول عربية على الأرض الأفريقية ، وكل من الصومال وموريتانيا عضو فى الجامعة العربية .

ويرجع ذلك لعدم وجود سياسة عربية موحدة ذات أهداف واضحة تجاه القارة مع ضعف البنيان الاقتصادى العربى .

– وبعد استقلال المستعمرات الأفريقية اصطدمت الدول العربية وبأكثر من عقبة لدخول القارة منها : داخلية متعلقة بالدول العربية نفسها ، ومنها خارجية فى طليعتها الوجود الغربى المؤيد لإسرائيل داخل أفريقيا وخارجها ، وذلك لتشويه الإعلام الغربى المنحاز للصهيونية ضد المدنية العربية التى ألبسها الأقنعة البشعة المرعبة ، مما أدى إلى عزوف هذه الدول المستقلة حديثاً عن كل مايمت بصلة إلى البلاد العربية وفى الوقت نفسه فتحت جميع المجالات لكل ماهو إسرائيلى[٢٣].

---

(٢٣) – المصادر السابقة :

انظر أيضا : رياض قنطار : التغلغل الإسرائيلى فى أفريقيا وطرق مجابهته ، بيروت ١٩٦٨ .

١٣ – السياسة الإسرائيلية ودبلوماسيتها[٢٤] :

المرونة التى تتسم بها الدبلوماسية الإسرائيلية : فنى الدول التى تضع أهمية لعامل الدين تقدم إسرائيل نفسها على أنها دولة «أهل الكتاب» وفى الدول التى تطلب المساعدات العسكرية يصبح الإسرائيليون «حملة السلاح !» وفى الدول التى تعتبر التنمية الاقتصادية قضيتها الأولى تصبح إسرائيل النموذج الأمثل للتنمية ! . . وهكذا فضلاً عن وجود جهاز متخصص بأفريقيا داخل إسرائيل له القدرة على التصرف الفورى فى جميع الأمور المتعلقة بدول القارة ، إلى جانب حسن التخطيط وسرعة التنفيذ والتدقيق فى اختيار المسئولين عن ذلك .

رابعاً : المخطط الإسرائيلى للتسلل لأفريقيا والوسائل التى استخدمها لتنفيذه

١ – المخطط الإسرائيلى :

لقد اتبعت إسرائيل فى تسللها إلى أفريقيا مخططاً شمل المراحل الآتية :

الأولى – مرحلة الدراسة :

– الدراسة المبكرة لاحتياجات الدول الأفريقية لاختيار أفضل المداخل إليها والعمل فى الميادين التى تملك إسرائيل فيها الإمكانات والخبرات الفنية والتيقن سلفاً من فائدة أى مشروع تتقدم به إلى الدول التى تريد التسلل إليها .

– التشدد والاهتمام بانتقاء الخبراء الموفدين إلى كل دولة .

– إظهار حسن النية باشتراط إسرائيل حضور ممثلين عن الدول المراد التسلل إليها لزيارتها ومشاهدة ما يلائمهم والتعرف على ما تتطلبه بلادهم .

---

(٢٤) المراجع السابقة .

الثانية – مرحلة الدعاية :

– إيضاح أن التعاون مع دول أفريقيا خالٍ من أى مطمع استعمارى .

– حرص إسرائيل دائماً على ألا يشعر المستعمرون السابقون أنها ضد مصلحتهم .

– تكثيف برامج الدعاية المدروسة عن حسن النية وعن تقدم إسرائيل الذى يجب أن يحتذى، وكذلك عن تعرضها للقوى العربية المعادية للسامية والتذكير باستمرار بدور العرب فى تجارة الرقيق .

الثالثة – مرحلة التنفيذ :

– المبادرة بالاعتراف بالدول الأفريقية فور إعلان استقلالها .

– التنفيذ الفورى لأى اتفاقيات أو مشروعات أو غيرهما فى الوقت المناسب عن طريق خطوط اتصال حية وفعّالة فى المجال الدبلوماسى ، وفى إطار التنظيم الجاد عن طريق أجهزة مستعدة للتنفيذ والمتابعة الواعية .

– اتباع مختلف الأساليب المشروعة وغير المشروعة للوصول إلى الهدف سواء بالمغريات أو الحفلات أو الرِّشا مع محاولة جذب أكبر عدد ممكن من المسئولين الرسميين وغير الرسميين

– التضحية بأى مكاسب مادية فورية لحين تثبيت أقدامها فى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية ، الأمر الذى يتضح من استمرار العجز فى الميزان التجارى بين إسرائيل وأفريقيا حتى عام ١٩٧٠ حيث بدء تحقيق فائضه بعد ذلك لمصلحة إسرائيل .

– ربط الاقتصاد الأفريقى بالاقتصاد الإسرائيلى .

وفى نطاق هذا المخطط تتبع إسرائيل الأسلوب الذى يناسب كلّ طبقة من الفئات المختلفة بالدول الأفريقية وذلك على النحو التالى :

(ا) المفكرين والطبقة المتعلمة فى الدول الأفريقية : ومدخل إسرائيل إليهم

الادعاء بالاشتراكية والديمقراطية المزعومة فى إسرائيل مستغلة فى ذلك تشبع قيادات هذه الدول بالتراث الغربى .

(ب) **العمال** : ومدخلها إليهم الهستدروت والمزارع التعاونية ومعهد الدراسات الأفروآسيوى بإسرائيل وأنشطة الشركات الإسرائيلية والمنح الدراسية والعلاقات مع النقابات والاتحادات العمالية .

(جـ) **أجهزة الحكم** : ومدخلها إليها التدريب المهنى والتنظيم الإدارى عن طريق مؤسسات التعليم والتدريب الإسرائيلية .

(د) **الجيش** : ومدخلها إليه بعثات التدريب العسكرى والخبراء والزيارات والأبحاث العسكرية .

٢ – وسائل إسرائيل فى تنفيذ مخططها للتسلل لأفريقيا :

تعمل إسرائيل على التسلل لدول أفريقيا النامية بالوسائل الآتية :

١ – استغلال حداثة استقلال الدول النامية وحاجتها لمزيد من المساعدات وميلها – نتيجة شعورها بالضعف ورغبتها غير المحدودة فى الحفاظ على استقلالها – إلى تقييد تعاملها قدر الإمكان مع الدول الكبرى وتدعيم علاقاتها مع مثيلاتها من الدول النامية .

٢ – مد الدول الأفريقية بالخبرة الفنية التى تعتبر من أهم العوامل التى تنقصها فى مجال التنمية ، ويلاحظ أن إسرائيل تقدم هذه الخبرة بموجب اتفاقيات تحرص على تسميتها باتفاقيات « التعاون الفنى » ولا تطلق عليها اتفاقيات مساعدات مراعاة للعامل النفسى الذى تحاول استغلاله لدى الدول المختلفة .

٣ – إبراز إسرائيل فى صورة الدولة النامية – مثل غيرها من دول العالم الثالث – والتركيز على تشابه مشكلاتها مع مشكلات هذه الدول ، والحرص على

أن تظهر إسرائيل فى صورة الدولة ذات التجارب النموذجية فى حل هدف هذه المشكلات .

٤ – إنشاء شركات مشتركة بين حكومات الدول الأفريقية وشركات التعمير الإسرائيلية .

٥ – تدريب الطلاب الأفريقيين فى إسرائيل .

٦ – التركيز على كون إسرائيل دولة مستقلة غير تابعة لأى من الشرق أو الغرب .

٧ – استغلال العلاقات المباشرة مع زعماء المنظمات والنقابات العمالية والطلابية لتعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية .

٨ – استغلال حقيقة أن الدول الآسيوية الاقتصادية لم تخرج بعد من اقتصاديات السكون إلى اقتصاديات الحركة واستمرار بقاء هذه الاقتصاديات جزءاً من الاستثمارات الأوربية والأمريكية .

٩ – إرسال الدبلوماسيين الإسرائيليين إلى دول أفريقيا من ذوى الخبرة الواسعة فى مسائل الزراعة ومشكلات التنمية بصفة عامة ، الأمر الذى يجعلهم أكثر قدرة على تفهم احتياجات الدول المعتمدين لديها .

١٠ – تبنى إسرائيل رسمياً لوجهة النظر الأفريقية من المشكلات التى تواجهها القارة مثل استنكارها للعنصرية البيضاء فى جنوب أفريقيا وموقفها من مشكلة روديسيا وتأييدها لحق جميع الدول الأفريقية فى الاستقلال ، ولكن واقع إسرائيل خلاف ذلك حيث إنها فى قرارة نفسها تؤيد الحركات الانفصالية فى أفريقيا ، ويتضح ذلك من موقفها من مأساة جنوبى السودان وأزمة زائير والحرب الأهلية فى نيجيريا ؛ كما أن واقعها من التفرقة العنصرية يخالف القرارات الدولية المتعلقة بذلك فى تدعيم علاقاتها بنظام الأقلية البيضاء فى روديسيا وجمهورية جنوب أفريقيا وناميبيا ، كذلك مناصرتها للصراع الدموى الإثيوبى الصومالى فى القرن الأفريقى .

ولايتوقف النشاط الإسرائيلى فى هذه الدول عند حد العلاقات التى تقيمها إسرائيل معها عن طريق أجهزة الحكم الرسمية ؛ وإنما تستغل أيضاً هيئات أخرى لاتقل عن الأولى تنظيماً وكفاءة ، ومثالها الوكالة الدولية والاتحاد العام لعمال إسرائيل (الهستدروت) .

وبالرغم من أن ذلك يمكن أن يثير تناقضاً فى تخطيط العمل وتنفيذه فإن سيطرة حزب الماباى الحاكم تجنب الوقوع فى هذا التناقض .

ولاشك أن اشتراك مثل هذه الهيئات على اختلاف مستوى تنظيمها وطرق عملها ونطاقه ووسائل تنفيذه يزيد من فعالية النشاط الإسرائيلى فى الدول النامية : ذلك لأن الجهاز الحكومى المتمثل فى وزارة الخارجية والأجهزة الحكومية المتخصصة والبعثات الدبلوماسية تعمل كمؤسسة حكومية رسمية وفى نطاق العلاقة مع مايقابله من أجهزة فى الدول النامية على حين تعمل الوكالة اليهودية كمؤسسة غير حكومية فى نطاق الأقليات اليهودية والمشتغلين بوسائل الإعلام والنشر وفى نطاق النشاط الأهلى كالجمعيات والروابط ، ويعمل الهستدروت على مستوى التنظيمات العمالية والنقابية مع نشاط اقتصادى يتمثل فى شركات ومؤسسات تجارية ومالية .

ويبدو مدى اهتمام إسرائيل بعلاقاتها مع دول العالم الثالث عامة وأفريقيا بصفة خاصة من دراسة التنظيم الإدارى للمعونة الفنية : فنجد فى وزارة الخارجية إدارة متخصصة باسم « إدارة التعاون الدولى » تقوم بالتخطيط والإشراف فى مجال المعونات للدول النامية فى حين تقوم بالتنفيذ المعاهد المتخصصة التابعة للدولة ، ويلاحظ أن عمل هذه الإدارة يتم على أعلى المستويات ، ولذلك فإنه حينما تتضمن المساعدة نشاطاً كبيراً فى الدول النامية فإن تخطيط هذا النشاط وتنسيقه من النواحى السياسية والاقتصادية والإدارية يشترك فيه وزير الخارجية لرسم وسائل وأهداف هذا

النشاط [٢٥] .

ومما يدل على انتشار النشاط الإسرائيلى فى الدول النامية أن ٩٠٪ من برنامج المساعدة الفنية الإسرائيلية بناء على طلب رؤساء الدول النامية أنفسهم خلال زياراتهم لإسرائيل ، وعن طريق الطلبات التى تقدم للبعثات الدبلوماسية الإسرائيلية فى هذه الدول . ولقد وضح فى سنة ١٩٦٦ على وجه الخصوص وبعد تولى أباايبان لوزارة الخارجية نشاطٌ ملحوظ لإسرائيل لدى دول العالم الثالث وخاصة دول أفريقيا : فقد زار ليفى أشكول سبع دول أفريقية وعقد مؤتمراً لسفراء إسرائيل فى دول غربى أفريقيا .

ولقد تركزت البيانات التى صدرت عن محادثات أشكول فى أفريقيا حول ضرورة فض المنازعات بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى الحرب ، وتطبيق هذا المبدأ على النزاع العربى الإسرائيلى ، ويوضح ذلك حقيقة الهدف من هذه الزيارات المتلاحقة التى قام بها المسئولون فى دولة إسرائيل [٢٦]

ولاشك أن إسرائيل تحاول من خلال هذه الدعوة – ولاسيما أنها تجد استجابة من جانب الدول الأفريقية التى بينها عديد من مشكلات الحدود – أن تقنع الدول النامية ليس فقط بتعنت وعدم جدوى موقف الدول العربية من إسرائيل ، بل بضرورة القيام بدور إيجابى للضغط على الدول العربية لإجبارها على حل النزاع

---

(٢٥) حاتم صادق : نظرة على الخطر : دراسة عن الإستراتيجية السياسية لإسرائيل القاهرة سنة ١٩٦٧ نتائج لمناقشاتى مع المسئولين بالمخابرات الحربية والمخابرات العامة .

(٢٦) المصادر السابقة .

تحليل لمقال (د . محمد محمود الصياد وآخرون) بمجلة المصور بعنوان : عن أخطر مؤامرة على أفريقيا – العدد ٢٧٤٢ فى أبريل ١٩٧٧ .

Israel Government Year book, 1968/69.

رياض قنطار : التغلغل الإسرائيلى فى أفريقيا وطرق مجابهته بيروت ١٩٦٨

سلمياً ، أو على الأقل عزل الدول العربية وخاصة عن المجال الأفريقى نظراً لما يمثله هذا النزاع من تهديد للسلام العالمى !

وبذلك يتضح مدى الاهتمام الذى توليه إسرائيل علاقاتها مع دول العالم الثالث وخاصة منذ تاريخ فتح خليج العقبة سنة ١٩٥٦ وهو الاهتمام الذى بلغ ذروته خلال تولى أبا إيبان لوزارة الخارجية الإسرائيلية حيث ركز على زيادة ثقل إسرائيل فى المجال العالمى باتباع سياسة خارجية نشيطة ومتطورة لدى جميع الكتل الدولية سواء بالنسبة للغرب أو الشرق أو العالم الثالث على السواء.

٣ - المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التى تقوم بتنفيذ السياسة الإسرائيلية فى أفريقيا :

المؤسسات الحكومية : وزارة الخارجية :

تعد وزارة الخارجية الإسرائيلية المؤسسة الرسمية المعنية بتنفيذ سياسة إسرائيل الخارجية وتنقسم إلى :

إدارة جغرافية تختص بالشئون المختلفة بكل منطقة جغرافية وهى : سبع إدارات منها الإدارة الأفريقية ، كما تنقسم إلى إدارات وظيفية وثالثة إدارية ومايهم أفريقيا مايلى :

الإدارة الأفريقية :

وهى تتابع التطورات السياسية فى أفريقيا وطبيعة الإدارة الحاكمة فى هذه الدول ومواقفها السياسية والمشاكل التى تواجهها بغية الاستفادة منها فى رسم العلاقات الإسرائيلية الأفريقية.

كما تهتم بالسياسات الخارجية لهذه الدول ، وخاصة موقفها من قضية فلسطين سواء أكان ذلك على مستوى السلوك الدولى الفردى لهذه الدول أم سلوكها الدولى

الجماعى ولاسيما فى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ؛ كما أن الإدارة توجه عناية كبيرة للسياسات الخارجية للدول العربية فى أفريقيا ، وتتابع أعمال البعثات الدبلوماسية العربية فى الدول الأفريقية ، وتحاول دائما تصويرها على أنها تقوم بنشاط معادٍ لإسرائيل فى أفريقيا ؛ كما أنها أى الإدارة تتابع التطورات التى تطرأ على حركات التحرير الأفريقية ، وتعمل على فهم الاتجاهات السياسية لزعماء هذه الحركات .

وكذلك تتلقى البرقيات الدبلوماسية والتقارير الخاصة من البعثات الدبلوماسية الإسرائيلية فى أفريقيا عن التطورات السياسية فى هذه الدول والنشاط الإسرائيلى فيها سواء كان ذلك نشاط السفارات الإسرائيلية الظاهر والمستتر أو نشاط الخبراء الإسرائيليين هناك ، وتتابع تأثير هذا النشاط على القوى السياسية فى هذه الدول والأثر الذى يحدثه فى كسب الرأى العام الأفريقى لِجانب إسرائيل ، والإدارة على اتصال بالبعثات الدبلوماسية الأفريقية فى إسرائيل ؛ كما تلاحق أبناء الأفريقيين فى إسرائيل القادمين من أجل مهمات خاصة وتستعين بالمتخصصين فى الدراسات الأفريقية .

إدارة التعاون الدولى :

تشرف على إرسال الخبراء الإسرائيليين للعمل فى الخارج وتنظيم الندوات والمؤتمرات الدولية داخل إسرائيل التى تشترك فيها الوفود الأفريقية ، وتقوم بتنظيم المؤتمرات والندوات الدولية فى إسرائيل بالتعاون مع الجهات المعنية داخل إسرائيل وخارجها .

كما تعمل على تأمين قبول المندوبين والطلاب الأفريقيين فى إسرائيل بالتعاون مع الجامعات والمعاهد الإسرائيلية المتخصصة .

ولقد كانت هذه الإدارة قسماً فى وزارة الخارجية ثم كبر حجمها لتقابل

اهتمـامات إسرائيل الواسعة مع بداية الستينيات ولاسيما الاهتمام الإسرائيلى بالمعونة الفنية فيما يتعلق بالدول الجديدة حيث كان استقلال الدول الأفريقية على الأبواب ، والمنطق الإسرائيلى هو أن إسرائيل تؤيد الفكرة القائلة إن الأسرة الدولية تعمل من أجل الإسراع فى رفع المستوى التكنولوجى والاقتصادى والاجتماعى للدول الجديدة ومنها الدول الأفريقية الحديثة العهد بالاستقلال ، وهذا التزام أدبى للقضاء على التخلف أينما وجد(٢٧) .

وأعطيت الإدارة واجب تنسيق وإدارة عمل إسرائيل فى مساعدة الدول الأفريقية فى مجال الزراعة والتخطيط الإقليمى وتنظيم الشباب والتعليم والتنمية البيئة والحركة التعاونية والإدارة .

إدارة الإعلام :

وهى تابعة لوزارة الخارجية وتقوم الإدارة بمتابعة الإعلام مختلطا بالدعاية فى الدول ومنها الدول الأفريقية ، كما تقوم الإدارة بإعداد دراسات خاصة قصيرة عن القضايا الإسرائيلية التى تخدم السياسة الإعلامية ، وتقوم بكتابة الخطب والمقالات ومقتطفات من الصحف العلمية ، ورسم الصور والكاريكاتير ؛ مما يخدم السياسة الإسرائيلية ومصالحها ؛ وتوزع باللغات المختلفة خارج إسرائيل .

كما تقوم بتوزيع الكتاب السنوى الذى يعده المكتب الصحفى للحكومة بعنوان « حقائق عن إسرائيل » وكذلك تنشر مجلة ملونة بلغات مختلفة تحت اسم « إسرائيل » وتوزع فى أفريقيا على الهيئات والمؤسسات وغيرها ، وتشارك الإدارة فى المعارض

---

(٢٧) Israel Government Year book 1968,69.

انظر أيضا د . منذر عنتباوى : أضواء على الإعلام الإسرائيلى – مركز الأبحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية بيروت ١٩٦٨ .

وعبد الملك عودة : إسرائيل وأفريقيا – منشورات معهد الدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٤ .

الفنية والثقافية والتجارية فى الخارج ، وتدعو الشخصيات البارزة فى أفريقيا لزيارة إسرائيل ضيوفاً على حكومتها ، وتقوم بإرسال القادة السياسيين والعلماء والمتخصصين فى فروع المعرفة المختلفة لبعض الدول الأفريقية لإلقاء المحاضرات .

كما تقيم الإدارة علاقات وثيقة مع شبكات التليفزيون الأفريقية ، وتزودها بالأفلام التسجيلية وغيرها ، وتتصل بمؤسسات السينما فى أفريقيا ؛ لتمدها بشكل دورى بشريط الأنباء الإسرائيلى .

وتقوم البعثات الدبلوماسية الإسرائيلية فى أفريقيا بتوزيع نشرات تتعلق بالتطورات الحالية فى إسرائيل ، وهناك اهتمام خاص بالعمل الإعلامى فى أفريقيا .

إدارة العلاقات الثقافية :

تتفاوض هذه الإدارة فيما يتعلق بالاتفاقيات الثقافية ومع الدول الأفريقية والعمل على تنفيذها ، وعادة ما تتضمن هذه الاتفاقيات تبادل الطلبة والبرامج الإذاعية والفرق الفنية ؛ كما تشارك فى إعداد المعارض الإسرائيلية الفنية والثقافية فى أفريقيا .

ولقد أرسلت إسرائيل إلى الجامعات الأفريقية مكتبات كاملة عن شئونها ، وحولت بعض الأغانى الأفريقية إلى العبرية .

الإدارة الاقتصادية :

تهتم هذه الإدارة بالعلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والدول الأخرى ، والمهم أن العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والدول الأفريقية تدخل فى اختصاص هذه الإدارة التى تبحث المسائل المتعلقة بالصادرات إلى الدول الأفريقية والواردات منها ، كما أنها تبحث فى دبلوماسية المساعدات إلى هذه الدول وتتابع التقارير الاقتصادية المتعلقة بأفريقيا بغية توسيع التعاون الاقتصادى .

إدارة الزوار الأجانب :

وتقوم بالإشراف على الزوار الأجانب لإسرائيل القادمين من أفريقيا سواء أكانت استضافتهم ترجع إلى صفتهم الشخصية أم صفتهم الرسمية[٢٨] .

وهناك جهات أخرى تشارك هذه الإدارة فى هذا المجال مثل الكنيست والهستدروت .

الإدارة الأوربية :

وتنقسم ثلاثة أقسام .

القسم الثالث منها يتعلق بدول أوربا الشرقية ، ومن ثم فإن التطورات السياسية فى جنوب أفريقيا والسياسة الداخلية لحكم الأقلية العنصرية وسياستها الخارجية ونشاط الجماعة اليهودية هناك وما تقوم به من جمع تبرعات لإسرائيل يدخل فى اختصاص الإدارة الأوربية .

والملاحظ أن هذه الإدارات ليست على درجة واحدة من الأهمية : فالإدارة الأفريقية فى المقدمة وإدارة التعاون الدولى ثم إدارة الإعلام : تليها إدارة العلاقات الثقافية والإدارة الاقتصادية وإدارة الزوار الأجانب .

كما لا يخفى أن الإدارة الأفريقية إدارة جغرافية خاصة بأفريقيا أما الإدارات السالفة الذكر فهى إدارات وظيفية لا تقتصر على أفريقيا فحسب ، بل تتعداها لجميع أنحاء العالم .

ونجد أنه بجانب النشاط النوعى الذى تقوم به هذه الإدارات لتنفيذ السياسة الإسرائيلية فإن وزارة الخارجية تقوم بالجهود التالية[٢٩] :

---

(٢٨) المراجع السابقة .

(٢٩) Kreinin, Mordekhi : Israel and Africa, New York U.S.A 1964

وحمد سليمان المشوخى : التغلغل الاقتصادى الإسرائيلى فى أفريقيا – القاهرة ١٩٧٢

– تنمية وحماية المصالح الحكومية الإسرائيلية مع الحكومات الأفريقية عن طريق التمثيل الدبلوماسى والقنصلى .

– كما تقوم بتوضيح سياسة إسرائيل الخارجية والداخلية فى المحافل الرسمية ولدى الحكومات الأفريقية والرأى العام الأفريقى ، وتعمل على تقوية علاقات إسرائيل الاقتصادية مع الدول الأفريقية ، وتقوم بتنمية العلاقات الثقافية معها .

وتعمل على حماية الإسرائيليين فى الدول الأفريقية ، وتقوم بتقديم الخدمات القنصلية للأفريقيين ، وعلى توثيق الروابط بين إسرائيل ويهود أفريقيا .

وتعتمد الخارجية الإسرائيلية فى تنفيذ السياسة الإسرائيلية بأفريقيا على :

(ا) تبادل التمثيل الدبلوماسى وهو الطريق الرسمى .

(ب) الخبراء الإسرائيليين فى شتى المجالات .

(حـ) المعونات الاقتصادية والمنح الدراسية للطلبة الأفارقة .

(د) العلاقات مع الهيئات النقابية المختلفة فى الدول الأفريقية .

الكنيست واللجان المختصة بأفريقيا :

يعتبر دور الكنيست فى هذا المجال محدوداً وهو يقتصر على الآتى :

(ا) التصديق على سياسة إسرائيل الخارجية فى أفريقيا .

(ب) يعد منبراً لإعلان هذه السياسة والالتزام بها رسمياً .

وهناك عدة لجان داخل البرلمان الإسرائيلى تساهم بشكل مباشر فى تحديد الخطوط النهائية للسياسة الإسرائيلية فى أفريقيا وأهم هذه اللجان هى :

(ا) **لجنة الشئون الخارجية والأمن** : وتتمتع بسلطات واسعة ، ويمتد اختصاصها إلى السياسة الخارجية والأمن والميزانية والدفاع وعلاقات إسرائيل بالدول الأخرى ، وتحسم فى داخلها المناقشات الفعلية للسياسة الإسرائيلية فى أفريقيا .

(ب) **اللجنة الاقتصادية** : يوكل إليها عدد كبير من المهام المقسمة بين وزارات متعددة مثل التجارة والصناعة والتموين والزراعة . والنقل والتعاونيات والتخطيط والتنظيم الاقتصادى ومن ثم يدخل فى اختصاصها تجارة إسرائيل الخارجية مع أفريقيا .

(حـ) **لجنة التعليم والثقافة** : ويعهد إليها بمهام التعليم والثقافة والعلم والفن والاتصال الجماهيرى والراديو والمسرح والإعلام ، ومن ثم يدخل فى اختصاصها الأفريقيون الذين يتعلمون فى إسرائيل[٣٠] .

المؤسسة العسكرية :

(ا) فى المخابرات الإسرائيلية قسم خاص بأفريقيا وله مندوبون فى الدول الأفريقية للاستخبار عنها وعن نشاط الدول العربية فيها .

(ب) وحدة التعاون والاتصال الخارجى : وتضم هذه الوحدة أقساماً مختلفة تختص بأفريقيا مثل : قسم الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية (الفرانكفون) .

- قسم مساعدة الأقطار الأجنبية ويدخل فى اختصاصه الدول الأفريقية الناطقة بالإنجليزية (الأنجلوفون)
- قسم المدربين للعمل بالخارج .
- قسم الأبحاث والمنشورات .

مؤسسات التعليم والتدريب :

(ا) **معهد وايزمان للعلوم**: ويضم عدداً كبيراً من الأساتذة والعلماء

---

(٣٠) المراجع السابقة .

والخبراء ، ويقوم بتنظيم عقد دورات دولية لمناقشة مشاكل التنمية فى العالم الثالث ومنه الدول الأفريقية ، وهذا يدخل فى إطار الدعاية السياسية .

(ب) **معهد التكنيون (المعهد التكنولوجي)** : وهو فى جبل الكرمل فى حيفا ، وأسس سنة ١٩١٢ ويضم أقساماً لدراسة الهندسة بجميع فروعها ، ويساهم فى وضع برامج خاصة للطلبة الأفريقيين (٣١) .

(حـ) **منظمة هداسا الطبية** : مركزها الرئيسى نيويورك ومكتبها الثانى فى إسرائيل ، وهى تتبع كلية الطب بالقدس ، وبها قسم خاص للقادمين من أفريقيا وآسيا افتتح سنة ١٩٦١ ولها نشاط ملحوظ فى القارة من خلال عدة فروع لها ، وتركز نشاطها فى الميدان الطبى والاتصال بالمنظمات النسائية .

(د) **مركز الكرمل الدولى للتدريب** : ومقره حيفا ومتخصص فى تدريب النساء الأفريقيات على تنمية المجتمع وتنظيم ندوات سنوية لمناقشة مشاكل دولهن .

(هـ) **الجامعة العبرية** : تأسست سنة ١٩١٨ وتساهم فى تنظيم دورات دراسية فى الإدارة والقانون للقضاة والمسجلين فى المحاكم الأفريقية .

(و) **معهد الدراسات الأفريقية فى حيفا** : ويقوم بتقديم منح سنوية للطلبة الأفارقة ، كما يساهم فى إعداد بحوث ميدانية عن المشكلات الأفريقية .

(ز) **معهد التخصص الزراعى لطلاب آسيا وأفريقيا** : وله مهام أربع رئيسية هى :

- إرسال خبراء زراعيين إسرائيليين إلى دول آسيا وأفريقيا .
- إعداد الطلاب المتخصصين الذين يأتون إلى إسرائيل بموجب اتفاقيات خاصة .

---

(٣١) حاتم صادق : العسكريون فى المجتمع الإسرائيلى - مجلة السياسة الدولية . العدد ١٥ يناير سنة ١٩٦٩ .

– إعداد برامج لتدريب الموظفين والخبراء الزراعيين فى دول آسيا وأفريقيا .

– إنشاء صلة وتبادل معلومات دائمة بين المعهد والخريجين ثم الاستمرار فى هذه الصلة بعد إنجاز مدة تعليمهم (٣٢)

المؤسسات الغير الحكومية :

الهستدروت : ويعتبر من أنشط الأجهزة الإسرائيلية وأكثرها فاعلية فيما يختص بتنفيذ السياسة الإسرائيلية فى أفريقيا ، فهو بحكم مكانته وظروف نشأته تشارك فى أعماله وتنظيماته معظم الأحزاب السياسية فى إسرائيل ، ويضم هذا الاتحاد حوالى ٩٠٪ من عمال إسرائيل ويمارس الهستدروت دوره فى السياسة الخارجية الإسرائيلية بإفريقيا عن طريق عديد من الأجهزة والإدارات التابعة له وهى :

(ا) **إدارة التعاون الدولى والعلاقات الدولية** : وتقوم بالآتى :

– تنظيم الاتصالات مع نقابات العمال فى أفريقيا .

– تقديم المنح الدراسية والتدريبية لزعماء وأبناء هذه النقابات للدراسة والتدريب فى إسرائيل .

– دعوة كبار الشخصيات الأفريقية لزيارة إسرائيل للاطلاع على تنظيمات الهستدروت ونشاطاته المختلفة .

(ب) **الشركات التى يملكها الهستدروت** : مثل شركة « سوليل بونيه » للإنشاء والتعمير وغيرها .

(حـ) **الشركات التى يشترك الهستدروت فى ملكيتها مع الحكومة الإسرائيلية أو الوكالة اليهودية** : مثل شركة « ميكوروت وتسيم » للملاحة والعال للطيران .

---

(٣٢) يوسف مروة ، نورماندن ، الدكتور م . ص : المؤسسات العلمية والثقافية والفنية فى إسرائيل – مركز الأبحاث ، م. التحرير – بيروت سنة ١٩٦٧ .

(د) **بعض الأجهزة العلمية** : المعهد الأفروآسيوى للدراسات والتعاون فى تل أبيب : ويتم اختيار الدارسين فيه عن طريق البعثات الدبلوماسية فى أفريقيا بالتعاون مع النقابات والجمعيات التعاونية فى دول القارة .

جامعة العمال فى حيفا : ومن خلالها يساهم الهستدروت فى خلق وتكوين كوادر أفريقية تؤمن بالمنطق الإسرائيلى وتروج له .

(هـ) وقد استطاع الهستدروت أن يقيم علاقات مع الاتحادات العمالية والنقابات المهنية فى أفريقيا باللجوء إلى أقنعة مختلفة تتردد بين الادعاء بالاشتراكية وبين الاعتماد على الدعم الأمريكى فى إقامة هذه العلاقات (٣٣) .

---

(٣٣) The Jewiesh observer, 24. February, 1967.

انظر أيضا ليلى القاضى : الهستدروت – مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية – بيروت سنة ١٩٦٧

الفصل الثانى

تطور العلاقات الإسرائيلية الأفريقية

لقد اتخذت إسرائيل فى تطوير علاقاتها مع دول القارة الأفريقية مسلكا ذا طابع خاص . إذ بدأت بدراسة ظروف القارة واستطلاع أفضل المنافذ للتسلل إلى داخلها لتهيئة المناخ المناسب للوجود الإسرائيلى . وقد تحقق لها الكثير مما كانت تصبو إليه حتى كان عام ١٩٦٧ الذى يمثل ذروة النشاط الإسرائيلى فى أفريقيا وقد تأتى لها ذلك طبقاً للمراحل التالية :

المرحلة الأولى : مرحلة الاستطلاع من عام ١٩٤٨ - ١٩٥٧ .

المرحلة الثانية : مرحلة التغلغل والاقتحام من عام ١٩٥٧ - ١٩٦٢ .

المرحلة الثالثة : مرحلة الدعم من عام ١٩٦٢ - ١٩٦٧ .

وإذا كان عام ١٩٦٧ يمثل ذروة النشاط الإسرائيلى فى أفريقيا فهو فى الوقت نفسه يمثل بداية التدهور الفعلى فى اتجاه العلاقات الأفروإسرائيلية . ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة ومتداخلة أدت إلى بلورة الموقف الأفريقى الجديد تجاه إسرائيل والذى يتسم بالرفض الجماعى لها . وقد انعكس هذا على إجراءات القطع الجماعى للعلاقات الدبلوماسية بين أكثر من ٢٩ دولة أفريقية وإسرائيل عقب حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ . ولهذا يمكن القول بأن الفترة ما بين عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٧٣ تعتبر مرحلة جديدة فى العلاقات الأفروإسرائيلية . ويطلق عليها مرحلة التدهور . وقد رأيت أن يخصص لهذه المرحلة جزء قائم بذاته فى فصل مستقل لإبراز مدى الجهود التى بذلت بمعرفة القوى العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية لتعرية حقيقة إسرائيل ونواياها التوسعية .

تطور العلاقات الأفروإسرائيلية خلال كل مرحلة[1] :

المرحلة الأولى – مرحلة الاستطلاع
من ١٩٤٨ – ١٩٥٦

بالرغم من أن إسرائيل لم تتجه فعليًا نحو أفريقيا إلا بعد مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥ الذى اعتبرته ضربة سياسية وجهها إليها العرب لعزلها تماماً عن الدول الأفروآسيوية ، والذى من تاريخه شرعت فى إيجاد مرتكزات لها فى هذه القارة لكسر الحصار العربى حولها ومواجهته فإنه كان لها اتصالات سابقة متفرقة مع القارة وإن كانت قليلة ومحدودة اقتصرت على دولتين أفريقيتين فقط هما ليبيريا وإثيوبيا ، ذلك لأن إسرائيل لم تركز على أفريقيا فى سنة ١٩٤٨ وما بعدها لانعدام ثقلها السياسى فى ذلك الوقت . فحصلت إسرائيل على أول تأييد إفريقى من ليبيريا عام ١٩٤٧ التى تعد ثالثة دولة فى العالم تعترف بإسرائيل عند قيامها سنة ١٩٤٨ ، وافتتحت لها قنصلية فخرية فى منروفيا سنة ١٩٤٥ ، إلا أن خضوع ليبيريا للنفوذ الأمريكى لم يضف قيمة على هذه الاتصالات ؛ كما لم تهتم إسرائيل بها كثيراً لانشغالها بمشاكلها الداخلية ولعدم وجود جالية يهودية بها .

– أما إثيوبيا فلم تكن تريد تعقيد علاقاتها التجارية مع جاراتها من الدول العربية التى على نهر النيل ، وكانت تأمل الحصول على تأييدها فى مسألة إريتريا ، لذلك امتنعت عن التصويت على قرار التقسيم عام ١٩٤٧ ؛ كما أن اعترافها بإسرائيل لم يتم إلا فى أكتوبر سنة ١٩٦١ ، وقد جاء بعد تعاون إسرائيل وإثيوبيا فى المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية ، ولم يتم قيام التبادل الدبلوماسى بينهما كاملاً إلا بعد قيام التبادل الدبلوماسى بين إسرائيل وعدد كبير من الدول الأفريقية وكان ذلك فى مايو سنة ١٩٦٢ .

---

(١) Israel Government year book 1958/59 (Jerusalem)

– كانت علاقات إسرائيل مع هاتين الدولتين محدودة عموماً : فإثيوبيا التى تعتبر قريبة نسبياً من إسرائيل كان يفصلها عنها سيطرة مصر على قناة السويس وشرم الشيخ ، ولم تتمكن إسرائيل من النفاذ إلى إثيوبيا ومنطقة شرقىّ أفريقيا عن طريق ميناء إيلات إلا بعد حرب السويس سنة ١٩٥٦ .

لقد كان حجم التجارة بين إسرائيل وإثيوبيا فى ذلك الحين صغيراً ليس فقط بسبب صعوبة المواصلات بين الدولتين بل أيضاً بسبب أن احتياجات إسرائيل حينئذ كانت تتركز فى السلع الرئيسية والمواد الغذائية وخصوصا من الحبوب واللحوم ، وكان من الصعب على إثيوبيا تزويد إسرائيل باحتياجاتها الأساسية فى مجال المواد الغذائية ، حتى وقت قريب ، وبرغم زوال عقبة المواصلات فإن حجم التجارة بين الدولتين مازال يمثل قدراً محدوداً من السلع الثانوية(٢) .

كيفية تطور العلاقات بين إسرائيل وليبيريا خلال هذه الفترة :

– بدأت إسرائيل تركز على أوجه التشابه بينها وبين ليبيريا من حيث النشأة على أساس أن كُلاً منهما تمثل بؤرة تقدم وسط عالم متخلف .

– أبدى الرئيس الليبيرى السابق منذ اللحظة الأولى لإعلان قيام إسرائيل تعاطفاً شديداً معها وقام بزيارتها عام ١٩٤٥ وتعتبره إسرائيل من الأصدقاء الأوائل المؤيدين لها .

– طورت إسرائيل تغلغلها داخل ليبيريا عن طريق العلاقات غير الرسمية : فى عام ١٩٥٥ أقيمت فى « منروفيا » أول شركتين برءوس أموال إسرائيلية ليبيرية ، وهما تعتبران فرعاً لشركة مابر للاستثمارات فى تل أبيب ، وتقوم إحداهما بأعمال البناء والتعمير ، والأخرى باستثمار رءوس الأموال الإسرائيلية .

– برغم أن ليبيريا تعتبر أول دولة إفريقية تعقد معها إسرائيل معاهدة صداقة

---

(٢) Israel Government Year book, 1960/61

وتعاون فإن الموقف الليبيرى الرسمى كان يتسم فى بعض الأحيان تجاه إسرائيل ببعض الحذر والتحفظ .

إذا كانت بورما تعتبر ركيزة العلاقات الإسرائيلية فى آسيا فإن ليبيريا لعبت الدور نفسه فى أفريقيا ، ولا يمكن تجاهل الفوائد التى جنتها إسرائيل من علاقاتها المبكرة معها والتى استثمرتها فى فهم الواقع الأفريقى والتغلغل فى باقى الدول الأفريقية بعد ذلك .

تطور العلاقات بين إسرائيل وإثيوبيا[٣] :

لم تكن إثيوبيا تريد تصديع علاقاتها بالدول العربية ، ولذلك فضلت الاقتصار على العلاقات القنصلية ، وبرغم إلحاح إسرائيل على تبادل السفراء معها فلم يتم ذلك إلا فى عام ١٩٦٢ .

استغلت إسرائيل ركائزها من الجاليات اليهودية فى إثيوبيا حيث قبائل الفلاش .

ولقد ظلت علاقات إسرائيل مع الدول الأفريقية مقصورة على ليبيريا وإثيوبيا حتى مارس سنة ١٩٥٧ وإن كانت من الناحية التجارية احتفظت ببعض العلاقات التجارية مع كل من كينيا ونيجيريا ومدغشقر وجابون ، وكانت الاتفاقات التجارية يتم إبرامها مع السلطات الاستعمارية .

وبرغم أن إسرائيل كانت توفد بعثات تجارية إلى مناطق أخرى فى أفريقيا ، فإنها كانت محدودة الأثر وذات مهام استطلاعية ، ولذلك لم تحدد علاقات إسرائيل بالدول الأفريقية إلا حوالى عام ١٩٥٧ بعد حصول غانا على استقلالها .

وكان الاهتمام الإسرائيلى بدول القارة خلال هذه المرحلة معتمداً على الوجود الاستعمارى فى هذه الدول وضعف الوجود العربى بها .

---

(٣) المصدر السابق

حاتم صادق : نظرة على الخطر - القاهرة ١٩٦٧ .

وكما سبقت الإشارة فإن الاتجاه الفعلى الإسرائيلى لم يتحدد نحو أفريقيا إلا بعد مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥ ، فقبل هذا التاريخ كانت الدول النامية تمثل أهمية ثانوية للسياسة الخارجية الإسرائيلية نتيجة تركيزها على العلاقات مع الدول الكبرى والدول العربية منذ قيام الدولة ، ووضعت الإستراتيجية الجديدة على أساس ضرورة انضمام إسرائيل إلى دول العالم الثالث لما لمسته من نتائج مؤتمر باندونج تتمثل فى عزلتها عن هذه المجموعة .

وكانت أهم الاعتبارات المحددة لهذه الإستراتيجية الجديدة هى :

إن انعقاد المؤتمر بحضور الدول العربية ودون حضور إسرائيل كان يعنى تبنى الدول الآسيوية الأفريقية لوجهة النظر العربية من القضية الفلسطينية وهو ما أكده قرار المؤتمر بشأن فلسطين .

ولقد وضحت خطورة عزل إسرائيل عن العالم الثالث ومنها أفريقيا إثر تأييد هذه الدول لمصر فى أعقاب العدوان الثلاثى ؛ كما أن موقف مصر الصريح المضاد للسياسة العسكرية الأمريكية فى الشرق الأوسط جعل إسرائيل تتخوف من آثار هذا الوضوح الفكرى واحتمالات نموه فى المنطقة لما يمثله اضمحلال النفوذ الغربى فى الشرق الأوسط من خطر وجودها ولا سيما فى هذه المرحلة المبكرة من عمر الدولة ، كذلك كان وجود الدول الأفريقية فى المؤتمر يمثل بوادر عزلة إسرائيل عن أفريقيا .

ولقد تيقنت إسرائيل كذلك خطورة عزلتها عن الدول الآسيوية الأفريقية من خلال مواقف دول هذه الكتلة فى الأمم المتحدة فى أعقاب مؤتمر باندونج وما ظهر من تقارب وتفاهم سياسى بينهما ، كما وضح فى مؤتمر بريونى ١٩٥٦ واتفاقها على عزل إسرائيل واعتبارها أداة تمثل الاستعمار القديم[٤].

---

(٤) المصادر السابقة .

المرحلة الثانية – مرحلة التغلغل والاقتحام
من ١٩٥٧ - ١٩٦٢

وضعت سياسة إسرائيل فى هذه المرحلة موضع الاختبار ، وطرأ كثير من التعديلات على الأهداف والمواقف الإسرائيلية تجاه القارة ، وتتميز هذه المرحلة كذلك بالبعثات والزيارات التى كانت ترسلها إسرائيل إلى أفريقيا على مستوى رسمى عالٍ :

ساعدت موجة الاستقلال التى اجتاحت الدول الأفريقية عام ١٩٦٠ على ازدهار الدبلوماسية الإسرائيلية فى القارة ؛ إذ حرصت إسرائيل على تدعيم علاقاتها التى كانت قدبدأتهامع بعض الدول الأفريقية قبل الاستقلال والاعتراف بها رسمياً عن طريق البعثات الدبلوماسية ؛ كما حرصت على إنشاء علاقات جديدة مع الدول التى لم تكن لها علاقات بها من قبل .

النشاطات الإسرائيلية التى تمت خلال هذه المرحلة(*) :

– قام موشى ديان بزيارة ليبيريا وغانا سنة ١٩٥٧ ثم تلتها زيارة جولدا مائير لأفريقيا عام ١٩٥٨ ، وكان بصحبتها وكيل الخارجية الإسرائيلية ، وقد زارت فى هذه الرحلة التى تعتبر أول زيارة رسمية على مستوى عال إلى الدول الأفريقية كلاً من ليبيريا وغانا ونيجيريا والسنغال وساحل العاج ، وقد أجرت مائير محادثات هامة مع زعماء هذه الدول ، وأسفرت هذه الزيارة عن ضرورة قيام إسرائيل ببذل المعونات للدول الأفريقية ، وألا تقتصر صداقتها على أوربا وأمريكا فقط .

(*) Israel: Ministry for foreign Affairs, Department of international co-operation, Jerusalem, 1958 - 1968.

– كان لرحلة مائير المكثفة للدول الأفريقية تأثير واضح على علاقة إسرائيل بهذه الدول ، وخاصة بعد موجة الاستقلال ؛ إذ ساهمت هذه الرحلة فى زيادة شعبية إسرائيل فى أفريقيا بشكل لم يكن متوقعاً من قبل ؛ كما مهدت هذه الزيارة الطريق أمام إسرائيل لاكتساب مساندة وإقناع الأفريقيين بكل ما هو إسرائيلى .

– بعد ارتقاء العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وغانا خلال عامى ٥٧ – ١٩٥٩ – أعلنت إسرائيل فى فبراير سنة ١٩٥٩ عن توسيع شبكتها الدبلوماسية فى القارة بإنشاء قنصلية فى السنغال وسفارة فى غينيا .

– وجّهت مائير خلال زيارتها لأفريقيا سنة ١٩٥٨ الدعوة لبعض رؤساء الدول الأفريقية لزيارة إسرائيل ، وخلال عامى ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ قام بعضهم بهذه الزيارة بدافع حب الاستطلاع والاطلاع على التجارب الجديدة فى مختلف مجالات التنمية التى روّجت لها الصحف الأفريقية كثيراً .

عندما أعلنت غينيا استقلالها عن فرنسا وخروجها من مجموعة دول الفرانكوفون فى غربى أفريقيا ، وقعت إسرائيل فى مأزق إذ إن حرصها على تدعيم مواقعها فى أفريقيا كان يحفزها للاستجابة لنداء غينيا للاعتراف بها على الفور ، فى حين أن ذلك يغضب فرنسا التى تعد الحليف الصديق المقرب لإسرائيل ، وفضلت تأجيل هذا الاعتراف ، وأبلغت الحكومة الغينية ذلك مع تأكيدها الشديد على تنمية علاقات التعاون معها على جميع المستويات .

استطاع الدبلوماسيون الإسرائيليون إقناع الحكومة الفرنسية بضرورة الاعتراف بالنظام الغينى من أجل مشكلة الأمن الإسرائيلى واكتساب مزيد من المواقع فى العالم الثالث ، وتم فعلاً تبادل السفراء فى يناير سنة ١٩٥٩ بعد أن أبلغت إسرائيل فرنسا فى ذلك الحين كلّ الخطوات التى اتخذتها فى هذا الشأن .

كان بسبب ملكية معظم الصحافة الأفريقية لشركات أجنبية وخضوعها للرقابة الاستعمارية أو الإجراءات البوليسية – أن اتسم موقفها بالتعاطف الكامل مع

إسرائيل ، مما أوجد لها مناخاً ملائماً لتجنيد كثير من الأقلام والكتاب والصحفيين للكتابة عن إسرائيل والترويج لها من خلال توجيه الدعوات لهم لزيارة إسرائيل والتعرف على المسئولين فيها ، مما ساعد فى النهاية على خلق رأى عام أفريقى متعاطف مع إسرائيل . ولقد كان لقيام عدد كبير من الصحفيين والمراسلين فى أفريقيا بزيارة إسرائيل أنهم أصبحوا من أهم أجهزة الرد على الدعاية المضادة لإسرائيل التى كانت تقوم بها السفارات العربية فى أفريقيا ، وكان كثير من الكتاب الأفريقيين يحرصون فى مقالاتهم على الاقتباس من الصحف الإسرائيلية وما تنشره الشبكة الواسعة بين مراكز الاستعلامات فى أفريقيا .

ولاقت إسرائيل ترحيباً حاراً فى دول غربى أفريقيا - الفرانكوفون - بسبب العلاقة الوثيقة التى كانت تربط إسرائيل بفرنسا ، وقد ظهر ذلك جلياً عندما زار رئيس جمهورية الجابون إسرائيل عام ١٩٦١ - فالصداقة والتعاون الإسرائيلى الفرنسى كان بمثابة موافقة فرنسية مسبقة على تغلغل إسرائيل فى الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية [٦] .

ومما سهل التغلغل الدبلوماسى الإسرائيلى بأفريقيا فى هذه المرحلة أن إسرائيل قامت بتعيين مجموعة من الدبلوماسيين الأكفاء فى مناصب هامة بالقارة . فقد كان معظم سفرائها فى أفريقيا من أعضاء الكيبوتز الذين يجيدون جميع المسائل والأمور التى تثير اهتمام الدول الأفريقية ، وبعضهم من ذوى الخبرة فى الشئون الزراعية ، إلا أنهم لم يلاقوا جميعاً النجاح فى خلق علاقات وطيدة مع الرؤساء الأفريقيين .

ولا شك أن العلاقات الوطيدة التى أقامها الدبلوماسيون الإسرائيليون فى أفريقيا مع أعضاء مكاتب رؤساء الدول الأفريقية ومع موظفى وزارات الخارجية الأفريقية بالإضافة إلى الدور الذى قامت به القنصليات الإسرائيلية التى أقامتها إسرائيل فى

---

(٦) المراجع السابقة

Israel Government year book, 1960/61 1963/64

وقت مبكر قبل الاستقلال – كل هذه العوامل قد أدت دوراً هاماً فى كسب الرأى العام الأفريقى إلى جانب إسرائيل .

ومما لا شك فيه أن سرعة اعتراف إسرائيل بالدول الأفريقية الجديدة وعروض المعونة الفنية وإيفاد وفود إسرائيلية للمشاركة فى احتفالات الاستقلال – كل ذلك مهد أيضا الطريق أمام الاقتحام والتغلغل الإسرائيلى فى القارة .

العلاقات الدبلوماسية بين أفريقيا وإسرائيل خلال هذه المرحلة(٧) :

فى بداية عام ١٩٥٩ وصلت إلى إسرائيل بعثة من النيجر للاطلاع على الإنجازات فى المجال الزراعى والاجتماعى وتلتها بعثة من تشاد .

وفى نوفمبر ١٩٥٩ وصلت إلى إسرائيل بعثة من نقابات عمال غينيا لدراسة الحركة التعاونية والاقتصادية وأعقب هذه البعثة وصول وفد نقابى فى منحة دراسية لمدة ستة أشهر .

وفى عام ١٩٥٩ أيضا استهلت إسرائيل أول سلسلة من معاهدات الصداقة مع الدول الأفريقية ؛ إذ تم فى منروفيا توقيع معاهدة صداقة بين إسرائيل وليبيريا تقضى بدعم صداقة مستديمة سابقة وباقية بين الدولتين ، وكانت هذه ثالثة معاهدة من هذا النوع توقعها إسرائيل مع أية حكومة أجنبية ، فقد كانت المعاهدتان الأوليان مع هولندا والولايات المتحدة الأمريكية .

– ولقد أرادت وزيرة الخارجية الإسرائيلية أن تؤكد اهتمام إسرائيل باستقلال الدول الجديدة فى أفريقيا : ففى يناير سنة ١٩٦٠ زارت عدداً من الدول الأفريقية منها ليبيريا وسيراليون وغانا ثم غينيا زيارات رسمية .

وفى هذا المجال أيضا قام وزير المالية الإسرائيلى بعد أشهر قليلة بزيارة

---

(٧) المصدر السابق

وأيضا : الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية – مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٦٦ .

« ليوبولدفيل » لحضور استقلال الكنغو ، ومن هناك واصل رحلته إلى ساحل العاج وغانا وليبيريا ومالى والسنغال ونيجيريا ، وفى الأخيرة أعلن عن تقديم إسرائيل لقرض بمبلغ ٢,٥ مليون جنيه إسترليني للحكومة النيجيرية وتشكيل ثلاث شركات مشتركة ومنحها حوالى ٢٠٠ منحة دراسية خلال عام ١٩٦٠ ، كما منحت مالى ٢٥ منحة دراسية ، وعرضت عليها مساعداتها فى مجال الزراعة .

– يتميز عام ١٩٦٠ بكثرة الوفود التى زارت إسرائيل ، أما عاما ١٩٦١ ، ١٩٦٢ فقد اتخذت العلاقات الأفروإسرائيلية شكلاً أكثر رسمية ، فأصبحت الزيارات الرسمية هى الطابع المميز للعلاقات بين إسرائيل والدول الأفريقية ، وأصبح وصول وفود رسمية أفريقية إلى إسرائيل حدثاً يقع كل يوم ، وأهمها فى عام ١٩٦١ ما يلى :

زيارة رئيس مدغشقر ، وقد تعهد رسمياً فى أثناء زيارته بتأييد مطالب إسرائيل الخاصة بحرية الملاحة فى قناة السويس وإجراء مفاوضات مباشرة لحسم النزاع العربى الإسرائيلى .

زيارة رئيس جمهورية « داهومى » ومعه وزيرا الزراعة والخارجية ، وقد أعلن فى البيان المشترك الدعوة إلى إجراء مفاوضات مباشرة مع العرب .

وفى عام ١٩٦٢ تمت الزيارات الآتية :

١ – زيارة رئيس جمهورية « الجابون » ومعه وزيرا الخارجية والاقتصاد القومى ، وتم فى هذه الزيارة توقيع اتفاقيات فى مجالات التعاون التجارى والفنى ؛ كما شملت الاتفاقيات معاهدة صداقة بين الدولتين .

٢ – زيارة رئيس جمهورية « أفريقيا الوسطى » وتم فى هذه الزيارة توقيع اتفاقية صداقة بين الدولتين ، وقد دعا رئيس أفريقيا الوسطى الزعماء العرب إلى عقد السلام مع إسرائيل لخيرهم وخير بلادهم .

٣ – زيارة الرئيس الليبيرى ، وقد وقع مجموعة من الاتفاقيات ، وقام بتوزيع

الكثير من الأوسمة على المسئولين الإسرائيليين .

٤ - زيارة رئيس جمهورية ساحل العاج وقد شارك هو ورؤساء الدول الأفريقية الآخرون فى تأييد المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والعرب ، وقد وزَّع كثيراً من الأوسمة على المسئولين الإسرائيليين .

٥ - زيارة رئيس وزراء أوغندة ورئيس حكومة غامبيا ، وتم توقيع اتفاقات شاملة للتعاون بين بلادهما وإسرائيل ؛ كما وقعت اتفاقية صداقة مع أوغندة ماعدا غامبيا التى لم تكن قد استقلت بعد .

تكملة لهذه الزيارات الرسمية تدفقت على القدس خلال هذه الفترة وفود أفريقية كثيرة ، كما تم إرسال عدد كبير من الوفود الإسرائيلية إلى أفريقيا ، وازدادت اتصالات إسرائيل مع كينيا وتنجانيقا ، وخاصةً بعد وصول وفود نقابية من الدولتين إلى إسرائيل من أجل دراسة نظام الهستدروت .

- كما تم إرسال عدد كبير من الوزراء الإسرائيليين لتمثيل بلادهم فى احتفالات الاستقلال الأفريقية كان أبرزها الزيارة التى قام بها « موشى ديان » لدار السلام ، وأعلن خلالها عن تقديم إسرائيل لمائة منحة دراسية لتنجانيقا .

تُتَوج النشاط الدبلوماسى الإسرائيلى فى أفريقيا خلال هذه المرحلة تلك الزيارة التى قام بها رئيس الدولة الإسرائيلى فى أغسطس ١٩٦٢ لكل من ليبيريا والكنغوبرازفيل والكنغو ليوبولدفيل (زائير حاليا) وجمهورية أفريقيا الوسطى والسنغال [٨].

لا شك أن الزيارات التى قام بها الرؤساء الأفريقيون لإسرائيل خلال عامى ١٩٦١ و١٩٦٢ قد منحت إسرائيل شعوراً بالطمأنينة ، كما عوّضت شعورها بافتقاد الأمن وإحساسها بالعزلة ، وتعتبر إسرائيل البيانات المشتركة التى صدرت عقب كل

---

(٨) المصادر السابقة .

زيارة بمثابة أسلحة دبلوماسية ضد الدول العربية ، فمن خلال هذه البيانات مارست إسرائيل الضغط على العرب من أجل البدء فى مفاوضات السلام .

المرحلة الثالثة – مرحلة الدعم
من ١٩٦٣ – ١٩٦٧

لقد اتسمت هذه المرحلة بدعم العلاقات الإسرائيلية مع دول شرقىّ أفريقيا وإجراء اتصالات واتفاقات جديدة مع زعماء الحركات الوطنية فى بعض المناطق الأفريقية التى لم تكن قد نالت استقلالها بعد .

ولقد بلغت العلاقات الإسرائيلية الأفريقية ذروتها خلال هذه المرحلة ، ووصل نجاح التغلغل الإسرائيلى قمته عقب حرب يونيو سنة ١٩٦٧ .

وجدير بالملاحظة أن نجد أنه إدراكاً من إسرائيل لأهمية العمق الإستراتيجى لكيانها وارتباطه العضوى بأمنها وقدرتها على التوسع العسكرى – بذلت إسرائيل خلال هذه المرحلة جهوداً مضنية فى سبيل تعزيز علاقاتها الأفريقية وبالذات فى الشرق الأفريقى المطل على البحر الأحمر باعتباره ممرًّا مصيريًّا بالنسبة لها ، ولقد أصبحت إسرائيل خلال تلك الفترة من أوائل الدول المساعدة للدول الأفريقية التى تشكو حاجتها الماسة للخبرة الفنية فى مجالات الاقتصاد والزراعة .

من هذا التحليل نستطيع أن نؤكد أن الاهتمام الإسرائيلى بالشرق الأفريقى ، وخاصة المناطق المطلة أو القريبة من مياه البحر الأحمر – كان أكثف بكثير من دورها فى قلب القارة الأفريقية وباقى أرجائها ، وذلك بالطبع مربوط بالإستراتيجية الإسرائيلية فى البحر الأحمر . إن فتح خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية أعطى إسرائيل الفرصة الذهبية ؛ لتمد نشاطها ليس فقط لدول شرق القارة وإنما أيضاً إلى دول آسيا والشرق الأقصى ، بحيث أضفى عليها مركزاً إستراتيجيًّا واقتصاديًّا كبيراً ،

وسرعان ما شملت بنشاطها معظم دول القارة ، وذلك – كما سبقت الإشارة – بعد أن ركزت جهودها فى غانا الذى دعّم نفوذها فيها التمهيد الاستعمارى وخاصة أنها تمثل مفتاح غربىّ أفريقيا ، وتوثيق صلات إسرائيل معها أدى بالفعل إلى امتداد النشاط الإسرائيلى ليشمل كل دول غربى أفريقيا ثم امتد لوسطها(٩) .

النشاطات الإسرائيلية التى تمت خلال هذه المرحلة :

(أ) فى يناير سنة ١٩٦٣ قامت وزيرة الخارجية الإسرائيلية بجولة فى شرقىّ أفريقيا زارت فيها كلاً من كينيا وأوغندة وتنجانيقا ومدغشقر ، وتم فيها توقيع اتفاقية هامة للتعاون الفنى مع أوغندة وتنجانيقا ، وتم التصديق على معاهدة الصداقة بين إسرائيل ومدغشقر ؛ كما ووفق فيها على دعم المساعدات لها ، ثم قامت وزيرة الخارجية بزيارة أخرى لشرقى أفريقيا فى ديسمبر سنة ١٩٦٣ شملت كينيا لحضور احتفالات استقلالها وأثيوبيا بدعوة شخصية من الإمبراطور.

(ب) وفى أكتوبر سنة ١٩٦٤ قامت الوزيرة الإسرائيلية بزيارة أخرى إلى زامبيا لحضور احتفالات استقلالها ولمتابعة الاتصالات التى سبقت الاستقلال ، واجتمعت خلال هذه الزيارة والزعماء الأفريقيون الذين اشتركوا فى هذه الاحتفالات ، ثم واصلت وزيرة الخارجية رحلتها إلى نيجيريا حيث أجرت اتصالات هامة مع زعمائها .

(جـ) إن الرحلات الثلاث السابقة التى قامت بها مائير لأفريقيا كانت تشكل الدفعات الدبلوماسية الإسرائيلية الكبرى فى أفريقيا خلال هذه المرحلة ، علاوة على البعثات الإسرائيلية الأخرى التى كانت تجوب القارة ، وأهمها على وجه الخصوص الزيارة التى قام بها فى أوائل سنة ١٩٦٥ رئيس الكنيست لكل من سيراليون وتشاد

---

(٩) مجلة دراسات الخليج وشبه الجزيرة العربية – مقال د. عبد الله النفيسى « إريتريا » – السنة الثانية – أكتوبر سنة ١٩٧٦ ص ٧٠

وداهومى والنيجر وفولتا العليا وغانا وساحل العاج ، وقد وجهت إليه الدعوة لحضور جلسات الجمعيات الوطنية لهذه الدول .

استمر تدفق الزعماء والوزراء والوفود النقابية والطلابية والبعثات من دول شرق أفريقيا إلى إسرائيل خلال هذه الفترة ، وتم فيها دعم العلاقات وتوقيع المزيد من اتفاقات التعاون الفنى ، وخاصة مع كينيا وتنزانيا اللتين أصبحتا مواقع أمامية لإسرائيل فى هذا الجزء من القارة .

وأهم هذه الزيارات هى :

(ا) فى مايو سنة ١٩٦٣ قام رئيس الكاميرون بزيارة إسرائيل ، واعتُبرت هذه الزيارة لفتة بالغة الأهمية حيث إنها من رئيس أفريقى مسلم .

(ب) فى سبتمبر سنة ١٩٦٣ زيارة رئيس داهومى ومعه وزيرا الخارجية والعدل ورئيس أركان الجيش .

(جـ) فى ديسمبر سنة ١٩٦٣ زيارة الرئيس الكنغولى ومعه وفدٌ من كبار أعضاء الحكومة ووقع خلال هذه الزيارة معاهدة صداقة مع إسرائيل ، وأيد موقفها من المفاوضات المباشرة مع العرب باعتبارها الطريق (الأوحد) للتسوية السلمية فى الصراعات الدولية ، وتعتبر هذه الزيارة آخر الزيارات الرسمية الأفريقية لإسرائيل عام ١٩٦٣ .

(د) فى خلال العامين ١٩٦٤ و١٩٦٥ زار إسرائيل ثلاثة من رؤساء الدول الأفريقية هم رئيس توجو فى أبريل سنة ١٩٦٤ ومعه بعض الوزراء المسئولين بالدولة ، ثم رئيس داهومى فى يوليو سنة ١٩٦٤ ومعه نائب رئيس الجمهورية ، ثم رئيس تشاد فى أكتوبر سنة ١٩٦٥ فى ثانية زيارة له لإسرائيل .

(هـ) زيارة وفود وزارية هامة من ليبريا والكاميرون وأفريقيا الوسطى والنيجر وتنزانيا وتشاد وسيراليون وساحل العاج .

(و) فى أغسطس سنة ١٩٦٤ وصلت إلى إسرائيل مجموعة تضم ١٦ محرراً فى الصحف الأفريقية ، وكان لهذا الحدث أهمية بالغة فى تطور العلاقات الأفروإسرائيلية ، وخاصة فى الميدان الدعائى والإعلامى ، كما استضافت إسرائيل فى سبتمبر سنة ١٩٦٤ وفداً وزارياً من تشاد على مستوى عالٍ [١٠] .

وصفوة القول نجد أن الأهداف النهائية للتغلغل الإسرائيلى ترمى إلى تدعيم ركائز الوجود الإسرائيلى فى القارة الأفريقية لتحقيق أقصى استغلال ممكن للإمكانات السياسية والاقتصادية .

ونجد أن التحرك الإسرائيلى فى أفريقيا قد اتسم بطابع السرعة والمرونة فى تثبيت مواقعه ، بل كان متبعاً فى ذلك أساليبَ وأهدافاً تناسب خصائص التجمعات المتعددة لدول أفريقيا التى تحددها الظروف الجغرافية وآثار الاستعمار الأوربى ممثلة فى دول شرقىّ القارة الأفريقية وغربيّها ووسطها وجنوبيّها .

---

(١٠) د. عبد الملك عودة : النشاط الإسرائيلى فى أفريقيا ، القاهرة ١٩٦٦ .
مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية : سياسة إسرائيل الخارجية بيروت ١٩٦٧ .

الفصل الثالث

مظاهر النشاط الإسرائيلى فى أفريقيا

الملاحظ أن النشاط الإسرائيلى فى أفريقيا يرتكز على العنصر البشرى أكثر منه على العنصر المالى والاقتصادى ، وتعتمد إسرائيل فى نشاطها بأفريقيا على مرتكزين أساسيين :

الأول : مرتكز ذاتى فى الخبرات الفنية والقوى البشرية المدربة والمتوفرة والفائضة عن حاجة إسرائيل كأثر للتقدم التكنولوجى بها .

الآخر : مرتكز غير ذاتى تمثل فى قدرة إسرائيل على تمويل مخططها من مصادر العون الأجنبى ، يضاف إلى ذلك دعم الدول الاستعمارية لها ماديًا وسياسيًا ، وضغط أجهزة الصهيونية العالمية مع أسواق المال فى العالم .

ولقد سلكت إسرائيل مختلف السبل من أجل تحقيق أهدافها فى القارة الأفريقية وإبراز دورها فى القارة السوداء بأنه دور دولة محبة للتعاون والإنماء ، وليست لها طموحات توسعية ! وتعددت هذه السبل وتنوعت ، ولكنها لم تتجاوز الخط العام المرسوم ، وكانت تتردد بين سرعة الاعتراف السياسى أو تبادل التمثيل الدبلوماسى فور إعلان الاستقلال الذى كانت تصحبه إسرائيل دائماً بعرض العون الاقتصادى ، ثم تليه المرحلة التى هى أهم وهى عقد الاتفاقات والدعوة لزيارة إسرائيل وما يتبعها من إرسال الخبراء الإسرائيليين والفنيين وأساتذة الجامعات والخبراء الزراعيين والعسكريين لتدريب الأفريقيين فى مجالات متعددة اقتصادية كانت أم اجتماعية أم عسكرية . كذلك تقديم المنح الدراسية للطلبة الأفارقة

واستقبالهم للتدريب والدراسة فى إسرائيل مما يخلق مناخاً فكريًّا وسياسيًّا موالياً لها بين قيادات المستقبل .

وأنشأت إسرائيل كذلك مزارع مشتركة وشركات نقل وشركات استغلال للموارد الطبيعية ، وخاصة فى غانا وسيراليون ؛ كما ساعدت فى إقامة الصناعات الصغيرة القائمة على الإنتاج الزراعى وتصريف المنتجات الزراعية والتعدينية لهذه الدول والمشاركة فيما يقام بها من معارض وأسواق دولية بشكل منتظم .

كذلك شكلت فى إسرائيل شركات مقاولات لتنفيذ أو تصميم مشروعات للإسكان ومد الطرق ، ومنحت دعماً حكوميًّا سخيًّا للعمل خصيصاً فى الأسواق الأفريقية .

كما وسعت إسرائيل تمثيلها الدبلوماسى والقنصلى ، واستضافت رؤساء الدول ومعظم القادمين على المستوى الرسمى والشعبى والثقافى للدول الأفريقية ، وأرسلت إلى أفريقيا بعثات تجارية وسياسية لدراسة الأسواق وللتأثير على الرأى العام هناك ، ولقد كان لحالة النفور من الاستعمار القديم المتأصلة فى النفس الأفريقية الفضل الأكبر فى نجاح الجهود الإسرائيلية(١) . فنجحت إسرائيل من خلال المخطط المدروس والكوادر المدربة والمساندة الغربية أن تغزو معظم الميادين الأفريقية من خلال سنوات قليلة ، وتمثلت ميادين التغلغل الإسرائيلية فى أفريقيا خلال فترة ازدهارها ووجودها فى القارة ١٩٥٥ - ١٩٦٦ فى ميدان التغلغل الاقتصادى ممثلاً فى الزراعة والتدريب الزراعى ومنظمات الشبيبة ومجال الصناعة والتجارة والتمويل ، كذلك شمل التغلغل الإسرائيلى ميادين : التغلغل العسكرى والسياسى والاجتماعى والثقافى والإعلامى ؛ كما سيتضح من العرض التالى :

---

(١) Bernard Reich: Israel poliecy in Africa- The Middle East Journal, Vol. XX 11, 1964, PP. 14 - 26.
Israel Government year book, 1961/ 62- 1967/68.

التغلغل الاقتصادى

لقد كانت بريطانيا ودول الشرق الأوسط خلال فترة الانتداب البريطانى على فلسطين السوق الرئيسية للصادرات الفلسطينية ، وبعد قيام إسرائيل فى جزء من فلسطين سنة ١٩٤٨ ظلت بريطانيا تشكل السوق الرئيسية لها ، ثم ما لبثت إسرائيل أن أقامت علاقات تجارية مع مجموعة كبيرة من دول العالم ، ويمتد نشاطها التجارى إلى جميع القارات . بيد أن هناك سمة بارزة تتميز بها علاقاتها الاقتصادية الدولية . وهى أن معظم الصادرات الإسرائيلية – الزراعية والصناعية على حد سواء – تأخذ طريقها إلى أسواق دول صناعية ؛ كما أن إسرائيل تجلب وارداتها من دول صناعية بالدرجة الأولى . وتحتل الدول الأوربية وبالذات مجموعة السوق الأوربية المشتركة حتى قبل انضمام بريطانيا لعضوية السوق المكانة الأولى . واليوم تحتل السوق الأمريكية دوراً هاماً كذلك ، وأخذت تحتل أمريكا المكانة المرموقة التى كانت تحظى بها بريطانيا فى السنوات الأولى . وفى السنوات الأخيرة حققت تجارة إسرائيل مع الدول الأفريقية والآسيوية الحديثة الاستقلال – أعلى معدل للنمو بالنسبة للنمو المقابل فى تجارتها مع أى مجموعة أخرى .

وفيما يلى جدول يوضح نسبة الصادرات التى تسوق فى مجموعات الدول الرئيسية وذلك للوقوف منها على تطور نسبة الصادرات الإسرائيلية للدول الأفروآسيوية والأفريقية بصفة خاصة[٢] :

---

(٢) – للسنوات ١٩٤٩ – ١٩٦٥ انظر :

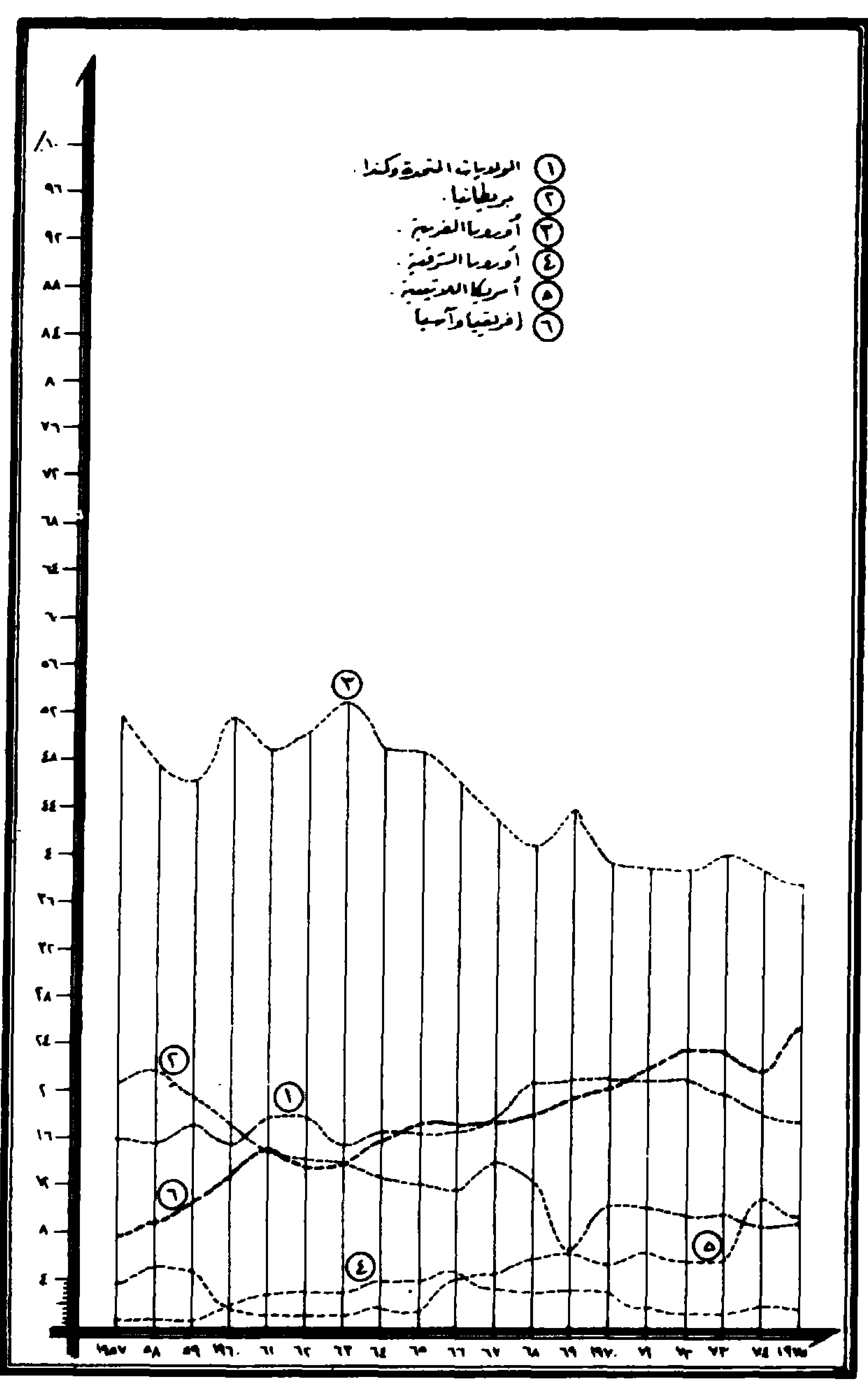
- **Halevi and Mulul: The Economic Development of Israel, Jerusalem and New York, 1968 PP- 290- 291.**

للسنوات من ١٩٦٦ – ١٩٦٨ . النسب محسوبة من جدولين فى الدليل الإحصائى انظر :

- **Central Bureau of statistics: Statistical Abstract of Israel 1969, No 20. PP. 206- 207 Table H/ 5 and H/6**

السنة	الولايات المتحدة وكندا	بريطانيا	أوربا الغربية	أوربا الشرقية	أمريكا اللاتينية ودول أخرى	آسيا وأفريقيا	المجموع
١٩٤٩	١٧,٠	٥٣,٧	٢١,٥	٦,٠	٠,٤	١,٤	١٠٠٪
١٩٥٠	٢٥,١	٣١,٣	٣٠,٥	١٠,٧	٠,٣	٢,١	١٠٠٪
١٩٥١	٢٤,٩	٣٢,٨	٣٤,٥	٤,٦	٠,٩	٢,٣	١٠٠٪
١٩٥٢	٢٨,١	٢٩,٢	٣٣,٩	٦,١	٠,٧	٢,٠	١٠٠٪
١٩٥٣	٢٣,٦	٢٦,١	٤٤,٣	٣,٥	٠,٥	٢,٠	١٠٠٪
١٩٥٤	١٨,٢	٢٣,٠	٤٩,٠	٥,٢	١,٣	٣,٣	١٠٠٪
١٩٥٥	٢٠,٠	٢٠,٩	٤٩,١	٣,٩	١,٣	٤,٨	١٠٠٪
١٩٥٦	١٩,٦	٢٢,٣	٤٥,٤	٤,٦	٠,٥	٧,٦	١٠٠٪
١٩٥٧	١٥,٩	٢٠,٦	٥١,٧	٣,٦	٠,٦	٧,٦	١٠٠٪
١٩٥٨	١٥,٧	٢١,٨	٤٧,٦	٥,١	٠,٨	٩,٠	١٠٠٪
١٩٥٩	١٧,٣	١٩,٦	٤٦,٣	٤,٨	٠,٦	١٠,٤	١٠٠٪
١٩٦٠	١٥,٣	١٧,٢	٥١,١	١,٩	١,٧	١٢,٨	١٠٠٪
١٩٦١	١٧,٧	١٤,٩	٤٨,٧	٢,٧	١,١	١٤,٩	١٠٠٪
١٩٦٢	١٧,٩	١٤,٢	٥٠,٣	٣,٠	١,٠	١٣,٦	١٠٠٪
١٩٦٣	١٥,٤	١٤,١	٥٣,٠	٢,٨	١,٠	١٣,٧	١٠٠٪
١٩٦٤	١٦,٧	١٢,٧	٤٩,٠	٤,٠	١,٧	١٥,٩	١٠٠٪
١٩٦٥	١٦,٤	١٢,١	٤٨,٩	٣,٩	١,٤	١٧,٣	١٠٠٪
١٩٦٦	١٦,٧	١١,٧	٤٦,٠	٤,٥	٤,٢	١٦,٩	١٠٠٪
١٩٦٧	١٧,٧	١٤,١	٤٢,٨	٣,٣	٤,٦	١٧,٤	١٠٠٪
١٩٦٨	٢٠,٦	١٢,٣	٤٠,٥	٢,٩	٥,٨	١٧,٩	١٠٠٪
١٩٦٩	٢٠,٩	٦,٥	٤٣,٩	٣,١	٦,٣	١٩,٣	١٠٠٪
١٩٧٠	٢١,١	١٠,٤	٣٩,١	٢,٩	٥,٣	٢٠,٣	١٠٠٪
١٩٧١	٢١,٠	١٠,١	٣٨,٩	١,٧	٦,٣	٢١,٩	١٠٠٪
١٩٧٢	٢١,١	٩,٦	٣٨,٨	١,٣	٥,٨	٢٣,٤	١٠٠٪
١٩٧٣	١٩,٨	٩,٧	٤٠,٠	١,٣	٥,٧	٢٢,٣	١٠٠٪
١٩٧٤	١٨,٢	٨,٥	٣٨,٧	١,٩	١١,١	٢١,٦	١٠٠٪
١٩٧٥	١٧,٤	٨,٨	٣٧,٣	١,٦	٩,٣	٢٥,٦	١٠٠٪

انظر الرسم البيانى فى الصفحة المقابلة (شكل ٣)



شكل (٣)

التوزيع الجغرافي لصادرات إسرائيل (بالنسبة المئوية)

يتضح من تحليل الجدول السابق ما يلى :

فى سنة ١٩٤٩ استحوذت أوربا على نحو ٨١٪ من الصادرات الإسرائيلية وأمريكا ١٧٪ والعالم الأفروآسيوى نحو ١,٤٪ فقط . ثم اطردت زيادة صادرات إسرائيل إلى الدول الأفروآسيوية وقلت نسبياً صادراتها للعالم الغربى .

وفى سنة ١٩٥٧ استحوذت أوربا على نحو ٧٦٪ من الصادرات الإسرائيلية وأمريكا على ١٦٪ والدول الأفروآسيوية على نحو ٧,٦٪ . واستمرت زيادة الصادرات الإسرائيلية إلى الدول الأفروآسيوية وقلت من ثم نسبة الصادر إلى أوربا التى استحوذت فى سنة ١٩٦٧ على ما يقرب من ٦٠٪ فقط من صادرات إسرائيل وأمريكا على نحو أكثر من ١٨٪ والدول الأفروآسيوية ١٧,٤٪ واستمرت الزيادة فى الصادرات الإسرائيلية للدول الأفروآسيوية حتى بلغت نحو ⅕ قيمة الصادرات الإسرائيلية سنة ١٩٧٠ ، ثم اطردت الزيادة إلى أن بلغت نحو ¼ قيمة صادرات إسرائيل سنة ١٩٧٥ ، ثم اطردت الزيادة حتى وقتنا هذا برغم توالى قطع الدول الأفريقية للعلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل قبل وبعد وفى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

ولكن على العموم نجد أن حوالى ٧٠٪ من الصادرات الإسرائيلية يتوجه إلى الدول الصناعية كالسوق الأوربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة الأوربية ، وكذا

= وللسنوات ١٩٦٩ - ١٩٧١ انظر :

- Central Bureau of statistics: Statistical Abstract 1972, No 23 P. 204 Table V111/5.

وللسنوات ١٩٧٢ - ١٩٧٣ النسب محسوبة من :

- Central Bureau of statistics: Statistical Abstract 1974, No. 25 P. 208 Table V111/5.

ولسنتى ١٩٧٤ - ١٩٧٥ النسب محسوبة من :

- Central Bureau of statistics: Statistical Abstract of Israel, 1976, No. 27 PP. 198, 199, 200.

الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، مع العلم أن معدل نصيب دول السوق الأوربية المشتركة وحدها ما يقرب من ٤٠ - ٤٥٪ بحيث أصبحت لها المكانة الأولى .

ولكن مما يجب أخذه فى الاعتبار أن الوزن النسبى للدول الحديثة فى أفريقيا وآسيا وعلى الأخص دول أمريكا اللاتينية أخذ يتعاظم فى حين أن الوزن النسبى لجميع الدول الصناعية أخذ يتناقص ؛ إذ كان نصيبه فى الصادرات يتردد ما بين ٨٠ - ٨٥٪ .

وتتألف صادرات إسرائيل من المنتجات الصناعية وفى مقدمتها الماس المصقول ، وكذلك بعض المنتجات الزراعية ومن أهمها الحمضيات [٣] .

وإن النظرة الممعنة للجدول التالى الذى يبين مصادر الواردات الإسرائيلية تبرز بجلاء المركز الممتاز الذى تحظى به الدول الصناعية وخاصة الأوربية ، وتستورد إسرائيل نحو ٦٠٪ من احتياجاتها من الأسواق الأوربية ، وتأتى الولايات المتحدة الأمريكية فى المركز الثانى ، فهى تمد إسرائيل بنسبة لها وزنها واعتبارها من وارداتها ، لكن من الملاحظ أن نسبة واردات إسرائيل من أفريقيا آخذة فى التناقص [٤] .

وللوقوف على المشاكل التى أدت إلى انحسار تجارة إسرائيل مع أفريقيا انظر [٥] .

وتتألف معظم الواردات من المواد الأولية والسلع الاستثمارية ، أما الواردات الاستهلاكية فنصيبها قليل .

---

(٣) - دكتور محمد أحمد صقر : دراسات فى الاقتصاد الإسرائيلى ، معهد الدراسات والبحوث العربية ، القاهرة ١٩٧٥ ص ٣٩ ، ٤٠ .

(٤) - محمد أحمد صقر (دكتور) مرجع سابق ص ٣٩ - ٤٠

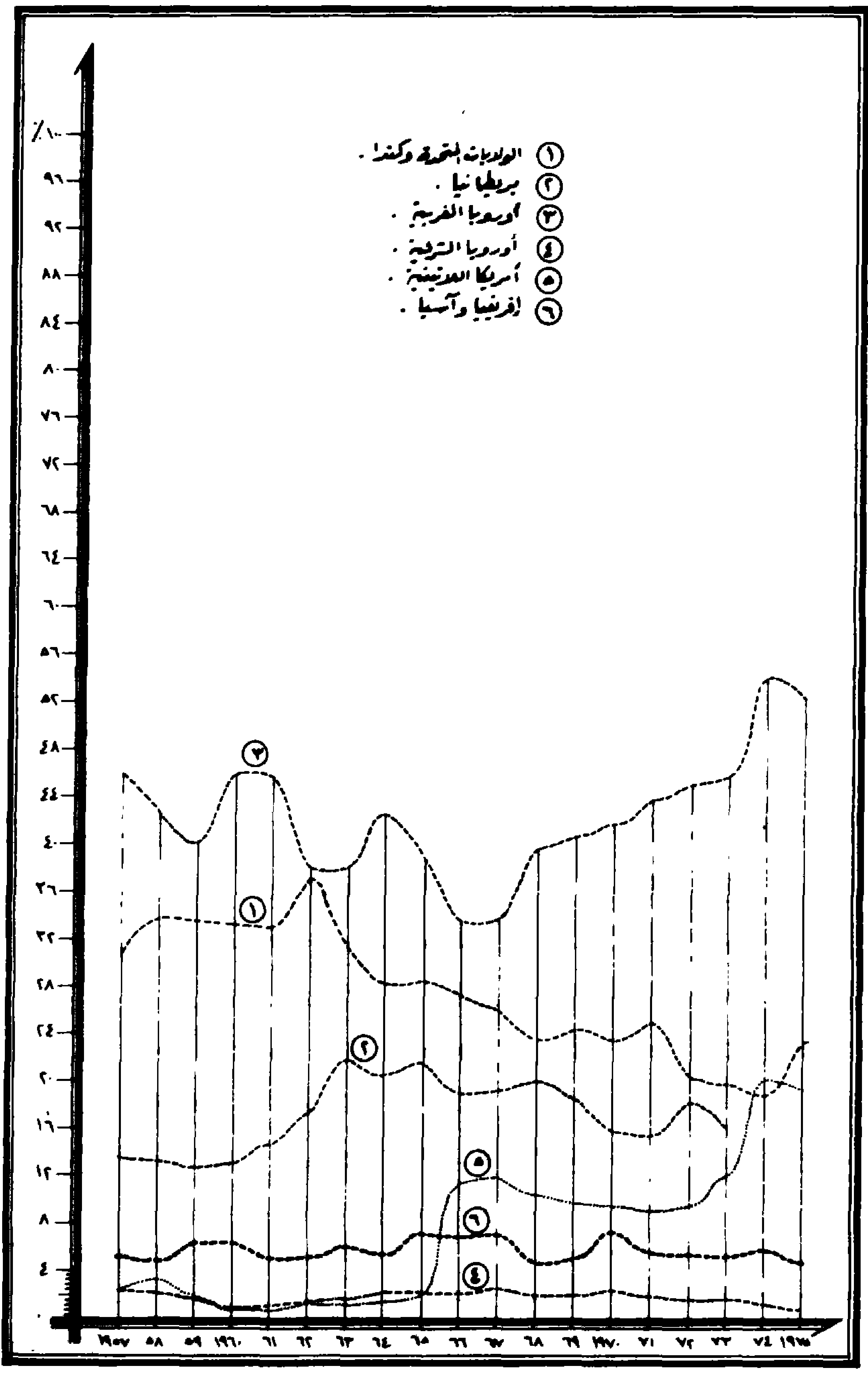
(٥) **Sewer Plockier: Israel Trade with the Socialist Bloc. New Out look, September 1968.**

السنة	الولايات المتحدة وكندا	بريطانيا	أوربا الغربية	أوربا الشرقية	أمريكا اللاتينية ودول أخرى	آسيا وأفريقيا	المجموع
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪
١٩٤٩	٣٥,٧	٩,٥	٢٥,٥	٩,٥	٨,٣	١١,٥	٪١٠٠
١٩٥٠	٤٢,٤	٩,١	٢٤,٦	٥,٨	٧,٣	١٠,٨	٪١٠٠
١٩٥١	٣٨,٠	١٠,٩	٣٢,٠	٣,١	٤,٠	١٢,٠	٪١٠٠
١٩٥٢	٤٥,٣	٨,٧	٣١,١	١,٧	٢,٨	١٠,٤	٪١٠٠
١٩٥٣	٣٩,٧	١٢,٢	٣٧,٦	٠,٩	٣,٢	٦,٤	٪١٠٠
١٩٥٤	٣٤,٠	١٠,٩	٤٥,٨	٢,٨	٢,٢	٤,٣	٪١٠٠
١٩٥٥	٣٣,٨	١١,٦	٤٥,٠	٢,٠	١,٩	٥,٧	٪١٠٠
١٩٥٦	٣٧,١	١١,٢	٤٣,٠	١,٢	٢,٧	٤,٨	٪١٠٠
١٩٥٧	٣٠,٨	١٣,٤	٤٦,٠	٢,٣	٢,٣	٥,٢	٪١٠٠
١٩٥٨	٣٣,٩	١٣,٢	٤٢,٧	٢,١	٣,٢	٤,٩	٪١٠٠
١٩٥٩	٣٣,٥	١٢,٦	٤٤,١	١,٦	١,٨	٦,٤	٪١٠٠
١٩٦٠	٣٣,٢	١٢,٩	٤٦,٠	٠,٨	٠,٧	٦,٤	٪١٠٠
١٩٦١	٣٣,٠	١٤,٥	٤٥,٨	١,١	٠,٦	٥,٠	٪١٠٠
١٩٦٢	٣٧,٢	١٧,٢	٣٧,٧	١,٤	١,٤	٥,١	٪١٠٠
١٩٦٣	٣١,٤	٢١,٧	٣٨,١	١,٦	١,٢	٦,٠	٪١٠٠
١٩٦٤	٢٨,١	٢٠,٤	٤٢,٦	٢,٢	١,٤	٥,٣	٪١٠٠
١٩٦٥	٢٨,٣	٢١,٤	٣٩,٢	٢,١	٢,٠	٧,٠	٪١٠٠
١٩٦٦	٢٧,٢	١٨,٩	٣٣,٤	٢,١	١١,٥	٦,٩	٪١٠٠
١٩٦٧	٢٦,٠	١٩,١	٣٣,٥	٢,٥	١١,٩	٧,٠	٪١٠٠
١٩٦٨	٢٣,٣	٢٠,٠	٣٩,٦	١,٩	١٠,٥	٤,٧	٪١٠٠
١٩٦٩	٢٤,٣	١٨,٦	٤٠,٦	١,٩	٩,٧	٥,٠	٪١٠٠
١٩٧٠	٢٣,٣	١٥,٦	٤١,٧	٢,٤	٩,٦	٧,٣	٪١٠٠
١٩٧١	٢٥,٠	١٥,٢	٤٣,٦	١,٨	٩,٠	٥,٥	٪١٠٠
١٩٧٢	٢٠,٢	١٨,٣	٤٥,١	١,٦	٩,٥	٥,٣	٪١٠٠
١٩٧٣	١٩,٧	١٦,٠	٤٥,٧	١,٦	١٢,٠	٥,٠	٪١٠٠
١٩٧٤	١٨,٧	٠٠ (٦)	٥٤,١	١,٢	٢٠,١	٥,٩	٪١٠٠
١٩٧٥	٢٣,٣	٠٠	٥٢,١	٠,٧	١٩,٢	٤,٧	٪١٠٠

ملاحظة : مصادر هذا الجدول هى مصادر الجدول السابق الذى يوضح اتجاه الصادرات الإسرائيلية ص ٤٠

(٦) النسب فى سنتى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ تشمل أوربا الغربية بما فيها بريطانيا.

انظر الرسم البيانى (شكل ٤)



شكل (٤)

التوزيع الجغرافي لواردات إسرائيل (بالنسبة المئوية)

التجارة الإسرائيلية مع الدول الأفريقية :

إن أفريقيا كانت مطمعاً تسعى إسرائيل إلى اعتباره مجالها الحيوى لتوسيع تجارتها .

والملاحظ أنه بالرغم من أن حجم التجارة الخارجية لإسرائيل مع الدول الأفريقية لا يشكل نسبة ضئيلة بالمقارنة بعلاقة إسرائيل بالأسواق الأوربية والأمريكية فإن الاهتمام المتزايد الذى تبذله إسرائيل لغزو الأسواق الأفريقية شيء مُستَرْعٍ للنظر فعلاً ! ونجد أن اهتمام إسرائيل لا ينحصر فى إقامة علاقات تجارية تهدف إلى زيادة حجم التبادل بينها وبين الدول الأفريقية ، بل يتعداه إلى تقديم جميع المساعدات الفنية والاقتصادية لكثير من هذه الدول .

لقد تطورت تجارة إسرائيل مع دول القارة ، وأخذت تميل لمصلحتها فتضاعف حجم تجارتها مع الدول الأفريقية فى الفترة من سنة ١٩٥٧ إلى سنة ١٩٦٢ حيث إنه ارتفع من ١٤,٤ مليون دولار سنة ١٩٥٧ إلى نحو ٣٠,٦ مليون دولار سنة ١٩٦٢، ثم اطردت الزيادة حتى بلغت نحو ١٤٣,١ مليون دولار سنة ١٩٧٥ [٧].

إنه من أجل الأسواق الأفريقية – بالدرجة الأولى – خططت إسرائيل ونفذت عدواناً على مصر سنة ١٩٥٦ ، حتى يبدأ ميناء إيلات الذى تمت آخر مرحلة فى تطويره وتهيئته لممارسة دوره فى التجارة ، ولكى تمخر ناقلات البترول خليج العقبة لتصب الزيت الخام فى خط الأنابيب الضخم الذى أُنشئ لربط إيلات فى مصفاة البترول على السواحل الفلسطينية – فى أشدود – ولتؤدى منطقة النقب المتطورة دورها فى زيادة تصدير المنتجات الصناعية الإسرائيلية [٨] إلى الأسواق الأفريقية

---

(٧) انظر الرسم البيانى فى الصفحة المقابلة .

(٨) محمد أحمد صقر (دكتور) : دراسات فى الاقتصاد الإسرائيلى معهد الدراسات والبحوث العربية ، القاهرة سنة ١٩٧٥ ص ٥١

المتخلفة والتى لا تملك جهازاً صناعياً يذكر ، وستبقى تعتمد لفترة طويلة على الاستيراد الخارجى ، ومن الأسباب الأخرى تطلع إسرائيل لزيادة وارداتها من المواد الخام من الأسواق الأفريقية .

فقبل سنة ١٩٥٦ كانت السفن الإسرائيلية تضطر إلى الدوران حول رأس الرجاء الصالح ، مما يعنى تأخيراً فى الوقت وارتفاعاً فى تكاليف النقل ، أما فتح الخليج فإنه يتيح للسفن الإسرائيلية استخدام البحر الأحمر الأمر الذى يقصر المسافة بمعناها الاقتصادى والجغرافى ويزيد من القدرة التنافسية للسلع المصنوعة .

والبحث عن الأسواق الأفريقية كان أمراً حتميًّا كبديل مرحلى للأسواق العربية التى يسيل لها اللعاب الإسرائيلى بعد أن سدت المقاطعة العربية الفرص أمام إسرائيل وحرمتها فى الغالب دخولَ أسواق معظم الدول العربية .

وهكذا وجدت إسرائيل ضالتها فى الأسواق الأفريقية حتى تطلع شمس ذلك اليوم الذى تتمكن فيه إسرائيل من تطويع الأسواق العربية ، والتى طالما تغنى بأهميتها رجال السياسة والاقتصاد قبل رجال الفن والإعلام فى إسرائيل .

ولم تأل إسرائيل جُهداً فى كسب الصداقات الأفريقية وإبراز دورها فى القارة السوداء بأنه دور دولة محبة للتعاون والإنماء ، وليست لها أى طموحات توسعية أو حب فى السيطرة الاقتصادية [٩]

حتى ١٩٥٧ كانت معظم دول أفريقيا لا تزال تحت حكم الاستعمار ومن ثم لم تكن مالكة زمام أمرها ، وخلال هذه الفترة كانت العلاقة التجارية بين إسرائيل ومعظم الدول الأفريقية من جانب واحد حيث اقتصرت على شراء إسرائيل بعض السلع من الأسواق الأفريقية مثل الكاكاو والبن وبذور الزيت ، وعندما تم فتح

---

(٩) محمد أحمد صقر (دكتور) مرجع سابق ص ٥١ ، ٥٣

وأيضًا : David- Ben Gurion - Israel years of challenge (New York, 1963) P. 51

خليج العقبة أمام السفن الإسرائيلية كما أشرنا نتيجة للعدوان الإسرائيلي على مصر في أواخر ١٩٥٦ ، أيقنت إسرائيل أن فرصة ذهبية قد لاحت لها لإقامة علاقات تجارية مع الدول الأفريقية وخصوصا في شرقي أفريقيا وجنوبيها فبادرت لاتخاذ خطوات عديدة في هذا المجال .

واستهلت إسرائيل محاولاتها لتوسيع التبادل التجاري مع أفريقيا بإنشاء شركة ملاحة Dizengoff West Africa Co. نصفها حكومية ونصفها الآخر أهلية لها أربعة عشر فرعاً في نيجيريا وغانا وسيراليون .[١٠] .

والواقع أن الأسواق الطبيعية لإسرائيل هي أسواق أوربا وأمريكا الشمالية إلا أن اتجاه تجارة إسرائيل للقارة وتحقيق عجز مزمن في ميزانها التجاري مع دولها إنما هو بهدف دخول ميدان من أهم الميادين المعضدة لمخططها التغلغلي ، والأمل كذلك في تحقيق مكاسب كبيرة في المستقبل ، وهذا ما سيتضح من صادراتها ووارداتها وميزانها التجاري مع القارة .

الصادرات الإسرائيلية لدول أفريقيا :

لقد تطور حجم صادرات إسرائيل لأفريقيا ، فلقد بلغ نحو ٣,٠ من مليون الدولار سنة ١٩٥٧ ، ثم اطرد في الزيادة حتى بلغ نحو ٢٤,٤ من مليون الدولار سنة ١٩٦٧ ، ثم زاد إلى نحو الضعف سنة ١٩٧١ ، وهبط بعض الشيء سنة ١٩٧٣ في أثناء حرب أكتوبر ، ثم عاد في الازدياد إلى أن بلغ نحو ٧٨ مليون دولار مشكلاً بذلك نحو ٤٪ من جملة الصادرات الإسرائيلية الكلية سنة ١٩٧٥ كما سيتضح من الجدول التالي[١١] :

---

(١٠) يوسف شبل : تجارة إسرائيل الخارجية – منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الأبحاث ١٩٦٩

(١١) راجع الجداول التي توضح كلاً من تطور قيمة صادرات إسرائيل إلى أهم الدول الأفريقية التي تعاملها ، وأيضا تطور قيمة واردات إسرائيل من أفريقيا ص ٤٧ .

السنة	قيمة صادرات إسرائيل لأفريقيا	السنة	قيمة صادرات إسرائيل لأفريقيا
١٩٥٧	٠,٣ من مليون الدولار	١٩٦٧	٢٤,٤ مليون دولار
١٩٥٨	٣,٦ من مليون الدولار	١٩٦٨	٢٨,٠ مليون دولار
١٩٥٩	٤,٦ من مليون الدولار	١٩٦٩	٢٤,٥ مليون دولار
١٩٦٠	٥,٦ من مليون الدولار	١٩٧٠	٤١,٥ مليون دولار
١٩٦١	١٠,٥ من مليون الدولار	١٩٧١	٤٧,٥ مليون دولار
١٩٦٢	١٠,٧ من مليون الدولار	١٩٧٢	٤٦,٢ مليون دولار
١٩٦٣	١١,٥ من مليون الدولار	١٩٧٣	٤٢,٧ مليون دولار
١٩٦٤	١٢,٧ من مليون الدولار	١٩٧٤	٦٩,٤ مليون دولار
١٩٦٥	٢١,٦ من مليون الدولار	١٩٧٥	٧٨,٠ مليون دولار
١٩٦٦	١٩,٥ من مليون الدولار	١٩٧٦	

وجدير بالملاحظة – كما سبقت الإشارة – أن حجم صادرات إسرائيل لأفريقيا يؤلف نسبة ضئيلة بالنسبة لباقى أسواقها ، ولكن من ناحية أخرى نجد أن اطراد الزيادة فى حجم الصادرات الإسرائيلية إلى أفريقيا لم يكن نتيجة لتأسيس شركات للملاحة بين إسرائيل والأسواق الأفريقية فحسب ؛ وإنما يرجع أيضاً إلى وجود خبراء إسرائيليين فى قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها فى كثير من الدول الأفريقية .

ومن ثم نجد أنه بالرغم من أن كثيراً من السلع الإسرائيلية تصل إلى الأسواق الأفريقية مرتفعة جدًّا لارتفاع تكاليف الإنتاج فى إسرائيل فإن وجود هؤلاء الخبراء وإلحاحهم على استعمال معدات وآلات إسرائيلية الصنع فى برنامج المعونة فتح مجالاً واسعاً أمام السلع الإسرائيلية للانتشار ؛ كما أن هناك وسائل أخرى عديدة اتبعتها إسرائيل لتخطى عقبات تصريف منتجاتها فى الأسواق الأفريقية تتمثل فى الآتى :

– تقديم تسهيلات ائتمانية كبيرة لمروجى بضائعها : مثال ذلك أن شركة

إسرائيلية تدعى ديزينكوف تستجلب حمولات بواخر إسرائيلية من السلع الإسرائيلية المتنوعة التى أنتجتها بعد دراسة لأحوال الدول الأفريقية ، وتعطيها بالأمانة الموزعين على أساس دفع الثمن بعد الفراغ من البيع وإعادة كل سلعة لم يتم بيعها .

وكذلك إقامة شركات أفريقية إسرائيلية مشتركة - كما سبقت الإشارة - والتغلغل بها محلياً فى حقل التجارة والنقل والخدمات مثل شركة الملاحة الغانية والشركة الكنغولية الإسرائيلية ،والعاجية الإسرائيلية والشركات النيجيرية الإسرائيلية . . إلخ ، فقد تمكنت إسرائيل بفضلها من تأمين خطوط مواصلات ثابتة لتجارتها مع دول أفريقيا الغربية ومن الدخول فى حقل المقاولات الكبيرة لبناء عمارات حكومية ومساكن ، وإقامة مشروعات فى حقل الزراعة وتربية الدواجن .

كما أن إسرائيل اتبعت وسائل أخرى عديدة للتغلب على أى صعوبة أو معوق لتصريف منتجاتها فى الأسواق الأفريقية كما سيتضح من الدراسة التالية للكتاب .

وأهم الدول الأفريقية التى تعاملها إسرائيل تجارياً جمهورية جنوب أفريقيا وأثيوبيا وغانا وليبيريا وتنزانيا وأوغندة وكينيا ونيجيريا وساحل العاج وجابون إلخ .

والجدول التالى يوضح تطور قيمة صادرات إسرائيل إلى أهم الدول الأفريقية التى تعاملها فى الفترة من ١٩٥٧ - ١٩٧٥ (بملايين الدولارات) (١٢) .

---

(١٢) المصادر : لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٧ انظر:

Statistical Abstract 1957/58 No. 9 PP. 273- 275,

لسنة ١٩٥٨ : Statistical Abstract 1959/60 N0. 10 P. 82 Table 10

لسنة ١٩٥٩ : Statistical Abstract 1961 No 12 P. 331 Table 9.

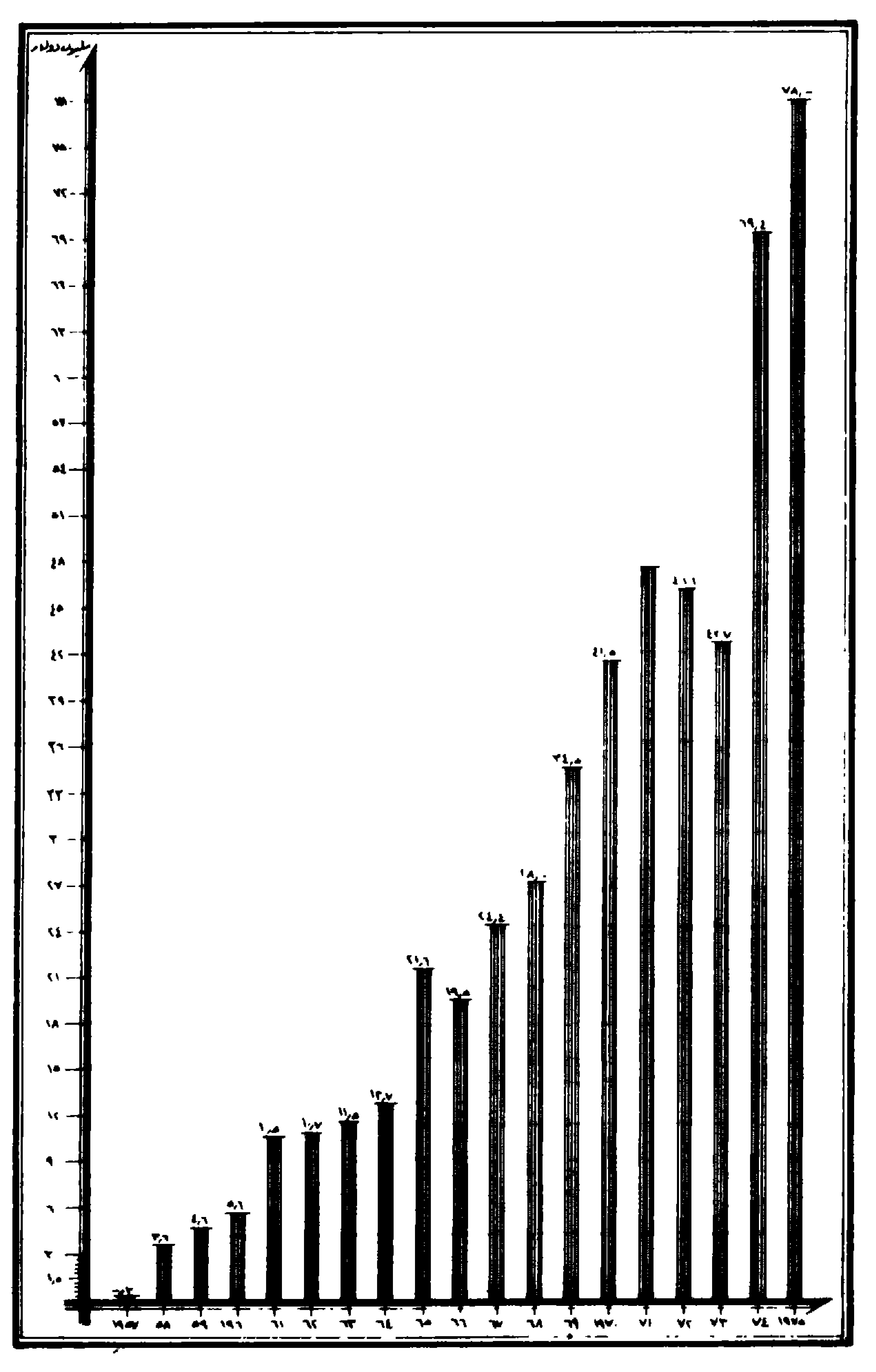
للسنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٨

Statistical Abstract No. 15- No. 20 and: L. M. F. Consultations to Israel- August 7, 1969 Part II, P. 76 Table 50.

لسنة ١٩٧٢ - ١٩٧٣ : Statistical Abstract 1974, No. 25 P. 210. Table VIII/6.

Statistical Abstract of Israel, 1976 No. 27 PP. 198, 199, 200

لسنتى ١٩٧٤ - ١٩٧٥

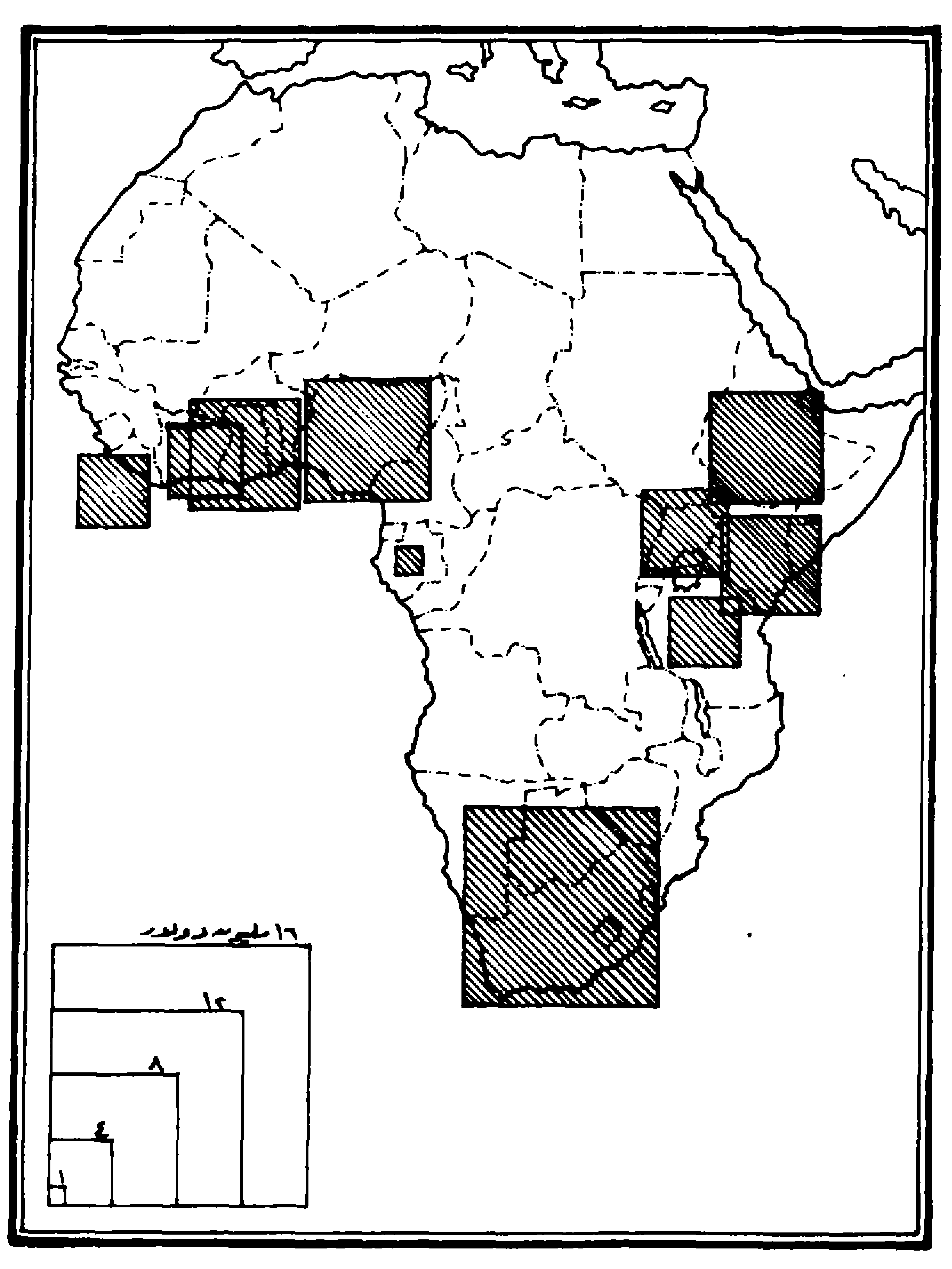


شكل (٥)

تطور قيمة صادرات إسرائيل إلى إفريقيا

فى الفترة من ١٩٥٧ - ١٩٧٥

السنة	مجموع أفريقيا	أوغندة	إثيوبيا	غانا	جنوب أفريقيا	ساحل العاج	تنزانيا	ليبيريا	نيجيريا	كينيا	دول أخرى	
١٩٥٧	٠,٣	–	–	–	–	٠,١	–	–	–	–	–	–
١٩٥٨	٢,٦	–	٠,٤	–	٠,١	٠,٩	–	–	–	–	–	–
١٩٥٩	٤,٦	–	٠,٢	–	٠,٥	٠,٩	–	–	–	–	–	١,٢
١٩٦٠	٥,٦	–	٠,٤	–	١,٦	,٩	–	–	–	٠,٤	٠,٣	٢,٣
١٩٦١	١٠,٥	–	١,٠	–	٢,٠	١,٩	–	–	٠,٤	٠,٩	٠,٤	١,٠
١٩٦٢	١٠,٧	–	٠,٩	–	١,٤	٢,٠	٠,٥	٠,٧	,٧	٢,٢	٠,٣	٢,٧
١٩٦٣	١١,٥	–	١,٢	–	١,٦	٢,٥	٠,٥	٠,٥	٠,١	١,٩	,٥	٢,٧
١٩٦٤	١٢,٧	٠,١	١,٢	–	٣,٣	٢,١	–	٠,٩	–	١,٨	٠,٧	٢,٤
١٩٦٥	٢١,٦	٣,١	١,٦	–	٥,٣	٢,٧	١,١	١,١	–	٢,٥	١,٢	٣,٩
١٩٦٦	١٩,٥	٠,٥	١,٥	–	٤,٩	٢,٣	٠,٥	١,٨	–	٣,٠	١,٥	٣,٥
١٩٦٧	٢٤,٤	١,٦	٣,٤	,١	٣,٩	٤,٠	٠,٧	,٧	,٣	٢,٥	٢,٥	٥,٠
١٩٦٨	٢٧,٩	٣,٦	٤,٩	–	١,٩	٥,٧	١,٣	١,٢	–	٢,١	٢,٦	٤,٦
١٩٦٩	٣٤,٢	٣,٣	٤,٣	–	٢,٥	٨,٢	,٨	١,٤	١,٠	٢,٦	٣,٠	٧,٨
١٩٧٠	٤١,٥	٥,٦	٤,٤	٠,٢	٢,٧	١٠,٧	١,٩	١,٩	٣,١	٣,٦	٣,٧	٨,٣
١٩٧١	٤٧,٥	٨,٠	٣,٦	–	٣,١	٩,٤	١,٤	١,٤	٣,٠	٥,٠	٤,٢	٨,١
١٩٧٢	٤٦,٢	٣,١	٤,٠	٠,٤	٢,٤	١٢,٠٠	٤,٩	١,٣	٧,١	٦,٢	٢,٨	٩,١
١٩٧٣	٤٢,٧	٠,٤	٤,٠	٠,٣	٢,٤	١٤,٠	٤,٩	١,٢	١,٥	٥,٦	٣,٠	٧,٦
١٩٧٤	٦٩,٤	–	٥,٤	٠,٦	٥,٥	٢٨,٧	,٨	٢,٥	,٣	٧,٢	٥,٧	١٢,٦
١٩٧٥	٧٨,٠	–	٤,٣	١,٢	٢,٠	٣٩,٢	١,٥	٢,–	٢,٧	١٣,٣	٣,٨	٨,٠



شكل (٦)

صادرات إسرائيل إلى أهم دول إفريقيا

فى الفترة من ١٩٥٧ - ١٩٧٥

يتضح من الجدول السابق والخريطة البيانية المقابلة أن أسواق إسرائيل فى أفريقيا تتمثل أساساً فى عشر دول تزدهر فى ست منها بصفة خاصة وأساسية وهى جمهورية جنوب أفريقيا ونيجيريا وغانا وأثيوبيا وكينيا وأوغندة – حيث تستوعب هذه الأقطار فى المتوسط نحو ٧٥٪ من مجموع صادرات إسرائيل لمجموع دول القارة .

وفيما يلى ترتيب أهمية أسواق إسرائيل فى أفريقيا طبقا لإحصائية ١٩٧٥ :

١ – جنوب أفريقيا ٢ – نيجيريا ٣ – إثيوبيا
٤ – كينيا ٥ – ليبيريا ٦ – غانا
٧ – ساحل العاج ٨ – تنزانيا ٩ – جابون
١٠ – أوغندة .

وهذا هو بالطبع ترتيب مختلف عن الوضع قبل حرب أكتوبر حيث إن كثيراً من الدول الأفريقية خففت من تعاملها التجارى بعض الشىء مع إسرائيل نتيجة لقطع العلاقات الدبلوماسية معها وبالأخص أوغندة ، كما أنه بعد حرب أكتوبر توسعت إسرائيل فى علاقاتها التجارية مع جمهورية جنوب أفريقيا ذات الأنظمة العنصرية – وكذلك نيجيريا فى حين كان ترتيب أسواق الصادرات الإسرائيلية بأفريقيا سنة ١٩٦٧ : جنوب أفريقيا فغانا فإثيوبيا ويليها نيجيريا ثم كينيا فأوغندة . ولكن كانت قيمة صادراتها إلى جنوب إفريقيا ضعيفة جدًّا بالمقارنة بقيمتها بعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

ومن الملاحظ أن ازدهار العلاقات الاقتصادية واطراد الزيادة فى تجارة إسرائيل إلى دول أفريقيا فى ظل المقاطعة الدبلوماسية بينهما ظاهرة تستوجب البحث والمراجعة من جانب الطرف الأفريقى والمبادرة بإعلان المقاطعة الاقتصادية ولإسرائيل خاصة أن أجهزة الإعلام الإسرائيلية تبرز هذا الازدهار الاقتصادى مع أفريقيا فى محاولة لاحتواء آثار ومؤثرات الضغوط والمقاطعة الدبلوماسية الأفريقية عليها .

ولمزيد من وضوح الرؤية نلاحظ أن قيمة صادرات إسرائيل لأفريقيا قد زادت

إلى ما يقرب من الضعف سنة ١٩٧٥ قياساً إلى ماكانت عليه سنة ١٩٧٣ (زادت من ٤٢,٧ مليون دولار سنة ١٩٧٣ إلى ٧٨,٦ مليون دولار سنة ١٩٧٥)

وعلى سبيل المثال نلاحظ أن صادرات إسرائيل إلى إثيوبيا زادت من ٤,٠١٧ سنة ١٩٧٣ إلى ٤,٣٧٠ ملايين دولار سنة ١٩٧٥ وجابون من ٢٨١ إلى ١,٢٠٥ مليون دولار ، وجنوب إفريقيا ١١,٩٦٦ إلى ٣٩,٢٦٤ ألف دولار ، وتنزانيا من ١,٢٦٤ إلى ١,٨٨١ ألف دولار ، وليبيريا من ١,٥٢٦ إلى ٢,٦٥٠ ألف دولار ، ونيجيريا من ٥,٦٣٨ إلى ١٣,٣٥١ ألف دولار ، وكينيا من ٣,٠٢٨ إلى ٣,٧٧٩ ألف دولار عن المدة نفسها[١٣] .

ويمكن تمييز أربع مجموعات رئيسية من السلع التى تصدرها إسرائيل لأفريقيا كالآتى[١٤] :

١ – مواد البناء من الأسمنت ودهان وبلاط وأخشاب ومسامير.

٢ – سلع استهلاكية كالأطعمة المحفوظة والأحذية والمنسوجات والملابس .

٣ – سلع استهلاكية معمرة كالثلاجات وأجهزة التبريد والتكييف والأجهزة الكهربية . . إلخ .

٤ – سلع إنتاجية من آلات ثقيلة كالآلات الزراعية وغيرها .

وتتوقع إسرائيل فى المستقبل توسيع صادراتها من المجموعتين الأخيرتين وخاصة أن مستويات المعيشة آخذة فى الارتفاع من جهة ، ومن جهة أخرى كأثر لتطوير القطاعات الإنتاجية فى الدول الأفريقية وأثر المشروعات التى تقيمها إسرائيل فى القارة .

ومن المنتجات الزراعية تصدر إسرائيل منتجات متنوعة أهمها الحمضيات والمربات المعلبة وزيوت الطبخ .

---

(١٣) Statistical Abstract of Israel, 1976 No. 27 P. 200 -

(١٤) Laufer Leopold - Israel and the Developing countries, New York, 1967

ومن أهم السلع التى تصدرها إسرائيل للدول الأفريقية وأهم أسواقها نذكر الآتى :

(ا) مواد البناء وأهم أسواقها **غانا وساحل العاج وكينيا ونيجيريا** .

(ب) الملابس الجاهزة وخاصة إلى **إثيوبيا وجنوب أفريقيا** .

(حـ) المنسوجات إلى كل من **زامبيا وجنوب أفريقيا ونيجيريا وغانا وكينيا** .

(د) منتجات الصناعات الكيماوية إلى **غانا وإثيوبيا وجنوب أفريقيا ونيجيريا وزائير ومالى وكينيا** .

(هـ) سماد مُصنع إلى **إثيوبيا والصومال الفرنسى (جيبوتى) وغانا** .

(و) مواد طبية إلى **غانا ومالى وزائير ونيجيريا** .

(ز) ورق **معظمه لإثيوبيا** .

(ح) إطارات السيارات إلى **غانا وإثيوبيا ونيجيريا وكينيا وجنوب أفريقيا** .

(ط) سيارات ركوب إلى **غانا** .

(ى) طائرات وبواخر (كعملية إعادة تصدير) إلى **أوغندة وليبيريا** .

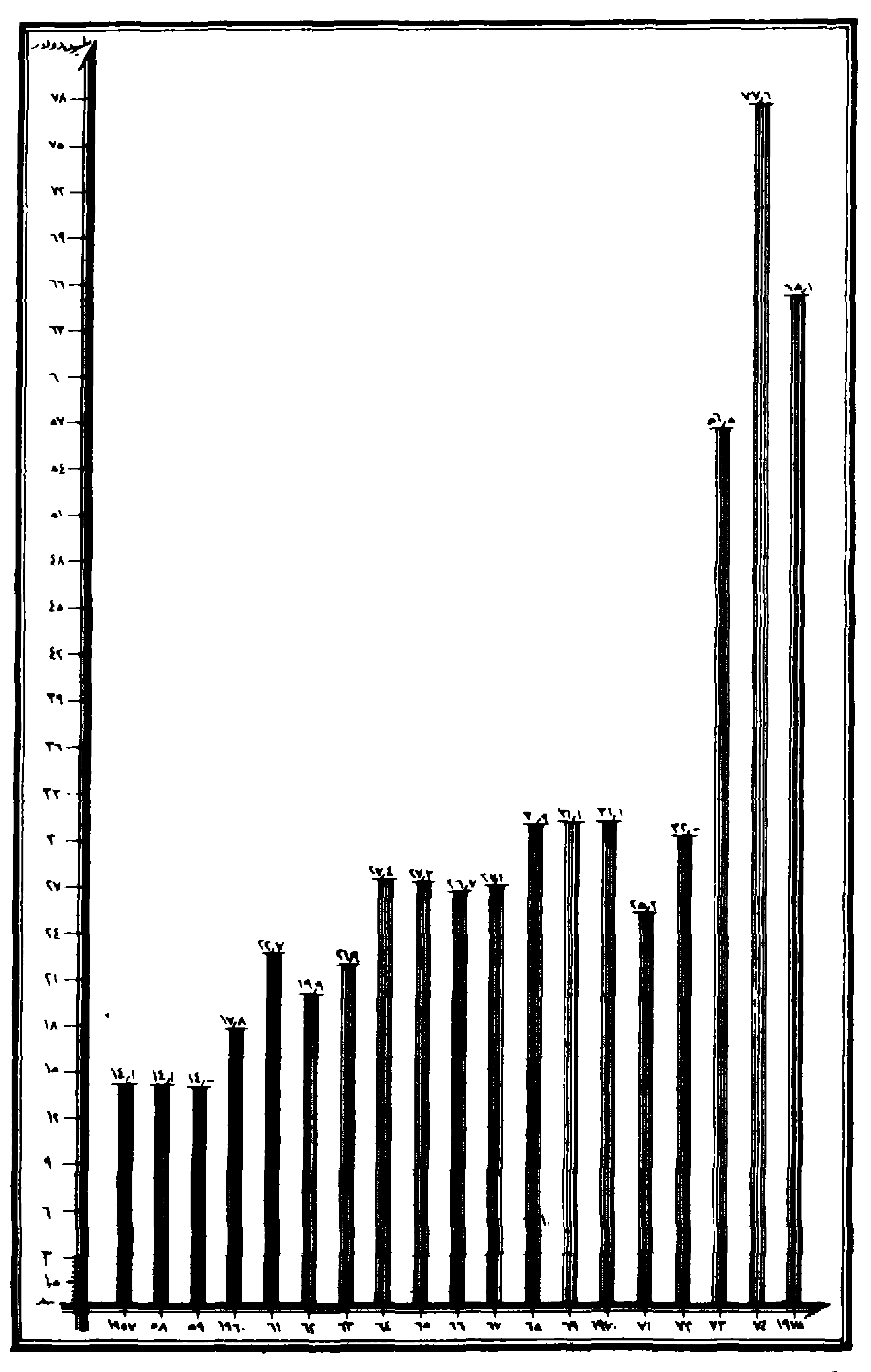
(ك) آلات للحفر والتنقيب **وآلات زراعية إلى غانا والسنغال وليبيريا**(١٥) .

وبجانب هذه السلع الرئيسية هناك عشرات السلع المختلفة كالأجهزة الكهربية وأجهزة التكييف والتبريد والآلات الزراعية والأدوات الصحية والمطبوعات والأسلحة بجانب قيام إسرائيل بالكثير من عمليات إعادة التصدير للسلع الأجنبية وخاصة من أوربا وأمريكا حيث تتجمع فى إسرائيل عن طريق فروع هذه الشركات الأجنبية وتصدرها على أنها سلع إسرائيلية .

---

(١٥) المرجع السابق

وأيضا : تقرير جامعة الدول العربية – الأمانة العامة : للمكتب الرئيسى لمقاطعة إسرائيل رقم ٨٩٠٥ ف ٢٥/ ٨/ ١٩٦٨ .



شكل (٧)

تطور قيمة واردات إسرائيل من أفريقيا
في الفترة من ١٩٥٧ - ١٩٧٥

الواردات الإسرائيلية من دول القارة :

لقد بلغ حجم الواردات الإسرائيلية من دول القارة الأفريقية نحو ١٤,١ مليون دولار ثم اطردت فى الزيادة حتى بلغت ما يقرب من الضعف سنة ١٩٦١ ، ثم تذبذبت ما بين الزيادة والنقصان حتى بلغت نحو ٢٧,١ مليون دولار سنة ١٩٦٧ مشكلة بذلك نحو ١,٥٪ من جملة واردات إسرائيل ، ثم ارتفعت إلى ٣١,١ مليون دولار سنة ١٩٦٩ ثم انخفضت إلى ٢٥,٢ مليون دولار سنة١٩٧١ ثم زادت إلى ٣٢ مليون دولار سنة ١٩٧٢ أى قبل حرب أكتوبر ثم وصلت إلى ٦٥,١ مليون دولار فى أعقابها .

والجدول التالى الذى يوضح تطور قيمة واردات إسرائيل من أفريقيا يؤكد تلك الحقائق السالفة الذكر(١٦) :

السنة	قيمة واردات إسرائيل من أفريقيا	السنة	قيمة واردات إسرائيل من أفريقيا
١٩٥٧	١٤,١ مليون دولار	١٩٦٨	٣٠,٩ مليون دولار
١٩٥٨	١٤,١ مليون دولار	١٩٦٩	٣١,١ مليون دولار
١٩٥٩	١٤,٠ مليون دولار	١٩٧٠	٣٠,١ مليون دولار
١٩٦٠	١٧,٨ مليون دولار	١٩٧١	٢٥,٢ مليون دولار
١٩٦١	٢٢,٧ مليون دولار	١٩٧٢	٣٢,٠ مليون دولار
١٩٦٢	١٩,٩ مليون دولار	١٩٧٣	٥٦,٥ مليون دولار
١٩٦٣	٢١,٩ مليون دولار	١٩٧٤	٧٧,٦ مليون دولار
١٩٦٤	٢٧,٤ مليون دولار	١٩٧٥	٦٥,١ مليون دولار
١٩٦٥	٢٧,٣ مليون دولار	١٩٧٦	
١٩٦٦	٢٦,٧ مليون دولار	١٩٧٧	
١٩٦٧	٢٧,١ مليون دولار		

(١٦) مراجع الجداول التى توضح كلاً من تطور قيمة صادرات إسرائيل إلى أهم الدول الأفريقية التى تعاملها وأيضاً تطور قيمة واردات إسرائيل من أهم دول أفريقيا التى تعاملها .

وتغلب المواد الأولية والخامات على معظم الواردات الإسرائيلية من أفريقيا ، حيث تحصل عليها مباشرة نتيجة لمبادلاتها مع الدول الأفريقية بعد أن كانت تحصل عليها عن طريق الاحتكارات العالمية ، أو من الأسواق العالمية بأسعار مرتفعة ، إلا أن مبادلاتها التجارية مع الدول الأفريقية (مباشرة ميدان) أمّن لها مصدراً دائماً للمواد الأولية وبأسعار رخيصة وبطرق تكفل لها التخلص من أخطار المقاطعة العربية .

وأهم الخامات التى تستوردها إسرائيل من دول القارة(١٧) :

(ا) الخامات المعدنية وخاصة الماس من ليبيريا وغينيا وكذلك المعادن الأخرى .

(ب) المواد الأولية الغذائية والمحصولات النقدية مثل **الكاكاو** من **غانا** والبن من **ساحل العاج وأوغندة وكينيا وإثيوبيا** والقطن وغزله من **أوغندة وكينيا** وعلف الحيوانات من جنوب أفريقيا وبذور ثمار نخيل الزيت من نيجيريا وتنزانيا وموزمبيق والخضر الطازجة أو المحفوظة بصورة بدائية وخاصة من إثيوبيا .

(حـ) مواد أولية أخرى مثل الجلود غير المصنعة من إثيوبيا وجنوب أفريقيا والحيوانات الحية واللحوم من إثيوبيا وساحل العاج والأخشاب من ملاجاش وجابون وغانا ، ونجد أن السلعة الأولى فى واردات إسرائيل من القارة تتمثل فى المواد الغذائية واللحوم والحيوانات الحية يليها الأخشاب فالمحصولات النقدية كالبن والكاكاو والقطن والعلف وبذور الزيت .

ومن الملاحظ أن مستوردات إسرائيل من أفريقيا تتمثل أيضاً مثل أسواق صادراتها فى عشر دول تزدهر كذلك فى ست منها بصفة أساسية هى على التوالى جنوب أفريقيا وإثيوبيا وليبيريا وجابون وكينيا وساحل العاج ، حيث تستورد منها إسرائيل فى المتوسط نحو أكثر من ٧٠٪ من مستورداتها ، وأهم الأسواق الأفريقية

---

(١٧) Laufer Leopold: Op, Cit- New York, 1967

التى تستورد منها إسرائيل هى جنوب أفريقيا وخاصة منذ حرب أكتوبر وذلك لأنظمتها العنصرية حيث إن لها نصيب الأسد فى هذا المجال .

والجدول بالصفحة التالية يوضح تطور قيمة واردات إسرائيل من الدول الأفريقية[١٨] (فى الفترة من ١٩٥٧ - ١٩٧٥) (بملايين الدولارات)

فمما لاشك فيه أن هذه الحقائق والأرقام تثير تساؤلات حول جدوى المقاطعة الدبلوماسية الأفريقية ضد إسرائيل ما لم يواكبها مقاطعة اقتصادية وخاصة أن المقاطعة الشاملة لإسرائيل تعد التزاماً أفريقيا نصت عليه قرارات منظمة الوحدة الأفريقية ووثائق مؤتمر القمة العربى الأفريقى الأول ، كما سيتضح تفصيلياً فى الفصول التالية من الكتاب .

وثمة اعتبارات عديدة تشجع الدول الأفريقية على إعلان مقاطعتها الاقتصادية لإسرائيل : فالمقاطعة أولاً لن تَضر الاقتصاد الأفريقى ، لأن تجارة إسرائيل مع أفريقيا لا تشكل أهمية تُذكر للقارة ، وإنما المستفيد الوحيد هو إسرائيل ، لأنها تحقق من تجارتها مع أفريقيا فائضاً يسهم فى تخفيف العجز الذى يعانى منه ميزانها التجارى .

وعلى سبيل المثال حققت إسرائيل سنة ١٩٧٥ فائضاً لمصلحتها مع كل من نيجيريا ١,٣٢٤ ألف دولار ، وغانا ١,٠٥٨ ألف دولار وتنزانيا ١,٠٢١ ألف دولار وكينيا ١,٠٠٨ ألف دولار . والمقاطعة الاقتصادية لإسرائيل من جانب أفريقيا من ناحية أخرى تعزز وتؤكد التعاون الأفريقى العربى وهو أساساً تعاون قائم بين إخوة وأشقاء تربطهم مصلحة ومصير مشترك[١٩] .

---

(١٨) مصادر الجدول ص٤٧ الذى يوضح تطور قيمة صادرات إسرائيل إلى أهم الدول الأفريقية التى تعاملها .

(١٩) Statistical Abstract of Israel, 1976 No 27.

ومن ناحية ثالثة نجد أن المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل من جانب أفريقيا تعد ردّ فعل أفريقيًا على العلاقات الخاصة التى تربط النظام العنصرى فى كل من تل أبيب وبريتوريا .

ويعنى هذا أن كفة النظام العنصرى بجنوب أفريقيا فى تجارة إسرائيل الخارجية تفوق بكثير كفة كل الدول الأفريقية .

وإذا كانت إسرائيل فى علاقاتها السياسية والاقتصادية قد رجّحت كفة الحكومة العنصرية فى جنوب أفريقيا على كفة الحكومات والشعوب الأفريقية فإن الدول الأفريقية وفقا لقرارات منظمة الوحدة الأفريقية ومؤتمر القمة الأفريقى العربى الأول قد وضعت إسرائيل فى مصاف أعدائها الألداء مع جنوب أفريقيا وروديسيا ، وقررت النهوض بالإجراءات الفردية والجماعية بغية تأكيد عزلة إسرائيل فى المجالات السياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية إلى أن يتحقق سلام عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط . وتبقى إذن المبادرة الأفريقية لمقاطعة إسرائيل اقتصاديا التزاماً أفريقيا ، لعل المقاطعة الشاملة تشكل مزيداً من الضغط الأفريقى على إسرائيل تزيد من إحكام حلقات الضغوط الدولية على حكومة تل أبيب .

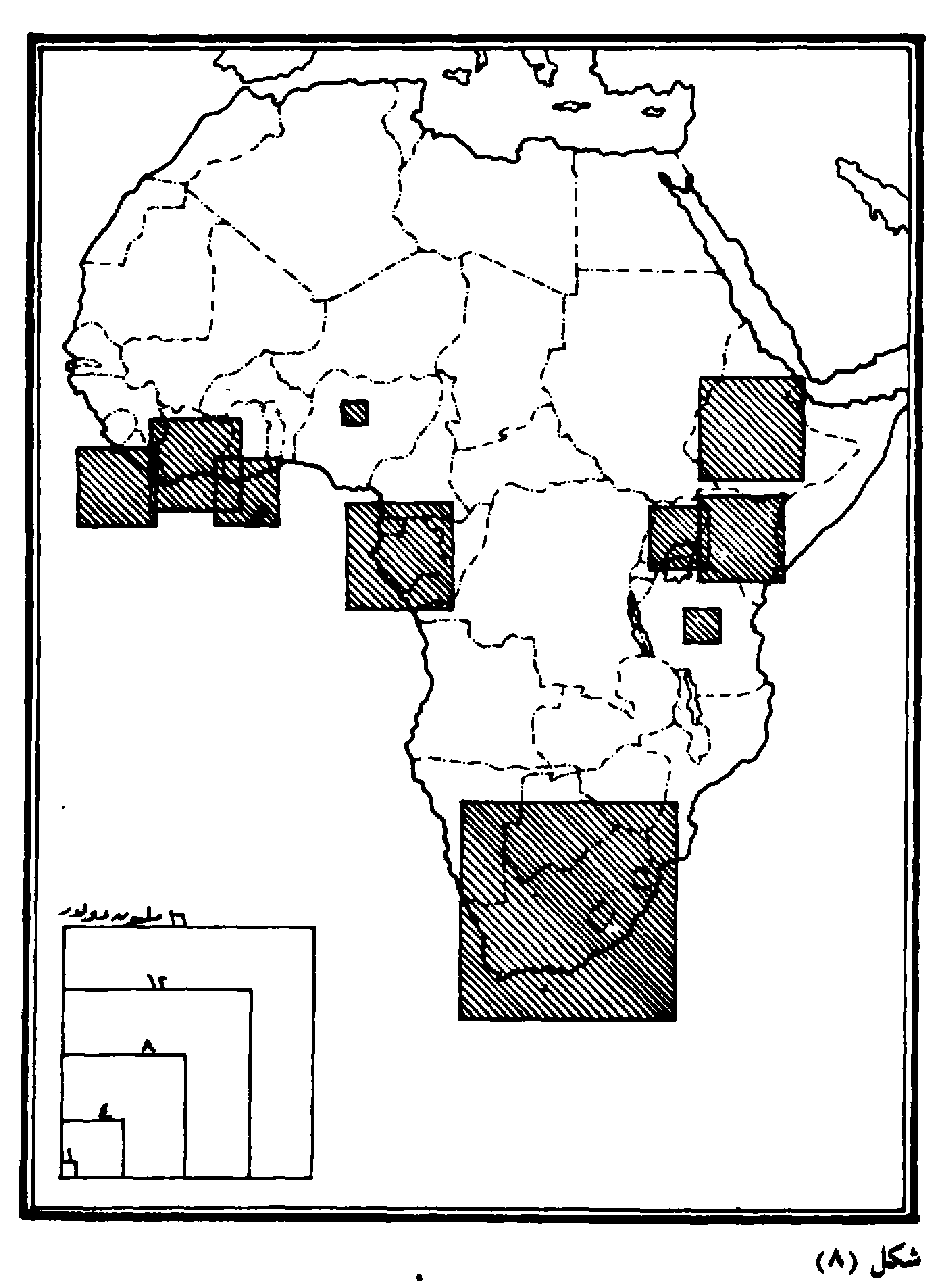
الميزان التجارى الإسرائيلى مع دول القارة :

كما أوضحت فقد بدأت إسرائيل تجارتها مع دول القارة من طرف واحد تأكيداً لتنفيذ أهدافها التغلغلية واتخذت من التجارة دعاية لذلك ، ومن ثم ظل ميزانها التجارى مع دول القارة يحقق عجزاً بصفة مستمرة وإن كانت هذه الفجوة بين الصادرات والواردات أخذت تميل لمصلحة إسرائيل حيث نقصت كثيراً ، مما يؤكد نظرة إسرائيل للكسب فى هذا الميدان فى المدى الطويل بالحصول على أسواق جديدة لصادراتها الصناعية وضمان استيراد المواد الخام اللازمة لهذه الصناعات .

تطور قيمة واردات إسرائيل من أهم الدول الأفريقية[٢٠]
في الفترة من ١٩٥٧ - ١٩٧٥ (بملايين الدولارات)

السنة	مجموع أفريقيا	أوغندة	أثيوبيا	جابون	غانا	جنوب أفريقيا	ساحل العاج	تنزانيا	ليبيريا	نيجيريا	كينيا	دول أخرى
١٩٥٧	١٤,١	–	٢,٩	–	٠,٣	٣,٨	–	–	٠,٧	–	–	٦,٤
١٩٥٨	١٤,١	–	٢,٣	–	٠,٦	٤,٩	–	–	–	–	١,١	٥,٢
١٩٥٩	١٤,٠	–	١,٥	–	٠,٩	٣,٣	–	–	–	–	١,٥	٦,٨
١٩٦٠	١٧,٨	١,٣	١,٨	–	١,٤	٦,٢	–	–	–	–	١,٨	٥,٢
١٩٦١	٢٢,٧	٠,٥	١,٧	٣,٠	–	١,٢	٧,٠	–	١,٧	٠,٣	٢,٠	٥,٢
١٩٦٢	١٩,٩	٠,٣	١,٥	٣,٦	٠,٩	٥,٥	٤,٠	–	٢,٧	٢,٠	١,٥	٣,٣
١٩٦٣	٢١,٩	٠,٦	١,٠	٤,٢	١,٢	٤,٦	٠,٢	–	٠,٢	٠,١	٢,٦	٧,٢
١٩٦٤	٢٧,٤	٠,٤	١,٤	٣,٥	٠,٩	٤,٨	١,٠	٠,٥	–	٠,٣	٣,٧	١٠,٩
١٩٦٥	٢٧,٣	٠,٤	٠,٩	٣,٩	٠,٩	٤,٠	٠,٩	٠,٤	–	٠,١	١,٧	١٣,٩
١٩٦٦	٢٦,٧	١,٤	١,٦	٢,٩	٠,٦	٤,٤	٠,٥	٠,٤	–	–	١,٨	١٤,٥
١٩٦٧	٢٧,١	٢,١	١,٤	٣,٤	٠,٦	٣,٣	٢,٩	٠,٣	–	–	١,٥	١١,٥
١٩٦٨	٣٠,٩	١,٨	٢,١	٤,٦	١,٨	٥,٢	٢,٨	٠,٤	٠,٩	–	١,٢	٩,٩
١٩٦٩	٣١,١	١,٨	١,٧	٤,٣	١,٩	٥,٨	١,٢	٠,٢	١,٦	–	٠,٨	١,١
١٩٧٠	٣٠,١	٢,١	٢,٠	١,٦	٠,٦	٠,٦	١٠,٢	٠,٩	٠,١	١,٢	–	١٠,٩
١٩٧١	٢٥,٢	١,٤	٢,٢	٠,٨	٠,٨	٨,١	٠,٤	٠,٢	٣,٢	–	١,٢	١٠,١
١٩٧٢	٣٢,٠	٠,٣	٢,٣	٢,٠	٠,٥	١١,٦	٠,٨	٠,٤	٣,٢	–	١,٠	٥,٧
١٩٧٣	٥٧,١	٠,٥	٤,٥	١,٩	٢,٠	٠,٤	٣,٨	–	١,٧	١٠,٣		
١٩٧٤	٧٧,٦	–	٤,٦	١,١	٠,٤	٤٣,٤	١,٨	٠,٥	٣,٣	–	١,٨	٢١,٣
١٩٧٥	٦٥,١	–	٥,٤	٤,٧	٠,٣	٣٨,٤	١,٦	٠,٨	٢,١	–	٢,٧	٨,٦

(٢٠) المصادر : مصادر ص ٤٧ نفسها



شكل (٨)

واردات إسرائيل من أهم دول إفريقيا
فى الفترة من ١٩٥٧ - ١٩٧٥

وقد لوحظ من جدولى تطور قيمة صادرات إسرائيل إلى أفريقيا وتطور قيمة مستورداتها منها تطور التجارة بدرجة ملموسة بين إسرائيل وأفريقيا سواء صادراتها أو وارداتها هذا بالرغم من المعوقات التى تواجه إسرائيل وبرغم ضعف القوة الشرائية فى الدول الأفريقية وضيق أسواقها .

وهناك دلالات واضحة على أن الاتجاه فى المبادلات التجارية لمصلحة إسرائيل مع مرور الزمن ، إذ نجد أن العجز فى الميزان التجارى انخفض من ١٠,٤٦ ملايين دولار سنة ١٩٦٣ إلى ٥,٦٧ ملايين دولار سنة ١٩٦٥ ثم انخفض العجز مرة أخرى ليصل سنة ١٩٦٧ إلى مليونى دولار وسبعمائة ألف دولار وبلغ العجز فى الميزان التجارى سنة ١٩٦٨ مقدار مليونى دولار وتسعمائة ألف دولار وفى سنة ١٩٦٩ حقق الميزان فائضاً لمصلحة إسرائيل بلغ ٣,٤ ملايين دولار وارتفع الفائض سنة ١٩٧١ إلى ٢٢,٣ مليون دولار . ثم انخفض الفائض إلى ١٤,٥ مليون دولار سنة ١٩٧٢ . وفى السنوات الأخيرة وفى أعقاب حرب أكتوبر حقق أيضا فائضاً ، وفى سنة ١٩٧٥ حققت إسرائيل عجزاً فى ميزانها التجارى يقدر بنحو ١٢,٩ مليون دولار .

وبجانب هذا نجد أن إسرائيل فى تطورها وصلت إلى درجة الاحتكار لتجارة المحصولات فى بعض الدول الأفريقية واحتكار أسواق الاستهلاك للعديد من السلع : ففى إثيوبيا احتكرت إسرائيل أسواق المنتجات الغذائية والإطارات والثلاجات والأسمنت والصابون والبطاريات وعصير الفاكهة والخضر المحفوظة وغيرها من السلع الاستهلاكية ، وفى ليبيريا وغينيا احتكرت تجارة الماس الخام ، وفى أوغندة احتكرت محصول البن ، لقد أصبحت شركة والى الإسرائيلية هى المصدرة الوحيدة لبن أوغندة ، كما احتكرت الشركات الإسرائيلية أسكو وداوودانى وامبروساشو وديزنجوف للتجارة فى محصولات السمسم والفول السودانى والصمغ والماشية والأغنام والجلد فى تشاد وفى شرق أفريقيا ، وفى ملاجاش تحتكر الشركات الإسرائيلية ٨٠٪ من إنتاج الأخشاب وتجارتها .

عوامل تطور تجارة إسرائيل مع أفريقيا[٢١] :

لقد صاحبت موجات الاستقلال لدول أفريقيا النامية تغيرات فى اتجاه تجارتها لعدة عوامل أبرزها العوامل القومية والحرص على الاستقلال والبحث عن مصلحة البلاد ، وهذا ما دعم اتجاه إسرائيل التى حرصت على الظهور بمظهر الحريص على مصلحة واستقلال الدول الأفريقية متبعة جميع الطرق لتشجيع تجارتها معها سواء فى عقد الاتفاقات التجارية أو إقامة المعارض والأسواق أو تقديم الائتمان التجارى والقروض ، أو اتباع سياسة الإغراق السلعى ، بجانب تطويرها لسبل المواصلات لخدمة تجارتها ، بالإضافة لكل هذا كان للمشروعات التى قامت إسرائيل بتنفيذها فى القارة والخبرات الإسرائيلية وبرنامج المعونة الفنية التى قدمتها إسرائيل لدول القارة أثره الكبير فى تطور التجارة الإسرائيلية مع أفريقيا كما سيتضح فيما يلى :

ففيما يتعلق بدراسة الأسواق وعقد الاتفاقيات التجارية : نلاحظ أن إسرائيل أرسلت بعثاتها التجارية للقيام بدراسة ميدانية للأسواق الأفريقية ودراسة التركيب الاقتصادى لكل دولة وظروفها وما يلزمها من احتياجات وسلع استهلاكية واستثمارية ودرجة المنافسة فى أسواقه ومدى إمكانات إسرائيل لدخول هذه الأسواق مثلما حدث فى غانا سنة ١٩٥٧ وفى إثيوبيا وأوغندة وشرقى أفريقيا سنة ١٩٦٢ وغيرها .

وعلى ضوء هذه الدراسة كانت تتم اتفاقيات التجارة والدفع بهدف تشجيع التجارة من جهة وتوثيق الروابط والصلات من جهة أخرى ، ولقد وقعت اتفاقيات للتجارة والدفع مع معظم الدول الأفريقية .

---

(٢١) Churba, Joseph - Israel Rivalry over Aid and Trade in sub-Saharan Africa, colombia, 1965.

انظر أيضا : Laufer Leopold - Israel and Developing countries, 1967- P. 209.

بعض هذه الاتفاقيات يتضمن حجم التبادل التجارى والاتفاق على الدفع وتتجدد تلقائيًا وبعضها اتفاقيات مفتوحة وبعضها اتفاقيات معدلة .

وكانت أول اتفاقيات عقدتها إسرائيل للتجارة مع غانا سنة ١٩٥٨ حيث تحدد حجم التبادل التجارى ويجدد الاتفاق تلقائياً كل عام .

ثم عقدت اتفاقية أخرى سنة ١٩٦٢ ، وهى اتفاقية شاملة للتعاون التجارى والفنى جددت مرة أخرى سنة ١٩٦٤ ، وكانت آخر اتفاقية فى مايو سنة ١٩٦٨ .

ومع ساحل العاج اتفقت إسرائيل فى أبريل ١٩٦٦ على تخفيض الرسوم الجمركية بينهما بنسبة ٥٠٪ لتوسيع حجم التبادل التجارى ، وسبقتها اتفاقيات مماثلة مع توجو وداهومى ، وفولتا العليا سنة ١٩٦١ ونيجيريا وجابون وليبيريا وكينيا ورواندا وزامبيا وزائير وغينيا سنة ١٩٦٢ .

وفى أكتوبر سنة ١٩٦٤ وقعت إسرائيل اتفاقية مع مدغشقر (ملاجاش الحالية) تحدد فيها حجم التبادل التجارى بين الدولتين بمبلغ ٨ ملايين دولار فى السنة .

وفى يوليو سنة ١٩٦٦ اتفقت مع مالى على أن تصدر إسرائيل لمالى سلعا قيمتها ٤٧,٥ مليون ليرة إسرائيلية ، وكذلك اتفاق تجارى مع الكونغو ليوبولدفيل تصدر بموجبه إسرائيل للكنغو ٧٢ سلعة .

ومع سيراليون حرصت إسرائيل على دعم علاقاتها التجارية حيث تنتج الماس بدرجة وافرة[٢٢] .

وبحث موضوع التعاون الاقتصادى بين إسرائيل وجمهورية أفريقيا الوسطى فى

---

(٢٢) د . يوسف شبل : تجارة إسرائيل الخارجية ، مركز أبحاث فلسطين – بيروت سنة ١٩٧٠
انظر أيضا : أبحاث مكاتب التمثيل التجارى المصرى فى السفارات المصرية بأفريقيا .

V. Vladimirov, Israel Policy in Africa Enternational Affairs
Moscow, 1962. PP. 68, 72)

أكتوبر ١٩٦٣ ، وفى سنة ١٩٦٢ وقعت إسرائيل اتفاقية مع الكاميرون تكفل لإسرائيل حق الدولة التى أكثر رعاية ووقعت اتفاقية تصدر بمقتضاها الكاميرون لإسرائيل الكاكاو والخشب والتبغ والزيوت والقطن والألومنيوم والجلود والمعادن المختلفة ، وتستورد من إسرائيل مواد البناء والصباغة والآلات والأغذية والأسمدة والأدوية .

وفى ١٩٦٣/١/٦ بحث موضوع تدعيم العلاقات الاقتصادية بين الدولتين وسافر وفد اقتصادى إسرائيلى إلى داهومى لبحث إمكان قيام إسرائيل بمساعدة داهومى فى تطوير اقتصادها .

ولا شك أن الوفود والبعثات الاقتصادية تساهم فى دراسة الأسواق والاحتياجات مما يقوى العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وأفريقيا .

وعملت هذه الاتفاقيات على تطوير حجم التجارة بدرجة ملحوظة ، وخاصة أن هذه الاتفاقيات تتغلب على الحواجز الجمركية والأسواق المقفلة فى الوقت الذى تعطى فيه أفضلية فى الأسواق المفتوحة .

ومما دعم التبادل التجارى الإسرائيلى مع دول القارة الاتفاقات التى عقدتها مع دول السوق الأوربية المشتركة والاتفاقيات مع الدول المستعمرة الأم التى منحتها أفضليات تجارية كالاتفاق مع فرنسا الذى منحها أفضلية تجارية فى دول المجموعة الفرنسية فى القارة .

وبجانب هذه الاتفاقيات أقامت إسرائيل الغرف التجارية الإسرائيلية الأفريقية مع العديد من الأقطار ، وافتتحت عشرات المكاتب التجارية فى القارة بجانب نشاط الملحقين التجاريين فى السفارات الإسرائيلية ونشاط مكاتب الشركات الإسرائيلية وفروعها العامة فى القارة .

– **بالنسبة للمعارض والأسواق التجارية** : فإن المعارض بمختلف أنواعها – المعارض الدورية الثابتة التى تقيمها إسرائيل أو المعارض المتنقلة التى ترسلها لتطوف بدول القارة أو الاشتراك فى المعارض الأفريقية وإقامة أسواق تجارية للبضائع الإسرائيلية – قد اتخذت منها إسرائيل وسيلة هامة لتشجيع تجارتها مع دول القارة ، وتدعو إسرائيل الدول الأفريقية للاشتراك فى الأسواق والمعارض التجارية التى تقيمها مثل معرض تل أبيب الدولى الذى تقيمه فى يونيو من كل عام ، وفى سنة ١٩٦٦ اشتركت فيه ١٨ دولة أفريقية عرضت منتجاتها الزراعية والحرفية وهى تشاد وسيراليون وجابون وإثيوبيا وملاجاش وتوجو وداهومى والكاميرون وأوغندة وكينيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا وغانا والسنغال وبورندى ورواندا وتنزانيا وزائير.

وتحرص إسرائيل على الاشتراك فى المعارض التى تقيمها الدول الأفريقية : فى سنة ١٩٦٧ اشتركت إسرائيل فى ثلاثة معارض دولية أفريقية :

– معرض غانا الدولى سنة ١٩٦٧ .
– معرض زامبيا التجارى فى الفترة ٦/٣ – ١٩٦٧/٧/٣ .
– معرض نيروبى بكينيا فى الفترة ٩/٢٦ – ١٩٦٧/٩/٣٠ .

ولقد أقامت لها معرضاً دائماً للسلع الإسرائيلية فى جوهانسبرج بجنوب أفريقيا منذ سنة ١٩٥٨ ، وفى سنة ١٩٦٥ أقامت إسرائيل معرضاً لمنتجاتها فى أبيدجان عاصمة ساحل العاج . وفى الفترة ١٩٦٨/٢/١٢ أقامت إسرائيل سوقاً خاصة لمنتجاتها فى أديس أبابا . وفى سنة ١٩٦٢ أرسلت إسرائيل معرضاً متنقلاً لمنتجاتها التجارية زودته بجميع السلع ، واشتركت فيه ٣٠ مؤسسة إسرائيلية ابتدأ المعرض بغانا ، ثم انتقل إلى نيجيريا فساحل العاج ثم ليبيريا فسيراليون والسنغال وغيرها .

ومن وسائل تشجيع التجارة أيضاً اتبعت إسرائيل نظام البائع الجائل كمندوبين لترويج البضائع الإسرائيلية وأنشأت مؤسسة خاصة متخصصة فى المعارض

والأسواق وتطور التجارة لتتابع المعارض وتنظيم الاشتراك فيها ، وتشترك سنويا فى أكثر من ٣٠ سوقا تجارية فى الخارج وتنظيم ٢٠ أسبوعاً للترويج للمنتجات الإسرائيلية (٢٣) .

تقديم الائتمان التجارى وسياسة الإغراق السلعى :

لقد منحت إسرائيل القروض والائتمان التجارى للدول الأفريقية بهدف تنشيط وتشجيع التجارة معها : ففى اتفاقية سنة ١٩٥٨ مع غانا قدمت لها إسرائيل قرضاً قيمته ٢٠ مليون دولار يصرف كائتمان تجارى . ويسدد على مدى أربع سنوات وبموجبه تستورد غانا من إسرائيل سلعاً مختلفة بالمبلغ على أن تسددها فيما بعد بالمواد الأولية من كاكاو وبن وجلود وبوكسيت ، فأدى هذا إلى زيادة حجم التبادل التجارى بينهما وخاصة إذا علمنا أن البرنامج الفنى والتغلغل الإسرائيلى فى الميادين الأخرى دعم هذا الاتجاه بحيث أصبحت غانا العميل الأول فى تجارة إسرائيل بالقارة .

ولقد منحت ائتماناً تجاريًّا إلى سيراليون قيمته ٠,٧ من مليون الدولار ، ومنحت ائتماناً لشراء مواد بناء لإنشاء فندق فى أبيدجان قيمته ١,٥ مليون دولار ، ومنحت ليبيريا ١٠ ملايين دولار لشراء سلع إسرائيلية قدمته شركة مايروبنك للاستيراد والتصدير الإسرائيلى .

ولكسب الأسواق تتبع إسرائيل فى معظم الأحيان سياسة إغراقية فى جارتها كما حدث أن غمرت الأسواق فى غانا بمئات السلع وبكميات ضخمة ظلت فى أسواقها

---

(٢٣) Churba, Joseph- Israel Rivadry over Aid and Trade in sub-Saharan Africa, Colombia, 1965.

وأيضًا تقارير إدارة الإعلام – الإدارة الاقتصادية وإدارة المقاطعة العربية – الجامعة العربية ٢٧٠٧ /٦٩ فى أبريل ١٩٦٩

بلا منافس لعدة سنوات حتى سيطرت على أسواقها ، وحدث مثل هذا فى إثيوبيا وغيرها ، وتقوم إسرائيل بتعويض الشحنات التالفة وغير ذلك من الطرق التى تضمن لها الأسواق وتشجع تجارتها(٢٤) .

وفيما يتعلق بالمواصلات : فلقد اهتمت إسرائيل بتطوير مواصلاتها وأسطولها البحرى والجوى لدعم تجارتها مع دول القارة والعالم الخارجى : فسيرت شركاتها الملاحية والخطوط المنتظمة لربط إسرائيل بشرق القارة وغربها . وربط تجارتها فى أفريقيا بأوربا وأمريكا لتغطى بنشاطها معظم موانى القارة ، كما قامت شركاتها الملاحية بتكوين شركات ملاحية مشتركة مع الدول الأفريقية : فسيرت شركة زيم للملاحة البحرية - كما سبقت الإشارة - بواخر بصورة منتظمة تربط بين إيلات وشرق القارة - وأنشأت شركة « جولدستار » بالاشتراك مع غانا والشركة الإسرائيلية العاجية والشركة الإثيوبية الإسرائيلية إلخ . وأنشأت إسرائيل شركة النجوم السبعة للملاحة البحرية لخدمة غربى القارة وربطها بإسرائيل وأوربا ، وشركة النجوم الخمسة لربط إسرائيل بموانى شرق القارة والشرق الأقصى حيث تسير خمسة خطوط منتظمة تمر بجيبوتى ومصوع ومقديشو ودار السلام وموانى الشرق الأقصى .

وركزت إسرائيل على ميناء إيلات لما له من أهمية ملاحية كمنفذ هام لشرق القارة وآسيا والشرق الأقصى وخاصة أن فتح خليج العقبة أثر بدرجة ملحوظة فى تطوير تجارة إسرائيل مع دول شرق القارة : فى الوقت الذى لم تصل إيلات أى سفينة حتى سنة ١٩٥٧ حيث كانت الملاحة فيه مغلقة أمام إسرائيل نجد أنه قد وصلها ١٩٥٩ عن طريق إيلات ٤٥ سفينة تجارية ارتفعت إلى ٩٣ سفينة تجارية

---

(٢٤) Laufer Leopold - Israel and Developing Countries, U. S. A. 1967.
وأيضًا : حمد سليمان المشوخى : التغلغل الاقتصادى الإسرائيلى فى أفريقيا - القاهرة سنة ١٩٧٢

سنة ١٩٦٣ حمولتها ٦٦ ألف طن ، وفى سنة ١٩٦٦ بلغ حجم التجارة الإسرائيلية عن طريق إيلات من استيراد وتصدير ٢٧٥ ألف طن .

هذا بجانب البترول حيث تصل ناقلات البترول الضخمة ، وتفرغ حمولتها فى إيلات ليضخ عبر أنبوب يمر بإسرائيل ليصب فى البحر المتوسط ، لتعيد الناقلات شحنه مرة أخرى لأوربا ، فكان للميناء أثر كبير فى تطوير العلاقات الإسرائيلية مع دول شرق القارة وآسيا اقتصاديًا وسياسيًا .

واستغلت إسرائيل غلق قناة السويس على أثر حرب سنة ١٩٦٧ لتضفى أهمية كبيرة على ميناء إيلات ومقدرة إسرائيل التجارية .

ونجد أن إسرائيل وسعت مقدرة ميناء إيلات وبنت الأرصفة لتصدير المعادن والفوسفات ورصيف لناقلات البترول .

كما اهتمت إسرائيل بالنقل الجوى وتنظيم رحلات متعددة للقارة ، وعقدت عدة اتفاقات للطيران وشئون البريد والبرق مع معظم الدول الأفريقية ، فمثلا عقدت اتفاقية مع ليبيريا فى ١٩٦٣/٢/٣ ونيجيريا فى سبتمبر سنة ١٩٦٢ وكذلك مع أغلب الدول الأفريقية الأخرى ، ثم وقعت اتفاقية طيران شاملة مع دول اتفاقية ياوندى التى تضم ١١ دولة اتفقت فيما بينها على إنشاء شركة طيران مشتركة أطلق عليها Air Afric [٢٥] .

أثر الشركات والخبرات الإسرائيلية فى تشجيع التجارة :

المساعدات الفنية التى تقدمها إسرائيل لدول القارة والمشروعات التى تقوم بتنفيذها سواء نفذتها عن طريق شركاتها أو بالمشاركة مع الدول الأفريقية لها دورها

---

(٢٥) د/أنيس صايغ وآخرون - فلسطينيات - بيروت سنة ١٩٦٨ .

وأيضًا : حمد سليمان المشوخى : التغلغل الاقتصادى الإسرائيلى فى أفريقيا ، (القاهرة سنة ١٩٧٢)

الكبير فى تشجيع التجارة الإسرائيلية الأفريقية، بالإضافة إلى الدور الذى تؤديه الشركات التجارية الإسرائيلية فى القارة .

فالمساعدات والخبرات الفنية الإسرائيلية العاملة فى القارة تمنح إسرائيل ميزات التفضيل سواء فى المنافسة السعرية أو فى الجودة .

كما تقوم الشركات الإسرائيلية الأفريقية القائمة على تنفيذ عدة مشروعات عمرانية فى القارة – بشراء ما يلزمها من إسرائيل مثل أعمال البناء بالمشاركة ومشروعات الرى والمطارات مما يؤدى إلى تطور كبير فى حجم التجارة ويخفف من حدة المنافسة التى تلقاها السلع الإسرائيلية فى القارة أمام منافسة الدول الأخرى بل وتضع أسساً قوية للتجارة .

وأبرز نشاط لهذه الشركات : شركات « سوليل بونيه » و« ماير إخوان المحدودة » و« فيدرمان » وغيرها .

كما قامت الشركات التجارية الإسرائيلية بدور هام وخاصة شركة ديزنجوف التجارية والتى تقوم بالاتجار فى ٥٠٪ من تجارة إسرائيل مع دول القارة ، وقد افتتحت لها ١٤ مكتباً تجارياً فى أهم مدن القارة وخاصة فى غربيها ، وقامت شركتا « إخوان وأميران » يدعمها جهود شركة « هارون إخوان » بتولى التجارة فى القارة وخاصة فى شرقيها ، وقامت عدة شركات تجارية أخرى بفتح مكاتب لها والاتجار مع القارة بحيث أصبح نشاط الشركات الإسرائيلية يغطى القارة السوداء بأكملها(٢٦) .

ويمكن القول : أن إسرائيل باتباعها هذه الطرق استطاعت فى هذا الميدان أن

---

(٢٦) Kreinin, Mordechai - Israel and Africa, (New York, 1964) + Laufer Leopold - Israel and Developing countries, U. S. A. 1967.

تغطى بنشاطها التجارى كل دول القارة السوداء حتى الدول التى لم تستطع دخولها بطريقة مباشرة كالصومال وموريتانيا اتبعت الطرق الملتوية للاتجار معها .

التمويل والإنفاق الإسرائيلى فى القارة(٢٧) :

إن افتقار إسرائيل للموارد التمويلية ، فرض عليها إستراتيجية تلائم مخططها التغلغلى فى القارة ، وبرغم ذلك قدمت إسرائيل بعض المنح والقروض للدول الأفريقية بما يلائم خدمة أهدافها السياسية والاقتصادية فى المخطط الشامل وخاصة أن هذا المخطط لا يخضع للمنطق الاقتصادى المعروف ، بل يخضع للعوامل السياسية ومن ثم ارتبطت القروض والنفقات الإسرائيلية فى القارة بمشروعات معينة تخدم أهدافها .

وبجانب القروض قدمت إسرائيل بعض المنح فى بداية تقاربها مع الدول الأفريقية . ويمكن القول أن الأموال الإسرائيلية المنفقة فى القارة كقروض أو منح ارتبطت بأغراض محددة تخدم الهدف الإسرائيلى العام فى المخطط التغلغلى الشامل ، وتقدر هذه القروض والمنح فى الفترة من ١٩٥٨ - ١٩٦٦ بقيمة تتردد ما بين ٥٠ - ٥٥ مليون دولار بجانب الإنفاق السنوى على تنفيذ المخطط والذى يبلغ من ٢ إلى ٤ ملايين دولار فى السنة بصفة رسمية .

---

(٢٧) Tettegah, Tom - How Israel Secret Agents Subvert Africa (Ghana, 1968)

وأيضًا : حمد سليمان المشوخى : التغلغل الاقتصادى الإسرائيلى فى أفريقيا ، القاهرة ١٩٧٢ .

حجم القروض المقدمة

قدمت إسرائيل قروضاً إلى كل من غانا ونيجيريا وليبيريا وساحل العاج وسيراليون وتنزانيا وغينيا ، كما سبقت الإشارة ، وارتبطت القروض بأغراض معينة ، وفى الغالب تقدم هذه القروض وزارة الخارجية أو وزارة الدفاع مثل تقديمها لقروض مراكز الشبيبة أو من الهستدروت وشركاته المنتشرة فى القارة السوداء لإقامة المشروعات أو تنفيذ أهداف معينة ، كما يتضح من الجدول التالى الذى يوضح القروض التى قدمتها إسرائيل للدول الأفريقية فى الفترة من ١٩٥٨ - ١٩٦٦ .

الدولة	قيمة القرض	تاريخ القرض	طبيعة القرض وشروطه[٢٨]
	مليون دولار		
١ - غانا	٢٠	١٩٦٠	٥٠٪ ائتمان تجارى ، ٥٠٪ لتنفيذ مشروعات التنمية ومدة الائتمان من ٥,٥ سنوات إلى ٦,٥ سنوات .
٢ - نيجيريا	٨,٤	١٩٦٠/٣/٧	تنفيذ مشروعات وإقامة المبانى والمستعمرات فى الإقليمين الشرقى والغربى بفائدة ٦٪ ويسدد بعد ٧ سنوات .
٣ - ليبيريا	١٣	١٩٥٩	١٠ ملايين من شركة ماير وشركة سوليل بونيه وبنك الاستيراد والتصدير كائتمان تجارى لتمويل بعض المشروعات ، ٣ ملايين قدمت من

(٢٨) المصدر السابق :

الدولة	قيمة القرض	تاريخ القرض	طبيعة القرض وشـــروطه [(٢٩)]
	مليون دولار		حكومة إسرائيل لتنفيذ بعض مشروعات البناء .
٤ – ساحل العاج	١,٥	١٩٦٣	بناء فندق وشراء مستلزمات البناء من إسرائيل بقيمة القرض .
٥ – غينيا	٢	١٩٦٤	لتمويل مشروعات بناء المساكن وبعض المبانى الحكومية .
٦ – كينيا	٢,٨	١٩٦٥	لتنفيذ بعض المشروعات الزراعية والصناعية على يد الخبرات الإسرائيلية .
٧ – سيراليون	٣,٥٥	١٩٦٣	١,٧ مليون دولار كقرض من شركة ديزنجوف لتمويل المشروعات الإسرائيلية والباقى من حكومة إسرائيل كائتمان تجارى وللتنمية ، ويسدد على مدى خمس سنوات بعد عام من الدفع .
٨ – تنزانيا	٥,٨	١٩٦٣	منها ٣,٦ مليون دولار كقرض لبناء فندق كليمنجارو وشراء معدات ومستلزمات البناء من إسرائيل والباقى كائتمان تجارى وتنفيذ المشروعات الزراعية المتفق عليها .
٩ – مالى	٠,٧٠	١٩٦٦	قرض لتمويل مصنع لتجديد إطارات السيارات .
١٠– مدغشقر (ملاجاش)	٠,٢٠	١٩٦٤	قرض تنفذه الشركات الإسرائيلية للبناء .

(٢٩) حمد سليمان المشوخى : التغلغل الاقتصادى الإسرائيلى فى أفريقيا ، القاهرة سنة ١٩٧٢ .

ومن الجدير بالذكر أن بعض المصادر تقدر أن المعونة التى تقدمها إسرائيل لأفريقيا لا تمثل سوى ٠,٠٥٪ من المعونات الخارجية للقارة ، وهذا يدل على ضعف المساهمة الإسرائيلية فى مجال التنمية الاقتصادية بأفريقيا التى تقوم على التصنيع الثقيل والقروض والمعونات الضخمة الأمر الذى لا تقدر عليه إسرائيل .

حجم الإنفاق الإسرائيلى فى القارة :

تتحمل إسرائيل نفقات كثيرة فى تنفيذ مخططها فى القارة : فهى تتحمل نفقات بعثاتها الدبلوماسية التى تقدر فى السنة بمبلغ ٣٠ مليون ليرة ، وتتحمل نفقات إرسال مرتبات وتنقلات الخبراء الإسرائيليين ، وإن كانت قد تخضع فى أغلب الأحيان إلى الظروف السياسية والعلاقة مع الدولة الأفريقية وعلى حسب الاتفاقيات المعقودة ، كما تتحمل فى الغالب نفقات المتدربين الأفريقيين سواء فى أثناء إقامتهم أو تنقلاتهم وجميع نفقاتهم فى إسرائيل وأحيانا تنقلاتهم عند عودتهم لبلادهم ، وهذه تخضع أيضا للاعتبارات السياسية التى تطغى على كل اعتبار وتقرر كل المدفوعات .

وهناك النفقات التى تقوم بها الشركات والمؤسسات القومية والوزارات المختلفة وأيضاً نفقات استثمارية مباشرة تقوم بها الشركات الإسرائيلية العاملة فى القارة .

ولقد بلغت جملة الاستثمارات التى قامت بها الشركات الإسرائيلية فى مختلف المشروعات ٤٠٠ مليون دولار فى الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٤ وبلغ عائدها ٥٠ مليون دولار عن الفترة نفسها .

مصادر الأموال المنفقة والقروض :

إن إسرائيل تفتقر للموارد المالية وتعتمد بدرجة أساسية على **العون الأجنبى فى اقتصادها** ، ويشكل نقص رأس المال لديها ومتطلبات القروض والتمويل لمشروعاتها فى القارة عقبة كبيرة تحد من سرعة انطلاقها فيها وتوسعها ، بل ويعتبر الافتقار

للتمويل المانع الرئيسى الذى يحد بدرجة كبيرة من مدى تغلغلها ، وبرغم ذلك حاولت واستمرت فى المحاولة على التغلب على هذا المعوّق بشتّى الطرق بخلق مصادر تمويلية متعددة ، وتلجأ فى سبيل ذلك إلى الطرق والمصادر التالية(٣٠) :

١ – تقوم بالاقتراض من البنوك الغربية الأمريكية والإنجليزية والألمانية بأسعار فائدة منخفضة ، ثم تعيد إقراضها للدول الأفريقية بأسعار مرتفعة ، بالإضافة لتقديمها فى صورة سلع وخدمات فتكون الفائدة مزدوجة .

٢ – تودع العقود التى تبرمها مع الدول الأفريقية لتنفيذ بعض المشروعات لدى البنوك الأجنبية ، وتقترض بضمانها الأموال اللازمة لتنفيذ مشروعاتها .

الخبراء :

تتأخر المعونة الفنية التى تطلبها الدول الأفريقية من الأمم المتحدة أو وكالاتها بعض الوقت ، فالخبراء المختارون لمهات معينة يبحث عنهم فى الدول المختلفة ، وتقوم الوكالة المتخصصة والدولة المستقبلة بعملية الاختيار النهائى ، مما يستغرق وقتا يتردد بين ٦ أشهر ، ١٢ شهرا .

وعلى العكس فإن إسرائيل سريعة فى الإجابة على الطلبات الخاصة بالمعونة الفنية ! فالسفارات الإسرائيلية فى أفريقيا مخوّل لها سلطة اتخاذ القرارات فى هذا الصدد ، فتستغرق أسابيع قليلة ، وكثيراً ما يرسل الخبراء دون كلمة مكتوبة حول موضوع إرسالهم ، وتدعى بعض المصادر الإسرائيلية أن خبراءها أكثر نفعاً للدول الجديدة من خبراء أوربا وأمريكا الشمالية ، فتجربة التنمية فى إسرائيل تعطى المستشارين الإسرائيليين إطاراً يستفيدون منه عند العمل فى الدول الأخرى حتى إن

---

(٣٠) **Tettegah, Tom- How Israel Secret Agents Subvert Africa, Ghana, 1968.**

المراجع السابقة .

مخطط مدن إسرائيل الذى قام بمسح دولة فى غربى أفريقيا انتقد اقتراحات خبير بريطانى معروف لأنها مستمدة من النمط البريطانى [٣١] ، وتضيف هذه المصادر أن هناك بعض المظاهر المناخية والجغرافية المتشابهة بين إسرائيل وأفريقيا ، ولذلك فالفنيون الإسرائيليون أكثر تعوداً للعمل فى أفريقيا وقد تكون إنتاجيتهم أكبر من الفنيين فى المناطق المعتدلة الذين يعملون فى أفريقيا ، وطالما أن الدول الأفريقية صغيرة فتستطيع أن تتعلم أكثر من بلد صغير عن بلد كبير ، والمقصود بالبلد الصغير هو إسرائيل حتى إن سفير ليبيريا فى إسرائيل قال : إن الذين تدربوا فى البلاد الغربية المتقدمة يجدون أنفسهم فاشلين فى ليبيريا ، وإن المعرفة العملية لإسرائيل أكثر تنوعا مما يمكن الحصول عليه من مكان آخر ، كما أن منظمة الفاو اعترفت بكفاءة المستشارين الزراعيين الإسرائيليين [٣٢] .

والخبراء الإسرائيليون ذوو تخصصات مختلفة تتردد بين خبراء تخطيط المدن والطب والسياحة وإمدادات المياه والتعاون .

ويلاحظ على هذا المنطق تناقضه أحيانا وكذبه أحيانا ثانية وإخفاؤه لحقائق من جانب ثالث .

فإذا كانت الظروف المناخية تتشابه أحياناً كما يدعى هذا المنطق فلماذا يحتاج الخبير الإسرائيلى إلى أعداد كبيرة حول ظروف المناخ والعمل فى المناطق المدارية؟ فضلا عن أن الحقائق العلمية تكذب ذلك ، فأفريقيا تمتد من المناطق الاستوائية والمدارية والصحراوية إلى المعتدلة الدفيئة على عكس إسرائيل التى هى فى منطقة البحر المتوسط ولا يشاركها فى هذه الصفة إلا شمال غربى القارة وجنوب غربيّها .

أما المحاولات الخاصة بتمييز الخبير الإسرائيلى على الخبير الغربى فهى مضللة :

---

(٣١) محمد على العويني : سياسة إسرائيل الخارجية فى أفريقيا ، القاهرة ١٩٧٢ .

(٣٢) Laufer Leopoled - Israel and developing countries New York, 1967. P. 4

فمعظم الخبراء الإسرائيليين من أصل غربى ، كما أن ظروف التنمية الإسرائيلية تختلف كلية وظروف التنمية الأفريقية : فالأولى منقولة عن طريق المساعدات الاقتصادية والفنية والأمريكية والجباية اليهودية من مختلف دول العالم ، كما أن الخبراء أنفسهم منقولون .

أما فى أفريقيا فالوضع مختلف تماما : فالمساعدات لها ضئيلة للغاية بالمقارنة بالمساعدات التى تقدم لإسرائيل .

والجدول التالى يوضح عدد الخبراء الإسرائيليين فى أنحاء العالم على حسب القارات فى الفترة من ١٩٥٨ – ١٩٧٠ [٣٣] :

القارات	من ١٩٥٨ – ١٩٧٠	
١ – أفريقيا	٢٤٨٣	بلغ مجموع عدد الخبراء فى سنة ١٩٧٠ مقدار ٢٤٦ خبيراً
٢ – أمريكا اللاتينية	٥٣٠	هذا يدل على مدى التغلغل الإسرائيلى وعمقه فى أفريقيا دون سواها . .
٣ – منطقة البحر المتوسط	٥٠٤	
٤ – آسيا	٤٣١	
المجموع	٣٩٤٨	خبيراً

المشروعات الأفروإسرائيلية :

شكّلت المشروعات التى أقامتها الشركات الإسرائيلية فى القارة سواء لحسابها أو بالمشاركة ميدان ربح اقتصادى كبير فاق كثيرا الربح العائد من المبادلات التجارية . فالمشروعات تحقق الربح الاقتصادى من ناحية وتوفر العمل للخبرات الإسرائيلية من

---

(٣٣) The consulate of Israel - News from Israel, Vol. V111 No. 8 (Bombay 1971. P. 9.)

ناحية أخرى ، والأهم من ذلك فهى تُجسّد الجهد الإسرائيلى فى إنجازها للعديد من المشروعات التى تظل عالقة فى الأذهان وتمثل رمز العمل الإسرائيلى .

فالمشروعات المقامة تؤمن العمل لنحو ٦٥٠ خبيراً إسرائيلياً فى السنة فى المتوسط .

ومن الملاحظ أن إسرائيل تتبع فى تنفيذ المشروعات بالقارة غالباً فلسفة المشاركة التى تقوم على مشاركة الشركات الإسرائيلية مع الحكومات الأفريقية لضمان هذه المشروعات المنفذة والابتعاد عن نشاط القطاع الخاص بما يلائم الروح القومية ، كما أن هذه المشاركة تظهر للحكومات الأفريقية أن إسرائيل صديقة تعمل لمصلحة الدول الأفريقية حيث تبعد عنها شبح الارتباط بالصور الاستعمارية المألوفة وبشركاته الاستعمارية السابقة مما يقوى مكانة إسرائيل .

– ونجد من ناحية أخرى أن المشاركة تحقق الأهداف القومية للطرفين بما يلائم الظروف السيكولوجية السائدة لدى القيادات الأفريقية بالحفاظ على السيادة والاستقلال الاقتصادى وخاصة أن الكثير من المشروعات المنفذة تحيط بها عوامل لها حساسيتها السياسية والاقتصادية .

ومن ثم تحرص إسرائيل على إبراز القومية الإسرائيلية بجانب القومية الأفريقية فى معظم مشروعاتها المنفذة ومشاركتها .

– كما أن الأسس التى قامت عليها إستراتيجية المشاركة تضمن لإسرائيل حرية الحركة ، وتمنحها الفرص الضخمة سواء فى تنفيذ المبانى الحكومية الضخمة أو إرسال العطاءات عليها بجانب تخفيف الأعباء التمويلية عن الشركات الإسرائيلية[٣٤] .

---

(٣٤) Laufer Leopold - Israel and Developing Countries (New York 1967).

وانظر أيضا حمد سليمان المشوخى : التغلغل الاقتصادى الإسرائيلى فى أفريقيا (القاهرة ١٩٧٢) .

ونجد أيضاً أن إستراتيجية المشاركة قد سهلت لإسرائيل دخول معظم الدول المقفلة فى وجه الشركات الأجنبية ، كما أن المشاركة مع الحكومات تضمن رعاية الحكومة للشركة من المنافسة الأجنبية ، وبصفة عامة يتوقف مركز الشركات الإسرائيلية فى الدول الأفريقية - مثلها مثل غيرها - على العوامل السياسية والاقتصادية .

إن إسرائيل تعمل باستمرار على ضمان إدارتها للمشروعات حتى بعد تسليمها للأفريقيين !

وبهذه الطريقة استطاعت إسرائيل أن تغزو معظم الميادين الاقتصادية بالمشاركة وخاصة ميادين النقل البحرى والتشييد والبناء ومشروعات الزراعة والرى والتنقيب عن المياه وحفر الآبار وإقامة السدود وتصنيع بعض الخامات الأفريقية والبحث عن المعادن وإقامة المحال التجارية وشركات التجارة كما سيوضح فى العرض التالى :

(ا) فى ميدان النقل :

تعتبر شركات الملاحة البحرية والجوية فى الدول النامية ضرورة تفرض وجودها وخاصة للدول التى لها حدود بحرية كبيرة ، وذلك لنقل تجارتها وتأكيد شخصيتها ، وكمورد للعملات الصعبة بجانب دورها الكبير فى الاقتصاد .

وكانت أول مشاركة لإسرائيل فى القارة تتمثل فى قيام شركة ملاحة النجمة السوداء الإسرائيلية الغانية بنسبة مشاركة بين شركة زيم للملاحة البحرية الإسرائيلية ٤٠٪ وساهمت حكومة غانا بنسبة ٦٠٪ وتم هذا المشروع فى سبتمبر سنة ١٩٥٧ ، وهذه المشاركة كانت بمثابة تجربة مشجعة للدول الأفريقية الأخرى وخاصة أن نشاط شركة زيم امتد إلى إنشاء وإدارة معهد البحرية الغانى وتدريب الغانيين سواء فى حيفا بمقر الشركة أو فى غانا ، وركزت إسرائيل على هذا المشروع حيث فتح نجاحه آفاقاً جديدة أمام الشركات الإسرائيلية الأخرى وفى الدول المجاورة لغانا :

فى سنة ١٩٦٢ شاركت إسرائيل بنسبة ٢٥٪ من أسهم شركة الأسطول البحرى الليبيرى ، وتولت الخبرات الإسرائيلية إدارة الشركة برغم أن هولندا تشارك أيضا بنسبة ٢٥٪ من رأس المال .

أسست إسرائيل على غرار المشاركة الغانية الإسرائيلية شركة ملاحة بحرية مع سيراليون وغيرها من الدول حيث نشطت شركة زيم وسيرت الخطوط الملاحية المختلفة لربط القارة بإسرائيل وبغربى أوربا وأمريكا(٣٥) .

وفى ميدان النقل البرى تولت الشركات الإسرائيلية تنظيمه فى معظم الدول وخاصة فى أثيوبيا حيث تولت إدارة شركة النقل الحكومية ، وأنشأت بها شركة النقل البحرى ومطار فى أسمرة وأديس أبابا ..

(ب) وفى ميدان التشييد والبناء :

برز نشاط الشركات الإسرائيلية بشكل واضح فى هذا الميدان ، وخاصة أنه يؤمن لها أرباحاً ضخمة بجانب فئات الخبرات الإسرائيلية وآلاف الأيدى العاملة الأفريقية . كما أنه يلبى حاجة الدول الأفريقية فى مجال التنمية التى تتطلب إقامة الجسور والطرق والوحدات السكنية وحفر الآبار ومد شبكات الرى وغيرها ، واهتمام إسرائيل بهذا الميدان يفوق اهتمامها بميدان التجارة وخاصة أنه يجسد لها أهدافها المرسومة .

ومن أبرز الشركات فى هذا الميدان شركة « سوليل بونيه » ، وهى شركة تشييد تابعة للهستدروت التى أقامت المئات من المشروعات العمرانية ، وساهمت فى عشرات المشاركات مع الحكومات الأفريقية ، وقامت بفتح فروع لها فى معظم

---

(٣٥) المرجع السابق

Kreinin, mordekhi E - Israel and Africa (New York, 1964/P. 133)

المدن الأفريقية ، وقد بلغ حجم استثماراتها فى أفريقيا من ١٩٥٨ – ١٩٦٣ مبلغ ١٥٠ مليون دولار بلغ عائدها ٥٠ مليون دولار ، وارتفع حجم مشروعاتها المنفذة من ٢١ مليون دولار عام ١٩٦٤ ليصل إلى ٣١ مليون دولار عام ١٩٦٦ [٣٦] .

من مشروعاتها بناء مطار أكرا الدولى والمبانى الحكومية والطرق والمدارس والمستشفيات ، كما بنت الشركة مبنى اتحاد المزارع بغانا وقصر الرياسة وشاركت « سوليل بونيه » فى إنشاء شركة الإنماء الصناعى فى غانا .

وفى إثيوبيا قامت الشركات الإسرائيلية للتشييد والبناء بتكوين مشاركات مختلفة ، كما شيدت أربعة مطارات جديدة وجامعة « هيلاسلاسى » الأول ومستشفى مصوع ومشروع دار الإذاعة فى جيبوتى ، ورصفت طرقا أطوالها ١١٢ كم .

وتكونت شركة ذات ملكية مشتركة فى نيجيريا الغربية تدعى Nigersol كشركة مشاركة ، ونفذت مشروع رصف طريق طوله ١٠٠٠ كم ، وأقامت المدينة الجامعية والبيوت التجارية وعديداً من المصانع .

ونفذت (شركة شرق نيجيريا للتشييد والأثاث) التى تكونت بالمشاركة تشييد جامعة (شرق نيجيريا) والمدينة الجامعية وبنت فندقاً كبيراً وبعض المدارس والمراكز التدريبية .

ولقد نفذت شركة ثالثة إسرائيلية نيجيرية سنة ١٩٦٠ (شركة البناء والمفروشات) العديد من الإنشاءات والمشروعات والمساكن [٣٧] .

ولقد تم فى سيراليون إنشاء شركة تشييد وطنية سنة ١٩٦٠ كشركة مشاركة ساهمت حكومة سيراليون بـ ٦٠٪ وسوليل بونيه بـ ٤٠٪ ، ولقد نفذت الشركة مبنى

---

(٣٦) حمد سليمان المشوخى (مرجع سابق) :

Israel Government Year book, 1960/61 +

(٣٧) **L'Economie A Revue - L'aide Israel ienne aux pays en voie de developpment, no. 918, 1964. P.9.**

البرلمان وأتمت سد كونجا وبنت فندقاً ضخماً فى فريتاون ومبنى البلدية والطرق المؤدية إليه ورصفت عدة طرق ، ومدت طرق مطار لونجى وفندقاً ضخماً فى المطار ، كما بنت مبنى هيئة البريد ومبنى رياسة الوزراء ومبانى للمصالح الحكومية والبنك المركزى وكلية الآداب فى جامعة فور أباى وبعض المبانى الأخرى فى الجامعة وبنت رصيفًا للنقل فى الميناء ويعمل فى الشركة ٤٠ خبيرًا وفنيًا إسرائيليًا و ١٢,٠٠٠ عامل سيراليونيون .

كما قامت إسرائيل بإنشاء شركة للتخطيط والتعميم لمساعدة « سوليل بونيه » وتعمل كمستشار للحكومات الأفريقية .

وهناك أنشطة أخرى مثل عقود الإدارة فى صناعة الفنادق حيث تقوم الشركات الإسرائيلية بإدارة الفنادق فى منروفيا وأبيدجان ودار السلام .

وفى ليبيريا : تكونت شركة بناء مشتركة مع « سوليل بونيه » وشركة « ماير إخوان » الإسرائيلية فأقامت عدة إنشاءات هامة مثل القصر الجمهورى ومبانى وزارة الخزانة والبلدية ومصلحة الاستعلامات والغرفة التجارية وفندق ضخم وبنت طريق كورنيش منروفيا وعبدت الطرق .

وفى تنزانيا : تكونت شركة التخطيط والأعمال الدولية المحدودة بالمشاركة بين « سوليل بونيه » والحكومة ، وهى شركة إسرائيلية تابعة لمؤسسة الهستدروت بناء على اتفاق عقد مع حكومة تنزانيا فى أكتوبر سنة ١٩٦١ عهد بإدارة الفندق إلى شركة مولونوت الإسرائيلية ، وتم افتتاح فندق كلمنجارو بدار السلام فى ١٩٦٥/١٢/٨ وقد تم بناؤه بموجب قرض إسرائيلى طويل يبلغ ١,٥ مليون جنيه إسترليني .

وفى يوليو سنة ١٩٦٩ وقع عقد قيمته ٢٦٠,٠٠٠ ألف جنيه إسترليني بين « سوليل بونيه » وشركة تجارى بوتش للفنادق التى أنشئت حديثاً فى تنزانيا ، تقوم بمقتضاه « سوليل بونيه » ببناء فندق ساحلى مكون من ٢٠٠ سرير لجذب السياح الأوربيين المتوسطى الدخل إلى تنزانيا ، على أن يكون الفندق على شكل قرية

أفريقية ، كما بنت دار الجمعية التعاونية ومكتباً للبريد ومبنى وزارة الرى ومبنى المعرض الوطنى وجامع أغاخان بالمدينة الجامعية ومبنى مستشفى أروشا وأكملت بناء القصر الجمهورى ومجموعة فيلات سكنية وعمارات كبيرة [٣٨]

وعلى عكس ماتدعيه إسرائيل من النجاح الفريد لمشروعاتها الاقتصادية فإن ثلاثة مشروعات منها كانت إسرائيل قد قامت بتنفيذها فى تنزانيا ومنيت بالفشل لأسباب فنية وإدارية وهى :

١ - مشروع الكوزانا التعاونى الذى التزمت إسرائيل بتنفيذه لإقامة تعاونيات وسلسلة من العمليات الاقتصادية للبيع والشراء وتوزيع المنتجات الاقتصادية وفشل المشروع وصفى بعد تحقيق خسائر كبيرة .

٢- ومشروع أجريدون لاستصلاح الأراضى الذى صُفى بعد ظهور دلائل الفشل منذ الشهور الأولى لتنفيذه .

٣ - ومشروع إقامة فندق كلمنجارو فى دار السلام حيث هاجم البرلمان التنزانى المشروع لعديد من العوامل التى أدت إلى استهلاك الأرباح وهبوط عائداته [٣٩]

ولقد وقعت الحكومة الإسرائيلية وشركتان إسرائيليتان للبناء مع حكومة أوغندة عقداً قيمته ٧ ملايين جنيه لتشييد ٣٠٠٠ منزل بأوغندة على أن تسدد الدولة قيمته خلال ١٢ سنة بفائدة قدرها ٦٪ ، وفى كينيا شيدت شركة الإنشاءات المشتركة فندقاً ضخماً فى مواجهة الشاطئ وعلى أعلى قمة فى القارة وبناء مساكن شعبية فى

---

(٣٨) Laufer Leopold - Israel and Developing Countries New York, 1967.

وانظر أيضا : حمد سليمان المشوخى : التغلغل الاقتصادى الإسرائيلى فى أفريقيا القاهرة ١٩٧٢ .

(٣٩) دكتور عبد الملك عودة : النشاط الإسرائيلى فى أفريقيا ، القاهرة سنة ١٩٦٦ ص ٥١ وكذلك الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية سنة ١٩٦٦ - ص ٥٩٠ .

نيروبى ؛ كما أنها أنشأت مركزاً للتعمير والمقاولات فى الدولة وأيضاً أنشأت بها سلسلة من التعاونيات .

وفى **غينيا** بنت العديد من المساكن .

وفى **تشاد** شيدت الشركات الإسرائيلية أربعة مطارات فى أنحاء متفرقة من الدولة ؛ كما أنها تولت مشروع الكبارى وحفر الآبار وإصلاح الطرق(٤٠) .

وفى **جمهورية أفريقيا الوسطى** : تولت الشركات الإسرائيلية بناء ٣٠٠٠ وحدة سكنية ، كما وافقت الدولة على أن تقوم إسرائيل بإنشاء محطة إذاعة تليفزيونية ببانجوى فى ١٩ / ٢ / ١٩٦٦ .

وفى ملاجاش نفذت الشركات الإسرائيلية بناء فندق سياحى فى تناريف تولت تنفيذه شركتا مولونوت وشركة أوناسين رازين الإسرائيلية بالمشاركة مع الحكومة .

وفى **الكاميرون** تولت شركة الإنشاءات المشتركة المقامة بالمشاركة سنة ١٩٦٢ بناء جامعة ياوندى ومعهد للتنمية وفندق كبير .

وفى **ساحل العاج** تكونت شركة بالمشاركة وساهمت « سوليل بونيه » بنسبة ٤٨٪ من رأسمالها وهى الشركة الوطنية العاجية للأعمال الإنشائية ، وقامت ببناء المساكن الشعبية ومساكن خاصة بكبار موظفى الدولة ، ونفذت وبنت فندقاً كبيراً تكاليفه ٦ ملايين دولار ، وبنت المركز التجارى العام . وفى يوليو ١٩٦٨ اتفقت شركة **فيلدمان** الإسرائيلية مع حكومة ساحل العاج على إقامة العديد من المبانى الأخرى .

هذا بالإضافة إلى جهود هذه الشركات فى جمهورية **فولتا العليا** وغيرها من الدول الأفريقية(٤١) .

---

(٤٠) نشرات الأمانة العامة للجامعة العربية – الإدارة الاقتصادية .

(٤١) Kreinin, Mordekhi E - Israel and Africa, New- York, 1964.

(حـ) وفى ميدان المشروعات الزراعية والرى :

لقد برزت المشاركات الإسرائيلية أيضاً فى ميدان النشاط الزراعى والرى ، حيث قامت الشركات الإسرائيلية بمسح شامل للمشكلات الزراعية فى الدول الأفريقية ، وشاركت فى تكوين عدة شركات أفروإسرائيلية لتنفيذ شبكات الرى ومشروعاتها وخاصة أن مشروعات المياه والرى تمثل مشكلة بارزة لدى الدول الأفريقية ، وأن إسرائيل لديها الخبرات فى هذا الميدان حيث عانت وما زالت تعانى من مشكلة المياه ، فأقامت عدة مشروعات من تشييد محطات مائية ومضخات وتخزين المياه وتنظيم طرق الرى واختبارات التربة وحفر الآبار ، وقامت شركاتها بدور كبير سواء من جهدها الذاتى أو بإقامة مشاركات مع الدول الأفريقية :

فنجد أنه فى نيجيريا على سبيل المثال قامت شركة تطوير مصادر المياه الإسرائيلية Comp. of water Resourcer Development Ltd. بالاشتراك مع حكومة غربى نيجيريا بتكوين الشركة المحدودة لغربى نيجيريا ، ونفذت عدة مشروعات للمياه تكلفت نحو ١٠ ملايين دولار ، كما عمل بالشركة ٧٠ مهندساً وخبيراً إسرائيليون ، وأهم المشروعات حفر الآبار ومد خطوط الأنابيب وبناء الكبارى والسدود الصغيرة وتشييد محطات لضخ المياه وتنظيم طرق الرى ؛ كما نشطت شركة التخطيط المائى الإسرائيلية بتنظيم المياه فى الإقليم الغربى .

وفى إقليم شرق نيجيريا : تكونت شركة مشتركة على غرار الشركة التى تشكلت فى الإقليم الغربى ونفذت مشروعات مماثلة بمبلغ نحو ٧,٥ من مليون الدولار .

وفى غانا برز نشاط شركة تطوير مصادر المياه الإسرائيلية لتنفيذ عدة مشروعات بالاشتراك مع حكومة غانا من تخطيط ومد أنابيب المياه فى المدن والقرى ، وأمدت شركة التخطيط المائى الإسرائيلية شبكة المجارى الرئيسية فى منطقة أكرا بتفويض من

منظمة الصحة العالمية[٤٢] .

وفى إثيوبيا قامت الشركة نفسها بتطوير مصادر المياه ، وساهمت فى بناء خزانات على بحيرة تانا ، وهناك اتفاق معقود بين إثيوبيا وإسرائيل قامت بمقتضاه شركة « سوليل بونيه » وشركة أعمال الموانى Harbour Works Co. Ltd. بمد حوالى ١٥ ك م من خطوط الأنابيب الفولاذية من بحيرة اليمابا إلى مدينة هرر ، وبلغت قيمة العقد مليوناً ونصف مليون الدولار الايثوبى ؛ كما تم بناء طريق جيما - أجارو ٤٥ ك م ، وطريق أديس زيمين باهف دار ٦٠ ك م[٤٣] .

كما تقوم إسرائيل بالمشاركة فى تنظيم توزيع المياه وإدخالها للمدن والريف مثلما حدث فى غانا وسيراليون وليبيريا وغيرها من الدول ، بل قامت الشركات الإسرائيلية فى أخذ امتياز للبحث وتطوير وتنظيم المياه فى معظم الدول ، كما حدث فى إثيوبيا وإقليم غربى نيجيريا وشرقيها وغانا وغيرها[٤٤] .

وفى مجال الزراعة والتدريب الزراعى : أقامت إسرائيل مشروعات مشتركة ، بل امتلكت بعض المزارع لحسابها ، واشترت بعضها كما اهتمت ببرامج التدريب النظرية والميدانية ومنظمات الشبيبة الأفريقية بهدف تطوير البلاد ، إذ يتدرب

---

(٤٢) Israel Government Year book 1960/61 P. 25.

وانظر أيضًا : تقارير المقاطعة رقم ٤٢٤٥ /٦٤ فى ٨ /١٩٦٤ ، ١١٦٠٢ /٦٤ فى ٣١ /١٢ /١٩٦٤ ورقم ٣٣٠٧ فى ٢٣ /٤ /١٩٦٦ .

(٤٣) The Consulate of Israel: News from Israel, Vol. XV111, No. 5 , Bombay, India, 1971. P. 32.

انظر أيضا فى هذا الصدد : حمد سليمان المشوخى : التغلغل الاقتصادى الإسرائيلى فى أفريقيا - القاهرة سنة ١٩٧٢ .

(٤٤) الجامعة العربية : تقارير إدارة المقاطعة الاقتصادية رقم ٦٤٣٥ /٦٧ فى ٢٢ /٦ /١٩٦٧ ورقم ٦٠١١ /٦٧ فى ٥ /٦ /١٩٦٧ .

الشباب من الجنسين على الأعمال التعاونية ويتطبعون بروح القيادة ، وشمل ذلك ١٨ دولة أفريقية .

وتتمثل المشروعات الزراعية فيما يلى[٤٥] :

الملاحظ أن النهوض بالزراعة من أهم مشاكل أفريقيا بصفتها تستحوذ على النشاط الرئيسى لمعظم السكان ، وتمثل الطابع الأساسى للاقتصاد الأفريقى ، وتركيز إسرائيل على هذا الميدان يضمن لها التغلغل فى صفوف السواد الأعظم من الشعب من الزارعين الكادحين المتعطشين لكل عون مطلق بغض النظر عن جميع الاعتبارات السياسية والعنصرية ، ولقد قامت إسرائيل بدراسة النظم الاقتصادية الأفريقية آخذة فى الاعتبار عاداتها وتقاليدها لتعديل وتوفيق مشروعاتها الزراعية بما يلائم ظروف البيئة الأفريقية .

ولقد وجهت إسرائيل أكثر من ٥٠ ٪ من خبراتها العاملة فى القارة إلى ميدان الزراعة وما يتعلق به .

لقد انتشرت المستعمرات الزراعية فى أفريقيا على ضوء التجربة الإسرائيلية وتحت إشراف الخبرات الإسرائيلية وخاصة على ضوء تجربة المزارع الجماعية الإسرائيلية « الكيبوتزات » والمزارع التعاونية « الموشاف » .

فنى غانا كانت البداية أن أقامت إسرائيل عشرات المزارع ، ومهدت لها بإدخال مزارع الدواجن فى سنة ١٩٥٩ التى سرعان ما عمت غانا ، ثم أقامت مزرعة لمختلف الزراعات فى منطقة Akatsi وتلتها مزرعة أخرى على غرار الكيبوتزات والقرى التعاونية وخاصة أن غانا أخذت بالنظام الاشتراكى بحيث ما إن حلت سنة ١٩٦٢ حتى كان فى غانا أكثر من ١٠٠ مزرعة أقيمت أغلبها على يد الخبرات الإسرائيلية .

---

(٤٥) نشرات الأمانة العامة للجامعة العربية – الإدارة الاقتصادية .

انظر أيضا : حمد سليمان المشوخى : التغلغل الاقتصادى الإسرائيلى فى أفريقيا – القاهرة سنة ١٩٧٢ .

وفى تنزانيا أقامت الخبرات الإسرائيلية ثلاث مزارع مساحتها ١٠٠٠ أكر لزراعة القطن ومحصولات غذائية .

وأشرف على إدارة هذه المزارع ٦ خبراء إسرائيليون وشركة أجولايدين الإسرائيلية .

وفى إقليم غربى نيجيريا تم إنشاء ٢٥ « موشاف » لتشكل قرى تعاونية وعضدت المشروع منظمة « الفاو » وخطط لإقامة ٥٠٠ قرية تعاونية على غرار الموشاف الإسرائيلى على عشر سنوات .

ولقد حذا إقليم شرق نيجيريا حذو الإقليم الغربى ، وأقامت فيه إسرائيل عدة مزارع على غرار القرى التعاونية فيها ، وأدخلت مزارع الدواجن بدرجة كبيرة ، وكذلك تربية المواشى ، ولقد انتشرت المزارع لتعم أجزاء القارة السوداء فأقيم فى شرق القارة ما يقرب من ٣٠ مستعمرة زراعية سواء من موشاف أوكيبوتزات على حسب طبيعة وظروف البلاد وخاصة فى تنزانيا ؛ كما أقيمت عدة مزارع فى أوغندة وكينيا وملاجاش .

وفى وسط غربى القارة أقيمت بجانب المزارع المراكز التدريبية :

ففى ساحل العاج أقيمت مزارع ومركز التدريب الزراعى ، وقامت شركة أجريدوف بنشاط كبير فى إقامة المزارع .

وأقيم فى **الكاميرون** ثلاث قرى تعاونية ومركز تدريبى ومركز للخدمات الآلية الزراعية ، وقريتان تعاونيتان فى **داهومى** ومركز تدريب زراعى ، ومركز تدريب ومزرعة كبيرة فى توجو . ومزارع نموذجية فى **زائير وفولتا العليا** حيث أقيم منها مزارع تضم مشروعاً لتنمية مزارع القطن ومزارع لتربية الخيل والمواشى .

ولقد قامت إسرائيل بإرسال بعض الخبراء فى زراعة القطن إلى **زامبيا** سنة

١٩٦٦ ؛ كما أنشأت فيها قرية تعاونية بإشراف ثلاثة من الخبراء الإسرائيليين.

وفى **الكنغو** (برازافيل سابقاً) تكونت شركة للقيام بدراسات القطن وصناعته والأبحاث المتعلقة به وتوسيع زراعته(٤٦).

وفى **إثيوبيا** تملكت شركة نكودا الإسرائيلية أراضى مساحتها ٥٠ ألف هكتار، وهى الأملاك السابقة لشركة سيا الايطالية الزراعية، وأقامت فيها عدة مزارع لزراعة القطن والحبوب وتربية الماشية، وهذه الأرض فى منطقة إريتريا، وترويها الشركة من نهر فارس على حدود السودان حيث يروى السودان أراضيه من النهر نفسه؛ كما منحت إثيوبيا الشركات الزراعية الإسرائيلية ٣٠,٠٠٠ هكتار فى منطقة Remote لزراعة الخضراوات والمحصولات و٢,٠٠٠ هكتار إلى شركة أتاجن الإسرائيلية فى منطقة بين مصوّع وأسمرة؛ كما أن هناك مشروعات زراعية تعتمد على سحب المياه من بحيرة فيكتوريا للتأثير على منابع النيل؛ كما أن إسرائيل أهدت لبعض الدول الأفريقية معدات زراعية.

وكذلك قامت بتنفيذ مشروع لصيد الأسماك فى المياه الإثيوبية وكذلك مع موريشيوس، وفى **ليبيريا** اشترت إسرائيل قطعة أرض لزراعتها، كما تولت استثمار مزارع المطاط.

ولقد أقيمت عدة مزارع أخرى فى جابون وليبيريا والسنغال وتولت إسرائيل تنفيذ مشروع تخطيطى كامل للريف فى تشاد.

وبجانب إقامة المستعمرات الزراعية امتد نشاط إسرائيل إلى عدة ميادين تتعلق بالزراعة مثل إقامة المراكز التدريبية كما حدث فى غانا وفى غينيا حيث أقامت مركزا

---

(٤٦) المصادر السابقة

Kreinin, Mordekhi E- Israel and Africa New York, 1964.

لإلقاء الضوء على اقتصاديات إسرائيل انظر:

Shible, Yusuf- Essays on the Israel Economy, Beirut, 1967.

تدريبيًا لإنتاج الخضراوات والفاكهة وتربية الدواجن التى انتشرت مزارعها ؛ لتعم معظم أنحاء القارة بحيث أصبح العديد من الدول الأفريقية تكتفى ذاتيًا :

فمثلا فى غانا وفى خلال ثلاث سنوات من إدخال مزارع الدواجن تحت إشراف الخبراء الإسرائيليين سنة ١٩٥٩ غطت استهلاكها من البيض والدواجن بعد أن كانت تستورد سنويا ٥٠ مليون بيضة ، وحدث هذا فى نيجيريا حيث أدخل المشروع سنة ١٩٦٠ وانتشر لبقية الدول الأفريقية الأخرى .

كما أدخلت إسرائيل المراكز الآلية لخدمة الزراعة فى محاولة لتحويلها إلى الزراعة الحديثة ، وعملت على إقامة مراكز أبحاث لتحسين البذور واستنباط أنواع جديدة منها واستخدام المخصبات الصناعية وإدخال محصولات جديدة مثل الحمضيات والغلال إلخ ، وأدخلت تربية الأسماك فى أوغندة وغيرها سواء فى البحيرات الصناعية أو الطبيعية[٤٧] .

كما ركزت إسرائيل اهتمامها على الريف الأفريقى رابطة الريف بالاقتصاد ومشاكله وخاصة أن تطور الريف يؤدى إلى توفير متطلبات السلع الاستهلاكية الغذائية للسكان بدلا من استيرادها ، ويعمل على تحسين المستوى المعيشى وزيادة صادرات الدول ، ويؤدى بدوره إلى التصنيع ، ومن ثم فتنمية وتطوير الريف عندما يقومان على أسس التخطيط الزراعى والخبرات العلمية يصبحان من أقوى بواعث النمو الاقتصادى .

والاهتمام بالريف يتفق مع الأهداف الإسرائيلية للاندماج مع معظم أفراد الشعب الأفريقى والتأثير فى نفوسهم.

---

(٤٧) حمد سليمان المشوخى : التغلغل الاقتصادى الإسرائيلى فى أفريقيا القاهرة/١٩٧٢

وانظر أيضًا تقارير للقاطعة الاقتصادية ٤٩٥٢/ ١٩٦٢ فى ٨ /٩ /١٩٦٢ ورقم ٦٠١١ /١٩٦٧ فى ٥/٦/١٩٦٧ .

وأيضا : Kreinin, Mordekhi E - Israel and Africa, New York, 1964.

(د) فى ميدان المشروعات الصناعية والتجارية :

أقامت الشركات الإسرائيلية المصانع وتولت التنقيب عن المعادن وحصلت على امتيازات كثيرة لاحتكار السوق فى الكثير من الدول ، ولقد حرصت إسرائيل على المشاركة فى معظم مشروعاتها الصناعية وتتمثل فيما يلى :

ففى كينيا : أقامت الشركات الإسرائيلية مصنعاً للأخشاب برأسمال مشترك يديره الخبراء الإسرائيليون ، ومصنعاً ثانياً لتعليب اللحوم وثالثاً للأحذية لسد حاجة دول شرقى أفريقيا .

وفى ملاجاش وجمهورية أفريقيا الوسطى : تولت الشركات الإسرائيلية التنقيب عن المعادن ، كما أقيم فى الأخيرة مركز صناعى لصناعة الترانزستور والأدوات الكهربية الأخرى بهدف تنمية الصناعات الحرفية مقابل حصول إسرائيل على المواد الخام .

ولقد حصلت إسرائيل **فى ملاجاش** على امتياز تطوير صناعة الخشب واستغلال كنوز الأحراج فيها .

وفى السنغال : تعاونت إسرائيل وشركات أمريكية وفرنسية فى إقامة معمل لتجميع أجهزة الراديو واللاسلكى والأدوات الإلكترونية .

وفى سيراليون : أنشأت إسرائيل مصفاة لتكرير البترول فى فريتاون تديرها الخبرات الإسرائيلية برغم مساهمة اليابان فيها .

كما اتفقت شركة « ديزنجوف » التجارية على إقامة مصنع للأسمنت فى منطقة ولنجتون الصناعية قرب فريتاون ، وتمتلك الشركة الإسرائيلية ٤٧ ٪ من رأس المال .

وكذلك أنشأت شركة آسيا الإسرائيلية مصنعاً للأدوية زودته بالخبرات والإدارة الإسرائيلية[48] .

ولقد أنشئ فى **غانا** مصنع للألومنيوم وفى ساحل العاج مصنع للآلات الزراعية .

وفى تنزانيا أقامت شركة « أمجات بلاستيكو الإسرائيلية Amgat plastico مصنعاً للبلاستيك بالمشاركة مع الحكومة التنزانية ، كما أقيم مصنع للغزل زودته بـ ٣٠ مغزلاً يدويًا .

وفى أوغندة أقيم مصنع لإنتاج اللحوم وثانٍ للمبيدات الحشرية وثالث للمواد الكيمياوية .

وفى سنة ١٩٥٩ اتفقت شركة « ديزنجوف » التجارية الإسرائيلية ومؤسسة آسيا للصيدلة الإسرائيلية مع حكومة نيجيريا الشرقية على إنشاء مصنع للأدوية تديره إسرائيل فى منطقة أبا ومصنع ثان فى منطقة Iwo ومصنع ثالث للأصباغ ورابع للنسيج فى نيجيريا الغربية ، كذلك اشتركت إسرائيل وشركات استغلال المطاط بنيجيريا ، ونشطت فى إقليميها الشرقى والغربى صناعات مرتبطة بالزراعة .

وفى الكونغو تكونت شركة مشتركة مع الدولة للاهتمام بالصناعات القطنية من حلج وغزل وصباغة ونسيج بجانب القيام بالأبحاث الزراعية لتحسين الإنتاج رأسمالها ٥ ملايين فرنك ، وشاركت إسرائيل بمبلغ ٤ ملايين فرنك بالإضافة إلى الخبرات ،

---

(٤٨)المراجع السابقة .

وانظر أيضا فى هذا الصدد :

– تقارير المقاطعة رقم ٤٢٤٥/٦٤ فى ٨/١٩٦٤ ، ١١٦٠٢/٦٤ فى ٣١/١٢/١٩٦٤ .

– مركز الأبحاث الفلسطينية – نشرات خاصة رقم ١ – ١١ بيروت ١٩٦٩ .

وقامت مشاركة أخرى لصنع الأخشاب وتجارتها أطلق عليها اسم شركة أخشاب الكونغو أفروإسرائيلية المحدودة :

(Afris Bois Congo Sa Afris Bois Ltd.)

كما تولت شركة فيدرمان الإسرائيلية تنفيذ عدة مشروعات صناعية أخرى فى الدولة بالمشاركة مثل إنتاج الأدوية وصناعة الألومنيوم والأسلاك وتصنيع الأخشاب ومواد البناء والورق والكاوتشوك ، وكذلك مصنع لاستغلال زيت النخيل .

ولقد وصل النشاط الإسرائيلى إلى إريتريا حيث تقوم شركة أنكودا الإسرائيلية باستغلال الثروة الحيوانية فى الدولة ، وذلك بإنتاج اللحوم المحفوظة والمثلجة والجلود المدبوغة ، ولشركة أنكوردا مصانع تقوم بتحويل فضلات اللحوم والعظام والشحم إلى مواد أخرى ، والمركز الرئيسى لها فى أسمرة ولها فروع فى أديس أبابا والصومال الفرنسى إلخ . . . وفى ليبيريا نجحت إسرائيل فى الحصول على امتياز التنقيب عن الماس وإقامة مصنع للبلاستيك فى منروفيا أقامته شركة « ماير » الإسرائيلية »(٤٩)

وفى زائير أقيمت مصانع للأدوية والصينى والثلاجات والورق والكاوتشوك .

ولقد احتكرت إسرائيل صناعة الأخشاب فى **الجابون وساحل العاج** : لأنها أسواق مفتوحة وفى حاجة إلى الخبرات ورؤوس الأموال .

كما أن إسرائيل قد حصلت على امتيازات البحث عن البترول فى بعض دول أفريقيا .

---

(٤٩) Laufer Leopold- Israel and Developing countries New York, 1967

وانظر أيضا – تقارير المقاطعة رقم ٤٢٤٥ /٦٦ فى ٨ /١٩٦٤ ، ١١٦٠٢ /٦٤ فى ٣١ /١٢ /١٩٦٤ ورقم ٢٧٠٧ فى ٢٣ /٤ /١٩٦٩ .

– مركز الأبحاث الفلسطينية – نشرات خاصة رقم ١ – ١١ بيروت سنة ١٩٦٩ .

ملاحظة : لقد استقل الصومال الفرنسى تحت اسم جمهورية جيبوتى .

والملاحظ أنه فى سنة ١٩٦٦ اتفقت إسرائيل مع جمهورية مالى على إقامة مصنع لتجديد إطارات المطاط على أن تدفع إسرائيل تكاليفه ، كما تتولى إدارة المصنع وتشغيله .

وفى غينيا قامت شركة « سوجيكو الإسرائيلية » - تحت اسم شركة فرنسية بإنشاء المصانع التالية :

(ا) مصنع نسيج .

(ب) مصنع لتجميع السيارات .

(جـ) مصنع بلاط .

(د) مصنع للجدران المسلحة .

(هـ) شركة للفنادق .

كما أن إسرائيل قد أقامت مصنعاً لتفريخ وتجهيز الدواجن وأهدته لغينيا[٥٠] .

ولم تقتصر المشروعات الصناعية على هذه الدول ، بل امتدت لتشمل معظم الدول الأفريقية أينما حلت الخبرات الإسرائيلية والمشروعات الزراعية والتبادل التجارى ، وكل هذه النشاطات الإسرائيلية داخل القارة الأفريقية لها أثرها الكبير لما يصاحبها من طلب عمال ونشر خدمات أساسية وتدريب المواطنين وتحركات سكانية وتوفير فرص عمل إلخ ، الأمر الذى يترك أثره فى نفوس الأفريقيين ، ويطلبون المزيد من الخبرات وتنفيذ المشروعات الإسرائيلية ، ولقد حرصت إسرائيل فى مشروعاتها بقدر المستطاع على تكاملها .

---

(٥٠) V. Vladimirov, (Israel policy in Africa) International Affairs Moscow, 1962 PP. 66- 72.

انظر أيضا :

- تقارير المقاطعة الاقتصادية رقم ١٣٥١ /٦٤ فى ٢٥ /٢ /١٩٦٤ ، ٦٦/٣١١٥ فى ٢ /٦/ ١٩٦٦ ، ١٠٠٨٥ /٦٦ فى ٥ /١٠/ ١٩٦٦ ورقم ٦٥/٤٧٩١ فى ٩ /٥/ ١٩٦٥

- مركز الأبحاث الفلسطينية - نشرات خاصة رقم ١ - ١١ (بيروت سنة ١٩٦٩) .

وفى ميدان التجارة والتسويق : نلاحظ النشاط التجارى الكبير الذى وصل لدرجة احتكار أسواق بعض الدول الأفريقية لبعض السلع مثل ما حدث فى إثيوبيا وغانا وملاجاش وغيرها .

وبجانب هذا تشكلت مشروعات مشتركة مثل ما حدث مع حكومة تنزانيا حيث اتفقت سنة ١٩٦٤ مع شركة أميران الإسرائيلية للقيام بالأعمال التجارية ، ومع كينيا حيث وقعت الشركة نفسها سنة ١٩٦٢ اتفاقية لإنشاء مجموعة من المحال التعاونية التجارية تساهم فيها الشركة الإسرائيلية بنسبة ٤٩ ٪ من رأس المال ، واتفاق شركة ترومودكس الإسرائيلية مع حكومة كينيا على تولى تجارة الأخشاب وتكوين شركة للتجارة بين إثيوبيا وشركة أميران للتجارة ، وشركة تجارية مع ساحل العاج وكذلك مع سيراليون إلخ .

كما قامت مشروعات أخرى بالمشاركة مثل مشروعات صيد الأسماك مع إثيوبيا وملاجاش .

ولقد امتدت المشاركة لتشمل معظم الأقطار الأفريقية موفرة مجالات عمل للكثير من الخبرات الإسرائيلية بجانب ما تجنيه من أرباح ، هذا بجانب ما تفتحه المشاركات والمشروعات التى تنفذها من آفاق للشركات الإسرائيلية الأخرى : فمثلا تحرص الشركات الإسرائيلية على تسليم إدارة الفنادق التى تبنيها لمؤسسات إسرائيل ، كما تشترى مستلزمات البناء من إسرائيل وكذلك الأثاث مما يعمل على تنشيط التجارة وفتح مجالات جديدة للربح .

وبرز فى هذه المشاركات الهستدروت ومؤسساته .

ومما يجدر ذكره أن المشروعات الإسرائيلية التى تنفذها الشركات الإسرائيلية لحسابها قليلة مثل نشاط شركة أنكودا فى إثيوبيا ، ومن ثم حرصت على المشاركة كما وضحت فى معظم مشروعاتها ، وقامت بعض الشركات بالتعاون مع المؤسسات الأجنبية لتنفيذ بعض المشروعات مثل تعاون شركة « سوليل بونيه » بمشاركة شركة

« رينولد الأمريكية » بإثيوبيا فى بعض المشروعات وتكوين شركة أمريكية إسرائيلية لإتمام عملية التجارة فى زامبيا ومركزها لوزاكا أطلق عليها اسم :

American- Israel Trading Corporation

كما أسست الشركات الإسرائيلية العديد من الشركات وسجلتها على أنها أفريقية مثل تأسيس ٤٠ شركة إسرائيلية فى إثيوبيا سجلت على أنها إثيوبية[٥١] .

نخلص من كل هذا بأن القارة تمثل ميدان كسب اقتصادى كبير لإسرائيل : فقد استفادت من الوسائل الاقتصادية التى قامت بها أجهزتها فى تحقيق أهداف سياستها الخارجية فى أفريقيا ، وذلك بكسب الرأى العام الأفريقى نحوها فى قضاياها بطريقة غير مباشرة ، ولأن الوسائل الاقتصادية تؤثر على المواقف السياسية للدول ، فتجارة إسرائيل الخارجية مع دول أفريقيا وقيامها بتقديم القروض وإبرام اتفاقيات التعاون الفنى ومشروعات المشاركة الاقتصادية وتقديم الخبراء والقيام بالتدريب والتنمية الزراعية والاتصال بالمنظمات الاقتصادية أدى إلى احتكاك إسرائيلى أفريقى بطريق مباشر ، الأمر الذى ساعد بشكل رسمى وغير رسمى على كسب الرأى العام الأفريقى تجاه إسرائيل وتدعيم النفوذ السياسى الإسرائيلى من خلال المؤسسات الاقتصادية والفنية والمنظمات الاقتصادية المتعلقة بأفريقيا .

كما أن ذلك ساهم فى تدعيم مركز الاقتصاد الإسرائيلى ، وذلك بتوسيع أسواق المنتجات الإسرائيلية وإيجاد مصدر للمواد الخام وتشغيل فائض العمل فى بعض القطاعات الإسرائيلية .

على أن الهدف الاقتصادى يأتى فى المرتبة الثانية بعد الهدف السياسى الذى تخدمه وتركز عليه جميع الوسائل الإسرائيلية فى أفريقيا .

---

(٥١) المصادر السابقة .

الفصل الرابع

المظاهر الأخرى للنشاط الإسرائيلى فى أفريقيا

النشاط السياسى

لقد شمل التغلغل السياسى الإسرائيلى فى أفريقيا أساليب متعددة ومتنوعة تتمثل فيما يلى :

- عقد الصداقات مع زعماء أفريقيا والاعتراف الفورى بالدول الأفريقية بمجرد حصولها على الاستقلال ، وكذلك المبادرة بإقامة العلاقات الدبلوماسية معها ، فقد كان وفد التهنئة الإسرائيلى عادة يحمل معه دراسات دقيقة ومستفيضة فى يوم الاحتفال عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والعمالية كافة للدولة المستقلة وإمكانات العمل الممكن أن تقدمها إسرائيل لها ، وقد كان ذلك يلقى قبولاً من المسئولين الذين كانوا يتطلعون للمساعدة من أجل تنمية بلادهم .

- وكانت إسرائيل تزود بعثاتها الدبلوماسية بصلاحيات واسعة ، وقد استطاعت من خلال هذه السياسة أن تحرز نجاحاً دبلوماسياً بعيد المدى ، إذ تمكنت من تعميم شبكة بعثاتها الدبلوماسية فى أفريقيا ، حتى بلغ عدد الدول الأفريقية التى اعتمدت لديها بعثات إسرائيل ٣٢ دولة وفقا للكتاب السنوى للحكومة الإسرائيلية (١٩٦٩ / ١٩٧٠) ؛ كما بلغ عدد البعثات الدبلوماسية الأفريقية المعتمدة لدى إسرائيل ١١ بعثة : أى أن البعثات الأفريقية لا تتجاوز أكثر من ثلث البعثات الإسرائيلية فى الدول الأفريقية مما يدل على أن المبادرة فى إقامة العلاقات وتوسيع نطاقها جاءت من ناحية إسرائيل .

وبالنسبة لتبادل الزيارات : كانت الخطوة التى تلى الاعتراف السياسى وتبادل التمثيل الدبلوماسى هى دعوة الزعماء الأفريقيين لزيارة إسرائيل وعقد الاتفاقيات المختلفة ، وكانت إسرائيل تحرص على اختيار زوارها الأفريقيين من القيادات التى تؤثر فى الرأى العام ومن ذوى المراكز الحساسة من جميع المستويات بدءاً برجال السياسة والأدب والإعلام ورؤساء النقابات وانتهاء بالمهنيين والطلبة والنساء[1] .

وبدأت زيارات الرؤساء الأفريقيين لإسرائيل منذ عام ١٩٦١ ، وتوالت حتى بلغ عدد الزوار الأفارقة لها عام ١٩٦٦ حوالى ١٥٠٠ زائر من بينهم عدد كبير من الرؤساء والوزراء والصحفيين وأساتذة الجامعات والقياديين لأكثر من ٣٠ دولة أفريقية . وكانت السلطات الإسرائيلية تحاول بشتى الوسائل المشروعة وغير المشروعة أن تبرز لهم منجزاتها وتركز على الجوانب التى تغرس فى نفوسهم الإعجاب بكل ما هو إسرائيلى ، لقد قام عدد كبير من المسئولين الإسرائيليين بزيارات متعددة للدول الأفريقية من أجل دعم الجهود الإسرائيلية ، وقد قصدت إسرائيل من وراء ذلك التدليل على احترامها لهذه الدول ورغبتها فى اكتساب ثقتها وإيجاد لغة مشتركة للتفاهم معها .

ولقد كانت الاتصالات والزيارات بين إسرائيل والدول الأفريقية تتسم بالتنوع من حيث مراكز القائمين بها ومن حيث استغلال المناسبات ، ولا شك أن تزايد عدد الزيارات المتبادلة وتنوعها يحمل دلالة هامة مؤداها أن تتمكن إسرائيل من خلالها من شرح وجهة نظرها والحصول فى النهاية على الأثر الفعال الذى تتطلع إليه .

---

(١) مناقشة مع مسئول بالمخابرات الحربية والعسكرية .

وانظر ايضا : **+ Kreinin, Mordekhi E - Israel and Africa, New York, 1964.**

وفيما يتعلق بالاتفاقيات : فلقد أسفرت الزيارات المتبادلة بين المسئولين الإسرائيليين والأفريقيين عن عقد عشرات الاتفاقيات فى شتى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية : ففى الفترة من عام ١٩٦٠ /١٩٦٩ عقدت إسرائيل أكثر من ٨٠ اتفاقية شاملة مع الدول الأفريقية منها اتفاقيات مع غانا ونيجيريا وليبيريا ومالى وتنزانيا وداهومى وجابون وساحل العاج والسنغال وسيراليون والكاميرون وتشاد وأوغندة وبوروندى وزائير وملاجاش . . وغيرها .

أما عن معاهدات الصداقة : فقد وقعت إسرائيل عدة معاهدات للصداقة أبرزها مع ملاجاش عام ١٩٦١ ، وجابون وداهومى عام ١٩٦٢ وزامبيا عام ١٩٦٤ – هذا عدا المعاهدة التى أبرمتها مع ليبيريا عام ١٩٥٩ ، وتنص هذه المعاهدات على إيجاد سلام دائم وصداقة ثابتة بين هذه الدول وإسرائيل علاوة على تقوية أواصر العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بينهما وفض المنازعات بالطرق السلمية .

ويلاحظ أن إسرائيل لجأت إلى هذا الأسلوب برغم أن مثل هذه المعاهدات غالبا ما تبرمها الدول الكبرى مع دول أقل منها قوة أو الدول التى تمتاز بالتقارب الجغرافى وتجمعها روابط قوية ، أى أن إسرائيل تقلّد الدول الكبرى فى ذلك[٢] .

وبخلاف ما سبق فإن إسرائيل تحرص على استمرار نشاطها السياسى فى أفريقيا لمواجهة التحرك العربى وقد تمثل ذلك فيما يلى :

(ا) استخدام لبعض الزعامات الأفريقية المعروفة بمعاداتها للعرب للدفاع عن وجهة النظر الإسرائيلية .

---

(٢) المصدر السابق .

وانظر أيضا : Reich, Bernard - Israel policy in Africa, The Middle East Journal, Vol XV111, 1964.

(ب) محاولة الضغط على بعض الوزراء الأفريقيين للحيلولة دون صدور قرارات معادية لإسرائيل فى المؤتمرات المختلفة .

(حـ) استغلال الاضطرابات والكوارث فى التقرب للدول الأفريقية لكسب تأييدها ، وذلك بسرعة تقديم المساعدات والمعونات ، كما فى أحداث الكونغو كنشاسا فى يونيو ١٩٦٠ حيث أرسلت إسرائيل إليها فريقاً طبيًّا مكوناً من ١٦ عضواً وفى عام ١٩٦١ قدمت إسرائيل مساعدات طبية للنيجر للقضاء على بعض الأوبئة ، وقيام القائم بالأعمال لسفارة إسرائيل فى كينيا بتقديم التبرعات لمساعدة منكوبى الجفاف بها .

(د) استغلال إسرائيل للانقلابات الرجعية فى الدول التحررية بأفريقيا فى زيادة دعم وجودها بهذه الدول ، كما حدث فى الانقلاب العسكرى بغانا فى فبراير سنة ١٩٦٦ الذى أطاح بالرئيس « نكروما » .

(هـ) حرص إسرائيل على أن ينص فى البيانات المشتركة مع الدول الأفريقية على مسألة المفاوضات المباشرة مع العرب ، كما كانت تدعو فيها إلى تصفية الاستعمار فى أفريقيا ومهاجمة التمييز العنصرى برغم قوة علاقاتها مع جنوب أفريقيا وروديسيا .

النشاط العسكرى بين إسرائيل والدول الأفريقية(٣)

- تتنوع الأساليب العسكرية التى تلجأ إليها إسرائيل من أجل استكمال دائرة نفوذها وسيطرتها المباشرة على المؤسسات السياسية فى أفريقيا ، وبتأييد نفوذها ليشمل الآتى :

---

(٣) المصدر السابق

وانظر أيضًا : **Laufer Leopold - Israel and the Developing countries, New York, 1967.**

● الإشراف على إنشاء مدرسة للمظليين فى الكنغو برازافيل .

● إقامة القواعد العسكرية ومراكز الاستخبارات وإقامة مدرسة عسكرية فى إريتريا لتدريب الإثيوبيين على حرب العصابات .

● القيام بدور هام فى تدريب وتسليح الجيوش الأفريقية سواء بإسرائيل أو عن طريق خبرائها العسكريين فى دول القارة .

● تدريب الشباب الأفريقيين على غرار تنظيمى النحال والجدناع .

● الإشراف على إنشاء الكليات العسكرية وتدريب الضباط والجنود الأفريقيين فى الأسلحة البرية والجوية والبحرية ، بالإضافة إلى تدريب الطلبة الأفريقيين فى مجالات الطيران والبحرية فى تنزانيا وساحل العاج وغانا وكينيا وليبيريا مع تنظيم حركة طلائع الشباب الوطنيين فى تشاد .

● السيطرة الكاملة على المناطق الشمالية فى أوغندة دون حاجة لإنشاء قواعد عسكرية إسرائيلية عن طريق تغلغل الضباط الإسرائيليين فى الجيش الأوغندى .

● المشاركة بقوات رمزية إسرائيلية فى أعياد استقلال الدول الأفريقية .

● تهريب الأسلحة إلى المناطق التى تعانى من بعض المشاكل الإقليمية مثل تشجيعها لما حدث فى إقليم بيافرا ، ودعمها للانفصاليين ضد الحكومة الاتحادية فى نيجيريا ؛ وكذلك إرسال أسلحة إلى أوغندة لا ستخدامها ضد جنوبى السودان .

الزيارات العسكرية :

لأهمية الدور الذى مازالت تقوم به الجيوش فى كثير من الدول الأفريقية فى سيطرتها على النظم القائمة حرصت إسرائيل بشدة على توثيق العلاقات الشخصية بين العسكريين الإسرائيليين والأفريقيين وذلك بتبادل الزيارات العسكرية التى حققت هدفاً هاماً يتمثل فى خلق جماعات من العسكريين الأفريقيين تبهرهم

التجربة الإسرائيلية وتعميق إيمانهم بدور وأهداف ومنجزات المؤسسة العسكرية بإسرائيل ، وكذلك الاطلاع على أسرار الجيوش فى الدول التى يعملون فيها .

المخابرات الإسرائيلية فى القارة :

إنه لمن الدلائل التى تشير إلى نشاط المخابرات الإسرائيلية فى عديد من الدول الأفريقية أن بها قسماً خاصاً بأفريقيا يقوم بالآتى :

(ا) جمع المعلومات عن الدول الأفريقية والقوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية فيها .

(ب) تقديم تقارير دورية عن التطورات السياسية المتوقع حدوثها فى الدول الأفريقية .

(جـ) تبادل التقارير بصفة منتظمة مع السفارات الغربية فى الدول الأفريقية .

(د) إقامة مراكز تجسس على الدول العربية الأفريقية [٤]

أبرز صور التعاون الأفروإسرائيلى فى المجال العسكرى :

استغلت إسرائيل الإمكانات العملية والمادية المتاحة لجنوب أفريقيا وخاصة فى مجال إنتاج الأسلحة الذرية ، فضلاً عن استخدام جنوب أفريقيا كوسيط ثالث بينها وبين فرنسا فى سبيل الحصول على طائرات الميراج وقطع الغيار الخاصة بها .

أعلن فى نوفمبر سنة ١٩٧٦ عن عزم إسرائيل بيع سفن مزودة بالصواريخ إلى جنوب أفريقيا .

---

(٤) مناقشة مع المسئولين بالمخابرات الحربية والعسكرية .

وانظر أيضا : د . أنيس صايغ : ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية وإسرائيل (مركز الأبحاث الفلسطينية) بيروت سنة ١٩٦٩ .

النشاط الإسرائيلي في المجالات الثقافية والصحية والاجتماعية

الملاحظ أن اهتمام إسرائيل لم يقتصر على توطيد علاقاتها السياسية والعسكرية مع الدول الأفريقية وتدعيم مصالحها الاقتصادية فى القارة فحسب ، بل ركزت أيضا على المجالات الثقافية والاجتماعية والصحية . . والتى تتيح لها التغلغل والتأثير فى السواد الأعظم من الشعوب الأفريقية ، فقامت بدراسة احتياجات الدول فى هذه المجالات كما قامت بعمل أبحاث ميدانية عليها .

ويتمثل نشاط إسرائيل فى المجال الثقافى والتعليمى فيما يلى[٥] :

-تقديم الكثير من المنح الدراسية فى الطب والعلوم وفنون الزراعة المتبعة بالكيبوتزات الإسرائيلية وذلك لتنزانيا والكاميرون وكينيا وإثيوبيا و مالى والسنغال وتوجو وغانا وزامبيا ، كما منحت أوغندة ١٥٠ منحة دراسية لطلابها ؛ كذلك تدريب الطلبة الأفريقيين فى الجامعات الإسرائيلية ودعوتهم لزيارتها على نفقتها .

-إرسال عدد من الأساتذة المتخصصين للتدريس بالجامعات الأفريقية وقد انتهى بهم الأمر إلى أن أصبحوا عمداء ومديرى أغلب هذه الجامعات فى إثيوبيا وغانا ونيجيريا .

-عقد اتفاقيات ثقافية مع الدول الأفريقية لتبادل الخبرات والتعاون العلمى والثقافى .

-إنشاء الجامعات والمدارس مثل مدرسة الشرطة بتنزانيا والخدمة الاجتماعية بكينيا ، وإنشاء كلية بجامعة هيلاسلاسى ، وأيضاً فى جنوب أفريقيا وغانا التى قد

---

(٥) د . عبد الملك عودة : النشاط الإسرائيلى فى أفريقيا - القاهرة ١٩٦٦

وانظر أيضا : Reich, Bernard: Israel Policy in Africa, the Middle East Journal, Vol. XV111, 1964.

تبرعت لجامعاتها بمبلغ ١٣ ألف دولار .

-قيامها بتدريس اللغة العبرية فى سيراليون ، كذلك ساعدت إسرائيل على نشر هذه اللغة بدول أخرى بأفريقيا بإنشائها مدرسة فى كينيا ومدارس إسرائيلية فى إثيوبيا وأيضاً جامعة أهلية فى الكاميرون .

– كما أرسلت محطة إرسال تليفزيونية فى أفريقيا الوسطى .

– اشتراكها فى الاحتفالات التى تقام فى الدول الأفريقية .

– إرسال أعداد من الخبراء للعمل فى مختلف أوجه النشاط الثقافى والفنى من بينهم بعض الذين يعملون ضمن هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها التى تعمل فى القارة .

ترجمة الأعمال الأدبية لبعض زعماء وكتاب الدول الأفريقية مثل أشعار وكتابات رؤساء كل من كينيا ، وزامبيا ، والسنغال .

فى مجال الطب والصحة :

درست إسرائيل احتياجات الدول الأفريقية فى هذا الميدان وقامت بالآتى :

– إرسال الأطباء والممرضات والمتخصصين واستقبال عشرات المدرسين الأفريقيين فى ميدان الطب والتمريض والصحة العامة وافتتحت العيادات الثابتة والمتنقلة وإدارة المستشفيات .

– عمل أبحاث ميدانية على بعض الأمراض المتوطنة فى أفريقيا .

تنظيم مؤتمرات وندوات لبحث الشئون الصحية والاجتماعية ومشاكل الطفولة تدعو إليها العديد من الأقطار الأفريقية (٦).

---

(٦) المراجع السابقة

النشاط الإسرائيلى فى المجالات الإعلامية ، والدينية والنقابية

فى المجال الإعلامى: نجد أن لإسرائيل اهتماماً خاصاً بعلاقاتها فى هذا المجال وللمنطق الدعائى الإسرائيلى بأفريقيا عدة جوانب تتمثل على النحو التالى :

(ا) وحدة التجربة التاريخية لليهود والأفريقيين .

(ب) التجربة الإسرائيلية نموذج للدول الأفريقية .

(جـ) إسرائيل ليست لها أطماع سياسية فى أفريقيا .

(د) إسرائيل حقيقة تاريخية .

إلى جانب الزيارات وتنظيم المؤتمرات وتصدير الخبراء وما يساهمون به فى هذا المجال بالإضافة إلى الوسائل غير المشروعة ، فهناك وسائل أخرى للدعاية وتستخدمها إسرائيل فى أفريقيا للتأثير فى مواقف الدول لمصلحتها وهى كما يلى (٧) :

– النشرات الدعائية التى توزع فى أفريقيا .

– الصحف الأفريقية وذلك بالاتصال بالصحفيين فيها والمحررين ودور النشر لإغرائهم بالمال وتجنيدهم للكتابة لمصلحة إسرائيل ؛ كما تشترى السفارات الإسرائيلية عديداً من صفحات الجرائد فى أفريقيا للترويج للمنطق الدعائى الإسرائيلى كما هو فى نيجيريا وكينيا .

– انتشار الصحف اليهودية فى أفريقيا وخاصة باللغة الإنجليزية ، ٤٢ مجلة أسبوعية منها ٣٣ باللغة الإنجليزية .

---

(٧) د . حامد ربيع : فلسفة الدعاية الإسرائيلية – مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية – بيروت ١٩٧٠

وكذا الجامعة العربية : تقارير إدارة الإعلام .

– الإذاعة والتليفزيون – برامج موجهة باللغة الأمهرية واللغة السواحيلية ؛ كما ترسل إسرائيل شرائط مسجلة من الموسيقى والمواد الدعائية وغيرها للعديد من محطات الإذاعة والتليفزيون للدول الأفريقية وباللغة العبرية لليهود فى أفريقيا .

– الأفلام السينمائية الإسرائيلية التى توزع على دور العرض فى الكثير من الدول الأفريقية باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والعبرية .

– السياحة فى أفريقيا لإسرائيل وخاصة من جنوب أفريقيا .

وتهدف إسرائيل من نشاطها فى هذا المجال إلى ما يلى :

– تقبل الدول الأفريقية للوضع فى الشرق الأوسط كما يساعد على الإذعان للمنطق الدعائى الإسرائيلى .

– خلق رأى عام رسمى مؤيد لإسرائيل وحقها فى الوجود .

– تحقيق الأهداف الاقتصادية من خلال الترويج للعلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والدول الأفريقية .

وفى المجال الدينى : استغلت إسرائيل ما يسمى بدعوة « الصهيونية السوداء » كوسيلة للتقرب من الدول الأفريقية ، وهى دعوة كان قد دعا إليها بعض القيادات الزنجية فى أمريكا تطالب بالعودة إلى أفريقيا نتيجة ضغوط التفرقة العنصرية والحياة الاجتماعية المهنية التى كان يعيشها الزنوج هناك .

وبرغم فشل هذه الدعوة فإن إسرائيل قد استغلت الأرضية الفكرية لها للترويج لفكرة الوطن القومى اليهودى فى فلسطين والتغلغل فى الدوائر الفكرية والإعلامية فى الدول الأفريقية ، ويقوم الهستدروت بنشاط كبير للترويج لهذه الفكرة .

وفى المجالات النقابية : استطاعت إسرائيل من خلال هذا المجال دعم علاقاتها بالمؤسسات النقابية والقيادات العمالية : فقد اهتم الهستدروت الذى يستند إلى ارتباطاته الدولية وخاصة الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة والمؤسسات فى دول الغرب ، بالتمهيد للتغلغل الإسرائيلى فى دول أفريقيا وخاصة النقابات كالآتى :

– استقبال مئات الأفريقيين لتلقى تدريبهم فى المعهد الأفرو آسيوى فى تل أبيب .

– إعداد دورات تدريبية منتظمة للدارسين من أفريقيا ويغلب على برامجها الصفة النظرية والدعائية والتركيز على التجربة الإسرائيلية فى مجالات التنظيمات النقابية والتنمية الاقتصادية[٨] .

وتهدف إسرائيل من وراء ذلك إلى مايلى :

– إحداث نوع من التسلل الفكرى لإيجاد أشخاص يؤمنون بإسرائيل ووجودها ويدافعون عن قضاياها .

– جعل تسرب وجهات النظر إلى هذه الدول الأفريقية أمراً سهلاً .

– الارتباط بالقيادات الشابة التى ينتظر أن تتولى الحكم فى تلك الدول فى الحقبة القادمة لضمان استمرار العلاقات والاتجاهات المؤيدة لإسرائيل .

دراسة تحليلية استنتاجية

بتقييم حجم النشاط الإسرائيلى من الدراسة التحليلية السابقة يتضح أن إسرائيل قد ركزت فى مخططها بأفريقيا على تحقيق عدة أهداف تدور كلها حول محور أساسى وتنبع من منطلق البحث عن الأصدقاء والكسب السياسى لتأكيد الأمن والوجود الإسرائيلى ، وخاصة بعد أن وجدت نفسها فى عزلة تهدد أمنها ، بل إن الجهود العربية برزت على المستوى العالمى لتضييق الخناق عليها فى إحكام طوق المقاطعة والعزلة التى فرضتها عليها ؛ كما أن تطلعها للقارة لتحقيق هدفها الأساسى بإقامة علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية مع دول القارة يضفى عليها أبعاداً جديدة فى

---

(٨) د . عبدالملك عودة : النشاط الإسرائيلى فى أفريقيا – القاهرة سنة ١٩٦٦ .

وانظر أيضا : Kreinin, M. E.: Israel and Africa, New York, Frederick- A - Praeger, 1964.

مركزها الدولى بجانب ما تؤمن به هذه العلاقات من خرق الحصار العربى وفك طوق العزلة ؛ كما أنها تخطط لتحقيق مكاسب أكبر فى المدى الطويل ، وخاصة أن أفريقيا – كما سبقت الإشارة – سوق فسيحة لتصريف السلع الإسرائيلية بالإضافة إلى ضمان مورد هام ووافر للمواد الأولية اللازمة لهذه السلع ، ثم خلق مجالات عمل جديدة للخبرات الإسرائيلية الفائضة .

واعتمدت إسرائيل لتحقيق أهدافها المخططة على مرتكزات أساسية تمثلت فى بناء الاقتصاد الإسرائيلى بمختلف قطاعاته المنتجة للسلع والخدمات .

ولقد كان المرتكز القوى لهذا التغلغل للقوى البشرية الفنية المدربة والمتوفرة فى إسرائيل بحيث يمكن القول : أن نشاط إسرائيل فى القارة استثمار للقوى البشرية يدعم هذا المرتكز الأساسى قدرتها على تدبير الأموال من شتى المصادر لتمويل مشروعاتها فى القارة .

كما أنها قد استفادت من الوجود الاستعمارى فى القارة وتمهيده لها قبل رحيله ، والدعم السياسى والاقتصادى الاستعمارى لإسرائيل لتكون خير وريث له يرعى مصالحه فى القارة ؛ كما استفادت من الميراث الفكرى والسياسى والاقتصادى الذى أوجده الاستعمار فى القارة بما يلائم الطاقات والفكر الإسرائيلى ، ودعم تغلغلها أيضا الظروف التى تمر بها القارة سياسيًّا واجتماعيًّا ، والتى تفرض تقبل الدول الأفريقية الوليدة لأى عون مهما كان ومن أى مصدر بشرط ألا يمس استقلال هذه الدول .

كما استفادت إسرائيل من غياب الوجود العربى عن القارة واعتمدت على فنييها وخبرائها لاستغلال هذه الظروف .

هذا بجانب الجهد الذى بذلته إسرائيل لتكون مركز تدريب عالمى للدول النامية ، وخاصة الأفريقية ؛ إذ تدرب فيها فى مختلف الميادين – الزراعية والصناعية والتجارية ، والطب وغيرها – آلاف الأفريقيين شكلوا خير رسل لنقل الفكر

والتجربة الإسرائيلية لدولهم ، ولقد جسّدت إسرائيل انطلاقها فى القارة بغزوها الميادين المختلفة محققة منجزات كبيرة ؛ فلقد ركزت – كما سبقت الإشارة – على الميدان الزراعى فى القارة لأنه يمس حياة السواد الأعظم من الشعب فوجهت ٥٠٪ من نشاطها لهذا الميدان .

ولقد صاحب اهتمام إسرائيل بميدان الزراعة الاهتمام وبتنظيمات الشبيبة وربطها بالمشروعات الزراعية على غرار تجربتى النحال والجدناع الإسرائيليتين ، وسرعان ما انتشرت تنظيمات الشبيبة فى القارة حيث أرسلت خبراءها لذلك ، وفى سنوات قليلة غطت هذه التنظيمات خمس عشرة دولة أفريقية وضمت آلاف الشباب الإفريقيين ،

وفى ميدان العلاقات التجارية نجد أنه بالرغم من أن القارة أصبحت تستوعب ٤٪ من جملة الصادرات الإسرائيلية وتستورد إسرائيل ١,٥٪ من جملة وارداتها من القارة – فإننا نجد أن الميزان التجارى للتجارة الإسرائيلية مع دول القارة فى عجز مستمر حتى سنة ١٩٦٩ .

كما قامت فى الغالب العلاقات التجارية من طرف إسرائيل مع الكثير من الدول الأفريقية بهدف تحقيق الكسب السياسى فى الأمد القصير.

إن التجارة التى بدأت من طرف واحد – حيث كانت إسرائيل تشترى السلع الأفريقية من جانبها لتوثيق روابطها معها – تطورت إلى احتكارها لتجارة العديد من السلع فى الكثير من الدول الأفريقية واحتكار الكثير من الأسواق ، وهذا التطور نتيجة جهود ضخمة اتبعتها إسرائيل لتطوير تجارتها مع دول القارة سواء تمثلت فى إقامة المعارض والأسواق التجارية أو عقد اتفاقيات ، واتباع سياسة الإغراق السلعى على ضوء الدراسة الميدانية للأسواق الأفريقية ، وتقديم الائتمان التجارى واهتمامها بالمواصلات وتأثير الخبرات الإسرائيلية والشركات العاملة بالقارة فى

تشجيع وتطور التبادل التجارى الإسرائيلى الأفريقى .

ونلاحظ برغم افتقار إسرائيل للموارد التمويلية واستيرادها الملايين من الدولارات كل سنة لسد الفجوة والعجز فى ميزانها التجارى ومقابلة متطلبات الاقتصاد الإسرائيلى ، فإنها لتنفيذ مخططها تنفق فى السنة نحو ٤ ملايين دولار كإنفاق حكومى فى القارة ، وتنفق شركاتها ومؤسساتها القومية للغرض نفسه أضعاف هذا المبلغ ، كما قدمت ملايين الدولارات قروضًا لدول القارة ، هذه الأموال الغرض من إنفاقها إستراتيجية التغلغل وخدمة الأهداف الإسرائيلية .

ولقد حققت إسرائيل نجاحاً ملموساً فى ميدان إقامة المشروعات لشركاتها العالمية والعاملة فى القارة والتى تزيد على ٥٠ شركة ومؤسسة متخصصة .

وأقامت أكثر من ٤٠٠ مشاركة مع الحكومات الأفريقية يزيد رأسمالها على ٥٠٠ مليون دولار .

وفلسفة المشاركة التى اتبعتها إسرائيل تظهرها حريصةً على مصلحة واستقلال وسيادة الدول الأفريقية وتوطيد علاقات الصداقة وإبعاد شبح الاستغلال والاستعمار عنها .

وتختار إسرائيل فى تنفيذ المشروعات ما يتفق مع مخططها مركزة على المشروعات الصغيرة والسريعة ، والتى تجسد الشخصية الإسرائيلية ، وتترك أثراً فعالاً فى نفوس أكثر عدد ممكن من الأفريقيين وبرزت هذه المشاركات فى ميدان الإنشاءات ومشروعات المياه وغيرها وميادين المواصلات والتجارة والصناعة ، ودعم هذه المشروعات الخبرات الإسرائيلية والمتدربون من الدول الأفريقية سواء ممن تدربوا فى إسرائيل أو الآلاف ممن تدربوا فى المراكز التدريبية الإسرائيلية التى افتتحتها فى القارة وأدارتها بخبراتها على غرار ما هو متبع فى المراكز التدريبية الإسرائيلية .

وامتد النشاط الإسرائيلى – كما أشرت – للميادين الاجتماعية وخلق

التنظيمات العمالية بجانب تنظيمات الشبيبة ودخولها ميدان الخدمات الطبية والتعليم والصحة والميدان العسكرى ، فأرسلت الأطباء والممرضين إلى الدول الأفريقية وأقامت العيادات والمستشفيات ونظّمت الشئون الصحية فى الكثير من الدول الأفريقية وبرزت فى هذا الميدان وخاصة أنه يمس حياة الشعب الأفريقى ، ويظهرها بمظهر إنسانى ؛ كما احتل الأساتذة الإسرائيليون الذين أوفدتهم إسرائيل للقارة مراكز حساسة فى الجامعات والمدارس الأفريقية ، وامتد النشاط الإسرائيلى ليشمل ميادين اجتماعية أخرى من تنظيمات المرأة وتطوير الريف اقتصاديًّا واجتماعيًّا والشئون الدينية والإدارية والإعلامية ، واستقبلت المئات للتدريب فى إسرائيل فى هذه الميادين .

وبرزت الجهود الإسرائيلية لخدمة مخططها فى الميدان العسكرى مظهرة أنها فى هذا الميدان تستجيب لطلبات الدول الأفريقية : فلقد أرسلت الضباط الإسرائيليين والخبراء العسكريين للعمل فى مجال تدريب الجيوش الأفريقية فى مختلف الأسلحة البرية والبحرية والجوية والشرطة والمخابرات ، وافتتحت كليات للشرطة والطيران والبحرية والحربية فى الكثير من الدول الأفريقية ، ودرّبت الآلاف من الأفريقيين فى المراكز التدريبية ؛ كما استقبلت المئات من الأفريقيين لتدريبهم فى كلياتها العسكرية بإسرائيل بجانب تدريب الآلاف فى تنظيمات الشباب الأفريقيين على التنظيم العسكرى .

ولقد غطى النشاط الإسرائيلى فى هذا الميدان أكثر من ١٦ دولة أفريقية سواء فى مجال إرسال الخبرات العسكرية أو استقبال المدربين أو تقديم الأسلحة أو إقامة المراكز العسكرية لمصلحتها .

كما أن إسرائيل تبذل وتضحى بإمكاناتها الاقتصادية كمثال لتحقيق برامجها فى القارة بالرغم من أنها تعيش على العون الأجنبى .

وتركيز إسرائيل على البرنامج الاقتصادى لأفريقيا ينبع من تفكيرها وتفكير قادتها طبقاً لحاجة أفريقيا التى تفرضها الظروف .

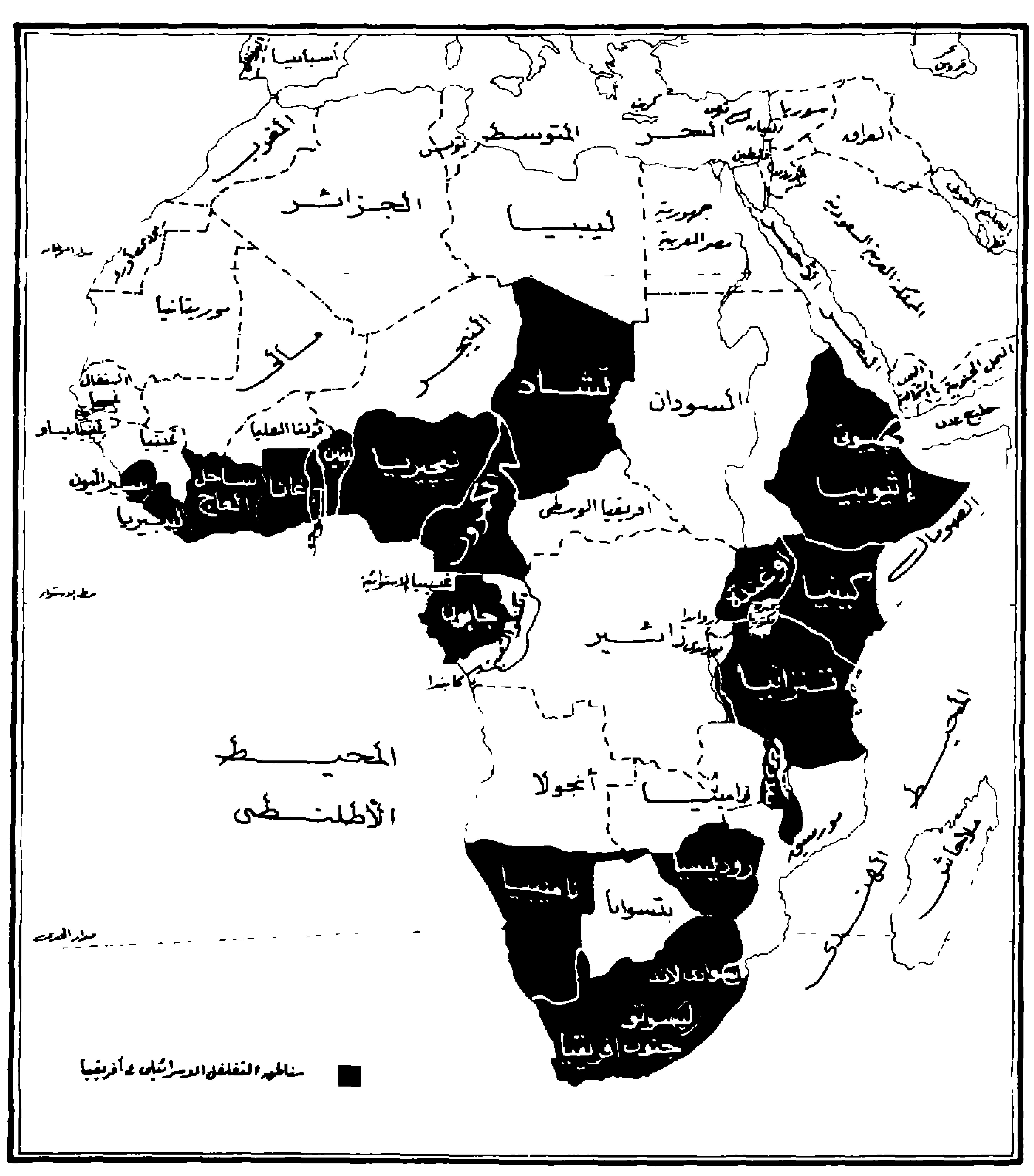
فالدعم المادى والتعاون الاقتصادى والفنى له مضمونه السياسى فى مخطط الإستراتيجية الإسرائيلية .

وتعتبر إسرائيل أن التغلغل الاقتصادى والدعم المادى بمثابة تأشيرة الدخول لها فى القارة لتحقيق أهدافها السياسية وتوثيق صلاتها وعلاقاتها السياسية والاقتصادية وخلق مكانة لها فى الأسرة الدولية ، وتركيزها على المساعدات الاقتصادية والدعم المادى باعتبارها مفتاح العلاقات ، وكذلك بمثابة حسر للعالم الثالث وإبعاد شبح العزلة عنها ، بل وتعضيد موقفها فى نزاعها العربى الإسرائيلى وخاصة بعد بروز دور جمهورية مصر العربية والكتلة العربية فى القارة وعلى المستوى العالمى ، كما أنه قد أصبح للكتلة الأفريقية وزن فى الأسرة الدولية .

ويمكن القول أن إسرائيل حققت إلى حد كبير أهدافها التغلغلية فى القارة ، فوُجِدَت فى شتى الميادين وعلى جميع المستويات محققة نجاحاً أكبر مما يتوقع بالقياس إلى المرتكزات الأساسية التى اعتمدت عليها والدعائم المساعدة لتنفيذ مخططها ، وبالنظر كذلك لقصر الفرص التى نفذت فيها مخططها ، بالإضافة إلى ما واجهها من معوقات عديدة بحيث أضفت العلاقات الأفريقية الإسرائيلية مكانة دولية على إسرائيل ، ودعمت موقفها فى قضاياها بالمحافل الدولية .

وجدير بالملاحظة أنه يتضح أيضاً من تقييم حجم النشاط الإسرائيلى تركيز جهود إسرائيل فى تغلغلها داخل القارة الأفريقية تجاه شرق أفريقيا وغربيّها وجنوبيّها وكذلك وسطها ، وخاصة تلك التى تشترك هى والدول العربية فى الحدود مثل إثيوبيا وكينيا وأوغندة وتشاد .إلخ وذلك بهدف :

– تشجيع عوامل التوتر داخل الدول العربية نفسها لشغلها عن التفرغ لمواجهة



شكل (٩) مقياس الرسم ١ : ٣٢,٥ مليون

مناطق التغلغل الإسرائيلى الرئيسية فى أفريقيا

التوسع الإسرائيلى على حساب الأراضى العربية كمشكلة جنوبى السودان وكذا عوامل التوتر بين الدول الأفريقية والعربية : تشاد وليبيريا وأوغندة والسودان ، ومشكلة إريتريا وارتباطها بالعلاقات بين الدول العربية وإثيوبيا .

– تشجيع الدول التى بها منابع النيل على استغلال مياهه ، وذلك للتأثير على الاقتصاد المصرى ومنجزات الثورة ممثلة فى السد العالى والكهربا واستصلاح الأراضى .

– ضمان وجود أنظمة حليفة لها على مدخل البحر الأحمر لتأمين تجارتها إلى ميناء إيلات ، وقد ساعدت العوامل التالية على ازدياد النشاط الإسرائيلى فى هذه الدول .

– قرب إسرائيل من هذه المنطقة عن طريق ميناء إيلات ، واعتبارها المجال الأول لنشاطها الاقتصادى فى مواجهة المقاطعة العربية .

لذلك تهتم حاليا باعتبار أن البحر الأحمر بحيرة عربية ، وبذلك يمكن عزل إيلات عن العالم فى حالة الحرب تماماً وذلك ماسيتضح تفصيليا فى الفصل العاشر .

ومما يجدر ذكره أنه قد وضح من مواقف الدول الأفريقية أنها صوتت ضد المشروعات المدعمة للحق العربى ومؤيدة للمشروعات التى تدعم العدوان الإسرائيلى .

ولم يقف الدعم الأفريقى والتأييد لإسرائيل على المستوى الرسمى ، بل وامتد إلى المستوى الشعبى ، فعلى أثر عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ قامت التنظيمات الشعبية من اتحادات عمالية وتنظيمات الشبيبة ونقابات مختلفة بإرسال التأييد والتهنئة ، ولقد شمل التأييد جميع القضايا فى المحافل الدولية .

ودعم هذه المواقف كأثر مباشر للتعاون الاقتصادى والدعم الفنى الإسرائيلى للدول الإفريقية الضغط الأمريكى المرتبط بالصهيونية وكذا ارتباط بعض الدول

الأفريقية بالمعسكر الغربي وتأثير الدول الغربية الصديقة لإسرائيل عليها مثل تبعية الكثير من الدول الأفريقية لبريطانيا وفرنسا وأمريكا وسيرها فى الخط الذى تنتهجه نفسه هذه الدول الكبرى ، إلا أن المؤثر الأول والرئيسى فى مواقف الدول الأفريقية وتحقيق إسرائيل لمكاسبها السياسية – هو التغلغل فى الميادين الاقتصادية ، وتقديم العون والدعم الفنى للدول الأفريقية حيث أوجد البرنامج الفنى والدعم الاقتصادى الإسرائيلى للدول الأفريقية مكانة لإسرائيل فى الأسرة الدولية بعد أن كانت شبه منعزلة حتى سنة ١٩٥٧ .

ففى الفترة من ١٩٦١ – ١٩٦٤ حيث بلغ النشاط الإسرائيلى قمته فى التغلغل فى معظم الميادين وظهر أثر المعونات الاقتصادية الإسرائيلية فى مخططها بالقارة – نجد أن دولاً مثل إثيوبيا وغانا وغيرهما مما يبرز فيها الوجود الإسرائيلى – قد ثبت موقف إسرائيل بالمطالبة بالتفاوض المباشر بين إسرائيل والدول العربية لحل القضايا المعلقة ودعت الأمم المتحدة لتحقيقه .

كما برز أثر التغلغل الاقتصادى فى مواقف الكثير من الدول الأفريقية : فبجانب تحقيق الأهداف السياسية والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية السابقة – فإن التغلغل الإسرائيلى ترك آثاره النفسية على القيادات والشعوب الأفريقية : فلقد وصف الكثير من قادة أفريقيا إسرائيل بأنها رمز التقدم والتحضر كما عبر الرئيس الكينى بقوله : « إن إسرائيل ساعدت فى بناء أفريقيا » ، وأشار أحد وزراء أوغندة عندما زار إسرائيل بأنها « تعتبر نموزجا فذا ومصدر إلهام ، وعلى الدول الأفريقية الاقتداء بها إذا أرادت التقدم والنمو » ، وخاصة أنها كما وصفها الوزير الأوغندى لا مطامع سياسية لها ولا روابط استعمارية وليست منتمية لتكتلات عسكرية . . كل هذا أثر فى طبع الشخصية الإسرائيلية وتجسيدها فى نفوس الأفريقيين لما تركته خدماتها من آثار فى ميدان تغلغلها .

ملاحظة : هذه الاستنتاجات التحليلية السالفة الذكر بناء على عدة لقاءات ومناقشات مع مسئولين بالمخابرات الحربية والعسكرية ، ولقاءات أخرى مع مسئولين بكل من أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، وأيضا مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية بالأهرام .

الفصل الخامس

مصادر المعارضة والمعوقات للتغلغل الإسرائيلى فى أفريقيا

إنه لمن الملاحظ أن التغلغل الإسرائيلى الذى غزا شتى مجالات الحياة فى أرجاء القارة الأفريقية السوداء قد واجهته معوقات عديدة تتمثل فيما يلى :

لقد تكاتفت بعض العناصر والمجموعات والقوى المختلفة على معارضة التوسع الإسرائيلى فى القارة وهى تتصنف إلى قوى داخلية وأخرى خارجية ، وتشمل مصادر المعارضة الداخلية للتغلغل الإسرائيلى بالقارة الآتى[1] :

١ - التجار المحليّون فى أفريقيا والذين ينتمون إلى الجاليات الآسيوية فى شرقى القارة والجاليات العربية من سوريا ولبنان فى غربى أفريقيا حيث تشكل البضائع الغربية إنجليزية وفرنسية حوالى ٧٥٪ من تجارتهم لارتباط مصالحهم من زمن طويل بالشركات العالمية فى لندن وباريس ، وظهور البضائع الإسرائيلية فى أسواق أفريقيا يمثل تهديدًا مباشرًا لمصالحهم ، وخاصة أن دخول هذه البضائع يكون مصحوباً بتسهيلات وضمانات عديدة علاوة على مساندة الحكومات الأفريقية .

٢ - الفئات الوطنية التى تعمل فى ميادين التجارة والمقاولات التى أظهرت سخطها إزاء الشركات الأفرو - إسرائيلية التى تم تكوينها برءوس أموال مشتركة ؛ لأنها تمثل تهديدًا للشركات الوطنية فى ميادين البناء والتعمير ، مما قاد الأخيرة إلى

---

(١) حمد سليمان المشوخى : التغلغل الاقتصادى الإسرائيلى فى أفريقيا - القاهرة سنة ١٩٧٢

وانظر أيضا : Colin legum (Editor) - Africa contemporary Record, Vol. V1 1973.

الدخول فى منافسة حادة مع الشركات الإسرائيلية التى كانت تشق طريقها فى مناطق الأنجلوفون بغربى أفريقيا ، وقد أعربت إحدى الشركات الإسرائيلية فى هذا الجزء من القارة عن مخاوفها نتيجة للموقف غير المتوقع من الشركات الوطنية المحلية .

٣ - الإسلام ويمثل أحد المعوقات الرئيسية أمام التغلغل الإسرائيلى فى أفريقيا باعتباره أحد الأديان الرئيسية فى القارة مع وجود بعض الأئمة المرتبطين روحياً بالأزهر ، وقد نشط دور العلماء المسلمين فى مواجهة النشاط الإسرائيلى نتيجة للقرار الذى اتخذه المؤتمر السادس للعلماء المسلمين الذى عقد فى مقديشيو عام ١٩٦٤ والذى ينص على تجنيد جهود العلماء المسلمين فى جميع أنحاء العالم لخدمة القضية الفلسطينية ودرء الخطر الإسرائيلى - وقد ترتب على ذلك امتناع موريتانيا والصومال عن تبادل العلاقات مع إسرائيل ؛ كذلك العلاقات القائمة بين الدول الأفريقية المناضلة وبين إسرائيل تتعارض هى والروح الحقيقية للتعاون الأفروآسيوى .

٤ - كما أن المؤتمرات الأفريقية كان لها دور فعال فى تعويق التسلل الإسرائيلى فى القارة ووصف إسرائيل بأنها أداة فى خدمة الاستعمار بنوعية القديم والجديد وأنها دائبة على مناصرته ودعت هذه المؤتمرات جميع دول أفريقيا إلى الوقوف فى وجه هذه السياسة التى يستخدمها الاستعمار لخلق قواعد جديدة له متمثلة فى الوجود الإسرائيلى بالقارة ، ومن أهم هذه المؤتمرات مايلى[٢] :

- مؤتمر الدار البيضاء فى المغرب من ٤ - ٦ من يناير سنة ١٩٦١ .
- مؤتمر الوحدة الأفريقية سنة ١٩٦٣ فى أديس أبابا ، وقد انبثق عن هذا المؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية التى تهدف إلى تنسيق وتعاون دول أفريقيا وتوحيد

---

(٢) المصدر السابق

وانظر أيضا : د . محمد عبد الغنى سعودى وآخرون : العلاقات العربية الأفريقية - دراسة تحليلية فى أبعادها . القاهرة سنة ١٩٧٨ .

جهودها ، وأصبحت هذه المنظمة مسرحاً للتعاون العربى الأفريقى وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية بوجه خاص والصراع العربى الإسرائيلى بوجه عام .

لقد قامت المؤتمرات الآسيوية والأفريقية بفضح حقيقة إسرائيل لشعوب العالم بصفة عامة وشعوب أفريقيا بصفة خاصة ، وأهم هذه المؤتمرات والقرارات التى اتخذت فيها ما يلى :

(ا) مؤتمر تضامن الشعوب الآسيوية فى ديسمبر سنة ١٩٥٧ بالقاهرة ، وقد أكد المؤتمر حقوق العرب فى فلسطين وأيّد عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم ؛ كما أعلن المؤتمر أن إسرائيل قاعدة استعمارية تهدد تقدم الشرق الأوسط وسلامته ، وأدان سياستها العدوانية .

(ب) مؤتمر كوناكرى بغينيا أبريل سنة ١٩٦٠ ، وقد أيّد المؤتمر حقوق الشعب الفلسطينى فى العودة إلى وطنه ، وأيّد كذلك قرار مؤتمر القاهرة سنة ١٩٥٧ الخاص بإدانة إسرائيل والسابق ذكره .

(جـ) المؤتمر الثالث لتضامن الشعوب الأفروآسيوية فى فبراير سنة ١٩٦٣ والذى عقد فى تنجانيقا ، لقد حاولت إسرائيل بشتى الطرق أن تحول دون أن يتخذ هذا المؤتمر قراراً يكشف ألاعيبها وألاعيب الصهيونية كأداة استعمارية تمثل أبشع صور الاستعمار الجديد فى القارة الأفريقية ، فلجأت المخابرات الإسرائيلية إلى رشوة أحد رؤساء الوفود الأفريقية لمعارضة أى قرارات يصدرها المؤتمر ضد إسرائيل كما هدفت إلى محاولة إفساد المؤتمر والتشويش عليه بالزيارة التى قامت بها وزيرة الخارجية الإسرائيلية إلى كينيا ومدغشقر وتنجانيقا فأوغندة فى الوقت الذى كان منعقداً فيه المؤتمر محاولة بذلك إثارة موضوع اشتراك إسرائيل فى المؤتمر من جديد ؛ كما لجأت إسرائيل إلى التسلل لمتابعة أعمال المؤتمر بعد أن مُنع سفيرها من الحضور كمراقب بإيفادها بعض الصحفيين والدبلوماسيين والمراقبين الغربيين اليهودى الأصل لمتابعة جلسات المؤتمر وبرغم كل هذا فقد كان قرار إدانة إسرائيل أعنف قرار اتخذه المؤتمر .

وواجه التغلغل الإسرائيلى معوقات أخرى لعل أبرزها المشاكل التابعة من ذاتية المخطط التغلغلى التى كان لها الأثر الكبير فى الحد من سرعة اندفاع إسرائيل فى القارة ، ولقد طرأ على دول القارة تحولات انعكست بدورها على العلاقات الأفروإسرائيلية كأثر لتيارات التغيير التى أخذت تهب على القارة وخاصة فى الميدان الاقتصادى لاتجاه معظم الدول الأفريقية نحو النظم الاشتراكية وتطلعها لتقارب عربى يدعم موقفها .

كما أن هناك معوقات تنبع من المرتكزات الأساسية تتمثل فيما يلى[٣] :

المعروف أن إسرائيل تواجه مشاكل اقتصادية ، ولقد أدت هذه المعاناة الاقتصادية إلى جعل الكثير فى إسرائيل ينادى بوقف أى نوع من أنواع المساعدات المقدمة لأفريقيا لأنها تُعطَى على حساب حياة إسرائيل وخاصة أنها تتكلف ملايين الدولارات للإنفاق على هذه الميادين برغم ما تعانيه من ضيق الموارد .

فالقطاع الزراعى الإسرائيلى قد بدأ نموه فى التثاقل ؛ كما بلغ مرحلة يصعب فيها الاضطراد فى النمو مستنفداً كل الإمكانات المتاحة من مياه وتكنولوجيا زراعية ، كما تعانى إسرائيل من ارتفاع تكلفة المنتجات الصناعية وشح الموارد الطبيعية والقوى المحركة ، وكذلك الصناعات ما زالت ضعيفة فى منافستها للمنتجات الأجنبية المماثلة برغم الإعانات الضخمة والتسهيلات التصديرية والمنح المباشرة والمستمرة وهكذا بقية القطاعات بحيث يمكن القول بأن الموارد أرهقت وأسىء استخدامها فى معظم الحالات .

والذى زاد فى تفاقم المشكلة الاقتصادية الأهداف الصعبة المنال فهى أهداف طموح تسعى إلى تحقيق قدر واسع من التنمية وقسط كبير من العدالة الاجتماعية

---

(٣) حمد سليمان المشوخى : التغلغل الاقتصادى الإسرائيلى فى أفريقيا – القاهرة ١٩٧٢ .
وانظر أيضا : **Halevi and Klinov Malul - the Economic Development of Israel, Jerusalem and New York, 1968**

وزيادة الهجرة والتسليح ودعم المخطط التغلغلى ومد العون لمعظم الدول النامية . . إلخ .

كما أن هناك المشاكل السياسية والعسكرية وندرة الموارد والهجرة وتغلب التمويل الأجنبى ، لكن نجد أن إسرائيل تحكم الاعتبارات السياسية فى إصرارها على تحقيق أهدافها .

وتتمثل أكبر معوقات المرتكزات الأساسية للتغلغل الإسرائيلى فى مشكلة التمويل : فافتقار إسرائيل للمصادر التمويلية واستيرادها مئات الملايين من الدولارات كل سنة لسد العجز فى ميزانها التجارى شكل الحدّ الرئيسى لقدرتها التغلغلية ؛ فهى تملك القدرات الفنية لتلبية طلبات الدول الإفريقية ، لكن هذه القدرات لها طاقتها وطلبات الدول النامية لا حدود لها .

فإسرائيل تتحمل الكثير من النفقات سواء على بعثاتها الدبلوماسية أو فى إرسالها الخبرات أو استقبال المتدربين وتقديم المنح لهم على حسابها ، وتقديم الإعانات والقروض إلى غير ذلك من النفقات .

هذا بالإضافة إلى المشاكل الداخلية التى تحد من التغلغل الإسرائيلى وخاصة مشكلة الأمن والمشاكل العسكرية على الحدود ، مع الأخذ فى الاعتبار أن إسرائيل تعطى الاعتبارات العسكرية السياسية والأمن أولويات ، وتفضلها على الاعتبارات الاقتصادية فى معظم قراراتها ومشروعاتها .

وفى أعقاب حرب ١٩٦٧ تحملت إسرائيل أعباء ضخمة فى مرتكزاتها الأساسية نتيجة لزيادة متطلبات الأمن وبروز المقاومة الفلسطينية والخسائر المادية والبشرية المتزايدة كل يوم وانخفاض معدلات السياحة لعدم توفر الأمن فيها ، وتناقص تدفق رأس المال الأجنبى والاستثمارات الخاصة على إسرائيل ؛ كما نقصت الاستثمارات الأجنبية بدرجة ملموسة ، هذا بالإضافة إلى المشاكل المالية الداخلية سواء تمثلت فى التضخم الجامح أو فى فوضى الأسعار وانخفاض قيمة الليرة

الإسرائيلية ونقص المدخرات وزيادة الضرائب وتضخم أرقام الميزانية !

صاحب ذلك اختناقاتٌ صناعية ونقصٌ فى المواد الغذائية والاستهلاكية مما اضطرها إلى عدم القدرة على تلبية متطلبات الدول الأفريقية للوفاء بالتزاماتها (٤) .

هذا بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية والتعصب الطائفى فى إسرائيل ، كل هذه المشاكل قد أثرت بدورها فى المخطط التغلغلى الإسرائيلى وحدّت من توسعه مما أدى إلى خمول النشاط التغلغلى الإسرائيلى وبرز هذا بوضوح سنة ١٩٦٧ .

وهناك معوقات تنبع من الدعائم الأساسية للتغلغل : فمن دعائم التغلغل الإسرائيلى نبعت بعض المعوقات التى حدّت من المخطط التغلغلى وبرزت هذه بصفة خاصة بجانب المتاعب التمويلية ممثلة فى المشاكل التى تصاحب الخبرات المرسلة أو تواجه المتدربين فى إسرائيل فى أثناء تدريبهم .

فالخبرات الإسرائيلية المرسلة للقارة تتصف بالعزلة برغم محاولاتهم للتقرب من الخبراء الأفريقيين وتكوين صداقات معهم . كما أنه فى معظم الأحيان تجهل الخبرات الإسرائيلية ظروف القطر الأفريقى ؛ كما تُرسَل الخبرات أحيانا فى غير مكان تخصصها ، بالإضافة إلى الافتقار المرافق والخدمات الأساسية كضرورة لتكامل المشروعات الأمر الذى يضع العراقيل أمام تنفيذ المخطط الإسرائيلى (٥) .

ويواجه الخبراء الموفدون لأفريقيا من إسرائيل صعوبة التكيف مع الظروف الجديدة ، وكذلك عدم قدرة إسرائيل لتلبية الطلبات المتزايدة من الدول الأفريقية وخاصة أنها تفتقر الكثير من الخبرات فى بعض المجالات ؛ كما أنه تواجه المتدربين مشاكلُ عديدة فى شتى الجوانب فى أثناء تدريبهم فى إسرائيل .

وبالإضافة إلى ذلك فإن المتدربين بعد عودتهم غالباً لايستفيدون من تدريبهم

---

(٤) Laufer Leopold: Israel and Developing countries U. S. A. New York 1967.

(٥) Rubner, Alex: The Economic of Israel, London: 1960

لعدم توفر الأساسيات للمشروعات مما يؤدى إلى عقم البرنامج التدريبي ، وهذه كلها مشاكل تعوّق المخطط الإسرائيلى ، بل تعاكسه بدلاً من دعمها لتنفيذ الأهداف الإسرائيلية .

ومعوقات تنبع من ميادين التغلغل : فلقد واجهت إسرائيل فى ميادين التغلغل مشاكل حدت من توسعها ، فإنها تواجه فشل إقامة وتنفيذ مشروعات فى القارة على غرار ما هو متبع فى إسرائيل مثل فشل تجربة المزارع وتنفيذها فى بعض دول القارة ، بالإضافة إلى الأمراض والآفات والحشرات التى تواجه الكثير من المشروعات .

ونجد أن إسرائيل فى تجارتها لا تستطيع استيعاب الصادرات الأفريقية فى أسواقها من المواد الخام ، ومن ناحية أخرى تتكدس البضائع الإسرائيلية فى بعض الأسواق الأفريقية لضعف القوة الشرائية الأفريقية وللمنافسة التى تلقاها ولارتفاع أسعار السلع الإسرائيلية .

وتبرز المشاكل التمويلية التى انعكست على الدول الأفريقية بدورها لعدم القدرة التمويلية للدول الأفريقية لتمويل المشروعات التى تقترح إسرائيل تنفيذها .

كما أدى تنفيذ المشروعات الإسرائيلية بسرعة والفلسفة الإسرائيلية لتجسيد العمل إلى ترك ثغرات كبيرة فى هذه المشروعات أساءت لسمعة الشركات الإسرائيلية وحدت من تجديد تعاقدها لمشروعات جديدة .

ونجد أن الدول الأفريقية تتطلع لبناء صناعات متوسطة وثقيلة كأمل يراودها فى طريق التقدم ، وإسرائيل لا تقدر على الاستجابة لمدها بمتطلباتها لافتقارها للخبرات والمتطلبات التمويلية .

هذه كلها معوقات شكلت مجتمعة قيوداً حدّت من تنفيذ المخطط الإسرائيلى ،

بل إنه قد بدأ ينحدر فى الكثير من الميادين التى تغلغل فيها[٦] .

معوّقات تنبع من الدول الأفريقية والدول الأخرى : تتمثل معوقات الدول الأفريقية فى الاتجاه الذى ساد القارة وموجات التأميم وتوجيه الاقتصاد وغيرها من تيارات التغيير التى تفرضها الظروف السياسية وتشكل عوائق كبيرة أمام النشاط الإسرائيلى ، وخاصة أن معظم الحركات التحررية فى القارة قادها ساسة اتخذوا الاشتراكية منهاجاً لهم كقاعدة عامة نبذاً للنظم الرأسمالية الاستعمارية ؛ كما حدث تقارب بين معظم الدول الأفريقية ودول المعسكر الاشتراكى .

ولقد وضحت للكثير من الدول الأفريقية الأساليب الملتوية التى تتبعها إسرائيل وعدم إيفائها بالتزاماتها فى كثير من المشروعات مما أدى إلى قطع العلاقات وإنهاء المشروعات التى تنفذها المؤسسات الإسرائيلية وإلغاء الاتفاقيات المعقودة معها مثلما حدث فى تنزانيا ونيجيريا وغانا .

ولقد استنكرت الدول الأفريقية موقف إسرائيل فى كثير من القضايا الأفريقية مثل تعاملها مع حكومة جنوب أفريقيا والحكم العنصرى فى روديسيا ومواقفها السابقة من قضايا الاستقلال للدول الأفريقية مثل تصويتها ضد استقلال الجزائر فى الفترة من ١٩٥٢ /١٩٥٦ ، وكذلك ضد استقلال المستعمرات الفرنسية ، كما وقفت سنة ١٩٥٦ ضد مشروع الامتناع عن إجراء التجارب الذرية فى الصحراء الأفريقية ، وعارضت سنة ١٩٥٩ مشروع الأمم المتحدة لإجراء انتخابات عامة فى الكاميرون تحت إشراف الهيئة الدولية وأيدت سياسة الاستعمار البرتغالى فى أنجولا وموزمبيق ، كما عارضت مشروع ليبيريا الخاص بمنح الحكم الذاتى للأقاليم

---

(٦) المرجع السابق :

وانظر أيضا : حمد سليمان المشوخى – التغلغل الاقتصادى الإسرائيلى فى أفريقيا – القاهرة ١٩٧٢ .

المستعمرة ، ودعمت الحركة الانفصالية فى الكنغو كنشاسا (زائير حاليًا) ونيجيريا وزودت الانفصاليين بالسلاح .

وامتنعت عن التصويت لمنح تنجانيقا ورواندا وبورندى الاستقلال وامتناعها عن التصويت لإدانة جنوب أفريقيا سنة ١٩٦١ فى الأمم المتحدة .

كما وقفت عدة مواقف مع فرنسا ضد مستعمراتها فى القارة مما أدى إلى الشك فى نوايا إسرائيل من قبل بعض الدول الأفريقية حيث التزمت إسرائيل بجانب فرنسا وتأييدها فى سياستها ضد المستعمرات الأفريقية الفرنسية فى فترة تحرر الدول الأفريقية وخاصة أن فرنسا كانت تمثل الاستعمار البارز فى القارة لوقت طويل .

كما أثار تهريب إسرائيل الأسلحة للقارة الفتن ودعمها للحركات المناوئة لمخططها ، مما أثار الشك الزائد فى تصرفاتها ، وظهر هذا فى اكتشاف الأسلحة الإسرائيلية مع أبناء الجنوب فى السودان وتحريضهم لإثارة الفتن .

وهذا أدى إلى عدم قبولها فى الكثير من الدول الأفريقية ووصفها الرئيس الغينى فى مؤتمر أكرا بأنها استعمار مقنّع وكذلك الكثير من الزعماء الأفريقيين وتتمثل مصادر المعارضة الخارجية للتغلغل الإسرائيلى فى أفريقيا فيما يلى[٧] :

قوة المعارضة الأجنبية :

الملاحظ أنه لم يقتصر موقف الإدانة والاستنكار للدور الذى تقوم به إسرائيل فى أفريقيا على الدول الاشتراكية ، بل إن إسرائيل تواجه تنافساً حاداً بينها وبين الدول الاستعمارية القديمة وخاصة فى غربى أفريقيا ، حيث حدثت منافسة بين المصالح العسكرية والاقتصادية البريطانية ونفوذ إسرائيل الممتد فى غانا عامى ١٩٥٨ ، و

---

(٧) Laufer Leopold: Israel and Africa Developing Countries U.S.A. New York, 1967.

١٩٥٩ ، ولكن مساندة حكومة الرئيس « نكروما » للنشاط الإسرائيلى هناك حد من استمرار التنافس كما زالت احتمالات وقوع صدام بين النفوذ الإسرائيلى والمصالح البريطانية .

وفى المعسكر الغربى نجد أن الفكر الغربى على المستوى السياسى بدأ يتفهم وجهة النظر العربية ، وبدأت القضية العربية تأخذ مكانها فى أذهان المفكرين الغربيين ، كما يظهر هذا فى الفكر الفرنسى بوضوح وخاصة بعد حرب ١٩٦٧ وزيادة التقارب العربى الفرنسى ، وانعكس هذا على الدول النامية وخاصة على الكتلة الفرنسية فى أفريقيا .

ولقد أدى انعكاس الفكر الفرنسى على هذه الدول إلى التقارب بين الدول العربية والأفريقية .

وبجانب هذه التحولات فإن المؤسسات الاقتصادية الغربية وأصحاب المصالح فى القارة فى الاحتكارات الغربية بدءوا يشعرون أن إسرائيل تتحمل لتجسيد ذاتيتها .

كما وجه الفكر الشيوعى نشاطه ودعمه لتوثيق الروابط السياسية والاقتصادية مع دول القارة ، ولقد ظهر ذلك من نشاط روسيا والصين سواء فى غربى القارة أو شرقيها حيث أقيمت المستعمرات وأنشأت المشروعات وتدفقت السلع الروسية والصينية على القارة .

والمعسكر الشرقى فى نشاطه منذ سنة ١٩٥٦ يؤيد وجهة النظر العربية وينظر إلى إسرائيل على أنها أداة للاستعمار أينما حلّت ، وينعت الاتحاد السوفيتى النشاط الإسرائيلى فى القارة بأنه يمثل حصان طروادة للنشاط الاستعمارى بوجهه الجديد ، كما برز نشاط يوغوسلافيا كدولة تعتنق مبدأ الحياد الإيجابى ولديها إمكانات وافرة

قامت بجهود كبيرة لبناء علاقات صداقة سياسية وتجارية مع الدول الأفريقية مدّت نشاطها لمختلف الميادين .

قوى المجابهة المصرية تجاه التغلغل الإسرائيلى[٨] :

لكون جمهورية مصر العربية رائدة للأمة العربية فى نضالها ولموقعها الإستراتيجى سواء بالنسبة للعالم أو للقارة الأفريقية أو للدول النامية ولموقفها من الاستعمار وتأييد الحركات التحررية العالمية وخاصة فى أفريقيا وآسيا بالإضافة إلى صلاتها السياسية والاقتصادية والثقافية مع معظم الدول الأفريقية - كل ذلك أضفى على موقفها ضرورة مواجهة تغلغل إسرائيل فى القارة ؛ لأنها حلقة من حلقات الاستعمار وأداة من أدواته ، وأصبح لزاماً عليها أن تؤدى دوراً هاماً لمواجهة النشاط الإسرائيلى المتزايد فيها .

كما قامت بجهد كبير لمجابهة هذا التغلغل على جميع المستويات ، ولقد برز بصورة جلية منذ البداية فى النشاط السياسى ، ثم ركزت جهدها كضرورة أخرى فى الجانب الاقتصادى والفنى ، وإن بدأ أخيراً إلا أن أثره أخذ يزداد نسبيا .

(ا) فى المجال السياسى :

قامت الجمهورية بجهود بارزة فى المؤتمرات الأفريقية من أجل كشف حقيقة إسرائيل ، واستصدار قرارات تدينها وإبراز القضية العربية والخطر الإسرائيلى فى القارة ، كما برزت مواقف الجمهورية المشرّفة فى دعم دول القارة فى عدة ميادين : مثل موقفها فى الكونغو سنة ١٩٦٠ ودعمها للحركات التحررية فى أنجولا وموزمبيق

---

(٨) حاتم صادق : نظرة على الخطر - القاهرة سنة ١٩٦٧

وانظر أيضا : Baulin, Jacque: The arab role in Africa, (London, 1962).

ضد الاستعمار ، وموقفها لدعم الوحدة الأفريقية وصيانة استقلال الدول الأفريقية مثل موقفها مع نيجيريا وكذا تعضيدها للقضايا الأفريقية المختلفة والمتمثل فى موقفها ضد الحكومات العنصرية ومقاطعتها كما حدث مع جنوب أفريقيا وروديسيا .

(ب)فى المؤتمرات السياسية التى شاركت فيها جمهورية مصر العربية على مستوى القارة :

شاركت مصر بجهدها فى المؤتمرات الأفريقية – كما كانت مقرًّا لمعظمها التى جاءت بجهود مثمرة فى مجابهة إسرائيل وأدانتها وتأييد الحق العربى ، وفيمايلى بيان بذلك :

– المؤتمر الأول للدول الأفريقية المستقلة والذى عقد فى أكرا سنة ١٩٥٨ .

– المؤتمر الثانى للدول الأفريقية المستقلة والذى عقد فى أديس أبابا فى يونيو سنة ١٩٦٠ .

– المؤتمر الثالث للدول الأفريقية المستقلة والذى عقد فى ليوبولدفيل فى أغسطس سنة ١٩٦٠ .

– مؤتمر الدار البيضاء يناير سنة ١٩٦١ ويعتبر أهم المؤتمرات على الإطلاق حيث كان له أثر حاسم فى إدانة إسرائيل ولقد أصدر قرارا لمصلحة القضية الفلسطينية .

وقال الكاتب **Ali A Mazrui** فى مقاله **Black Africa and the Arabs** « إن مؤتمر الدار البيضاء وصف إسرائيل بأنها أداة للاستعمار **Tool of neo- Colonialisim** ورأس للإمبريالية » وذلك فى الوقت الذى كان نفوذها قد تغلغل داخل معظم دول القارة وخاصة غانا وغينيا ومالى التى شاركت فى المؤتمر ، ووقعت على قراراته ولقد أدى ذلك إلى رد فعل قوى فى

إسرائيل وصل إلى حـــد المطالبة بمنع المعونات عن الدول الأفريقية التى شاركت فى المؤتمر لأنها لم تحسن الفائدة المرجوة .

– مؤتمر القمة الأفريقى الأول فى مايو سنة ١٩٦٣ ولم يتخذ المؤتمر أى قرار بإدانة إسرائيل ، وقد ظل الأمر هكذا فى المؤتمرات التالية (مؤتمرات القمة الأفريقية) حتى مؤتمر القمة السادس الذى عقد فى الجزائر سنة ١٩٦٨ أى بعد عدوان يونيو سنة ١٩٦٧ . وقد دعا المؤتمر إلى انسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة طبقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وقد اعترضت عدة دول أفريقية على القرار .

– وجاء مؤتمر القمة الأفريقى فى سبتمبر سنة ١٩٧٠ بالقرار نفسه واعتراض بعض الدول الأفريقية .

–وفى يونيو سنة ١٩٧١ استطاعت الدول الأفريقية التوصل إلى استصدار قرار حاسم من منظمة الوحدة الأفريقية يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضى المحتلة .

فنى كل هذه المؤتمرات قامت جمهوريتنا بدور هام وفعال مؤكدة على خطر السرطان الاستعمارى الصهيونى وضرورة مجابهته وإبراز الحق العربى فى فلسطين .

(جـ)فى المؤتمرات السياسية الآفروآسيوية التى شاركت فيها جمهورية مصر العربية :

١ – مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥ وترتب عليه استبعاد إسرائيل من الكتلة الأفروآسيوية .

٢ – المؤتمر الأول للتضامن الآسيوى الأفريقى بالقاهرة فى نهاية عام ١٩٥٧ وأوائل سنة ١٩٥٨ .

٣ – المؤتمر الثانى للتضامن الآسيوى الأفريقى فى كوناكرى عام ١٩٦٠ .

٤ – المؤتمر الثالث للتضامن الآسيوى الأفريقى فى موش بتنزانيا عام ١٩٦٣ ،

وأصدر قراراً تاريخيًّا بإدانة إسرائيل ، وقد أعتبر ذلك أحد الإنجازات الهامة التى حققتها مصر فى كشف حقيقة إسرائيل وإبراز الخطر الذى تشكله بالنسبة للقارة الأفريقية [٩] .

فنتيجة للجهود العربية لم تستطعْ إسرائيل دخول أى تجمع آسيوى أو أفريقى أو الاشتراك فى أى مؤتمر من مؤتمرات الدول النامية ، ولم تنجح حتى فى الانضمام لمجموعة الدول الأفروآسيوية فى الأمم المتحدة ولو بصفة مراقب فى اللجان الأفروآسيوية ، هذا بالرغم من أن إسرائيل أقامت علاقات سياسية واقتصادية وثيقة مع عدد كبير من الدول الأفريقية والآسيوية .

وبالنسبة لجهود جمهوريتنا فى الميدان الاقتصادى والفنى فقد أملت ضرورة مجابهة إسرائيل فى القارة دخولها الميدان الاقتصادى والتعاون الفنى مع أفريقيا على ضوء تجربتها السياسية معها ، ودخلت جمهوريتنا هذا المجال منذ سنة ١٩٦٠ على أسس جديدة ، وتولى هذا النشاط الاقتصادى والفنى هيئات متخصصة وشركات أبرزها شركة النصر للتصدير والاستيراد والشركة العربية للتجارة الخارجية والشركة التجارية الاقتصادية .

لكن جمهوريتنا أسندت النشاط الاقتصادى وتوسيع نطاق التبادل التجارى مع دول القارة إلى شركة النصر للتصدير والاستيراد منذ منتصف سنة ١٩٦٥ حيث بدأت هذه الشركة نشاطها فى القارة منذ سنة ١٩٦١ فى غربى القارة على أسس جديدة منظمة بعد أن كان الجهد الاقتصادى مع دول القارة لا يعدو كونه جهوداً فردية مبعثرة ، فأقامت شركة النصر الفروع والمكاتب فى أهم المدن الأفريقية ، فأصبح للشركة واحد وعشرون فرعاً ، وغطت بنشاطها أكثر من عشرين دولة

---

(٩) مرجع سابق **Baulin, Jacque**

وانظر أيضا : مجلة السياسة الدولية العدد ٩ لسنة ١٩٦٧

أفريقية ؛ كما نظمت الشركة مؤتمرين ١٩٦٣ ، ١٩٦٩ بهدف تنمية التبادل التجارى مع الدول الأفريقية ، وقدمت جمهوريتنا بعض القروض للدول الأفريقية وعقدت الاتفاقيات التجارية وسيّرت خطاً ملاحياً يربطها مع دول القارة ، وتصدر جمهوريتنا أكثر من خمسين سلعة لدول القارة أهمها الغزل والمنسوجات والأسمنت والأرز ومستلزمات البناء والإطارات والأغذية المحفوظة والأدوية والثلاجات والأجهزة الكهربائية والبصل والفاكهة . .إلخ . وتبذل جهوداً كبيرة لمواجهة السلع الأجنبية والإسرائيلية الشديدة المنافسة فى الأسواق الأفريقية .

ولقد تطور حجم التبادل التجارى مع القارة بشكل ملحوظ : فى الفترة ٦١ /١٩٦٢ ، ٦٨ /١٩٦٩ بلغ النشاط التجارى لشركة النصر فى القارة ٨٦ مليون جنيه ، منها ٣٧ مليون جنيه عمليات تبادل تجارى من صادرات وواردات تمت بين جمهورية مصر العربية ودول القارة ، والباقى عمليات تجارية دولية قامت بها الشركة ، وفى ٦٩ /١٩٧٠ بلغ حجم النشاط التجارى للشركة ٢٧ مليون جنيه من القارة . منها : ١٥ مليون جنيه عمليات تجارية دولية ، والباقى صادرات وواردات بعد أن كانت ٢,٦من المليون فقط سنة ٦١ /١٩٦٢[١٠] .

ومازال نشاط الشركة محدوداً فى ميدان الاستثمار بالرغم من أنها قامت بإنشاء عمارة ضخمة فى أبيدجان بساحل العاج ، وعمارة أخرى فى نيامى بالنيجر وفندق كبير فى عاصمة مالى وبعض المشروعات الإنشائية من رصف الطرق وحفر الآبار

---

(١٠) تقرير المؤتمر الثانى لتنمية التبادل التجارى مع الدول الأفريقية – شركة النصر – القاهرة ديسمبر سنة ١٩٦٩ .

وانظر أيضا : الجامعة العربية – المجلس الاقتصادى العربى (دورة الاقتصاد العاشرة ٨ /١٢ /١٩٦٥) وكذلك : الجامعة العربية – تقارير إدارة المقاطعة رقم ٦٤٣٥ /٦٧ فى ٢٢ /٦ /١٩٦٧ .

وذلك من قرض قدمته جمهورية مصر العربية إلى مالى قيمته ٦ ملايين جنيه .

وبرغم ما تبذله ج . م . ع وشركة النصر من جهود لتنمية العلاقات التجارية مع دول القارة فإنه يواجهها صعوبات كبيرة محلية وخارجية تحتاج لجهود مضنية للتغلب عليها ولمواجهة التغلغل الإسرائيلى بنجاح : تتمثل الصعوبات الداخلية فى الإجراءات الروتينية واختناقات التصنيع وعدم مسايرة التطورات العالمية ومشاكل النقد وارتفاع الأسعار وعدم توفر الإمكانات التسويقية ؛ وأبرز الصعوبات الخارجية تتمثل فى السياسة الاقتصادية الجديدة التى تتبعها الدول الأفريقية وعادة المستهلك الأفريقى بتعويده على سلع معينة ، ومنافسة الدول والمؤسسات الأخرى التى تتبع سياسة إغراقية وأيضاً الافتقار إلى الخدمات الأساسية فى القارة والاضطرابات السياسية .

وفى ميدان المعونات الفنية والتبادل الثقافى بين ج . م . ع ودول القارة عقدت جمهوريتنا الاتفاقيات الثقافية ، وأرسلت العديد من الخبرات ، وفى ضوء برنامج ج . م . ع الفنى بالقارة أرسلت الخبراء فى ميدان الطب حيث ترتفع الخدمات الطبية فى الدولة ، كما أوفدت خبراء فى الزراعة لنيجيريا وتنزانيا والصومال ، وأوفدت بعثة من كبار مهندسى الرى لتنزانيا .

وعقدت جمهوريتنا عدة مؤتمرات اقتصادية واجتماعية للبحث فى شئون القارة مثل مؤتمر وزراء الشئون الاجتماعية للدول الأفريقية فى أبريل سنة ١٩٦٧ .

واستقبلت ج . م . ع آلاف الطلبة الأفريقيين فى جامعتها ومعاهدها العلمية للدراسة ، وقدمت لها المنح الدراسية .

كما نظمت دورات تدريبية قصيرة وطويلة الأجل فى ميادين الزراعة والتعاون والأبحاث الجيولوجية والطب .

وتحرص ج . م . ع على تقوية الصلات الثقافية مع الدول الأفريقية ، فأوفدت

الأساتذة للتدريس فى المدارس والجامعات الأفريقية وتبادل الخبرات ، وتستجيب لطلبات الدول الأفريقية ، كما توجه القاهرة جهازاً إعلامياً متكاملاً لدول القارة سواء فى مجال الصحافة أو الإذاعة ، إذ توجه عشرات البرامج الإذاعية باللغة الإفريقية لدول القارة من ضمن ٤٤ لغة عالمية تذيع بها ج . م . ع لشتى أنحاء العالم .

كما أن الدول العربية الأخرى قد قامت بدور هام لتعويق التغلغل الإسرائيلى : لقد حاولت الجهود العربية المضادة لإسرائيل استثمار جهود الجاليات العربية فى أفريقيا وبرغم ثراء هذه الجاليات وإمكاناتها الضخمة وتعاطفهم الواضح مع القضية العربية فإن دورهم ظل فى المجتمعات الأفريقية دوراً هامشيًّا ، وذلك لاهتمامهم بتنمية ثرواتهم ومشروعاتهم التجارية أكثر من اهتمامهم بالقضايا السياسية (١١) .

اتبعت المقاطعة العربية أحكامًا ومبادئ عامة لتحقيق أهدافها وتطبيق هذه الأحكام فى جميع الحالات وفق مبادئ شرعية تسرى على تحقيق كل من يدعم إسرائيل آخذة فى الاعتبار العامل الإنسانى ومصالح الدول العربية ومتدرجة فى تطبيق أحكامها من مراقبة إلى استفسار ثم الإنذار فالمقاطعة بعد التيقن من دقة معلوماتها ، وللمقاطعة وجهان يمثلان أحكامها هما :

الوجه السلبى :

وينصرف إلى عدم التعامل مع إسرائيل سواء بطريق مباشر أو غير مباشر .

---

(١١) **Baulin, jacque:** The **Arab Role in Africa, London, 1962.**

وانظر أيضا : الجامعة العربية : تقارير المقاطعة العربية رقم ٤٥٨٣ /٦٥ فى ٥ /٥ /١٩٦٥

وأيضا : حاتم صادق : نظرة على الخطر - القاهرة سنة ١٩٦٧ .

الوجه الأيجابى :

ويهدف إلى عرقلة كل ما يدعم إسرائيل بمنع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية عليها ومنافستها فى أسواق وارداتها وغير ذلك .

أثرت المقاطعة العربية على التغلغل الإسرائيلى فى أفريقيا من عدة جوانب هى :

(ا) فى جانب أساسى أثرت على المرتكزات الأساسية للتغلغل منذ أن أحكمت مبادئ المقاطعة .

(ب) وفى جانب آخر دعّمت الاقتصاد العربى ووفرت له الحماية والدعم بدلاً من أن يكون مصدراً مربحاً للمواد الأولية اللازمة للصناعات الإسرائيلية ، وسوقاً واسعة لتصدير المنتجات الصناعية للأسواق العربية ، وخاصة أن الصهيونية العالمية هدفت أن تكون إسرائيل نواة صناعية وسط بيئة عربية مختلفة اقتصاديًّا وتكنولوجيًا .

(حـ) وفى الجانب الثالث أثرت المقاطعة فى المجال الدولى ؛ مما أدى إلى وقوع رد فعل من جانب إسرائيل للقيام بمقاطعة معاكسة وإثارة الضجة عالميًّا ضد المقاطعة العربية وإحكامها [١٢] .

وبالرغم من أن المقاطعة العربية كانت أحد الدوافع للتغلغل الإسرائيلى فى أفريقيا للتخلص من طوق العزلة العربية ، فإننا يجب ألا نغفل أن الدوافع وراء ذلك هو أثر المقاطعة فى إضعاف المرتكزات الأساسية للتغلغل والتى تتمثل فى المجالات الآتية :

---

(١٢) الدكتور محمد عبد الغنى سعودى وآخرون : العلاقات العربية الأفريقية (دراسة تحليلية فى أبعادها المختلفة) معهد الدراسات العربية ١٩٧٨ .

– ففى مجال التجارة والنقل لَحِقت بإسرائيل خسائر كبيرة نتيجة لحرمانها من أسواقها الطبيعية فى آسيا وأفريقيا .

– وفى المجال الاقتصادى حدث تقارب عربى أفريقى سواء تمثل فى تطور التبادل التجارى ، أو التمويلى ، أو تقديم المنح الدراسية ، وإرسال الخبراء ؛ كما سيتضح تفصيلها فى الفصول التالية .

ولقد شاركت بعض الدول العربية فى المعارض التجارية الأفريقية مثل اشتراك لبنان والمغرب فى معرض غانا الدولى الذى عقد فى الفترة ١ – ١٩ /٢ /١٩٦٧ ، وحازت المعروضات العربية إعجاب الأفريقيين ، وكان المعروض فرصة لمجابهة إسرائيل وقامت الدول العربية أيضاً بعقد الاتفاقات مع دول السوق الأوربية المشتركة لمزاحمة إسرائيل فى أسواقها حيث اتفقت لبنان مع دول السوق الأوربية المشتركة ثم تلتها دول بلاد المغرب سنة ١٩٦٩ وكذلك ج . م . ع فى ديسمبر سنة ١٩٦٩ ؛ مما أدى إلى فرصة تقوية العلاقات العربية مع الدول الأفريقية المتسبة للسوق ؛ كما عملت الدول العربية على توسيع شبكة مواصلاتها البحرية والجوية مع القارة .

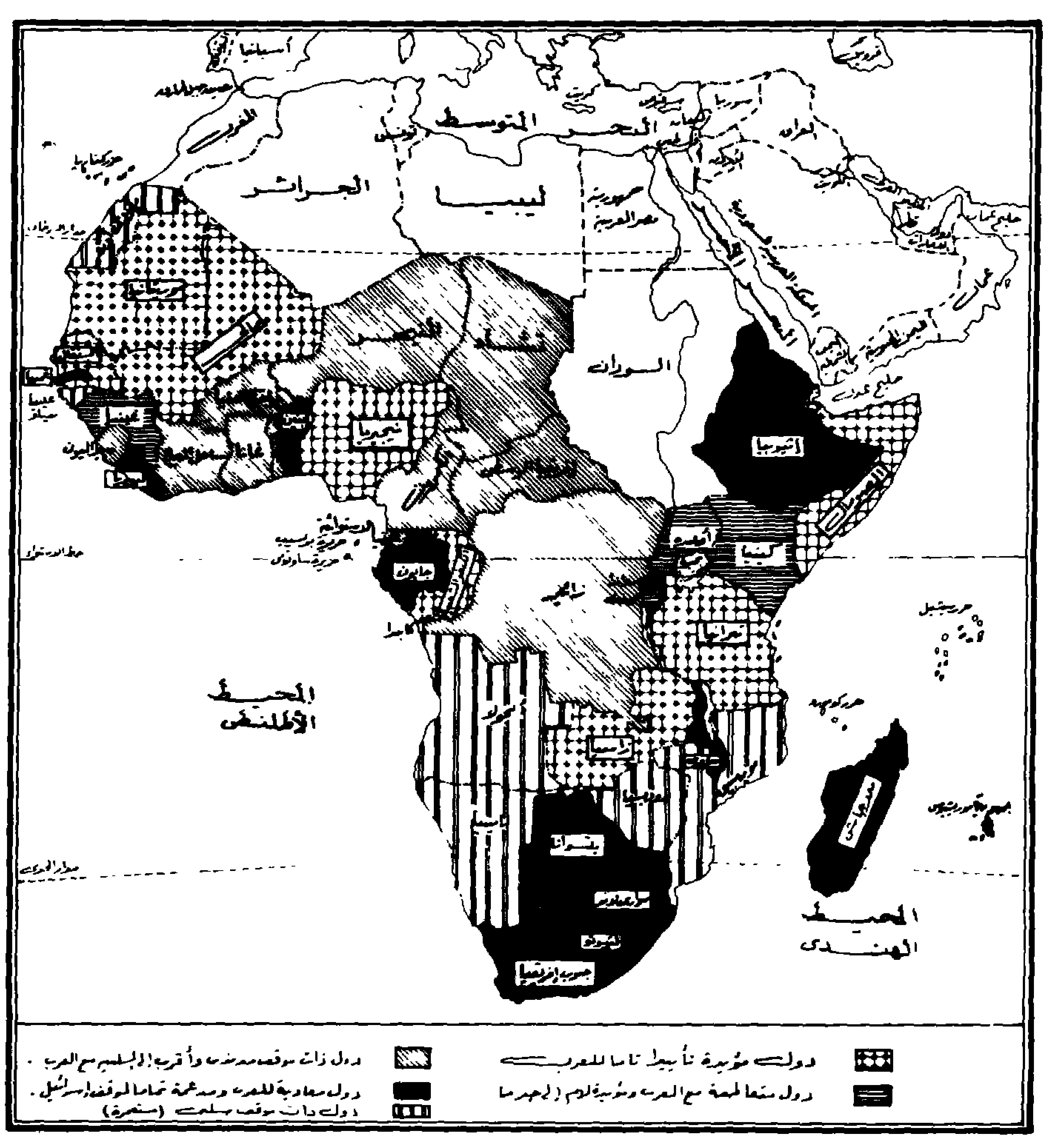
كما أن فكرة الوحدة الأفريقية واللقاءات العربية الأفريقية فى مؤتمرات القمة الأفريقية وغيرها من المؤتمرات دعم أواصر الصداقة بين كثير من القادة الأفريقيين ؛ كما ظهرت تيارات المناداة بالترابط بين أجزاء القارة والاشتراك فى الأمانى والنظر للمستقبل والتطلع لإقامة سوق إفريقية مشتركة وازدياد عدد التكتلات الإقليمية الأفريقية وبروز معالم القضية العربية ، وظهور الشخصية الفلسطينية المقاتلة والمطالبة بحقها ، وكشف حقيقة إسرائيل وإظهار مدى اعتمادها على الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الغربى فى صورته الاستعمارية التقليدية . . . كل هذا أدى إلى

تقارب عربى أفريقى تلاه تباعد أفريقى إسرائيلى ، ولقد دعم هذا الاتجاه عدوان يونية ١٩٦٧ حيث أعادت الكثير من الدول الأفريقية بحث موقفها فى علاقاتها مع إسرائيل والشك فى نواياها وحقيقة نشاطها .

تحليل لما سبق :

يمكن القول : أن التغلغل الإسرائيلى بلغ قمته أوائل سنة ١٩٦٧ فى القارة الأفريقية ، ثم بدأت تعتريه فترة يمكن أن نطلق عليها مرحلة التثاقل ، وذلك نتيجة للمعوقات السابق ذكرها ولزيادة التقارب العربى الأفريقى ، ولما واجه إسرائيل على إثر عدوان يونيو سنة ١٩٦٧ مع تزايد جهود الدول العربية وبروز دور مصر لمواجهة هذا التغلغل ودخولها الميدان الاقتصادى على أسس مخططة وسياسة مدروسة تعضدها جهود الدول العربية فى هذه المواجهة ، فتحولت مرحلة التثاقل إلى مرحلة انحدار التغلغل .

ونتيجة للمعوقات السابقة والتى أبرزها جهود مصر وتحركها على أسس جديدة ومنسقة أحدثت أثرها فى التغلغل – مما وضح فى تحول مواقف بعض الدول الأفريقية فى مصلحة القضية العربية بعد ما يقرب من عامين من الجهود العربية الكبيرة ، كما ظهر ذلك جليًا فى دورة الجمعية العمومية التى عقدت فى سبتمبر سنة ١٩٦٩ واستمرت حتى يناير سنة ١٩٧٠ ، ومن مواقف الدول الأفريقية عند بحث القضية العربية فى الصراع العربى الإسرائيلى فى الأمم المتحدة – يمكن تصنيف مواقف الدول الأفريقية – حتى قبيل حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ – إلى أربعة أقسام كالآتى :



شكل (١٠) مقياس الرسم ١ : ٣٢,٥ مليون

موقف الدول الأفريقية حيال القضية العربية حتى قبيل حرب أكتوبر ١٩٧٣

المجموعة الأولى – دول مؤيدة تأييداً تامًّا للعرب[13] :

موريتانيا والصومال ومالى والكونغو ونيجيريا والسنغال وتنزانيا وزامبيا .

المجموعة الثانية – دول متعاطفة مع العرب ومؤيدة لهم إلى حد ما :

غينيا وكينيا وأوغندة وموريشيوس وبوروندى .

المجموعة الثالثة – دول أفريقية ذات موقف متذبذب وأقرب للسلبية مع العرب :

غانا وتشاد والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وساحل العاج والنيجر وسيراليون وتوجو وفولتا العليا وغينيا الاستوائية .

المجموعة الرابعة – دول أفريقية معادية للعرب ومدعمة لموقف إسرائيل :

إثيوبيا وبتسوانا وبنين (داهومى) وجابون وغامبيا وليسوتو وليبيريا وملاجاش وملاوى ورواندا .

ويبرز التحول الواضح فى مواقف الكثير من الدول الأفريقية بعكس مواقفها سنة ١٩٦٧ وخاصة دول نيجيريا وكينيا وبوروندى ومالى والكونغو والسنغال وتنزانيا وغيرها من الدول التى أخذت تؤيد العرب بكامل ثقلها بالإضافة إلى تحوّل بعض الدول الأفريقية من عدائها السافر ضد العرب ووقوفها بجانب إسرائيل إلى موقف شبه حيادى مثل دول غانا والكاميرون وتوجو والنيجر .

ويمكن تقدير درجات التغلغل على ضوء مواقف الدول وعلاقاتها مع إسرائيل سياسيا واقتصاديًّا بتقسيم هذه الدول إلى مجموعات أربع تفاوت فيها التغلغل الإسرائيلى سواء من ناحية بدايته والظروف التى مر بها والميادين التى امتد نشاطه إليها وعلى ضوء ما صادفه من معوقات كذلك لتتدرج كالآتى :

---

(١٣) حمد سليمان المشوخى : التغلغل الاقتصادى الإسرائيلى فى أفريقيا – القاهرة ١٩٧٢ انظر الخريطة فى الصفحة السابقة .

المجموعة الأولى[١٤] .

نجد أن التغلغل الإسرائيلى بها حقق أهدافه ، ووصل سنة ١٩٦٧ إلى قمة نجاحه نتيجة للجهود الاقتصادية التى بذلتها إسرائيل ، ويظهر هذا الترابط جليا فى العلاقات الاقتصادية والسياسية مع إثيوبيا وبنين وليبيريا وملاوى وتشاد وجابون .

المجموعة الثانية :

تذبذب التغلغل الإسرائيلى فيها ، ومن ثم العلاقات الإسرائيلية معها تبعاً لظروف الدول الأفريقية وعلاقاتها مع الدول الغربية والكتل الأخرى ، والمعوقات المعاكسة للنشاط الإسرائيلى ، إلا أن البرنامج الفنى والدعم الإسرائيلى المادى لهذه الدول خلق لغة تضطر هذه الدول تحت ضغط الحاجة والعوز إلى تقبلها وأدى من ثم لتحقيق أهدافها فى معظم الأحيان ؛ كما حدث مع غانا وزائير والكاميرون والنيجر وتوجو وساحل العاج .

المجموعة الثالثة :

تذبذبت العلاقات الإسرائيلية معها بعد أن بلغت درجة كبيرة من النجاح ، وغزت شتى الميادين ، ثم بدأ التغلغل يندحر منها برغم الجهود التى بذلتها إسرائيل لجعل الكلمة الأخيرة لرسوخ موقفها للدعم المادى وتقديم العون الفنى فإن هذه الدول رفضت استمرار قبول إسرائيل سواء لظروف نابعة منها أو للتقارب العربى مع هذه الدول ؛ مما أشعر إسرائيل بقلق بالغ لفقدانها وجودها فى هذه الدول ، وظهر هذا مع نيجيريا وتنزانيا ومالى وغينيا والكنغو.

---

(١٤) المرجع السابق .

المجموعة الرابعة :

منذ أن بدأت إسرائيل مخططها التغلغلى فى القارة حاولت النفاذ لدول هذه المجموعة . . . وبالرغم من أنها نجحت فى دخولها مستترة فى ظل ظروف معينة تخرج عن إرادة هذه الدول فإنها فشلت فى التأثير فى مواقف هذه الدول المؤيدة تأييداً كاملاً للقضية العربية والمعادية لإسرائيل وتشمل الصومال وموريتانيا والإقليم الشمالى من نيجيريا وجميعها دول إسلامية .

إن إمكان زيادة دعم التغلغل الإسرائيلى فى القارة يتوقف على الهدف الذى من أجله كان التغلغل ومازال بجهوده المستميتة ، وهو البحث عن الأمن وتأكيد الوجود الإسرائيلى فى أى مكان وعلى المستويات كافة ، ويقرر مصير هذا الهدف الصراع العربى الإسرائيلى على الأرض التى تقيم عليها إسرائيل والتى احتلتها بالقوة كاستعمار استيطانى فريد من نوعه فى تاريخ العالم الحديث بحيث قامت على العنف والنظرة التوسعية والاستيطان فى الأرض بعد رحيل أهلها الأصليين !

ومن ناحية أخرى فإن تقويض دعائم هذا الكيان يستلزم مجابهة عربية جادة وقوية قائمة على أسس علمية مدروسة وتخطيط دقيق ليس فقط لمجابهة التغلغل بل والتأثير على دعائم الكيان الصهيونى القائم .

إن الضرورة تفرض على الجهد العربى سد الثغرات القاتلة التى تتخلله والتى تترك فى الوقت نفسه دعائم تستفيد منها إسرائيل لدعم جهدها التغلغلى ، وخاصة بعد أن وضح أن أفريقيا ميدان صراع جديد .

كل ذلك سيتضح فى الفصول التالية من الدراسة التحليلية السياسية الاقتصادية للتعاون العربى الإفريقى لمجابهة إسرائيل وتقويض دعائم تغلغلها فى أفريقيا .

الفصل السادس

(تابع) تطور العلاقات الإسرائيلية الأفريقية
المرحلة الرابعة : مرحلة التدهور فى العلاقات الأفروإسرائيلية من ١٩٦٧ - ١٩٧٣

إنه لمن الملاحظ أن الإنجازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى أحرزتها إسرائيل فى أفريقيا خلال الحقبة السابقة كان لها آثارها النفسية على القيادات والشعوب الأفريقية التى كانت تنظر إلى إسرائيل باعتبارها الدولة التى لا تفشل أبداً وأنها تعد نموذجاً فذًّا ومصدر إلهام ، وعلى الدول الأفريقية الاقتداء بها إذا أرادت التقدم والنمو !

فإذا كان عام ١٩٦٧ يمثل ذروة النشاط الإسرائيلى فى أفريقيا فهو فى الوقت نفسه يعد بداية التدهور الفعلى فى اتجاهات العلاقات الأفروإسرائيلية ، ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة ومتداخلة ساهمت جميعها فى كشف حقيقة إسرائيل ونواياها التوسعية بالنسبة للقارة الأفريقية .

وفيمايلى تحليل لهذه العوامل التى ساهمت فى بلوغ هذه النتيجة وتقسيمها إلى عوامل ذاتية وأخرى موضوعية .

أولاً : العوامل الذاتية وتشمل[1] .

(ا) مشكلة التمويل :

نظراً لا فتقار إسرائيل للمصادر التمويلية واعتمادها أساساً على المساعدات الأجنبية لسد العجز فى ميزانها التجارى ، فإن ذلك يشكل عقبة رئيسية تحول بينها وبين تلبية طلبات الدول الأفريقية وذلك للأسباب الآتية :

– تحمل إسرائيل كثيراً من النفقات المالية سواء على بعثاتها الدبلوماسية فى القارة أو فى إرسالها الخبرات أو استقبال المتدربين الأفارقة وتقديم المنح لها على حسابها فضلاً عن القروض والإعانات التى تقدمها للدول الأفريقية .

– الظروف الاستثنائية التى عاشتها إسرائيل منذ حرب يونيو ١٩٦٧ والتى تمثلت فى زيادة متطلبات الأمن بعد بروز دور المقاومة الفلسطينية وتزايد الخسائر المادية والبشرية تبعا لذلك .

– انخفاض معدلات السياحة لعدم توفر الأمن مع تناقص تدفق رأس المال الأجنبى والاستثمارات الخاصة .

(ب) المشاكل الاقتصادية الداخلية فى إسرائيل[2] :

أدت المشاكل الاقتصادية التى واجهتها إسرائيل بعد حرب يونيو سنة ١٩٦٧ إلى عجزها عن تنفيذ تعاقداتها والتزاماتها مع الدول الأفريقية وقد تمثلت فى الآتى :

١ – زيادة الديون الداخلية والخارجية وماترتب على ذلك من نشوء اختناقات صناعية وعدم القدرة على الاستجابة لاحتياجات التصدير .

---

(١) Shible, Yusuf- Essays on the Israel Economy, Beirut, 1967.

وانظر أيضا : حمد سليمان المشوخى : التغلغل الاقتصادى الإسرائيلى فى أفريقيا ، القاهرة ١٩٧٢

(٢) Halevi and Klinon- Malul: The 'Economic Development of Israel Jerusalem and New York, 1968

٢ – التضخم وزيادة الضرائب والنقص الكبير فى الاحتياطى فى النقد الأجنبى .

(هـ) وهناك مشاكل أثرت على نشاط إسرائيل داخل أفريقيا تأثيراً سلبياً كما يتضح فيما يلى(٣) :

– فشل بعض المشروعات الخاصة بتجربة المزارع فى القارة على غرار ما هو متبع فى إسرائيل ، وذلك بسبب عدم تلاؤمها مع الظروف الاجتماعية والسياسية السائدة فى القارة ، علاوة على سيادة الروح القبلية والاعتماد على الحكومات وانتشار الآفات فى معظم الدول الزراعية .

– طابع السرعة الذى اتسمت به المشروعات الإسرائيلية فى أفريقيا أدى إلى نشوء ثغرات كبيرة أساءت لسمعة الشركات والمؤسسات الإسرائيلية ، وأوقفت فى بعض الأحيان أى احتمال لتجديد تعاقدها لمشروعات جديدة مع الدول الأفريقية ، وقد تمثل ذلك فى بناء مطار أكرا على غير المواصفات التى تم الاتفاق عليها ؛ كذلك إعادة بناء البرلمان ودار البلدية فى منروفيا مرة أخرى إلخ . . . .

– صعوبة تكيف الخبراء الإسرائيليين الموفودين للعمل فى الدول الأفريقية مع المناخ الاجتماعى بها ، بالإضافة إلى افتقاد اللغة المشتركة وصعوبات الحياة اليومية .

– افتقار الاقتصاد الإفريقى للأيدى العاملة المدربة والمعدات الحديثة فضلاً عن انعدام وسائل الاتصال الداخلى للقارة .

– عدم قدرة إسرائيل على تلبية الطلبات المتزايدة من الدول الأفريقية فى مجال الخبرة الفنية ، وخاصة من المهندسين الفنيين والممرضين .

– العلاقات الاجتماعية للإسرائيليين الذين يعملون فى أفريقيا اتسمت بالعزلة الكاملة واتجاههم إلى الإقامة فى حى واحد وانعدام اندماجهم بالأفريقيين ، وذلك

---

(٣) المصدر السابق .

برغم ماتتظاهر ببدله الحكومة الإسرائيلية من محاولات التقريب بين الخبراء الإسرائيليين والأفريقيين .

(د) موقف إسرائيل من القضايا الأفريقية :

لقد تنبهت الدول الأفريقية أخيرا إلى موقف إسرائيل إزاء كثير من القضايا الأفريقية سواء مواقفها السابقة من قضايا الاستقلال الأفريقى أو مواقفها الحالية فى تأييد الحركات الانفصالية والتعاون مع الأنظمة العنصرية فى أفريقيا .

برغم العلاقات الوثيقة التى تربط إسرائيل بالأنظمة العنصرية فى الجزء الجنوبى من القارة فهى تحاول التظاهر بعدم رضائها عن سياسة التمييز العنصرى المطبقة فى (جنوب أفريقيا) مراعاة لشعور أصدقائها من الدول الأفريقية ، ولكن فى الوقت نفسه ظل الاتجاه العام بداخلها يواصل العمل من أجل مزيد من تدعيم العلاقات بينهما .

برغم محاولة إسرائيل إيهام حركات التحرير الأفريقية فى أنجولا وموزمبيق بأنها تقف بجانبهما وتؤيد نضالها مع الإعلان عن تقديمها تبرعات مالية للصندوق الخاص بالنضال ضد الاستعمار والتمييز العنصرى – فإن تعاونًا عسكريًا بينها وبين سلطات الاستعمار البرتغالى ، وخاصة فى مجال الأسلحة والتدريب العسكرى .

ثانيا : العوامل الموضوعية :

ويمكن تحديدها فى عدة نقاط أبرزها مايلى[٤] .

١ – التغييرات التى طرأت على خريطة العلاقات الدولية والخريطة السياسية لأفريقيا منذ عام الاستقلال الأفريقى سنة ١٩٦٠ حتى نهاية سنة ١٩٧٣ . فهناك

---

(٤) المرجع السابق نفسه :

وانظر أيضا : حمد سليمان المشوخى : التغلغل الاقتصادى الإسرائيلى فى أفريقيا القاهرة سنة ١٩٧٢ .

عوامل ساعدت على تذبذب موقف إسرائيل فى القارة تتمثل فيما يلى :

– خسرت إسرائيل تأييد قطاعات كبيرة فى الرأى العام الأفريقى بسبب تواطئها مع المعسكر الاستعمارى المعادى لحركات التحرر الوطنى الأفريقى .

– وجود تناقضات بين إسرائيل والدول الاستعمارية حدث نتيجتها صدام بين مصالح إسرائيل ومصالح هذه الدول ، وتبلور هذا الصدام فى المنافسة الحادة التى واجهتها السلع الإسرائيلية من المنتجات الفرنسية والبريطانية والأمريكية واليابانية وغيرها من الدول المتقدمة اقتصادياً والتى لاتستطيع إسرائيل أن تصمد طويلاً أمام منافستها .

– التناقضات التى بين إسرائيل والدول الاشتراكية أثرت فعلاً فى اهتزاز صورة إسرائيل لدى الأفريقيين ومازالت تؤرق المصالح الإسرائيلية المتبقية فى القارة أبرزها موقف الاتحاد السوفييتى والصين الشعبية ويوغسلافيا فى التنديد بإسرائيل والكشف عن حقيقتها كقاعدة للاستعمار الجديد فى الشرق الأوسط ودول العالم الثالث ، وخاصة أفريقيا .

– توسع بعض دول الحياد الإيجابى كيوغسلافيا فى علاقاتها الأفريقية ؛ وذلك بما لديها من إمكانات ، بالإضافة إلى أن موقفها يسير فى اتجاه معاد لإسرائيل ومؤيد للعرب فى قضاياهم مما يشكل أخطارا ملموسة على المخطط الإسرائيلى فى القارة .

٢ – التقارب العربى الأفريقى : ويعتبر هذا العامل – كما سبق تحليله تفصيلياً فى الفصل السابق – من أبرز الأسباب التى حدَّت من التغلغل الإسرائيلى فى أفريقيا ، بل ساهم فى انكماشه وتدهوره فى عديد من الدول الأفريقية ومن أهم دعائم هذا التقارب ما يلى :

– أقامت الدول العربية مجتمعة علاقات دبلوماسية مع معظم الدول الأفريقية جنوب الصحراء .

– قيام الجامعة العربية بافتتاح عدة مكاتب إعلامية فى شرق أفريقيا وغربيّها (كينيا – السنغال – نيجيريا) ، كما قامت بإجراء عدة اتصالات سياسية واقتصادية مع الدول الأفريقية عن طريق البعثات والوفود العربية ، وكذلك شاركت فى معظم المؤتمرات التى انعقدت فى القارة .

– مساهمة الدول العربية الأفريقية بقدر كبير فى تحقيق التقارب بين الدول العربية والأفريقية ، وذلك بحكم موقعها الجغرافى وتعاونها مع الدول الأفريقية المجاورة بجانب دورها فى منظمة الوحدة الأفريقية .

– تبنى بعض الدول العربية لحركات التحرر الأفريقية ، وتقديم تيسيرات عديدة تضمن لها حرية الحركة والقيام بدورها لخدمة القضية الوطنية فى القارة مثال ج . م . ع والجزائر وسوريا .

– الجهد العربى المنسق فى مجال المقاطعة فى ظل الجامعة العربية الذى أدى إلى تضييق الخناق على الكيان الإسرائيلى منذ إقامته .

– تطور التبادل التجارى بين الدول العربية والأفريقية وزيادة التمويل العربى للمشروعات الأفريقية مع تقديم المنح الدراسية وإرسال الخبراء والاشتراك فى المعارض التجارية الأفريقية .

– قيام الدول العربية بعقد اتفاقات مع السوق الأوربية المشتركة لمزاحمة إسرائيل فى الأسواق الأفريقية وتقوية العلاقات العربية مع الدول الأفريقية المنتسبة للسوق(*).

٣– تطور الصراع العربى الإسرائيلى وانعكاسه على العلاقات الأفرو إسرائيلية :

مع بلوغ إسرائيل فى أوائل عام ١٩٦٧ مكانة سياسية وإستراتيجية فى القارة الأفريقية لم تبلغها فى أى وقت مضى – انعكست هذه المكانة على تأييد الدول

(*) حمد سليمان المشوخى : التغلغل الاقتصادى الإسرائيلى فى أفريقيا القاهرة ١٩٧٢ .

الأفريقية لإسرائيل فى قضاياها فى المحافل الدولية ، أبرزها قضية الصراع العربى الإسرائيلى : فنى عام ١٩٦٧ وبرغم وضوح الحق العربى وبرغم العدوان الإسرائيلى على الدول العربية واحتلالها أرضاً عربية – فقد أيدت الدول الأفريقية إسرائيل فى عدوانها عند عرض القضية فى الدورة الطارئة للأمم المتحدة فى يونيو ١٩٦٧ . فمن خلال مشروعات القرارات التى عرضت على الجمعية العامة يمكن تصنيف مواقف الدول الأفريقية من تأييد إسرائيل والقضية العربية كما أشرنا إلى ثلاث فئات هى :

(أ) دول معادية للعرب وأخرى مؤيدة لإسرائيل بشدة .

(ب) دول مؤيدة للعرب .

(جـ) دول اتخذت موقفاً سلبياً .

– وعندما أصدرت الجمعية العامة قرارها فى ديسمبر عام ١٩٧١ الذى يدعو إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى العربية التى احتلتها نتيجة لحرب يونيو عام١٩٦٧ ، وإحياء مهمة يارنج – تغير موقف الدول الأفريقية نوعاً ما بتأييد معظمها لهذا القرار مع زيادة عدد الدول التى امتنعت عن التصويت[٦] .

٤ – دور منظمة الوحدة الأفريقية : لم تقف المنظمة بحزم منذ البداية نظراً لقيام علاقات سياسية واقتصادية وثيقة بين عديد من الدول الأفريقية وإسرائيل ، ولقد أعلن فى الجلسة الافتتاحية للمنظمة أنه لن تطرح للمناقشة مشكلة إسرائيل التى هى أداة للتسلل الاستعمارى ؛ لأن العمل الأفريقى سيكشف هذه الحقيقة. ولم يتخذ المؤتمر أى قرار بإدانة إسرائيل .

ولقد كان موقف المنظمة يتناقض هو ومبادئها فى مكافحة الاستعمار .

وفى اجتماعات منظمة الوحدة الأفريقية ومن خلال مؤتمرات القمة الثانى

---

(٦) د . محمد عبد الغنى سعودى وآخرون : العلاقات العربية الأفريقية دراسة تحليلية فى أبعادها – القاهرة سنة ١٩٧٨ ص ٣٣٤ ومابعدها .

والثالث والرابع فى سنوات ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ لم يرد فيها ما يتعلق بإسرائيل ، ولا ذكر للقضية الفلسطينية أو الصراع العربى الإسرائيلى إلا عندما اعترض مندوب ملاجاش فى مؤتمر القمة الرابع نوفمبر سنة ١٩٦٦ لعدم دعوة السفير الإسرائيلى لحضور الجلسة الافتتاحية ، واستمرت الدول العربية والأفريقية على عدم اتفاقها بالنسبة للمشكلة الإسرائيلية ، وذلك برغم الجهود المكثفة للدول العربية الأفريقية الأعضاء فى المنظمة فى كل اجتماع كل سنة لتحريك المنظمة للتقرب من وجة النظر العربية .

ونتج عن ذلك حساسية بين الدول الأفريقية والدول العربية الأفريقية الأعضاء فى المنظمة بحيث أن كل طرف كان يعتقد أن الآخر يفرض سيطرته على المنظمة .

وفى مؤتمر القمة الخامس (كنشاسا – سبتمبر سنة ١٩٦٧) :

فقد كان لحرص بعض الدول الأفريقية على تجاهل مسألة العدوان الإسرائيلى على الأراضى العربية فى يونيو سنة ١٩٦٧ – أن انعقد المؤتمر ولم تدرج هذه المسألة فى جدول أعماله إلا أنه اتخذ قرارا نص على تأكيد تمسكه بمبدأ احترام سيادة الدول الأعضاء والمحافظة على سلامة أراضيها ، كما أعرب عن قلقه إزاء الموقف الخطير الناتج عن احتلال قوة أجنبية لجزء من أراضى دولة عربية أفريقية ، وقرر السعى داخل الأمم المتحدة من أجل إتمام الجلاء عن أراضيها .

وكان نتيجة للقرار الذى اتخذه المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الأفريقية فى أديس أبابا فى فبراير سنة ١٩٦٨ بناء على دعوة هذا المؤتمر الذى يطالب جميع الدول الأعضاء بتقديم مساندتهم المادية والمعنوية لمصر وباقى الدول العربية ووصف إسرائيل بأنها عدوانية – أن حدث رد فعل عنيف لدى بعض الأوساط الإسرائيلية التى طالبت بقطع المساعدات عن الدول الأفريقية التى أيدت هذا القرار ، وعلق وزير الخارجية الإسرائيلية فى « الكنيست » على هذا الموقف بأنه من الضرورى بذل

مزيد من الجهد فى شرح وجهة نظر إسرائيل تجاه الصراع العربى الإسرائيلى والعمل على إقناع الدول الأفريقية بها .

وفى مؤتمر القمة السادس (الجزائر - سبتمبر ١٩٦٨) :

طالب المؤتمر بانسحاب القوات الأجنبية من جميع الأراضى العربية التى احتلت فى يونيو ١٩٦٧ طبقا لقرار رقم ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن كما ناشد جميع الدول الأعضاء فى المنظمة استخدام نفوذها من أجل ضمان التنفيذ الدقيق لهذا القرار ، إلا أن بعض الدول الأفريقية المساندة لإسرائيل اعترضت على هذا القرار !

وفى مؤتمر القمة السابع (أديس بابا - سبتمبر ١٩٦٩)[٧] :

أدرج المؤتمر أزمة الشرق الأوسط للمرة الأولى فى جدول أعماله كبند قائم بذاته وليس ضمن موضوعات أخرى ؛ كما أكد فى بيانه ضرورة تطبيق القرار الذى اتخذه فى دورته السابقة بالجزائر

وفى مؤتمر القمة الثامن (أديس بابا - سبتمبر ١٩٧٠)

أكد المؤتمر من جديد قراراته السابقة التى تدعو إلى انسحاب القوات الأجنبية من جميع الأراضى العربية المحتلة إلى حدود ٤ من يونيو ١٩٦٧ تنفيذاً لأحكام قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

---

(٧) د . يحيى رجب : الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية - القاهرة ١٩٧٦ (الفصل الرابع من الباب الثانى) .

وانظر أيضا الدكتور (عبد الغنى سعودى وآخرون) : العلاقات العربية الأفريقية دراسة تحليلية فى أبعادها القاهرة ١٩٧٨م ص ٣٨١ .

وفى مؤتمر القمة التاسع (أديس بابا - يونيو ١٩٧١) :

تصاعد الموقف داخل منظمة الوحدة الأفريقية ، ونتج عن ذلك اتخاذها قراراً بتشكيل لجنة من عشر دول أفريقية للمساهمة فى حل أزمة الشرق الأوسط ، وكان محور نشاط هذه اللجنة يدور حول إنجاح مهمة يارنج مبعوث سكرتير الأمم المتحدة ، وقد انتهت مهمة الرؤساء الأفريقيين إلى الطريق المسدود بسبب عدم استجابة إسرائيل للتعاون مع يارنج وتحديها لمقترحاته الخاصة بالسلام .

فى مؤتمر القمة العاشر (الرباط - يونيو ١٩٧٢) :

واصلت منظمة الوحدة الأفريقية تأييدها للموقف العربى وقد انعكس ذلك بشدة على قرارها الذى اتخذته فى هذه الدورة ؛ إذ استنكرت رفض إسرائيل الاستجابة لمبادرات المنظمة الخاصة بتأكيد مبدأ عدم ضم الأراضى العربية - ونجد أن إسرائيل قد فقدت فى ذلك الوقت تأثيرها على الدول الأفريقية غير العربية بقدر مساوٍ لزيادة تأثير الدول العربية الأفريقية الأعضاء فى المنظمة ولا سيما بعد رئاسة كل من رئيس جمهورية موريتانيا للمنظمة الأفريقية سنة ١٩٧١ وملك المغرب ١٩٧٢ .

كما أوصت المنظمة بالآتى [٨] :

- حث جميع الدول الأعضاء بالمنظمة على تقديم كل مساعداتها لمصر .
- تكثيف عمل الدول الأعضاء فى المحافل الدولية ومجلس الأمن والجمعية العامة لاتخاذ جميع المبادرات من أجل انسحاب إسرائيل الفورى غير المشروط من الأراضى العربية المحتلة .

---

(٨) قرارات منظمة الوحدة الأفريقية من ٦٧ إلى ٧٣ ، القاهرة سنة ١٩٧٣
وانظر أيضا : نشرة الجمعية الأفريقية ، القاهرة ١٩٧٦

– إدانة موقف إسرائيل الذى يعرقل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى نوفمبر ١٩٦٧ .

– مطالبة الدول الأعضاء بالامتناع عن تزويد إسرائيل بأى أسلحة أو معدات عسكرية أو تأييد معنوى قد يمكنها من تعزيز قدراتها العسكرية وتماديها فى الاستمرار فى احتلال الأراضى العربية الأفريقية .

مؤتمر القمة الأفريقى الحادى عشر فى أديس أبابا مايو سنة ١٩٧٣ :

لقد أحدث هذا المؤتمر نوعاً جديداً من العلاقات العربية الأفريقية ، وأثبت مدى عمق العلاقة وتغيير موقف منظمة الوحدة الأفريقية من الأزمة إذا قورنت بموقفها فى الفترة من ١٩٦٧ – ١٩٧٢ ويرجع ذلك إلى دور الدبلوماسية العربية فى هذا المؤتمر .

فاعترفت المنظمة الأفريقية فى هذه الدورة بأن احترام حقوق شعب فلسطين يشكل عنصراً أساسياً فى أى حل عادل ومنصف لأزمة الشرق الأوسط ، بالإضافة إلى تحذيرها الذى وجهته إلى إسرائيل من أن موقفها قد يحمل الدول الأعضاء فى المنظمة على أن تتخذ على المستوى الأفريقى بصورة فردية أو جماعية تدابير سياسية واقتصادية ضدها[٩] .

ونتيجة لما سبق تحليله تفصيلياً عن دور المنظمة الأفريقية يتضح ما يلى :

(ا) إن منظمة الوحدة الأفريقية قد قطعت شوطاً بعيداً منذ اجتماعها فى سبتمبر ١٩٦٧ الذى يعكس مدى تجاهل الدول الأفريقية لمسألة الصراع العربى الإسرائيلى برغم وقوع عدوان مسلح على أعضاء المنظمة بل وصعوبة إدراج هذا الموضوع فى جدول أعمال المنظمة ثم صعوبة اتخاذ قرار بإدانة التوسع الإسرائيلى .

---

(٩) انظر قرار رؤساء الدول والحكومات الأفريقية فى دورته العادية العاشرة رقم AHG Res 7X.

(ب) تبينت الدول الأفريقية تدريجاً خطورة الموقف ، واتجهت نحو تبنى القرارات التى تدين التوسع الإسرائيلى وترفضه برغم أن هذه القرارات لاتعارض الوجود الإسرائيلى فى ذاته ، ولكنها تدعو إلى انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلية فحسب .

(جـ) حدوث تغيير حقيقى فى موقف الدول الأفريقية وفهمها لمسألة الصراع العربى الإسرائيلى واعترافها بحقوق الشعب الفلسطينى وتحذيرها لإسرائيل باتخاذ تدابير ضدها تمشياً مع المبادئ الواردة فى ميثاق كل من منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة بعد أن كانت قضية الصراع العربى الإسرائيلى هذه فى نظر الحكومات الأفريقية جسماً غريباً لامكان له ضمن اهتماماتها الأولى بعد فشل جهود المجموعة العربية داخل منظمة الوحدة الأفريقية طوال السنوات الأربع التى تلت الهزيمة العربية فى إدراج المشكلة الفلسطينية ضمن قرارات الإدانة لهذه المنظمة التى أولت كامل انتباهها جنوب القارة حيث تعانى الشعوب الأفريقية من سياسة « الأبارتهايد » التى تمارسها حكومة جنوب أفريقيا العنصرية[١٠] .

ولقد حدث فعلاً أن قامت بعض الدول الأفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل بل وتدفق تيار القطع كما يلى[١١] :

١ – غينيا : ١٩٧٢/١/٥ ٢ – أوغندة : ١٩٧٢/٣/٣٠
٣ – الكنغو الشعبية : ١٩٧٢/٣/٣١ ٤ – تشاد : ١٩٧٢/١١/٢٧
٥ – مالى : ١٩٧٣/١/٥ ٦ – النيجر : ١٩٧٣/٥/١٦

---

(١٠) انظر مقال Paul Balta, Monde Diplomatique, June, 1974
وانظر مقال د . ياسين العيوطى : أفريقيا ومواجهة العدوان الإسرائيلى – مجلة السياسة الدولية عدد يوليو سنة ١٩٧٢ .

(١١) Africa Research Buletin, October 1973 Vol, 10 No 10 P. 3022.

٧ – بورندى : ١٩٧٣/٥/١٦ ٨ – توجو : ١٩٧٣/٩/٢١
٩ – زائير : ١٩٧٣/١٠/٤

وجدير بالملاحظة أن حرب العاشر من رمضان قد زادت من تفجر الموقف الأفريقى ضد إسرائيل ، وضاعفت من تيارات القطع كما سيتضح فى الفصل التالى .

مؤتمر القمة الأفريقى الثانى عشر :

ولقد تضمن مؤتمر القمة الأفريقى فى كمبالا الخاص بأزمة الشرق الأوسط ديباجة طويلة وعشر فقرات تعبر عن تأييد أفريقيا الكامل لدول المواجهة العربية وحقها فى استرداد أرضها بجميع الوسائل .

ومن هنا فإن هذا القرار يعتبر انتصاراً دبلوماسيًّا عربيًّا لا يستهان به فى الظروف الدولية الراهنة[١٢] .

ويتتبع مواقف الدول الأفريقية إزاء القضية العربية هذه سواء داخل الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الأفريقية أو فى البيانات والتصريحات التى صدرت فى أوقات زمنية متفاوتة من رؤساء الدول والحكومات أو وزراء الخارجية والسفراء الإسرائيليين – نجد أن جميعها تشير إلى أن جميع الدول تعترف بإسرائيل باستثناء الصومال وموريتانيا ؛ كما تدل على أن الأمر قد تعدى ذلك إلى المناداة بوجهة النظر الإسرائيلية ، بل وذهبت بعضها إلى تأييد التوسع الإسرائيلى الذى حدث فى يونيو سنة ١٩٦٧ ، إلى أن تطور الموقف الأفريقى داخل منظمة الوحدة الأفريقية

---

(١٢) راجع قرارات مؤتمر القمة الأفريقى الثانى عشر فى كمبالا عن أزمة الشرق الأوسط وقضية فلسطين رقم **AHG-Res 77 (XII)**

لمزيد من الإيضاح راجع المقالات التالية حول اجتماعات المؤتمر الأفريقى فى كمبالا :

Summit - Africa. No 49 September, 1975 PP. 27- 29
Micheal Walfers: OAU Sideshous at Kampala, West Africa, August, 1975.

وانعكاس ذلك على المجموعة الأفريقية فى الأمم المتحدة .

فتبدل الوضع المنحاز تماماً لوجهة النظر الإسرائيلية إلى محاولة لفهم أبعاد القضية العربية ، وخاصة بعد عدوان يونيو سنة ١٩٦٧ .

ولقد تجلى تضامن الدول العربية والأفريقية فى اتباع سياسة عدم الانحياز وذلك فى مؤتمر القمه الرابع لدول عدم الانحياز الذى عقد بالجزائر فى الفترة من ٥ — ٩ من سبتمبر سنة ١٩٧٣ وحضره وفود ٣٢ دولة أفريقية غير عربية كما حضره وفود جميع الدول العربية والسكرتير الإدارى لمنظمة الوحدة الأفريقية .

ولقد أصدر المؤتمر عدة قرارات خاصة بالموقف فى الشرق الأوسط تتضمن تأييده لجمهورية مصر العربية وسورية والأردن فى كفاحها ضد العدوان الإسرائيلى ودعوة دول عدم الانحياز لتقديم كل مساعداتها للشعب الفلسطينى وكفاحه ضد الاستعمار والصهيونية ، ورحب بالدول التى قطعت علاقاتها بإسرائيل .

كما تلاقت الدول العربية والأفريقية فى مؤتمر القمة الخامس لدول عدم الانحياز الذى عقد بسرى لانكا .

وسياسة عدم الانحياز التى تتبعها الدول العربية والأفريقية حتى لو كانت فى بعض الأحيان مجرد شعار فإنها أمر جوهرى بالنسبة لوضع هذه الدول السياسى ؛ لأنها تعمل على تجنب وجود القواعد العسكرية لمصلحة الدول الكبرى . كما أن النمو الاقتصادى لهذه الدول يحتم عليها أن تختار هذه السياسة .

ومن الأهمية بمكان فى هذا المجال تتبع المواقف المنفردة التى تبنتها الدول الأفريقية المشار إليها والتى تتنوع وتختلف أسبابها . إلا أن الصراع العربى الإسرائيلى يشكل أهم عناصرها الرئيسية :

١ — غينيا : كان للتفهم الصحيح للحكومة الغينية للقضية الفلسطينية باعتبارها جزءاً من حركة التحرر العالمية وأن شعب غينيا كان معرضاً ليكون بديلاً للشعب

الفلسطيني والشعوب العربية ، ومن منطلق هذا الموقف السياسي والفكري ونتيجة للعدوان الإسرائيلي في يونيو ١٩٦٧ كانت غينيا هي أولى الدول الأفريقية التي اعلنت عن قطع علاقاتها مع إسرائيل ، ووقفت موقفاً صريحاً في إدانتها لإسرائيل بسبب عدوانها على الدول العربية[١٣] .

٢ - **أوغندة** : هناك أسباب أدت إلى توتر العلاقات بين أوغندة وإسرائيل تتمثل في الآتي[١٤] :

- قيام الحكومة الإسرائيلية وسفارتها في كمبالا بممارسة نشاط تخريبي ضد الحكومة الأوغندية .

- الأسلحة التي باعتها إسرائيل لأوغندة كانت مستخدمة من قبل .

- دخول أعداد كبيرة من الإسرائيليين إلى الدولة بطريقة غير مشروعة ؛ إذ بلغ عددهم نحو ٧٠٠ شخص على حين توضح سجلات إدارة الهجرة أن عددهم يتردد بين ٤٠ ، ٥٠ شخصاً فقط .

- إزاء هذه الأسباب اتخذت الحكومة الأوغندية الإجراءات التالية :

- في فبراير سنة ١٩٧٢ وجه تحذيراً بإغلاق السفارة الإسرائيلية إذْ ثبت أن إسرائيل تعمل ضد مصالح أوغندة .

- في ٢٣ من مارس سنة ١٩٧٢ أعلن الرئيس الأوغندي أنه لن يجدد العلاقات الخاصة بالتدريب العسكري بين بلاده وإسرائيل .

- في ٢٦ من مارس سنة ١٩٧٢ أعلن وقف كل المشروعات التي تنفذها الشركات الإسرائيلية في أوغندة وفي مقدمتها مشروع إنشاء مطار في شماليّ الدولة .

---

(١٣) د . محمد عبد الغني سعودي وآخرون : العلاقات العربية الأفريقية - دراسة تحليلية في أبعادها القاهرة ١٩٧٨ .

(١٤) جان كسان : ماذا حدث في تشرين ؟ تاريخ إسرائيل في أفريقيا دمشق ١٩٧٤ - دار البعث للصحافة والنشر ص ٢٨٤ .

- كما صدر قرار بترحيل جميع الإسرائيليين المقيمين فى أوغندة وعددهم ٧٠٠ شخص مدنى .

- وفى ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٢ صدر قرار بإغلاق السفارة الإسرائيلية فى كمبالا ، وتمّ قطع العلاقة بين أوغندة وإسرائيل(١٥) .

صدى الإجراءات التى اتخذتها أوغندة فى إسرائيل :

- التظاهر باللامبالاة ومحاولة التخفيف من الأحداث فى البداية خشية تلاشى الأحلام الإسرائيلية فى الاحتفاظ بأفريقيا كرصيد احتياطى لمساندة إسرائيل فى المجالات السياسية والاقتصادية إذا ما انتهجت باقى الدول الأفريقية الأسلوب الأوغندى نفسه .

- تصاعد الاهتمام بالموقف الأوغندى حتى أصبح دعوة شاملة لإعادة النظر والتقييم للسياسة الإسرائيلية بكاملها فى أفريقيا ؛ إذ يعتبر عام ١٩٧٢ أكثر الأعوام اشتعالاً فى تاريخ العلاقات الأفروإسرائيلية .

- إحجام الشركات الإسرائيلية عن استثمار أموالها فى أفريقيا خشية تكرار ما حدث فى أوغندة برغم جهود وزارة الخارجية الإسرائيلية فى إقناعها .

والجدير بالذكر أن القرار الأوغندى ضد إسرائيل لم يكن حدثاً شاذاً عن مجريات الأمور داخل أوغندة ، بل يعتبر جزءاً من سياسة كاملة بدأتها الحكومة الأوغندية وما زالت تواصلها للآن .

ومما لا شك فيه أن أوغندة قد استفادت من اصطدامها بإسرائيل لتحسين علاقاتها مع الدول العربية وبالذات الأفريقية منها .

---

(١٥) المصدر السابق

وانظر أيضا : د . محمد عبد الغنى سعودى وآخرون : العلاقات العربية الأفريقية دراسة تحليلية فى أبعادها المختلفة - معهد الدراسات العربية ١٩٧٨ .

٣ – الكنغو الشعبية : يمكن إرجاع القرار الكنغولى فى ٣١ من مارس سنة ١٩٧٢ بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل إلى سببين رئيسيين هما :

(ا) طبيعة النظام السياسى الكنغولى الذى كان له تأثيره الواضح فى فهمه لحقيقة إسرائيل باعتبارها قاعدة للاستعمار الأمريكى فى الشرق الأوسط ، ورأس جسر للاستعمار الجديد فى أفريقيا .

(ب) كذلك استمرار إسرائيل فى عدم الالتزام بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وتماديها فى تجاهل القرارات الدولية ، ومنها قرارات منظمة الوحدة الأفريقية[١٦] .

٤ – جمهورية تشاد[١٧] : الملاحظ أنه نظراً لشعور السلطات التشادية بأن وجود الإسرائيليين فى تشاد يهدد أمنها وأمن الدول الأفريقية المجاورة – أعلنت الحكومة فى ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ فى ذكرى إعلان الجمهورية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل ، ووقف كل أشكال التعاون معها ، وتأكيد مساندتها للشعب الفلسطينى مع رغبتها فى إبداء تضامنها مع أشقائها الأفريقيين من أبناء الأمة العربية فى صراعهم ضد إسرائيل .

ولقد أعربت الدوائر الرسمية فى إسرائيل عن أسفها لهذا القرار ، وأشارت إلى أن تشاد أول قطر أفريقى يحذو حذو أوغندة ، كما أعرب الإعلام الإسرائيلى عن إحساسه بخيبة الأمل والقلق بسبب هذا الموقف التشادى ، واعتبره ضربة نفسية كبيرة ، وقد فسرت الدوائر الإسرائيلية بأن ذلك يرجع للأسباب الآتية :

– التقارب الليبى التشادى الذى تم بتشجيع من فرنسا التى اشترطت على ليبيا

---

(١٦) **Colin Legum (Editor): Africa contemporary Record, Vol. VI. 1973, 74.**

(١٧) المصدر السابق

وقف مساندتها للثوار فى تشاد مقابل الحصول على طائرات الميراج .

– المال العربى الذى كان وراء هذا التحول والذى مكن دول النفط من كسب الزعماء الأفريقيين .

– مقدرة الدول العربية على استغلال الدين الإسلامى لأغراض سياسية ؛ كما هى الحال بالنسبة للسعودية وجمهورية مصر العربية .

– ومن المرجح أن قرار تشاد قد اتخذ بتشجيع من فرنسا التى أوضحت للرئيس التشادى نتيجة لموقفها المتفهم للقضية العربية أبعاد الصراع العربى الإسرائيلى من الزاوية الموضوعية ؛ كما أوضحت له أن أفضل وسيلة لتوفير الأمن فى تشاد إنما هو كسب حياد ليبيا وأن هذا القرار سوف يفتح أمام بلاده مجالاً واسعاً للتعاون مع الدول العربية الغنية بإمكاناتها الاقتصادية والقادرة على مساندة سياستها فى مواجهة أى اضطرابات قد تواجهه فى الداخل .

– ولاشك أن الثقافة الفرنسية التى كان لها أثر فعال فى التنشئة السياسية لقادة الدول الناطقة بالفرنسية ومنها تشاد – تفسر لنا مدى التأثير الفكرى والسياسى الذى تستطيع أن تمارسه فرنسا بالنسبة للقارة فى منطقة الفرانكوفون ؛ كما يجب أن يؤخذ فى الاعتبار طبيعة المصالح الوطنية وماتمليه من مواقف وقرارات لها تأثيرها على العلاقات الدولية .

٥ –**جمهورية مالى** : نظراً لأن مالى قد أيدت جميع القرارات التى أصدرتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية الخاصة بضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة ، وحرصا من حكومة مالى على إظهار استنكارها وتضامنها مع الشعوب العربية – فقد قررت قطع كل علاقاتها الدبلوماسية والقنصلية مع إسرائيل فى يناير ١٩٧٣ .

٦ – **جمهورية النيجر** : يرجع أسباب إعلان حكومة النيجر فى مايو ١٩٧٣ بقطع علاقاتها مع إسرائيل إلى الآتى :

- مراعاة مشاعر سكان النيجر المسلمين .

- قيام فرنسا - كما سبقت الإشارة بدور هام فى شرح أبعاد القضية العربية للتيارات الأفريقية فى منطقة الفرانكوفون ومنها النيجر مما ساهم فى خلق رُؤية جديدة للأوضاع فى المنطقة العربية .

- تعنت إسرائيل وعدم احترامها للقرارات الدولية ومنها قرارات المنظمة الأفريقية .

- على أثر ذلك أصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية قراراً بأن إسرائيل ليس لديها خطط لتغيير سياستها فى أفريقيا ، وأن على إسرائيل ان تتعلم كيف تستوعب الانتكاسات التى واجهتها فى القارة الأفريقية بالطريقة التى اتبعتها نفسها الدول الاستعمارية السابقة عندما تعرضت لظروف مشابهة فى القارة .

- كما توقف المسئولون الإسرائيليون عن الإدلاء بالتفسيرات المختلفة ومحاولة إرجاع الموقف إلى أسباب ومؤثرات خارجية منها المال العربى والإسلام . . . إلخ ، مع توقع إقدام دول أفريقية أخرى على قطع العلاقات مع إسرائيل .

٧ - **جمهورية بورندى** : لقد قررت بورندى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل أيضاً فى مايو ١٩٧٣ للأسباب الآتية :

- عدم احترام إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بشأن الانسحاب من الأراضى المحتلة ولتطبيق سياسة إدانة الاستيلاء على الأراضى عن طريق القوة .

- اقتناع بورندى بمساندة إسرائيل للمتمردين الذين قاموا بمحاولة لغزوها فى مايو سنة ١٩٧٣ [١٨]

---

(١٨) المصدر السابق

وانظر أيضا **Meulen, J. Van Dar- Israel's Relations with Africa,** London, **1974.**

- ولقد علقت الصحافة الإسرائيلية على قرار قطع العلاقات بأنه لا يلحق أضراراً بإسرائيل وأن الهدف منه هو التأثير على دول أفريقية أخرى ، وأنه من الضرورى القيام بعمل جاد من أجل تجاوز مفاجآت أخرى فى أفريقيا على هذا القرار ، ولاسيما أن الدول الأفريقية الفقيرة اقتصاديا من السهل وقوعها تحت ضغط الحاجة ، وإلى تكرار التجربة نفسها بعد قطع كل من أوغندة وغينيا وتشاد والنيجر والكونغو ومالى وبورندى علاقاتها مع إسرائيل .

- وجدير بالملاحظة أن إسرائيل قد انكشفت حقيقتها واقتنع بألاعيبها وأساليبها المتمردة والمتصفة باللامبالاة أيضا كل من زائير وتوجو لذا تم قطع علاقة كل منهما مع إسرائيل فقطعت توجو علاقاتها بها فى ٢١ /٩/ ١٩٧٣ وزائير فى ٤ /١٠/ ١٩٧٣ .

- يتضح من الدراسة التحليلية السابقة أن الجهود العربية فى أفريقيا لم تثمر إلا فى منتصف الستينيات عندما عملت على تقاربها وتنمية علاقاتها مع الدول الأفريقية كضرورة لتعويق وتجميد النشاط الإسرائيلى فى القارة . ولقد انعكس ذلك على مواقف معظم الدول الأفريقية من القضية العربية ، وظهر جليا اعتباراً من مؤتمر القمة الأفريقى السابع ١٩٦٩ ودورة الجمعية العامة للأمم المتحدة فى العام نفسه .

- وبالرغم من أن هذه الجهود قد أسفرت عن نتائج واضحة فإنها قد تمت ببطء شديد ، وخاصة أن إسرائيل كانت قد وثقت علاقاتها مع الدول الأفريقية بدرجة كبيرة ودون أى عائق من جانب الدول العربية إلا مؤخراً .

- ولقد تفاوتت ردود الفعل الإسرائيلية إزاء قرارات قطع العلاقات التى اتخذتها الدول الأفريقية وترددت ما بين الدهشة والإحساس بخيبة الأمل أحياناً والنقد الذاتى ومحاولة إلقاء المسئولية على مؤثرات خارجية أحياناً أخرى ! ولكن أجهزة الإعلام الإسرائيلية لم تعترف مطلقاً بأن سبب قطع الدول الأفريقية لعلاقاتها الدبلوماسية يرجع إلى عامل أساسى نصت عليه جميع القرارات الأفريقية الخاصة

بقطع العلاقات وهو التعنت الإسرائيلى وعدم الاستجابة إلى قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية الخاصة بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى العربية المحتلة . !

الفصل السابع

إنجازات حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ تجاه القارة الأفريقية

أولاً – أسعار البترول وحرب أكتوبر سنة ١٩٧٣

لقد ظلت الدول العربية المنتجة للبترول منذ أن اكتشفت البترول فيها وأنتج وصدر بعد الحرب العالمية الثانية حتى إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) فى سبتمبر ١٩٦٠ ببغداد ظلت تحت رحمة الشركات العملاقة المنتجة للبترول بصفة مطلقة من كل ما يتعلق بالبترول المستخرج من أراضيها وبالذات فيما يتعلق بأسعار بيعه وبالنصيب الذى تحصل عليه حكومات هذه الدول من حصيلة البيع ، وهكذا بلغ متوسط نصيب الحكومات فى فترة الخمسينيات حوالى ٦٠ سنت[1] فى البرميل المنتج من البترول ، فى حين زاد نصيب الشركات المنتجة عن الدولار فى البرميل . وطوال فترة الستينيات لم تفلح دول الأوبك فى زيادة إيرادات الحكومات المنتجة للبترول عن الحد المذكور ، وكل ما أفلحت فيه هو منع هذا الحد من الانخفاض ، وهو ما كان يحدث أحياناً فى الخمسينيات . وفى عام ١٩٧١ حدث رفع جزئى للسعر المعلن للبرميل ولنصيب الحكومات فى البرميل الواحد ؛ كما حدثت زيادات طفيفة لاحقة حتى أغسطس ١٩٧٣[2] .

---

(١) الدولار الأمريكى : ١٠٠ سنت .

(٢) مجلة قضايا عربية : مقال د . محمد على الماشطة – العدد ٨ أول سنة ١٩٧٤ .

وانظر أيضا : مجلة نفط العرب : مقالان لخبير البترول المعروف عبد الله الطريقى – العدد الثانى السنة العاشرة نوفمبر سنة ١٩٧٤ والعدد الثامن – السنة العاشرة مايو سنة ١٩٧٥

وعندما وقعت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ونجحت الدول العربية فى استخدام النفط فى المعركة بعد أن نجح جنود مصر فى اقتحام خطوط الدفاع الإسرائيلية الحصينة شرق قناة السويس - شعرت الدول المنتجة للبترول لأول مرة فى تاريخها بقوتها ، وتيقنت قدرتها على ضمـان حقوقها فى ثرواتها بعد أن تيقنت أن الأسعار التى كان يباع بها بترولها أدنى بمراحل مما يعتبر سعرًا عادلا له .

وهكذا أعلنت الدول الست المنتجة للبترول فى الخليج فى ٢٣ من ديسمبر ١٩٧٣ وبإرادتها المنفردة رفع السعر المعلن للبترول القياسى ، وهو البترول السعودى الخفيف ذو الكثافة ٣٤ درجة إلى ١١,٦٥١ من الدولار للبرميل الواحد كى تأخذ الحكومات فى كل برميل مبلغ ٧ دولارات ، ولم يكن السعر المعلن لهذا البترول يتجاوز ٢,٨٩٨ من الدولار حتى ١٥ من أكتوبر ١٩٧٣[٣] .

وبهذا تضاعفت أسعار البترول بأكثر من أربعة أضعاف دفعة واحدة عقب حرب أكتوبر ، وكنتيجة من نتائج هذه الحرب وفى ديسمبر ١٩٧٤ قرر المجلس الوزارى للأوبك المنعقد فى فيينا تحديد عائدات الحكومة المنتجة من كل برميل على أساس البترول القياسى بمقدار ١٠,١٢ من الدولار مع الأخذ فى الاعتبار فوارق النوعية والكثافة اعتبارا من الأول من يناير ١٩٧٥ ؛ كما تقرر تجميد هذه الأسعار لمدة تسعة أشهر[٤] .

وقد ترتب على هذا التضاعف لأسعار البترول بما يزيد على أربعة أضعاف خلال فترة وجيزة - أن زادت فاتورة البلاد الصناعية المستوردة للبترول بمبلغ ٦٠ مليون دولار فى عام ١٩٧٤ : أى بما يعادل ١,٥٪ من مجموع الناتج القومى الإجمالى لهذه الدول .

وفى سبتمبر ١٩٧٥ قرر المجلس الوزارى لمنظمة الأوبك المنعقد فى فيينا أيضاً

---

(٣) مجلة عالم النفط - المجلد السادس - العدد ٢١ فى يناير سنة ١٩٧٤

(٤) مجلة عالم النفط - المجلد السابع - العدد ١٩ فى ديسمبر سنة ١٩٧٤

زيادة سعر البترول بنسبة ١٠٪ ومن ثم أصبح سعر البرميل الواحد من الأول من أكتوبر ١٩٧٥ مقدار (١١,٥١ من الدولار) بعد أن كان ١٠,٤٦ من الدولار ، وهو السعر الموحد الذى طبق اعتباراً من الأول من يناير ١٩٧٥ ؛ كما تقرر تجميد هذا السعر لمدة تسعة أشهر تنتهى فى آخر يونية ١٩٧٦ ، وهذه الزيادة فى السعر كفيلة بتحقيق دخل إضافى لدول المنظمة قدره عشر مليارات من الدولارات فى السنة .

وجدير بالذكر أنه لو ربطت أسعار البترول بمؤشرات « الايكونوميست » لأسعار السلع منذ عام ١٩٦٠ - أى عقب تأسيس الأوبك - لكانت عائدات الدول المنتجة فى آخر عام ١٩٧٤ قد بلغت ٣,٤٠ من الدولار فقط للبرميل الواحد بدلاً من ١٠,٢٠ من الدولار ، ولو ربطت بمؤشر أسعار التصدير للسلع المصنوعة لكانت العائدات قد بلغت ٢,٥٠ من الدولار للبرميل الواحد . ولو ربطت بأسعار الذهب فى السوق الحرة لكانت قد بلغت ٦,٤٠ من الدولار للبرميل الواحد .

وإذا علمنا أن الذهب كان هو السلعة التى تضاعف سعرها أكثر من أية سلعة أخرى فى العالم عقب قرار الولايات المتحدة بوقف تحويل الدولار إلى ذهب بالنسبة لأرصدة الحكومات والبنوك المركزية والهيئات الدولية فى ١٥ من أغسطس ١٩٧١ - أمكننا أن ندرك مدى ضخامة الارتفاع الذى طرأ على أسعار البترول بمضاعفتها أربع مرات خلال أسابيع قليلة فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ [٥]

والذى لا شك فيه هو أن هذه الحرب هى التى أعطت الدول المنتجة للبترول الفرصة للشعور بقوتها كمجموعة متحدة المصالح ، وهى التى مكنتها من استخدام هذه القوة لمصلحتها بمضاعفة أسعار بترولها بإرادتها المنفردة ، رغماً عن القوة الهائلة

---

(٥) المصدر السابق

وانظر أيضا : دراسة لمجلة الايكونوميست - منشورة فى عالم النفط ، المجلد السابع العدد ٤٠ فى ١٧ مايو ١٩٧٥ .

لشركات البترول الضخمة وضد إرادة الدول الصناعية الرأسمالية الكبرى .

وهناك تساؤلات عديدة عن السبب الذى من أجله صبرت الدول المنتجة للبترول على حقيقة كون سلعتها نادرة فى السوق وعلى التضخم الذى حصل طوال عشرات السنين ، ولماذا حدث الاكتشاف المفاجئ لهذا كله بعد حرب أكتوبر فقط وبعد النجاح فى استخدام سلاح البترول الذى لم يكن ليحدث لولا نجاح جنود مصر فى عبور أقوى مانع مائى فى العالم ؟

وتعليل هذه الحقيقة وضحتها دراسة مجلة الايكونوميست السالفة الذكر معللة بأن القفزة الحقيقية لأسعار البترول جاءت مع حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل ؛ إذ قامت الدول العربية الأعضاء فى الأويك بفرض عقوبات نفطية ضد الدول الصديقة لإسرائيل ، ووجدت كل الدول المنتجة للبترول أن الدول الصناعية التى جوبهت بهذا التقييد فى العرض مستعدة لدفع أسعار أعلى(٦) .

وهكذا ارتفع سعر البترول من دولارين للبرميل الواحد فى منتصف سنة ١٩٧٣ إلى ١٠ دولارات سنة ١٩٧٤ .

كما يقول مدير مؤسسة الأبحاث البترولية فى دراسة قدمها لمؤتمر معهد الشرق الأوسط بواشنطن : إنه « لولا حرب أكتوبر وما نتج عنها من حظر للصادرات النفطية العربية ما ارتفعت الأسعار بالسرعة نفسها بذات الفترة القصيرة(٧) .

الآثار الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ :

فى أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ استخدمت الدول العربية البترول كسلاح فى المعركة ونتج عن ذلك مظهران :

الأول : استخدام البترول كسلاح سياسى .

---

(٦) مجلة عالم النفط – المجلد السابع ، العدد ٤٠ فى ١٧ من مايو سنة ١٩٧٥ .

(٧) مجلة عالم النفط ، المجلد السابع العدد ١٢ فى ٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ .

الآخر : الارتفاع الحاد فى أسعار البترول كما أوضحنا ، مما أدى إلى إرهاق ميزان المدفوعات الخاص بالدول الأفريقية بسبب زيادة الأسعار ، الأمر الذى كان محل اهتمام الدول العربية حيال الدول الأفريقية .

ويلاحظ أن الدول النامية ومن بينها الدول الأفريقية قد أصابها الضرر مرتين : الأولى عندما زادت أسعار البترول الخام . والأخرى : عند استيراد السلع المصنعة من الدول الغربية التى قامت بإضافة الزيادة فى أسعار البترول إلى ثمن السلع المصنعة .

والدول الأفريقية التى أصابها الضرر من ارتفاع أسعار البترول عددها سبع عشرة دولة وهى :

بتسوانا وبورندى والكاميرون وتشاد وداهومى وغامبيا وملاوى ومالى وموريتانيا ، والنيجر وليسوتو والصومال وسوازيلاند وأوغندة وفولتا العليا وتوجو وموريشيوس .

وقدمت السكرتارية الإدارية لمنظمة الوحدة الأفريقية تقريراً إلى مجلس وزراء المنظمة فى دور انعقاده فى مقديشيو فى الفترة من ٦ – ١١ من يونيو ١٩٧٤ ، وتضمن التقرير استعراضاً لآثار الحظر البترولى على الدول الأعضاء فى المنظمة .

وعلى ذلك فإن ارتفاع أسعار البترول قد أثر تأثيراً واضحاً على اقتصاديات الدول الأفريقية .

فلقد اقترحت الوفود الأفريقية أن تُمنح الدول الأفريقية أسعاراً تفضيلية أو أن يعطى الفرق فى الأسعار كمنحة لهذه الدول فى إطار برنامج التعاون العربى الأفريقى أو اتباع نظام الخصم فى الأسعار .

كما اقترحت بعض الدول الأفريقية فى اتصالاتها مع بعض الدول العربية تبادل منح أسعار تفضيلية لمنتجات كلتيهما .

وقد رفضت الدول العربية مناقشة فكرة منح أسعار تفضيلية للدول الأفريقية

على أساس أن ارتفاع أسعار النفط يتصل بالسوق العالمية ، وفى مقابل ذلك كان هناك إجماع بين الوفود العربية على وجوب مساعدة الدول الأفريقية ؛ حتى تتمكن من مواجهة آثار ارتفاع أسعار النفط .

وقد قرر وزراء البترول العرب :

١ - الإسراع فى العمل على قيام البنك العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا .

٢ - إنشاء صندوق برأس مال قدره ٢٠٠ مليون دولار يلحق بالمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا فيما بعد ، وذلك لتقديم القروض للدول الأفريقية بفائدة رمزية ولمدة معقولة ، ويتم قيام هذا الصندوق قبل نهاية شهر مارس ١٩٧٤[٨].

والدراسة التفصيلية لذلك فى الدراسات التالية من البحث :

حظر النفط على الدول ذات الأنظمة العنصرية :

وقرر وزراء البترول العرب إرضاء الدول الأفريقية إحكام الرقابة لمنع وصول البترول العربى إلى الأنظمة العنصرية (جنوب أفريقيا وروديسيا) .

وقد صدر بيان مشترك عن هذه الاجتماعات أكد فيه وزراء كل من منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية - مواصلة العمل من أجل التعاون العربى الأفريقى فى الميادين كافة .

ولقد بُلّغت منظمة الوحدة الأفريقية رسمياً قرارات وزراء البترول العرب إثر اجتماعهم بلجنة السبعة وموافاتها بالموقف البترولى للدول الأفريقية .

ومن الملاحظ أن هذه الاجتماعات تعتبر الخطوة الأولى على طريق التضامن العربى الأفريقى ؛ كما تعتبر القرارات العربية عملية وواقعية ؛ إذ نص قرار وزراء

---

(٨) الدكتور محمد عبد الغنى سعودى وآخرون : العلاقات العربية الأفريقية - دراسة تحليلية فى أبعادها المختلفة ، القاهرة ١٩٧٨ .

البترول العرب على الإسراع فى العمل على قيام البنك العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا مع اختصار الإجراءات المعتادة لقيام مثل هذه المؤسسة ، حتى تستطيع أن تحقق أهدافها بأسرع وقت ممكن .

كانت الوفود الأفريقية تأمل أن تحصل من الدول العربية على أسعار تفضيلية للبترول حتى تتفادى من زيادة قروضها الخارجية .

ونرى أن عدم موافقة الدول العربية على خفض سعر النفط بالنسبة للدول الأفريقية جنّبها مخاطر مطالبة الدول الصديقة الأخرى وخاصة الدول الآسيوية بتخفيض سعر النفط بالنسبة لها .

ومما يجدر ذكره أن تجربة البترول كسلاح سياسى قد مرت فى عدة مراحل :

فلقد طالما تكلم العرب عنه ولوّحوا به دون أن يجمعوا هم أنفسهم على رأى موحد ودون أن يأخذهم الآخرون بجدية أو اهتمام ، وكذلك حاول الكثيرون عزله عن السياسة وعن المعركة بزعم أنه سلاح اقتصادى فقط لا دخل له بالسياسة ، وهذا غير صحيح على الإطلاق ، فلقد كان البترول دائماً فى قلب السياسة العربية ومحور السياسة الدولية فى المنطقة ، إذ كان سبب الأخطار التى تعرّض لها الوطن العربى فى العقود الأخيرة ، وكان السباق الاستعمارى رهيباً من أجل بترول العرب .

بل إنه من الثابت المؤكد أن خلق إسرائيل نفسها كان على علاقة عضوية بالبترول ، ومنذ البداية إلى النهاية كان الاستعمار يستخدم إسرائيل « كلب الحراسة » لمصالحه فى المنطقة أو إرهابياً مخصصاً لتأديب أصحاب البترول حتى لا يتمردوا على حظيرة الاستعمار البترولى يوماً ما ، فلقد كان من وظائف إسرائيل باستمرار تهديد العرب والبترول ، وآخر محاولاتها فى هذا الصدد تصريحات إسرائيل قبل أكتوبر عن التهديد بضرب مناطق البترول العربية . . . أبعد من هذا كان البترول العربى هو شريان حياة إسرائيل المادية والاقتصادية ، وتلك كانت قمة المتناقضة التاريخية

والمأساة السياسية ! فالملاحظ أن الاستعمار البترولى كان يموّل إسرائيل إلى حد التخمة بجزء فقط من مكاسبه فى البترول العربى .

ولما كانت أمريكا بوجه خاص هي المسيطر على الجزء الأكبر من امتيازات واحتكارات البترول العربي ، وكانت أيضاً المُورِد الأساسي للسلاح والأموال لإسرائيل - فإنها بذلك كانت الوسيط الأول بين العرب كضحية وبين إسرائيل كقاتل ، تمامًا مثلما كانت الوسيط الأكبر بترولياً بين العرب كمنتجين وأوربا كمستهلكة ، فكان لابد إذن للعرب من تحويل بترولهم من سلاح اقتصادى بحت إلى سلاح سياسى مسلط حاسم وبتّار .

وفى ظل الوفاق العربى الحكيم برز البترول لأول مرة ملكاً منذ اللحظة الأولى فى المعركة العسكرية ازدوجت بمعركة سياسية موازية لا تقل خطراً وفاعلية [9] .

ثانياً : بداية التضامن العربى الأفريقى وتتابع قطع العلاقات الأفروإسرائيلية [10]

إنه مع مطلع حرب أكتوبر المجيدة سنة ١٩٧٣ تقف أفريقيا على عتبات يوم مجيد . . . . وهذا بلاغ منها للبشر كافة . . بأن موقفها السياسى تجاه قضية الشرق الأوسط يتحول إلى موقف شامل وتغيير عضوى يترك آثاره العميقة على الفكر

---

(٩) د. جمال حمدان : ٦ من أكتوبر فى الإستراتيجية العالمية ، القاهرة ١٩٧٤ .

(١٠) الدكتور محمد عبد الغنى سعودى وآخرون : العلاقات العربية الأفريقية - دراسة تحليلية فى أبعادها المختلفة ، معهد الدراسات العربية سنة ١٩٧٨ ص ٣٨١ ومابعدها .

- وانظر أيضا : مجلة السياسة الدولية - مقال الحرب والتضامن الأفريقى للدكتور عبد الملك عودة العدد ٣٥ ، يناير سنة ١٩٧٤ .

الأفريقى العام ، ويطرح نتائجه على العلاقات الأفريقية المتبادلة داخليًا فى القارة ، والعلاقات الخارجية التى ترسم موقف أفريقيا الموحد تجاه سياسات الأطراف الأخرى فى الصراعات الدولية المعاصرة.

فلقد أعربت الدول الأفريقية المستقلة ومنظمة الوحدة الأفريقية عن تضامنها التام مع النضال العادل الذى تخوضه الشعوب العربية من أجل تحرير أراضيها المحتلة .

ولقد ترجم هذا الموقف إلى تتابع إجراءات قطع جماعى اتخذتها الدول الأفريقية ، تلك الإجراءات التى بدأت مع مطلع عام ١٩٧٢ حيث بلغ عدد الدول التى قامت بقطع علاقاتها مع إسرائيل منذ تلك السنة حتى قبيل حرب أكتوبر المجيدة تسع دول أفريقية ، وذلك باعتبار إسرائيل الدولة التى تعرقل بسياستها العدوانية إحراز السلام فى الشرق الأوسط ، وبعد الحرب اطردت الزيادة فى عدد الدول الأفريقية التى قطعت علاقاتها مع إسرائيل . . حتى بلغت تسعاً وعشرين دولة فإذا أضفنا إلى هذا المجموع الدول الأفريقية التى لم تتبادل التمثيل الدبلوماسى وإسرائيل ، وأيضاً جمهورية موريشيوس التى قطعت علاقاتها بإسرائيل فى يوليو سنة ١٩٧٦ أصبح أكثر من ٣٨ دولة أفريقية – بإضافة الدول العربية الأفريقية إليها – تلتزم بالموقف الأفريقى الموحد ، ولم يبق خارجاً على الإجماع الأفريقى سوى ثلاث دويلات هى ملاوى وليسوتو وسوازيلاند ، وكذلك دول الأنظمة العنصرية ممثلة فى جمهورية جنوب أفريقيا وروديسيا .

وفيما يلى بيان بموقف الدول الأفريقية تجاه إسرائيل عقب حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ :

١ – الدول التى قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل تضامناً مع العرب – فبالإضافة للدول التسع السابق الإشارة إليها والتى قطعت علاقاتها بإسرائيل قبل

الحرب – إليك البيان التالى[11] :

م	الدولة	التاريخ	م	الدولة	التاريخ
١٠	داهومى	١٩٧٣/١٠/٩	٢٠	غامبيا	١٩٧٣/١٠/٢٦
١١	رواندا	١٩٧٣/١٠/٩	٢١	زامبيا	١٩٧٣/١٠/٢٦
١٢	فولتا العليا	٧٣/١٠/١٠	٢٢	غانا	١٩٧٣/١٠/٢٨ جمدت العلاقات
١٣	الكاميرون	٧٣/١٠/١٣	٢٣	السنغال	١٩٧٣/١٠/٢٩
١٤	غينيا الاستوائية	٧٣/١٠/١٥	٢٤	جابون	١٩٧٣/١٠/٢٩
١٥	تنزانيا	٧٣/١٠/١٩	٢٥	سيراليون	١٩٧٣/١٠/٢٩
١٦	ملاجاش	٧٣/١٠/٢٠	٢٦	كينيا	١٩٧٣/١١/١ جمدت العلاقات
١٧	أفريقيا الوسطى	٧٣/١٠/٢١	٢٧	ليبيريا	١٩٧٣/١١/٢
١٨	إثيوبيا	١٩٧٣/١٠/٢٣	٢٨	ساحل العاج	١٩٧٣/١١/٣
١٩	نيجيريا	١٩٧٣/١٠/٢٥	٢٩	بتسوانا	١٩٧٣/١١/٨

ملاحظة : جمهورية موريشوس قطعت علاقتها أوائل يوليو ١٩٧٦ (استجابة إلى الرأى العام الأفريقى بمؤتمر القمة الأفريقى الذى عقد فى عاصمتها) .

٢ – الدول الأفريقية التى لم تتبادل التمثيل الدبلوماسى وإسرائيل :

(ا) الدول العربية الأفريقية .

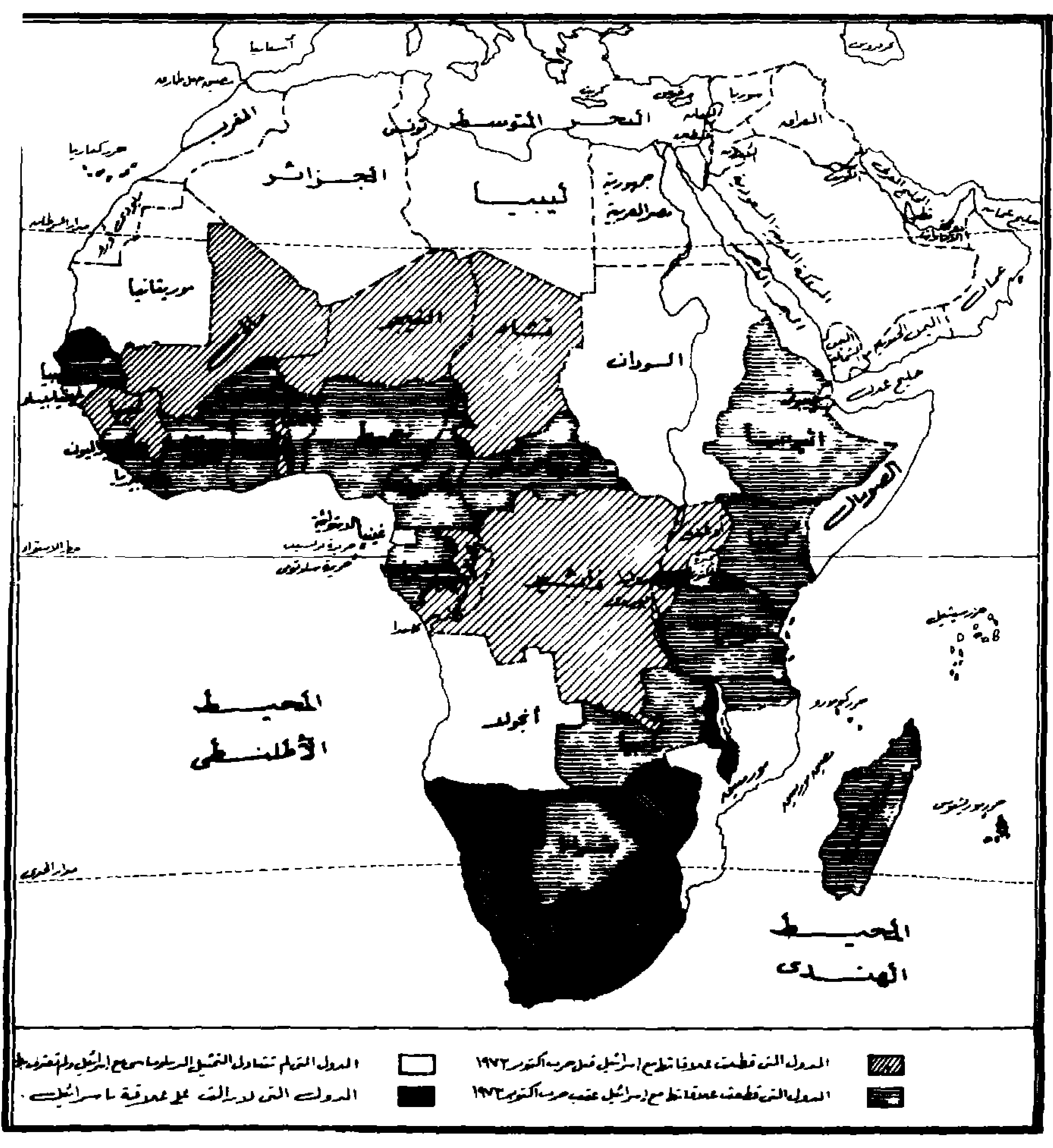
(ب) الدول الأفريقية التى استقلت حديثاً وهى :

غينيا بيساو ، وموزمبيق وجزر الرأس الأخضر وساوتومى وبرنسيب وجزر الكومورو ، وأنجولا وجزر سيشل .

٣ – الدول الأفريقية التى لم تقطع علاقاتها مع إسرائيل وتشمل :

(ا) ملاوى (ب) سوازيلاند (جـ) ليسوتو

(١١) Africa Research Bulletin, October, 1973 Vol 10 No 10 P 3022



شكل (١١) مقياس الرسم ١ : ٣٢,٥ مليون

مراحل تدهور الوجود الإسرائيلي بإفريقيا

(د) دول الأنظمة العنصرية ممثلة فى جمهورية جنوب أفريقيا وروديسيا [١٢] .

وجدير بالملاحظة أن قيام الدول الأفريقية بقطع علاقاتها مع إسرائيل سنة ١٩٧٣ يعتبر استجابة لموقف الدول العربية سنة ١٩٦٥ التى رحبت بنداء الدول الأفريقية بمقاطعة جنوب أفريقيا ، وأن فلسطين أفريقيا السوداء تكون فى جنوب أفريقيا ، وأن قيام الدول العربية بقطع الإمداد البترولى عن جنوب أفريقيا يعتبر بداية العلاقات العربية الأفريقية ، ومنطلق علاقة أفريقيا السوداء بالشرق الأوسط [١٣].

تفسير قيام الدول الأفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل :

كان لقطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول الأفريقية وإسرائيل صداه الواسع فى الصحف العالمية وفى إسرائيل نفسها نظراً لقوة العلاقة التى كانت تربط إسرائيل بالدول الأفريقية [١٤].

ويرجع قطع هذه العلاقات إلى عدة عوامل [١٥] :

١ - اكتشاف الأفريقيين وتيقنهم أن الشركات والمشروعات الإسرائيلية فى أفريقيا تمارس أساليب غير مشروعة وتشكل خطراً على اقتصاديات الدول

---

(١٢) انظر الخريطة فى الصفحة السابقة.

(١٣) Raph Uwechue: Afro- Arab solidarity, Africa No., 29 January 1974. P. 8.

(١٤) انظر نشرات هيئة الاستعلامات المصرية رقم ٩٣٣٣ فى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ ، ورقم ٩٣٣٠ فى نوفمبر ١٩٧٣ ورقم ٩٦١٨ فى ١٩٧٤/٩/٨

وانظر أيضا : مجلة السياسة الدولية القاهرة أبريل ١٩٧٤/٤/٨ ص ١٧١ .

(١٥) د. محمد عبد الغنى سعودى وآخرون : التعاون العربى الأفريقى - دراسة فى أبعادها المختلفة - القاهرة ١٩٧٨ ص ٣٤٦ ومابعدها. راجع فى هذا الصدد المقالات التالية :

الأفريقية ، وهذا شيء طبيعي باعتبار أن مطامع إسرائيل جزء لا يتجزأ من مطامع الاستعمار الجديد فى أفريقيا .

٢ – تحرك الدول الأفريقية فى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل وفاء بالتزام تضامنى مع دول عضو فى منظمة الوحدة الأفريقية « جمهورية مصر العربية » على حسب ميثاق المنظمة ، وقد يترتب على عدم الوفاء به المساس بكيان المنظمة نفسها .

٣ – التعنت الإسرائيلى ، واستمرار إسرائيل فى سياستها التوسعية ، وغطرستها وإصرارها على احتلال الأراضى العربية ، وتماديها فى تعكير صفو السلام والأمن فى الشرق الأوسط وعدم امتثالها لقرارات الأمم المتحدة والمجتمع الدولى ، مما أدى إلى إيقاظ الدول الأفريقية على أن إسرائيل دولة دخيلة لا تنتمى أيديولوجياً إلى أفريقيا أو آسيا أو العالم الثالث ؛ كما تكشفت الصفة العنصرية لإسرائيل ، وتجلت فى التفاهم مع جمهورية جنوب أفريقيا التى قامت بإرسال قوات جوية إلى إسرائيل للاشتراك فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، كذلك تقديم البرتغال كل المساعدات والتسهيلات لضمان إمداد إسرائيل بالأسلحة والعتاد .

٤ – كما قد تكشفت للدول الأفريقية أيضاً أن المرتزقة الإسرائيليين كانوا يحاربون بجانب الاستعمار البلجيكى فى الكنغو والاستعمار البرتغالى فى أنجولا وموزمبيق .

٥ – نمو حركة التحرر الوطنى فى أفريقيا وبروز دور المقاومة الفلسطينية كانا ذوى

= A. Africa and The Middle East: West Africa 5 the October 1973 No. 2940 P. 1443.
B. Afro- Arab Relations- A new era begins: African Development, London, July 1975 P. 11.
C. The Middle East and Africa: Africa confidential, London, October, 1973 Vol. 14 No. 21 P. 7.

أثر كبير فى ربط القضية الفلسطينية بقضايا التحرر الأفريقية واعتبار النضال الفلسطينى قضية عربية أفريقية .

ويرى البعض أن قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول الأفريقية وإسرائيل يعتبر نصراً للدبلوماسية العربية يعززه تفاهم مشترك فى الأيديولوجية والدين واللغة بين الدول العربية والأفريقية ومن هنا فإنه لا توجد حاليا دول أفريقية عديدة تسمح لنفسها بالتقرب إلى جانب إسرائيل ، لأنها سوف تواجه العزلة الأفريقية ، ولذلك فإنى أرى أن موقف إسرائيل حالياً من دول منظمة الوحدة الأفريقية لا أصل فى إعادته لمصلحتها .

وعلى ذلك نجد أن هذه العوامل مجتمعة قد ساهمت فى تقريب أجل العلاقات الدبلوماسية بين الدول الأفريقية وإسرائيل ، وأيقنت الدول الأفريقية أن إسرائيل ترفض الانسحاب من الأراضى العربية ، وتتحدى القرارات الدولية .

وجدير بالملاحظة أن التفسير الفعلى لقطع علاقة الدول الأفريقية مع إسرائيل ليس فقط التضامن والتأييد للدول العربية وحقوقها المشروعة ؛ وإنما أيضاً الإيمان المتزايد فى العقل الأفريقى بأن إسرائيل – كما سبقت الإشارة – ظاهرة استيطان استعمارى ، وهى صورة متكررة لأوضاع النظم العنصرية فى جنوب أفريقيا وروديسيا ، ومن ثم فالانسجام فى المواقف يستدعى مواجهة إسرائيل بما استقر عليه الرأى تجاه جنوب أفريقيا وروديسيا .

وفى الواقع نجد أن حياة أفريقيا المعاصرة تدور حول مركز ثابت ، وهو الرغبة والأمل فى أن تستقيم الدول والشعوب الأفريقية فى طريق واحد نحو المستقبل ، ومنذ بداية الستينيات من هذا القرن تشير الأحداث إلى أن السياسة الأفريقية قد بدأت تعيش مرحلة النضج فهى بعد معاناة لتجربة الصواب والخطأ – دخلت إطار الموقف الواحد الذى يعبر عنه قرار واحد . . . سيراً إلى المستقبل الواحد ؛ ومعايشة

المشكلات اليومية فى القارة دليل كشف الحساب فى رصيد الإيجابيات فى نمو ورصيد السلبيات يتراجع . . وإن كان فى بطء .

كل هذه عوامل وظروف زادت من عزلة إسرائيل الدولية حيث تجد نفسها الآن فى وحدة رهيبة ، ليس فقط على المستوى الأفريقى ، بل على الصعيد الدولى ، كما أنه من المعروف أنها تقابل بالرفض وعدم الاعتراف أيضاً من جانب عدد كبير من الدول فى آسيا تقريباً كل دول الشرق الأقصى .

كذلك فى جنوب أوربا نجد أن كلاً من إسبانيا واليونان لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ، ودول أوربا الشرقية قامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل – ماعدا رومانيا – فى أعقاب العدوان الإسرائيلى سنة ١٩٦٧ كذلك عدد كبير من دول أمريكا اللاتينية .

ومن هنا فلقد مضى التفاعل السياسى يأخذ مجراه فى داخل البنية السياسية الأفريقية فى صور فردية وجماعية حتى استقر على قمة التفهم واستقراء حقائق التاريخ بقرارات مؤتمر وزراء الخارجية إعلاناً عن المعنى الصحيح لنتائج هذا التفاعل واستجابة الدول الأفريقية لحقائق العصر والقيم التى زرعتها حرب (٦ أكتوبر) على الجبهات العربية ضد إسرائيل(١٦) .

ولهذا فإن الموقف الأفريقى يعرض أمامنا مؤشرات ومعانى يجب أخذ قيمتها فى الاعتبار وهى :

١ – الإقرار الأفريقى الجماعى بأن إسرائيل نظام حكومى عنصرى استعمارى يقف على قدم المساواة مع النظم العنصرية الاستعمارية فى القارة ممثلة فى جنوب أفريقيا

---

(١٦) مجلة السياسة الدولية – مقال الحرب والتضامن الأفريقى للدكتور عبد الملك عودة – العدد ٣٥ ، يناير سنة ١٩٧٤ .

وانظر أيضا : استنتاجات من المقالات السابقة .

وروديسيا بكل ما يترتب على هذا من معان فكرية وتطبيقية فى القارة وخارجها .

٢ - إن الموقف الأفريقى تجاه هذا التكتل الاستعمارى العنصرى فى هذه المنطقة من العالم الثالث هو المواجهة الشاملة ، وفرض حظر شامل ، واتخاذ إجراءات فردية وجماعية من أجل زيادة عزلة إسرائيل فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية .

٣ - إن هذا الموقف الأفريقى الشامل يقر استخدام سلاح النفط ، وهذا مؤشر بالغ الأهمية ، فهو موجه إلى جميع الدول المنتجة ممثلة فى ليبيا والجزائر ونيجيريا ، وهو موجه إلى جميع منظمات المناضلين والمقاومة الأفريقية فى عملهم العسكرى ضد منشآت النفط فى المستعمرات البرتغالية .

٤ - اعتراف جماعى وتأييد تام باسم منظمة الوحدة الأفريقية بشرعية نضال الشعب الفلسطينى من أجل استعادة حقوقه الوطنية العادلة بكل الوسائل . . . معنى ذلك أن قضية فلسطين قد أصبحت فى الفكر الأفريقى العام على مستوى قضايا الشعوب الأفريقية المكافحة فى روديسيا وجنوب أفريقيا وباقى المناطق المحتلة فى القارة والجزر المحيطة بها[١٧] .

٥ - كل هذه الإجراءات تستهدف التوصل إلى مواقف دولية تتمثل فيها إسرائيل ، وتستجيب لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالانسحاب من الأراضى العربية المحتلة ، وتنفيذ فورى لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وغيره من قرارات المنظمة الدولية الخاصة بالقدس وإقرار حل عادل لقضية الشرق الأوسط .

ومن الملاحظ أنه خلال حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ تيقنت جميع القوى العالمية

---

(١٧) المقالات السابقة

وانظر أيضا : مجلة السياسة الدولية - مقال الحرب والتضامن الأفريقى للدكتور عبد الملك عودة - العدد ٣٥ ، يناير سنة ١٩٧٤ .

أن تحولاً عاماً يسرى فى البيئة الأفريقية ويترك نتائج عميقة الأثر والمفعول فى إطار شبكة الالتزامات المتبادلة بين الدول أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية ، وفى المبادئ التى تحكم العلاقات المتبادلة بين الموقف الأفريقى الواحد ، وبين باقى الدول الأطراف فى العلاقات الدولية المعاصرة ؛ كما ظهرت علامات هذا التحول الجذرى فى عمل وحركة منظمة الوحدة الأفريقية .

والملاحظ أن قرار قطع العلاقات الدبلوماسية هو أول خطوة على طريق الالتزام والتضامن الأفريقى . ولكن أثره السياسى يتوهج بسرعة ، ولذلك سرعان ما يستلزم أن تسانده باقى الخطوات الضرورية على طريق الموقف الأفريقى الواحد . إن تصفية المصالح الاقتصادية والثقافية وباقى أنواع العلاقات المتبادلة يجب أن تكون هى الخطوة الثانية على هذا الطريق وتتابع الخطى واجب تفرضه المواقف الفكرية والخطوات التطبيقية التى سبقت ، وهذا هو المفهوم والمنتظر من بعض الدول التى قطعت العلاقات الدبلوماسية ، ولم تتخذ بعد ما يليها من خطوات ، علما بأن بعض الدول الأفريقية قد اجتازت الطريق إلى نهايته بتصفية المصالح الاقتصادية والثقافية الإسرائيلية فى بلادها . . !

إن على الدول العربية الأفريقية أن تعرف قيمة ما حدث وأن تعطيه من المتابعة والتنمية وأن تبنى شبكة من العلاقات المتبادلة على المستوى الملائم نفسه لهذا الموقف الأفريقى الواحد . إن النضج فى القرار وفى التنفيذ ، والتغير الذى يتم فى بنية منظمة الوحدة الأفريقية وفى الجسد الأفريقى عامة – يتطلبان منا استيعاب الموقف بالعلم والعمل .

وأخيراً . . فإن موقف أفريقيا يتحرك للأمام فى وعى وتفهم . . لا يتصف بالجمود أو التلكؤ . . وإنما يتحمل مسئولياته ، ويعبر عنها فى خطوات رائدة متتالية . لقد اتخذت قراراتٌ فتحت أبواب تصفية بعض المصالح الاقتصادية

والعسكرية والثقافية إلى جوار ما تبقى من مصالح ونفوذ سياسى إسرائيلى فى القارة ، ومثل هذا التحرك الأفريقى يجب ألا يبقى من جانب واحد ، إنما يجب أن يواكبه تحركٌ عربى جماعى منظم ، تحكمه أهداف واحدة وخطة عمل للمستقبل تبنى على الأساس القائم ، وتستهدف نموًّا للتعاون المتبادل وأحكاماً لسد الثغرات ومواجهة للاحتياجات الناشئة عن هذا الموقف الجديد .

وفعلاً بدأ التحرك العربى ، وكذلك التلاحم العربى الأفريقى كما سيتضح من متابعة الدراسة حتى نهاية هذا الفصل والفصول التالية من الكتاب[١٨] .

تقييم التحول الأفريقى من وجهة النظر الإسرائيلية :

لقد تنوعت وتعددت التفسيرات التى أيدت بها أجهزة الإعلام الإسرائيلية تعليقاً على التحول الأفريقى الذى بدأت بوادره منذ مارس عام ١٩٧٢ ، وتصاعد خلال عام ١٩٧٣ حتى وصل إلى الوضع الراهن الذى يتسم بالقطيعة السياسية الكاملة ، فمن خلال التعليقات الصحفية والإذاعية حول هذه النقطة يمكننا أن نتبين وجود تباين داخل الإعلام الإسرائيلى لتقييم الموقف الأفريقى وتفسير أسبابه :

التيار الأول : ويغلب عليه الطابع الانفعالى ، ويرى أن سبب هزيمة إسرائيل فى أفريقيا هو المال والإسلام : المال الليبى بصفة خاصة والضغط الإسلامى فى القارة الأفريقية التى تضم غالبية مسلمة رؤساء ومسيحيون .

التيار الآخر : ويغلب عليه الطابع الموضوعى ، ويرى أن تدهور مكانة إسرائيل فى أفريقيا يرجع إلى تغير المناخ السياسى فى القارة لغير مصلحة إسرائيل ، كما يعزو ذلك أيضاً إلى تدهور مكانة الغرب فى القارة السوداء .

وبرغم اختلاف معالجة كل من التيارين للموقف الأفريقى وآثاره على مستقبل الوجود الإسرائيلى فى القارة فإنهما يتفقان فى نقطتين هما :

---

(١٨) المصادر السابقة .

(ا) ضرورة إعادة النظر فى السياسة الإسرائيلية فى أفريقيا .

(ب) استبعاد مسألة الصراع العربى الإسرائيلى وإصرار إسرائيل على عدم الانسحاب من الأراضى المحتلة كسبب رئيسى للتحول الأفريقى ضدها .

واستنتاجاً لما سبق يمكن القول بأن أسباب الفشل الإسرائيلى فى أفريقيا يرجع إلى عدة عوامل أبرزها ما يلى :

– عدم نجاح إسرائيل فى تبرير وجودها فى المناطق التى احتلتها بعد حرب يونيو ١٩٦٧ ، وإقناع الدول الأفريقية بضرورة ذلك لها .

– المبالغة فى تقدير الإنجازات الإسرائيلية الناجحة فى أفريقيا أمام الأفريقيين ، وإقناعهم بأن لديها إمكانات الدول الكبرى ، وقد ترتب على ذلك توهم القادة الأفريقيين أن إسرائيل قادرة على كل شىء ، وجاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ فكشفت إسرائيل على حقيقتها .

– غياب السياسة الإسرائيلية المتبلورة إزاء أفريقيا ، وذلك من ناحية عدم وضوح الهدف من علاقات إسرائيل بها مع عدم وضوح الأولويات فى هذه العلاقات ، وما يجب أن يستثمر فيها ، وهذا يدل على قصور وزارة الخارجية وباقى الأجهزة الإعلامية فى أداء دورها بفاعلية فى القارة لضآلة الاعتماد المرصود فى ميزانية وزارة الخارجية والذى لا يكفى إلا مجردَ المحافظة على الوجود الرمزى لإسرائيل فى أفريقيا .

– تحليلاً لما سبق نجد أن أبرز إنجازات حرب أكتوبر المجيدة ١٩٧٣ تتمثل فى دعم التعاون العربى الأفريقى حيث إن سياسة الدول الأفريقية قد تميّزت فى العقد السابع من القرن الحالى بأربعة عوامل رئيسية فى العلاقات الدولية وهى :

١ – علاقاتها مع العرب .

٢ – علاقاتها مع الكتلة السوفييتية .

٣ – علاقاتها مع الصين .

٤ – علاقاتها مع العالم الثالث .

وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ تغير طريق هذه العلاقات ، وأصبح بين هذه العوامل عامل خامس وهو علاقة الدول الأفريقية بالعالم العربى .

وإحدى نتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣ هى تقارب الدول الأفريقية من الدول العربية وتأييدها للحق العربى فى النزاع العربى الإسرائيلى تأييداً كاملاً ، ويتجلى ذلك فيما يلى :

– قيام أغلبية الدول الأفريقية – كما اتضح من التحليل السابق – بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل .

– تأييد منظمة الوحدة الأفريقية للحق العربى فى النزاع العربى الإسرائيلى .

– ربط حركة التحرير الفلسطينية بحركات التحرير الأفريقية[١٩] .

ومن جهة أخرى نرى تقدير جامعة الدول العربية لموقف منظمة الوحدة الأفريقية ، وإصدار مؤتمر القمة العربى الذى عقد بالجزائر فى نوفمبر ١٩٧٣ والذى أصدر قراراً خاصًا بأزمة الشرق الأوسط ومن أهم نصوصه[٢٠] :

١ – أن التحالف بين بريتوريا ولشبونة وتل أبيب الذى عكسه العون السياسى والعسكرى والمالى ، وقدمته كل من جنوب أفريقيا والبرتغال لإسرائيل فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ يشكل تهديداً لأمن القارة الأفريقية ، ومن ثم للأمن الدولى .

٢ – أكد المؤتمر حقوق الشعب الفلسطينى القومية الثابتة وشرعية نضاله ضد

---

(١٩) عدة لقاءات مع مجدى حماد المسئول بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام .
وانظر أيضا : د . محمد عبد الغنى سعودى وآخرون : العلاقات العربية الأفريقية ، دراسة تحليلية فى أبعادها المختلفة ، القاهرة ١٩٧٨ ص ٣٨٥ .

(٢٠) Africa contemporary Record, 1973/1974 P. A3, A4.
وانظر أيضا : The Afro- Arab Alliance- Africa, No, 31 March, 1974 P. 78.

الاستعمار ، وأعرب عن اقتناعه بأن التضامن الأفريقي مع ج . م . ع والدول العربية الأخرى يعتبر موقفاً إيجابياً في النضال ضد الاستعمار ويتفق مع المبادئ الواردة في ميثاق وقرارات منظمة الوحدة الأفريقية .

٣ - التوصية بالإبقاء على قطع العلاقات مع إسرائيل لحين انسحابها من الأراضي العربية المحتلة كافة ، ولحين استعادة الشعب الفلسطيني لجميع حقوقه القومية المشروعة .

٤ - دعا المؤتمر جميع الدول الأعضاء في المنظمة لفرض حظر اقتصادي كامل ، وخاصة في مجال البترول بالنسبة لإسرائيل والبرتغال وجنوب أفريقيا وروديسيا .

٥ - دعا المؤتمر السكرتير العام الإداري للمنظمة إلى متابعة تطور الموقف في الشرق الأوسط ، وعرض تقرير على الدورة الثالثة والعشرين لمجلس وزراء المنظمة ، كما قرر المؤتمر إبقاء مسألة الوضع في الشرق الأوسط على جدول أعمال جميع اجتماعات المنظمة بوصفها بنداً أساسياً .

٦ - اتخذ المؤتمر قراراً بتشكيل لجنة من سبع دول أفريقية هي : تانزانيا وغانا والكاميرون ومالي وبتسوانا والسودان وزائير . ومهمة هذه اللجنة هي تنظيم وتطوير التعاون العربي الأفريقي عن طريق الاتصال بجامعة الدول العربية .

وبذلك فإن المؤتمر أشار إلى مايلي :

- إعلان التضامن العربي الأفريقي في الكفاح ضد الاستعمار .
- تعزيز التمثيل الدبلوماسي العربي في أفريقيا .
- قطع جميع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية والثقافية وغيرها مع جنوب أفريقيا والبرتغال وروديسيا من قبل الدول العربية التي لم تقم بذلك بعد ، وأشار إلى أن إسرائيل نظام حكومي عنصري استعماري يقف على قدم المساواة مع النظم العنصرية الاستعمارية في جنوب أفريقيا وروديسيا .

– تطبيق حظر تام لتصدير البترول العربي إلى هذه الدول العنصرية .
– المساندة المادية لكفاح منظمات التحرير الأفريقية .
– تكليف الأمانة العامة للجامعة العربية باتخاذ الإجراءات التنفيذية والاتصال بالأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية ولجنة الدول السبع التابعة لها لتنظيم مشاورات دورية على مختلف المستويات وأعلاها بين الدول العربية والأفريقية (٢١).

وتوالت مؤتمرات القمة العربية التى تحوى عديد القرارات لدعم التعاون العربى الأفريقى ، فاجتمع المجلس الاقتصادى لجامعة الدول العربية بالقاهرة فيما بين ٣ – ٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ وعلى هدى قرارات مؤتمر القمة العربى السادس فى الجزائر بخصوص التعاون العربى الأفريقى صدرت عدة قرارات تهدف إلى تدعيم الرابطة الاقتصادية مع الدول الأفريقية كالآتى (٢٢) :

١ – إنشاء البنك العربى للتنمية الصناعية والزراعية فى أفريقيا :

وقرر المجلس تكوين لجنة من الدول المكتتبة فى رأس مال البنك على مستوى الخبراء المتخصصين فى الشئون المالية والاقتصادية لإعداد مشروع النظام الأساسى للبنك العربى للتنمية الصناعية والزراعية فى أفريقيا طبقاً للأسس والمبادئ

---

(٢١) المصادر السابقة

وانظر أيضا : **Africa Research Bulletin, November, 1973. P 3041**

راجع قرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية فى دورتها الثامنة غير العادية فى نوفمبر ١٩٧٣ رقم ١٧٨٨٨ – **ECM/RED- 21/REV**

(٢٢) الدكتور عبد الغنى سعودى وآخرون : العلاقات العربية الأفريقية – دراسة تحليلية فى أبعادها المختلفة – القاهرة ١٩٧٨ ص ٣٦٦ ومابعدها .

وانظر أيضا : نبيه الأصفهانى : التضامن العربى الأفريقى – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية – الأهرام ، القاهرة ١٩٧٧ .

والأهداف التى تضمنها قرار مؤتمر القمة العربى السادس واقتراحات الدول فى اجتماعات المجلس الاقتصادى .

٢ - تقديم المساعدات للدول الأفريقية المصابة بالقحط :

أوصى المجلس بأن تحدد كل دولة عربية مقدار نوعية مساهمتها فى هذا المجال نظراً للظروف العصيبة التى تعيشها بعض الدول الأفريقية من جرّاء القحط ، وأنه على الأمين العام أن يقوم بإجراء الاتصالات اللازمة بالدول الأفريقية المتضررة لمعرفة احتياجاتها المختلفة والتنسيق بين جهود الدول العربية فى هذا المجال .

٣ - تبادل المعونات الفنية بين الدول العربية والأفريقية :

أوصى المجلس بالقيام فى أقرب فرصة بتشكيل فرق عمل من الخبراء العرب المتخصصين ومن المنظمات العربية المتخصصة بالتعاون مع المنظمات الأفريقية للقيام بما يلى :

(ا) تجميع البيانات عن احتياجات الدول الأفريقية العاجلة والآجلة فى مجالات العون الفنى المختلفة .

(ب) دراسة القرارات العربية المتوفرة فى مجال تقديم العون الفنى من النواحى الفنية والبشرية والمادية .

(جـ) وضع برنامج لتبادل المعونة الفنية بين الدول العربية والأفريقية فى ضوء ما تسفر عنه الدراسات ، وقد اقترح المجلس إنشاء صندوق لتبادل المعونة الفنية بين الدول العربية والأفريقية يخصص له مبلغ ١٥ مليون دولار دفعة أولى على أن يعرض الموضوع على المؤتمر القادم لوضع سياسة طويلة المدى بصدد المعونة الفنية للدول الأفريقية .

٤ – مواصلة تموين الدول الأفريقية بالبترول العربي :

تنفيذا لقرار مؤتمر القمة العربي السادس بشأن اتخاذ إجراءات مواصلة التموين الطبيعي للدول الأفريقية بالبترول العربي – قرر المجلس إحالة هذا الموضوع إلى وزراء البترول العربي فى أول اجتماع لهم لوضع هذا القرار موضع التنفيذ .

وفى ٢٩ من ديسمبر ١٩٧٣ : عقدت لجنة السبعة المنبثقة من منظمة الوحدة الأفريقية اجتماعها الأول فى أديس أبابا ، وناقشت آثار الحظر البترولى الذى فرضته الدول العربية المنتجة للبترول عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ وقررت ما يلى :

١ – أن عدد الدول الأعضاء فى المنظمة التى تأثرت بهذا الحظر البترولى بلغت ٣٦ دولة ، وأنه ينبغى اتخاذ إجراءات فورية لضمان وارداتها من البترول .

٢ – أنه ينبغى إبراز الصعوبات التى تواجهها تلك الدول ليس فيما يتعلق بما يكفيها من الواردات البترولية فحسب ؛ وإنما أيضا نتيجة لرفع الأسعار بصورة عالية ومستمرة .

٣ – ضرورة الاجتماع بين لجنة السبعة ووزراء البترول العربى فى أقرب فرصة ، وأوصت بإيفاد بعثة تحضيرية من المنظمة إلى القاهرة لكى تعرض على الجامعة العربية خطورة الموقف الذى تواجهه الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية [٢٣]

كما عقد بالقاهرة فى يناير سنة ١٩٧٤ مؤتمر عربى أفريقى واشتملت محادثاته على

---

(٢٣) نبيه الأصفهانى : التضامن العربى الأفريقى – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام ، القاهرة مارس ١٩٧٧ .

ملاحظة : لإلقاء مزيد من الضوء على دور لجنة السبعة انظر .

د . يحيى رجب : الرابط بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية – القاهرة ١٩٧٦ ص ٣٩٩ ومابعدها .

أربعة موضوعات أساسية تشمل :

١ – ضمان وصول إمدادات البترول للدول الأفريقية .

٢ – تأثير اقتصاديات الدول الأفريقية بالزيادات التى طرأت مؤخراً على أسعار البترول .

٣ – إحكام حظر البترول على جنوب أفريقيا .

٤ – التعاون الاقتصادى بوجه عام بين الدول العربية والأفريقية .

وأعلن بيان المؤتمر تأكيد الدول العربية المصدرة للبترول ضرورة تزويد الدول الأفريقية الشقيقة بحاجتها الفعلية من البترول ، مع ضمان عدم تسربه إلى دول تنطبق عليها قوانين المقاطعة العربية الخاصة بالبترول أو إعادة تصديره إلى دول أخرى .

ودعت الدول العربية الدول الأفريقية إلى تذليل بعض المشاكل الفنية التى تعوق وصول البترول العربى إليها . . . . . .

ودعا البيان البنك العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا إلى الإسراع فى تنفيذ قرارات مؤتمر القمة العربى الأخير فى الجزائر لتقديم المساعدات الفنية للدول الأفريقية . . . . . .

وتنفيذاً لقرارات المؤتمر بادر وزراء البترول العرب المشتركون فى المؤتمر بالموافقة على إنشاء صندوق خاص للتنمية لتقديم تسهيلات ائتمانية وقروض مخفضة للدول الأفريقية لمواجهة آثار ارتفاع أسعار البترول طبقاً للشروط المتفق عليها[٢٤].

هكذا تتضح أبعاد التعاون العربى الأفريقى الذى يخطو خطوات جادة لمصلحة التنمية الاقتصادية فى القارة الأفريقية .

---

(٢٤) د . محمد عبد الغنى سعودى وآخرون : العلاقات العربية الأفريقية دراسة تحليلية فى أبعادها المختلفة ، القاهرة ١٩٧٨ .

– لمزيد من الايضاح **Colin Legum (Editor) - Africa contemporary Record, Vol. V1 1973- 74.**

وفى أواخر مارس سنة ١٩٧٤ صدر قرار بالموافقة على توصية لجنة الشئون السياسية بالجامعة العربية بالإحاطة علماً بسداد السعودية بمساهمتها وبمساهمات كل من الكويت وقطر ودولة الإمارات العربية .

وأوصى المجلس بأن تقوم بقية الدول العربية فى أقرب وقت بتحديد مساهمتها وسدادها للأمانة العامة للمجلس ؛ حتى يتسنى للصندوق مباشرة مهامه طبقاً لمباحثات وزراء البترول العرب مع لجنة السبعة الأفريقية .

ولقد توالى ورود مساهمات الدول العربية حتى بلغت جملة مساهماتها فى الصندوق العربى لتقديم القروض للدول الأفريقية ١٨٥ مليون دولار .

فى يونيو سنة ١٩٧٤ وافق مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية بمقديشيو على ما يلى :

١ – قبول الاعتماد المالى الذى قدمته الدول العربية المنتجة للبترول ، وتقدير هذا العمل القيّم من أعمال التضامن العربى الأفريقى .

٢ – طلب تحويل هذا الصندوق إلى بنك التنمية الأفريقى الذى سيتولى إدارته نيابة عن منظمة الوحدة الأفريقية[٢٥].

٣ – طلب من إدارة « لجنة السبعة » الأفريقية القيام بتحديد شروط الاستفادة من هذا الصندوق .

٤ – دعوة الدول العربية والأفريقية لتنشيط التعاون فى جميع المجالات وبصفة خاصة فى الميدانين الاقتصادى والتجارى .

---

(٢٥) د . محمد عبد الغنى سعودى وآخرون : العلاقات العربية الأفريقية دراسة تحليلية فى أبعادها المختلفة ، القاهرة ١٩٧٨

وانظر أيضا : د . يحيى رجب : الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية – القاهرة ١٩٧٦

وفى أغسطس ١٩٧٤ :

اجتمعت « لجنة السبعة » الأفريقية بدار السلام لتحديد معايير توزيع أموال صندوق القروض ، حيث أقرت طريقة التوزيع التى تم اقتراحها بالاشتراك بين أمانة منظمة الوحدة الأفريقية وبنك التنمية الأفريقى ، كما أوصت بالاتصال بالدول الأفريقية أعضاء جامعة الدول العربية لكى تتنزل عن حقها فى الانتفاع من هذا الصندوق ، كذلك ناشدت اللجنة الدول الأفريقية المنتجة للبترول المساهمة فى هذا الصندوق .

مؤتمر مقديشيو عاصمة الصومال فى الفترة من ٦ - ١١ من يوليو سنة ١٩٧٤ :

لقد أصدر هذا المؤتمر قراراً بالنسبة لمشكلة الشرق الأوسط أعلن فيه[٢٦] : أن السلام العادل فى المنطقة يستند على المبادئ الآتية :

- انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضى العربية التى احتلتها .
- تحرير مدينة القدس .
- ممارسة الشعب الفلسطينى لحقه فى تقرير مصيره .

وفى أكتوبر ١٩٧٤ :

عقد مؤتمر القمة العربى السابع فى الرباط فيما بين ٢٦ - ٢٩ من أكتوبر ونظر موضوع الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية ، ووافق على النظام الأساسى للصندوق ، وعلى رفع المبلغ المخصص له من ١٥ مليون دولار إلى ٢٥ مليون دولار . كما أن المؤتمر قد قرر أيضاً ما يلى :

١ - تعزيز التعاون بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية فى جميع المجالات .

---

(٢٦) راجع قرار وزراء منظمة الوحدة الأفريقية فى مقديشيو رقم CMIRES 232 XX III

٢ - الموافقة على عقد مؤتمر قمة عربي أفريقي ، على أن يجرى الأمين العام للجامعة الاتصالات بالدول الأفريقية لاستطلاع آرائها فى الموضوع ، وفى حالة الموافقة تتخذ الترتيبات اللازمة لاجتماع مؤتمر وزراء خارجية عربي أفريقي للإعداد للمؤتمر .

٣ - إيفاد بعثة من وزراء خارجية الإمارات العربية ، الجزائر والسودان والسعودية وسوريا ولبنان والكويت و ج . م . ع ، وموريتانيا وذلك لزيارة الدول الأفريقية دعماً للتضامن العربي الأفريقي وتعريفاً بمقررات القمة العربي السابع فى هذا المجال .

وفى مؤتمر ١٢ - ١٣ من فبراير ١٩٧٥ بأديس أبابا تقرر إعادة تأليف لجنة السبعة التى قامت بتشكيلها الدورة الثامنة غير العادية لمجلس وزراء المنظمة إلى لجنة الاثنى عشر من الدول الآتية : الكاميرون وتنزانيا وغانا ومالى وبتسوانا وزائير والسودان والجزائر والسنغال وسيراليون وبورندى و ج . م . ع .

ولقد استقر الرأى على أن تعمل اللجنة الجديدة كلجنة لتنسيق التعاون العربي الأفريقي وكشف آفاق جديدة للتعاون ، وبذلك نرى أن مجلس وزراء المنظمة أعطى اللجنة الجديدة اختصاصات واسعة تدور حول دراسة أوجه التعاون العربي الأفريقي والإعداد لمؤتمر القمة العربي الأفريقي الذى تم انعقاده فى ٧ من مارس سنة ١٩٧٧ بالقاهرة (٢٧) .

---

(٢٧) نبيه الأصفهانى : التضامن العربي الأفريقي - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الأهرام مارس سنة ١٩٧٧ .

Africa Research Bulletin, February 1- 28- 1975 Vol. 12 No. 2 PP.
3219, 3520.

وفى مارس سنة ١٩٧٦ :

على أثر اعتداء حكومة جنوب أفريقيا على جمهورية أنجولا الشعبية واستمرار فرنسا فى احتلالها لجزيرة « مايوت » التابعة لجمهورية القمر المستقلة – قرر مجلس جامعة الدول العربية فى دور انعقاده « من ١٥ – ٢١ من مارس » الموافقة على توصية لجنة الشئون السياسية للجامعة العربية التى نصت على ما يلى :

أولاً :

١ – إدانة النظم العنصرية فى جميع أشكالها بأفريقيا وفى فلسطين وجميع أنحاء العالم ، والإشادة بكفاح شعوب زيمبابوى وناميبيا المطابق للكفاح العربى ضد الصهيونية فى فلسطين .

٢ – التأكيد على التزام الدول العربية بمقاطعة النظم العنصرية ، ومساعدة حركات التحرر الأفريقية ، وتأييد الإجراءات التى اتخذتها موزمبيق ضد نظام الحكم العنصرى فى زيمبابوى .

٣ – إدانة عدد من النظم العنصرية فى جنوب أفريقيا لعدوانها على أنجولا ولاحتلالها جزءاً من أراضيه الوطنية والمطالبة بالانسحاب الفورى غير المشروط .

ثانيا :

١ – استنكار الاستفتاء الذى أجرته السلطات الفرنسية فى جزيرة « مايوت » لمساسه بسيادة دولة القمر .

٢ – رفض الاحتلال الفرنسى فى « مايوت » ومطالبة القوات الفرنسية بالانسحاب الفورى منها .

٣ – تكليف الأمين العام والدول العربية بإخطار الأمين العام للأمم المتحدة بقلق الجامعة العربية إزاء هذا الاحتلال ومطالبته بالتدخل لدى فرنسا لسحب قواتها .

ثالثا :

١ – تفويض الأمين العام فى الاتصال بالدول الأعضاء لمواصلة تقديم مساعداتها للدول الأفريقية الحديثة الاستقلال وإلى حركات التحرير المعترف بها .

٢ – دعوة ممثلى الدول العربية فى الأمم المتحدة إلى تنسيق جهودهم مع المجموعة الأفريقية من أجل اتخاذ موقف موحد إزاء هذه القضايا عند عرضها فى المنظمة الدولية [٢٨] .

مؤتمر داكار بالسنغال :

وبتاريخ ١٩٧٦/٤/١٩ عقدت الدول الأفريقية والعربية أول اجتماع مشترك على مستوى وزراء الخارجية العرب والأفارقة فى داكار بالسنغال ، لقد ضم المؤتمر وفود ٥٤ دولة عربية وأفريقية .

ولقد وافق على الإعلان وبرنامج العمل للتعاون الأفريقى العربى فى مختلف المجالات الذى يعتبر الوثيقة الأولى للتعاون المشترك بين الدول العربية والأفريقية .

كما أنه كان من جدول أعمال هذا المؤتمر الإعداد لمؤتمر القمة العربى الأفريقى الذى مهدت لإعداده لجنة الاثنى عشر السالفة الذكر [٢٩] . ونظراً لأهمية نصوص ووثائق هذا المؤتمر – مؤتمر القمة العربى الأفريقى الذى انعقد فى القاهرة فى ٧ من مارس سنة ١٩٧٧ فى التقارب والتعاون الكبير بين العرب والأفريقيين – فلقد فضّلت أن يخصص له فصل مستقل .

وفى يوليو سنة ١٩٧٦ اجتمع مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية وأصدر قراراً أكّد فيه من جديد مساندته الكاملة والفعالة لشعب فلسطين ، ودعا منظمة

---

(٢٨) انظر قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ق ٣٣٨٨/د ، ٦٥٠/جـ٢ – ٢١/٣/١٩٧٦ .

(٢٩) نبيه الأصفهانى : التضامن العربى الأفريقى – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية – الأهرام – القاهرة مارس سنة ١٩٧٧ .

التحرير الفلسطينية ولجنة التحرير الأفريقية لتنسيق أعمالهم من خلال جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية[٣٠].

هكذا أصبح التعاون العربي الأفريقي بُعداً من أبعاد سياسة جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وهي مهمة مشتركة تنتظر الدول العربية والأفريقية على حد سواء بعد أن اقتنعت بفائدة وضرورة تحقيق هذا التعاون .

(٣٠) انظر قرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية رقم : CM/RES 482 XXV11

الفصل الثامن

من نتائج مؤتمر القمة الأفريقى العربى الأول

الوحدة الأفريقية العربية تتحول إلى قوة عالمية من القوى الكبرى :

لقد شهدت القاهرة انعقاد مؤتمر القمة الأفريقى العربى الأول فيما بين ٧ ، ٩ من مارس سنة ١٩٧٧ والذى اعتمد عدة وثائق أساسية تتمثل فيما يلى [١] :

١ – الإعلان السياسى الذى سمى (إعلان القاهرة) .

٢ – إعلان وبرنامج عمل التعاون الأفريقى العربى .

٣ – إعلان التعاون الاقتصادى والمالى الأفريقى العربى .

٤ – تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الأفريقى العربى .

الوثيقة الأولى : إعلان القاهرة السياسى :

تستند الوثيقة إلى إرادة الشعوب العربية والأفريقية وتعزيز التعاون القائم على المبادئ والأهداف الواردة فى ميثاق جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية .

كما أكد الإعلان الالتزام بمبادئ عدم الانحياز ، وإقامة نظام اقتصادى دولى

---

(١) الدكتور محمد عبد الغنى سعودى وآخرون : إشراف الدكتور محمد محمود خيرى عيسى : العلاقات العربية الأفريقية دراسة تحليلية فى أبعادها المختلفة – القاهرة سنة ١٩٧٨ .

عادل واحترام السيادة والوحدة الإقليمية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى .

وأشار الإعلان إلى أن قضية فلسطين والشرق الأوسط قضية عربية أفريقية على مستوى قضايا زمبابوى وناميبيا وجنوب أفريقيا .

وأوصى المؤتمر فى الإعلان بمواصلة بذل مزيد من الجهد فى نطاق منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة للتوصل إلى أكثر السبل فاعلية لتعميق العزلة السياسية والاقتصادية لإسرائيل وجنوب أفريقيا وروديسيا على المستوى الدولى .

الوثيقة الثانية : إعلان وبرنامج عمل التعاون الأفريقى العربى :

تتضمن هذه الوثيقة ما يلى :

– المبادئ التى يسير عليها التعاون المشترك :

١ – احترام السيادة والمساواة بين الدول والحفاظ على المصالح المتبادلة على أساس المعاملة بالمثل .

٢ – السيادة الدائمة للدول والشعوب على مواردها الطبيعية .

٣ – نبذ العدوان وعدم شرعية احتلال وضم أراضى (الغير) بالقوة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى وتسوية الخلافات والمنازعات بالطرق السلمية .

٤ – الكفاح المشترك ضد السيطرة والتفرقة العنصرية والاستغلال فى جميع صوره .

مجالات التعاون وبرنامج العمل :

أوصى الإعلان بأن التعاون المشترك يكون فى المجالات التالية :

١ – الميدان السياسى والدبلوماسى والالتزام بسياسة عدم الانحياز وإدانة الاستعمار والصهيونية والفصل العنصرى وتعزيز التمثيل الدبلوماسى والاقتصادى .
٢ – الميدان الاقتصادى والمالى والتجارى .
٣ – الميدان التربوى والثقافى والاجتماعى والعلمى والفنى .

الوثيقة الثالثة : إعلان حول التعاون الاقتصادى والمالى الأفريقى العربى :

أشارت إلى ما يلى :

١ – تشجيع المؤسسات المالية والمتعددة الأطراف على تقديم مساعدات فنية ومالية لدراسات الجدوى لمشروعات التنمية فى أفريقيا .

٢ – تدعيم موارد المؤسسات المالية الوطنية والمتعددة الأطراف التى تعمل فى ميدان التنمية الأفريقية .

٣ – تدعيم العلاقات التجارية عن طريق إعطاء معاملة تفضيلية متبادلة وتشجيع التعاون الفنى بين الدول العربية والدول الأفريقية .

٤ – زيادة المساعدات المالية الثقافية وتنسيق المساعدات المقدمة من الدول العربية والمؤسسات المالية الجماعية .

٥ – تشجيع توظيف رءوس الأموال العربية فى الدول الأفريقية فى شكل قروض أو ودائع واستثمارات مباشرة خاصة عن طريق المشروعات المشتركة .

٦ – أن تقوم اللجنة الدائمة بالتنسيق مع المؤسسات الأفريقية والعربية المختصة لوضع هذا البرنامج موضع التنفيذ .

الوثيقة الرابعة : تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الأفريقى العربى :

انطوت هذه الوثيقة على الأجهزة الرئيسية التالية :

١ – مؤتمر القمة المشترك ، ويعقد مرة كل ثلاث سنوات .

٢ – مجلس وزراء الخارجية المشترك ، ويعقد الاجتماع العادى للمجلس مرة كل ثمانية عشر شهراً .

٣ – اللجنة الدائمة وتتكون من ٢٤ وزيراً أو ممثليهم من السفراء على الأقل ، وتختص بتنفيذ أعمال التعاون العربى الأفريقى وتوجيه التعاون نحو أهدافه السياسية والاقتصادية والاجتماعية

٤ – مجموعات العمل واللجان المتخصصة : تنشأ هذه المجموعات فى الميادين التى أشار إليها إعلان وبرنامج التعاون الأفريقى العربى وهى ميادين التجارة والتعدين والصناعة والزراعة والطاقة والنقل والمواصلات والتعاون المالى والتعليمى والعلمى والفنى .

وتتكون كل مجموعة عمل من عدد متساو بقدر الإمكان من خبراء من الجانبين .

٥ – لجنة التنسيق : تتولى تحت إشراف اللجنة الدائمة مسئولية تنسيق عمل مجموعات العمل من ناحية ، ومن ناحية أخرى ضمان تنفيذ القرارات الواردة فى مجال التعاون المشترك(٢) .

٦ – محكمة أفريقية أو لجنة للتوفيق والتحكيم لفض أى نزاع قد ينشأ بين الطرفين .

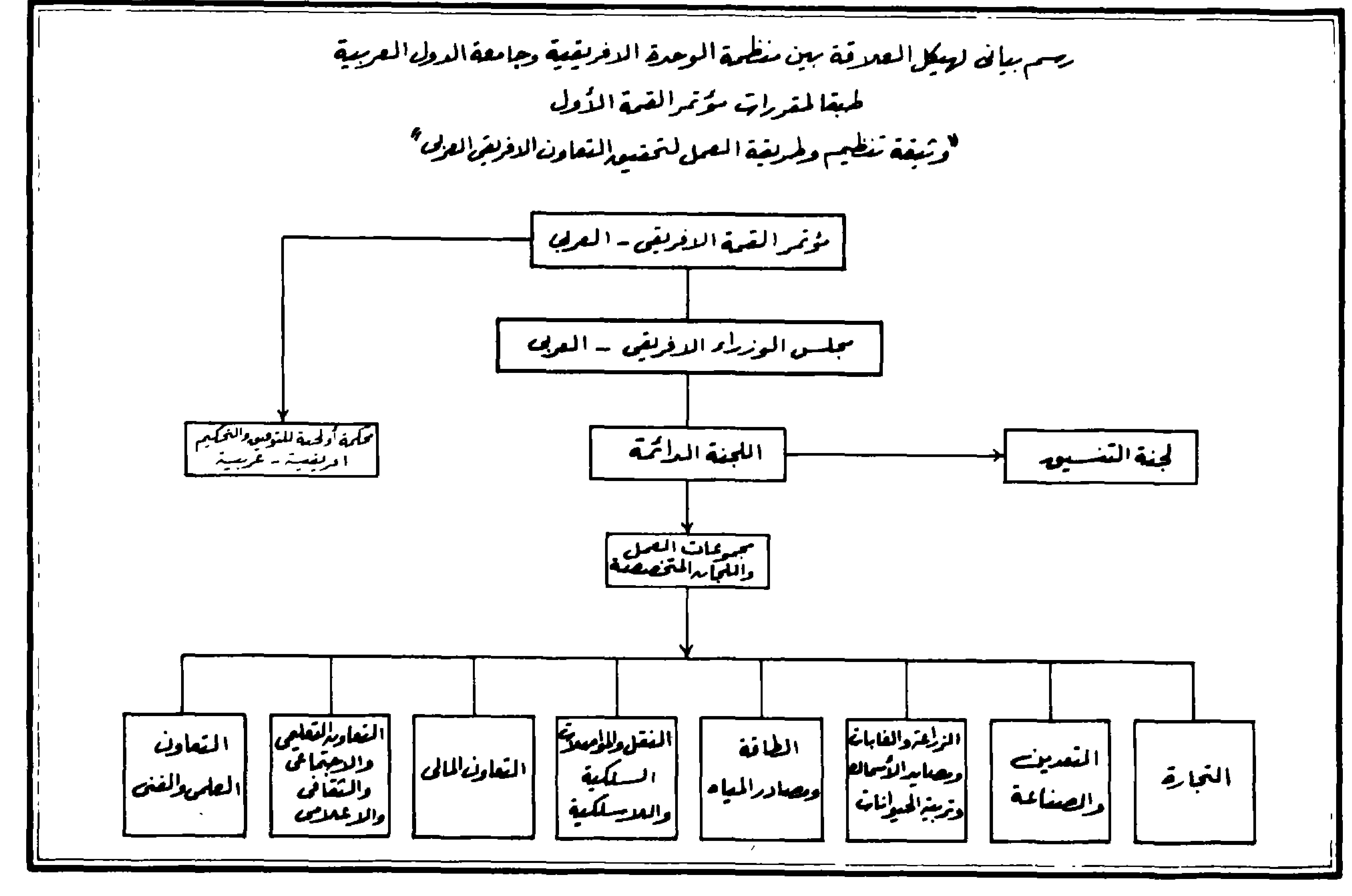
مؤتمر القمة العربى الأفريقى وأبعاده :

إن لقاء القمة العربى الأفريقى الأول يمثل ثمرة جهد متصل بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية منذ بداية عملها المشترك فى أوائل عام ١٩٧٤ ، وذلك بعد أن أدركت الدول العربية والأفريقية عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣

---

(٢) المرجع السابق

وكذلك : انظر الرسم البيانى للهيكل التنظيمى بين منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية طبقا لقرارات مؤتمر القمة الأفريقى العربى الأول فى الصفحة المقابلة .


رسم بيانى لهيكل العلاقة بين منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية
طبقا لمقررات مؤتمر القمة الأول
"وثيقة تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الافريقى العربى"
مؤتمر القمة الافريقى - العربى
مجلس الوزراء الافريقى - العربى
محكمة أو لجنة للتوفيق والتحكيم افريقية - عربية
اللجنة الدائمة
لجنة التنسيق
مجموعات العمل واللجان المتخصصة
التجارة
التعدين والصناعة
الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتربية الحيوانات
الطاقة ومصادر المياه
النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية
التعاون المالى
التعاون التعليمى والاجتماعى والثقافى والاعلامى
التعاون العلمى والفنى
شكل (١٢)

ما يربطها من عوامل تاريخية وأهداف مشتركة ووحدة المصير.

ولقد جاء لقاء القمة للمجموعتين العربية والأفريقية لأول مرة بعد أن كان هذا اللقاء يتم فى إطار مجموعة دول عدم الانحياز ، ومن خلال مؤتمرات الدول النامية ، وفيما يلى نتائج وأبعاد قرارات هذا المؤتمر :

أولاً : جدية تحقيق التعاون المشترك :

أكد هذا المؤتمر النوايا الطيبة من جانب الدول العربية ، وخاصة الدول النفطية العربية فى رغبتها فى تحقيق التعاون المشترك وفى استثمار رءوس الأموال العربية فى أفريقيا وإنجاز المشروعات الأفريقية ، وكان ذلك محل تقدير الدول الأفريقية وإزالة المخاوف والشائعات التى كانت ترددها القوى الاستعمارية . ومما لا شك فيه أنه سوف يبقى للعرب والأفارقة أعداء لها مهما كانت العلاقات العربية الأفريقية ، وأكبر رد تستطيع الدول العربية والأفريقية أن تقدمه للقوى الصهيونية والاستعمارية التى تحاول الدس والوقيعة إنما هو الاستمرار فى تحقيق التلاحم العربى الأفريقى الذى تجلى فى هذا المؤتمر.

ثانياً : قضايا التحرر العربية والأفريقية :

لقد أصبحت القضية الفلسطينية بعد هذا المؤتمر فى الفكر الأفريقى العام على مستوى قضايا تحرير الشعوب الأفريقية المكافحة فى روديسيا وجنوب أفريقيا .

وأكد رئيس جمهورية السنغال فى المؤتمر حق منظمة التحرير الفلسطينية فى إقامة دولة تقيم عليها شعبها ، وطالب باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية فى مؤتمر جنيف ، كما أعلن رئيس زامبيا الموافقة على فتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية فى لوزاكا عاصمة زامبيا ، وأعلن تأييد بلاده لنضال الشعب الفلسطينى والقضية الفلسطينية .

وقد سبق أن قامت عدة عواصم أفريقية فى عام ١٩٧٣ بفتح مكاتب لمنظمة التحرير الفلسطينية فى بلادها ، وبدأت ذلك أوغندة ثم تشاد والسنغال .

وهذا كله يدل على تفهم الدول الأفريقية العميق للحق العربى والقضية الفلسطينية .

ومن جهة أخرى فقد أكد المؤتمر مساندته التامة لنضال شعوب زمبابوى وجنوب أفريقيا وجيبوتى لاستعادة حقوقهم الوطنية المشروعة وكانت مبادرة ج . م . ع والدول العربية فى تقديم الدعم المادى لحركات التحرر الأفريقية دليلاً يؤكد ارتباط نضال الشعوب الأفريقية والشعب الفلسطينى فى معركتهم ضد العنصرية والاستعمار .

ثالثاً : كما أدى هذا المؤتمر إلى ضعف الموقف الإسرائيلى أمام عوامل الأيدولوجية الأفريقية فى مكافحة الاستعمار بعد أن اقتنعت الدول الأفريقية بأن إسرائيل دولة استعمارية عنصرية دخيلة لا تنتمى أيدلوجيا إلى أفريقيا أو آسيا أو العالم الثالث .

وهذا التضامن الأفريقى يجد سنده القانونى من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية الذى نص على مكافحة الاستعمار وعلى وحدة دول أفريقيا وتضامنها .

رابعاً : التساند العربى والأفريقى فى الأمم المتحدة :

يؤكد هذا المؤتمر أهمية تحقيق تنظيم التساند السياسى العربى الأفريقى فى مجالات الأمم المتحدة لأنه إذا اتحدت أصوات الدول العربية الأفريقية فإنها تتمتع بحق الڤيتو فى الأمم المتحدة ، وتجعلها قادرة على منع صدور أى قرار فى غير مصلحتها .

ولقد تجلى التضامن العربى الأفريقى خلال الدورة الثلاثين للجمعية العامة عام ١٩٧٥ والتى أوصت باعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية .

خامساً : التعاون الاقتصادى المشترك[٣] :

تتيح القرارات الاقتصادية التى أصدرها المؤتمر الفرصة للدول العربية والأفريقية لإجراء التعاون والتكامل الاقتصادى فى مجالات الزراعة والصناعة حتى تتمكن من التعامل مع الدولة الصناعية على أساس المنفعة المتبادلة وعدم الاستغلال .

وتتمشى هذه القرارات مع توجيهات مؤتمرات دول عدم الانحياز ومؤتمرات الدول النامية والتى أوصت بضرورة اعتماد الدول النامية على نفسها وعلى دعم التعاون فيما بينها حول حاجات الدول العربية والأفريقية .

ومما هو جدير بالذكر أنه قد عقد فى يوليو من السنة نفسها مؤتمر قمة أفريقى آخر فى ليبرفيل بجابون يدعم ويؤيد قرارات مؤتمر القاهرة ، ويزيد عليها ، وها هو ذا فى الفترة من ١٨ - ٢٢ من يوليو سنة ١٩٧٨ قد عقد مؤتمر القمة الأفريقى الخامس عشر فى الخرطوم العاصمة السودانية .

١ - مؤتمر ليبرفيل بجابون من ٢٣ من يونيو إلى ٥ من يوليو سنة ١٩٧٧ :

ولقد أثيرت فى هذا المؤتمر المؤامرات التى تتعرض لها القارة الأفريقية والأخطار التى تحيط بها حيث أصبحت أفريقيا المستقلة ميدان صراع للقوى المتنازعة فى العالم بعد أن انتقل مسرح هذه المؤامرات من آسيا وأمريكا الجنوبية ، مما يحتم على شعوب القارة اليقظة التامة للتصدى لهذه الأخطار ودعم وحدة هذه الشعوب وحل مشاكلها بأنفسهم عن طريق التشاور والحوار والمفاوضات .

ومن قرارات المؤتمر التركيز على التحرير الكامل لأفريقيا ؛ كما أنه قد رحّب بانضمام جيبوتى إلى منظمة الوحدة الأفريقية بمناسبة حصولها على الاستقلال فى يوليو سنة ١٩٧٧ داعياً جميع الدول الأعضاء فى المنظمة إلى بذل قصارى جهدها لمساعدة هذه الدولة الحديثة ودعم استقلالها .

---

(٣) محمد عبد الغنى سعودى (دكتور) وآخرون : مرجع سابق - القاهرة ١٩٧٨ .

وفى مجال مناهضة النظم العنصرية فى القارة والمتمثلة فى جنوب أفريقيا ناشد المؤتمر تشديد الخناق حول نظم حكم الأقلية البيضاء التى يتزعمها كل من إيان سميث المتمرد وفورستر الفاشستى مع تقديم العون المادى والمعنوى لحركات التحرير .

وفيما يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط أوصى المؤتمر بفرض العزلة على إسرائيل على المستوى الدبلوماسى والسياسى والاقتصادى والعسكرى مطالباً كل الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية أن تؤيد بلا تحفظ الكفاح العادل الذى يخوضه الشعب الفلسطينى واكتشاف جميع الوسائل التى تؤدى إلى سلام دائم فى الشرق الأوسط .

ولقد أجريت مقارنة بين العدوان العنصرى على موزمبيق والعدوان الصهيونى الذى شنته قوى عنصرية أخرى متمثلة فى إسرائيل على الدول العربية والشعب الفلسطينى ؛ كما أسترعيت الأنظار إلى البعد الجديد والخطر للموقف فى هذه المنطقة الناجم من تولى جماعة ليكود الإرهابية الحكم فى إسرائيل .

ولقد أكّد المؤتمر من جديد مساندة منظمة الوحدة الأفريقية والدول الأعضاء لقضية الشرق الأوسط وفلسطين ماعدا وفد ساحل العاج الذى تحفظ فى نقطة « واعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال التفرقة العنصرية » ، كما أجمع مجلس المؤتمر على الاعتراف بضرورة وجود تنسيق فعّال بين أنشطة منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية لمكافحة أعدائها المشتركين(٤)

وفيما يتعلق بالمجال الاقتصادى أكّد المؤتمر ضرورة تنشيط التعاون الاقتصادى بين الدول الأفريقية على أن يمتد هذا التعاون إلى الدول النامية ، وعليه فإنه يجب على هذه الدول أن تزيد من ترابطها وتماسكها من أجل فرض نظام دولى جديد أكثر عدلاً .

كما أشاد المؤتمر بالنتائج الإيجابية التى أسفر عنها مؤتمر القمة العربى الأفريقى الأول الذى عقد فى القاهرة والذى – كما سبقت الإشارة – كرّس مبدأ التكامل بين

---

(٤) جامعة الدول العربية : تقرير الإدارة الإفريقية لسنة ١٩٧٧ .

المجموعة العربية والأفريقية .

كذلك ناشد مؤتمر ليبرفيل كلاً من المغرب وبنيين العودة إلى شغل مقعديهما داخل منظمة الوحدة الأفريقية .

وأقر المؤتمر أن تصاعد الكفاح المسلّح لحركات التحرير هى وحدها الكفيلة بتمكين شعب زيمبابوى وناميبيا من نيل حقوقها فى الاستقلال وتقرير المصير.

ولقد أثار المؤتمر موضوع الأحداث التى وقعت بين زائير وأنجولا ، وأدت إلى غزو إقليم شابا بجنوب شرقى زائير وأثير بأن الهجوم على زائير كان من داخل أراضى أنجولا .

وأشار المؤتمر إلى أن الوضع فى (جنوب القارة) مقلق للغاية ومسئولية حله مسئولية جماعية تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء فى المنظمة .

كما أنه قد علّق على مشكلة الاعتداءات المتكررة التى تقوم بها قوات نظام حكم إيان سميث غير الشرعية العنصرية على موزمبيق ، وقرر المؤتمر تأييدها ، كما تألفت لجنة خاصة لمعاونتها .

ولقد تقرر أن يُعهد إلى البنك العربى للتنمية فى أفريقيا فى إطار توزيع الأعمال مهمة القيام بالأبحاث والدراسات اللازمة لدى الدول الأفريقية وإجراء الاتصالات بينهما وبين الدول العربية الممولة وقُدم مشروع قرار فى هذا الصدد .

وقد أثار المؤتمر مشكلة التدخلات فى الشئون الداخلية للدول ، ومشكلة انتهاك مبادئ ميثاق وقرارات منظمة الوحدة الأفريقية ، وعرضت وثيقة بشأن الأساليب والإمكانات الخاصة بالتوصل إلى حل للمنازعات المقلقة داخل القارة الأفريقية ، واقترح بالتفويض بالتحقيق فورًا فى جميع حالات الخلاف التى يمكن أن تؤثر على التجانس والسلام والأمن فى أى منطقة بالقارة الأفريقية واتخاذ القرارات اللازمة لذلك [٥] :

---

(٥) المصدر السابق .

كما أثار المؤتمر مشكلة الخلافات بين ليبيا وتشاد ، وتقرر تشكيل لجنة لبحث وسائل تسوية الخلافات بين الدولتين .

وكذلك تقرر تشكيل لجنة ثانية لدراسة النزاع القائم بين الصومال وإثيوبيا وهى نفس اللجنة التى عهدت إليها هذه المهمة سنة ١٩٧١ .

وتقرر تشكيل لجنة ثالثة لحسم النزاع بين إثيوبيا والسودان الناتج عن مزاعم اتهام حكومة السودان بالتدخل فى شئون إثيوبيا عن طريق مساندة ما سميت بالحركات الانفصالية فى إقليم إرتيريا وأنصار الإمبراطور السابق ، وذلك برغم دوره فى مساندة الوحدة بين شمالىّ السودان وجنوبيه .

وقرر المؤتمر فى صدد الخلافات التى تنشأ بين الدول الأفريقية إنشاء لجنة خاصة للوساطة والتحكيم لحل المنازعات التى تنشب بين الدول الأفريقية .

وعلى ذلك نجد أن المؤتمر قد صادق على القرارات التى اتخذها مؤتمر وزراء الخارجية ، وخاصة تلك التى لا تثير أية مشاكل أوحساسيات بين الدول الأعضاء .

أما فيما يتعلق بالموضوعات التى تنطوى على حساسيات خاصة بالنسبة للعلاقات بين الدول الأعضاء فقد تقرر تشكيل لجان خاصة لدراسة هذه الموضوعات وإيجاد الحلول لها .

ومن هنا يمكن القول بأن المؤتمر لم يتمكن من إيجاد حلول مناسبة للمشاكل الحالية التى تتعرض لها القارة الأفريقية بل على العكس من ذلك فقد بدت واضحة سياسة المحاور ، كما نجد أن من أهم قراراته تلك الخاصة بقضية الشرق الأوسط ودعم ج . م . ع ودول المواجهة ضد إسرائيل ، وقرارات أخر بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى وإقامة دولته ، كذلك الإشادة بمبادرة الرئيس المصرى لإقرار السلام فى منطقة الشرق الأوسط .

٢ – مؤتمر القمة الأفريقى الخامس عشر فى الخرطوم من ١٨ – ٢٢ من يوليو سنة ١٩٧٨ [٦] :

انعقد هذا المؤتمر أيضاً فى فترة دقيقة بالنسبة لأفريقيا بعد أن تحولت إلى ساحة صراع بين القوى الكبرى وغدت مجالاً للتنافس الشديد بين المعسكرين ، بالإضافة إلى الخلافات المتزايدة بين الدول الأفريقية نفسها .

ولقد ساد الشعور بأن هذا المؤتمر سوف يقدم حواراً جاداً لحل المشكلات الأفريقية العديدة بغض النظر عن الخلافات الأيديولوجية .

ولعل اختيار الخرطوم العاصمة السودانية بما تمثله من حلقة اتصال بين أفريقيا العربية وأفريقيا غير العربية كمكان لانعقاد المؤتمر اختيار له دلالته فى محاولة ربط القارة بعضها ببعض وتقريب وجهات النظر الأفريقية العربية .

من القرارات الهامة لهذا المؤتمر أيضاً تلك التى نوقشت بخصوص قضية الشرق الأوسط والمسألة الفلسطينية ، ولقد انتهت المناقشات باتخاذ قرارات تعتبر نصراً للدول العربية وامتداداً لسياسة الدول الأفريقية منذ حرب أكتوبر ، وصدر قرار يؤكد اعتبار قضية الشرق الأوسط والمسألة الفلسطينية قضية أفريقية عربية ، وإدانة إسرائيل ومساندة مصر ودول المواجهة العربية وشعب فلسطين ، وأدان القرار سياسة إسرائيل التوسعية وسياستها فى بناء المستوطنات ، وأشار إلى حق دول المواجهة العربية والشعب الفلسطينى فى السيادة الكاملة على الأراضى العربية .

وناشد المؤتمر المجتمع الدولى عزلَ إسرائيل ، وقد نص القرار أيضاً على اتخاذ الترتيبات المشتركة بين الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية للنظر فى مسألة الشرق الأوسط والمسألة الفلسطينية والعمل على إنشاء جهاز موحد للأمانتين من أجل تعاون أفضل ، كما أن المؤتمر يناشد دول العالم كافة

---

(٦) جامعة الدول العربية : تقرير الإدارة الأفريقية لسنة ١٩٧٨ .

وانظر أيضا : مجلة السياسة الدولية : مقال د. سلوى لبيب – العدد ٥٤ ، أكتوبر سنة ١٩٧٨ .

مساندةَ الشعب الفلسطيني فى نضاله من أجل استرداد حقوقه الوطنية المشروعة والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً لشعب فلسطين . ويندد بالاعتداءات الإسرائيلية المشروعة على الشعب الفلسطيني داخل فلسطين المحتلة بما تقترفه إسرائيل كل يوم من القمع والإرهاب وبناء المستوطنات وتغيير معالم الأرض الجغرافية والسكانية والحضارية ، ولقد بلغت هذه العدوانية ذروتها عندما غزت إسرائيل جنوبي لبنان مما يؤكد طبيعتها العدوانية والتوسعية .

ولقد أشاد المؤتمر بمبادرة السلام المصرية ووصفها بأنها إنجاز من إنجازات السلام القائم على العدل .

وعلى ذلك فلقد نجحت الدبلوماسية العربية فى الحصول على التأييد الكامل بالنسبة لقضية الشرق الأوسط ومسألة فلسطين من قبل مؤتمر القمة الأفريقى الخامس عشر .

كما أن المؤتمر يدين التحالف غير المقدس بين النظام الصهيونى فى إسرائيل والنظام العنصرى فى جنوب أفريقيا وزمبابوى وناميبيا والإمبريالية ، ويهيب بكل الدول الأعضاء لمواجهة أخطار هذا التحالف على الشعوب العربية والأفريقية مؤكدين أن الكفاح المسلّح ضد العنصريين والصهيونيين والإمبرياليين هو أكثر الوسائل فعالية .

وصدر قرار لتحويل لجنة السبعة الخاصة بدراسة الحظر البترولى للدول العنصرية إلى لجنة دائمة ، وطالب القرار دول الأويك وخاصة الدول الأفريقية بفرض وتنفيذ الحظر البترولى على الدول العنصرية فى الجنوب الأفريقى .

وفيما يتعلق بمشكلات القارة الاقتصادية والتعاون العربى الأفريقى فقد تناول المؤتمر مشكلتين هامتين :

الأولى خاصة بظروف القحط والكوارث الطبيعية فى القارة ، والأخرى

بشأن التعاون العربى الأفريقى والمساعدات التى قدمتها الدول العربية لأفريقيا : فلقد طالبت غانا وتنزانيا بتقديم المزيد من العون المالى العربى ، وطالبت الجابون وتنزانيا والجزائر بإلغاء مجموعات العمل القائمة على دراسة التعاون العربى الأفريقى لأنها تزيد من تعقيد الأمور. وأعلنت كينيا أن حجم المعونات العربية إلى الدول الأفريقية ضئيل ، واقترحت السنغال تخصيص مبلغ ١٥ مليون دولار من الأموال العربية لدول القحط والكوارث على أن تكون بصورة هبة ، وطالبت نيجيريا بتوصية الدول العربية بتوجيه استثماراتها إلى الدول الأفريقية بدلاً من البنوك العربية.

ومن الملاحظ أن القضايا الأساسية التى تعرض لها المؤتمر قضية التدخل الأجنبى فى أفريقيا ، ولعل هذا التهديد لأمن القارة وأهمية المشكلة هو الذى دفع أربعة وثلاثين رئيساً أفريقيا للمشاركة فى هذا المؤتمر ، ومع أن الخلافات احتدمت بين القادة الأفارقة وكانت أوضح ما يكون حول تعريف التدخل الأجنبى وصوره - فإن الاتفاق كان تاماً فيما يتعلق بأحقية كل دولة أفريقية فى طلب المعونة من أية دولة أو جهة خارج القارة (٧).

ونجد أن القرارات الخاصة بهذا الشأن جاءت مائعة تعكس عدم الاتفاق والخلاف فى الرأى بين الدول الأفريقية.

وانعكس هذا أيضاً على القرار الخاص بإنشاء قوة الأمن الأفريقية ، وهذا ليس بمستغرب بسبب التكوين السياسى والاقتصادى لدول القارة.

أما بالنسبة لفض المنازعات الأفريقية فلقد جاءت قرارات هذا المؤتمر مشابهة لقرارات مؤتمرات القمة السابقة حيث يتم اللجوء إلى تشكيل لجان توسط من بين رؤساء الدول لدراسة المشكلة ومحاولة التوسط فيها ، وهذه هى الدبلوماسية

---

(٧) جامعة الدول العربية : تقرير الإدارة الأفريقية لسنة ١٩٧٨.

وانظر أيضا : مجلة السياسة الدولية : مقال د. سلوى لبيب - العدد ٥٤ أكتوبر سنة ١٩٧٨ (مصادر سابقة)

الشخصية التى أصبحت سمة مميزة لدبلوماسية القمة الأفريقية التى لجأت إليها المنظمة منذ نشأتها لأن طبيعة المنازعات الأفريقية تجعل من الصعب التوصل لحل شامل لها من خلال اجتماعات مجلس رؤساء الدول والحكومات .

وصدر قرار بالاتفاق التام بين القادة العرب والأفارقة فى يتعلق بالنظم العنصرية فى القارة – والسابق الإشارة إليها – فقد تمت الموافقة الجماعية على استقلال ناميبيا والتأييد التام لانتقال السلطة إلى الأغلبية السوداء فى روديسيا ومساندة حركات التحرير فى جمهورية جنوب أفريقيا .

مستقبل العلاقات بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية

أولاً : فى المجال السياسى

لقد سبقت الإشارة فى الفصل السابق إلى إيضاح آثار حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ فى مجال دعم التضامن بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية فى المجال السياسى وقيام الدول الأعضاء فى المنظمة بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل تضامناً مع الحق العربى واعتبار قضية فلسطين على مستوى قضايا الشعوب الأفريقية .

كذلك سبقت الإشارة إلى دور جامعة الدول العربية فى تأمين حركات التحرر الأفريقية وإدانة سياسة التمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا وروديسيا .

كذلك موقف الدول العربية المنتجة للبترول فى استمرارها بغرض الحظر البترولى على دول الأنظمة العنصرية .

وعلى ضوء ماسبق تتضح لنا الرابطة السياسية التى تمت فعلاً بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية .

غير أننا نلاحظ فى هذه المرحلة تعدد الخلافات السياسية الإقليمية بين بعض الدول العربية ، وكذلك تعددها بين الدول الأفريقية ، مما دفع ذلك ببعض هذه

الدول إلى الاستعانة بالقوى الكبرى لدعم موقفها وأدى ذلك كله إلى خلق الميل لدى كل منهما إلى التجاوب مع سياسات الدول الكبرى .

وهذا وضع يحقق بطبيعة الحال أطماع الدول الكبرى ، ويعرقل من تقدم التعاون الأفروعربى [٨] .

وعلى ضوء ذلك فإنى أقترح أنه يجب أن تعمل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية على الحفاظ على المكاسب التى تحققت حتى الآن فى مجال التعاون العربى الأفريقى .

وأن تقوم اللجنة الدائمة للتعاون العربى الأفريقى بإنشاء مجموعة عمل سياسية تعمل على وضع إستراتيجية مشتركة تهدف إلى الحفاظ على المكاسب السياسية التى حققتها المنظمتان وخاصة بعد تحقيق تضامنهما السياسى إثر حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وصدهما عن الدول العربية والأفريقية أطماع الدول الكبرى .

كما يجب أن تضع مجموعة العمل المقترحة فى اعتبارها أيضا الوضع الإسرائيلى فى القارة الأفريقية ، وتعمل على عدم تمكين إسرائيل من محاولاتها لإعادة وجودها بالقارة وجهودها فى هذا الصدد وهو ماسيتضح فى الدراسة التالية .

وذلك ضرورى وهام فى هذه المرحلة التى اختلفت فيها وجهات النظر فى مواجهة العدو الإسرائيلى وحتى تكون الصورة واضحة لدى الدول الأفريقية التى التزمت فى قرارات مؤتمرات القمة الإفريقية بعدم عودة علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل إلا بعد انسحابها من الأراضى العربية التى احتلتها فى عام ١٩٦٧ ، وأن التزامها هذا إنما هو نابع من أيديولوجية مشتركة أكدها إعلان القاهرة السياسى الذى أصدره لقاء القمة العربى الأفريقى الأول .

وبذلك يمكن تكوين رؤية واضحة وتفاهم كامل بين المجموعتين العربية والأفريقية مما يساعد على تعميق التعاون العربى الأفريقى للوصول به إلى أهدافه .

---

(٨) عدة لقاءات مع السيدة مديرة الشئون الأفريقية بوزارة الخارجية بالقاهرة .

ثانياً : فى المجال الإعلامى

إن مرحلة التفاعل العربى الأفريقى التى نشهدها هذه الأيام لايمكن أن ترسخ على أسس موضوعية إلا من خلال عمل إعلامى صادق وموضوعى ، والدول العربية والأفريقية تحتاج إلى تفاهم مستمر حول قضاياها وتمارس الجامعة العربية الوظيفة الإعلامية فى أفريقيا عن طريق مكاتبها الإعلامية فى بعض العواصم الأفريقية فى داكار ولاجوس ونيروبى وأديس أبابا .

غير أنه ليس لهذه المكاتب أى وجود رسمى فى الدول الأفريقية حيث إنها تعمل بصفة غير رسمية ويلحق مديرو هذه المكاتب بالسفارات العربية التابعين لها بجنسياتهم فى العواصم الأفريقية .

وتعتبر كينيا أول دولة إفريقية وافقت على فتح مكتب للجامعة العربية فى نيروبى بصفة رسمية ، وذلك فى يناير ١٩٧٥ ، وقد تم افتتاح مكتب الجامعة فى أديس أبابا خلال مايو ١٩٧٦ ، وقد وافقت الحكومة الإثيوبية على اعتماد ممثل الجامعة لدى منظمة الوحدة الإفريقية وبانتظار موافقتها على فتح مكتب الجامعة العربية فى أديس أبابا بصفة رسمية . . وأعتقد أنه قد حان الوقت بعد تحقيق التلاحم العربى الأفريقى فى مؤتمر القمة لكى تقوم الدول الأفريقية بالاعتراف بمكاتب الجامعة العربية ولموظفيها بالصفة الدولية ، وأن تقوم منظمة الوحدة الأفريقية بافتتاح مكاتب إعلامية مماثلة فى الدول العربية ، وخاصة فى القاهرة حيث مقر الجامعة العربية (٩).

كما يجب أن تعمل مجموعة العمل المشتركة فى مجال الإعلام التى أنشأتها اللجنة الدائمة للتعاون العربى الأفريقى من أجل تقديم الواقع الأفريقى إلى الشعوب العربية

---

(٩) تقرير مندوب الأمانة العامة إلى بعض الدول العربية لجمع المعلومات عن العلاقات الثنائية مع الدول الأفريقية - الجامعة العربية - يناير سنة ١٩٧٧ .

وتقديم الواقع العربى إلى الشعوب الأفريقية ، وتعمل أيضاً على تنشيط التعاون بين اتحاد إذاعات الدول العربية واتحاد المنظمات الوطنية للإذاعة والتليفزيون فى أفريقيا .

ثالثاً : فى المجالين الثقافى والاجتماعى

لقد كان دخول الإسلام والثقافة العربية فى أفريقيا منعطفاً تاريخياً فقد اختلط العرب والمسلمون بجميع شعوب القارة الأفريقية ، وارتحلت القبائل العربية والإسلامية عبر الصحراء وارتبطت بالإفريقيين شمالى القارة ووسطها وشرقيها وغربيها .

وكان للعرب تأثير فى شرقى أفريقيا وغربيها فى انتشار اللغة العربية ، وأغلب المناطق التى تتحدث باللغة غير الأوروبية فى شرقى أفريقيا هى السواحيلى وفى غربى أفريقيا الهوسا ، ونجد أن حوالى ٢٠٪ من مصطلحات لغة السواحيلى والهوسا جاءت من اللغة العربية (١٠) .

ومن ذلك نرى مدى المشاركة التاريخية فى ارتباط الثقافتين العربية والأفريقية وأن ٧٠٪ من أولئك الذين ينتمون إلى الثقافة العربية يعيشون فى أفريقيا .

آفاق التعاون الثقافى العربى الأفريقى :

الملاحظ أن النزوع إلى الثقافة أصل الطموحات البشرية من أجل التقدم والتنمية ، ولاشك أن العلاقات الأفروعربية ستعزز بطريقة مجدية عملية التفاهم العميق بين الأمة العربية والدول الأفريقية عن طريق التفتيش النشيط والكشف

---

(١٠) **African Affairs, London, The Royal African Society, No. 278, 1971.**

وانظر أيضا : د. حسن إبراهيم حسن : انتشار الإسلام فى القارة الأفريقية - القاهرة ١٩٦٦ .

الحثيث للإنتاج والثمرات التى نجمت عن العلاقات العربية الأفريقية منذ أقدم العصور .

بدأ الأفارقة إحياء تراثهم الثقافى الذى طالما أهمله وقلل من شأنه المستعمرون — وقد آن الأوان لأن يعيد العرب والأفارقة بناء الجسور المتينة التى كانت تربط فيما بينهم فى إطار النضال المشترك من أجل تصفية الاستعمار والصهيونية والعنصرية ؛ والعمل لذلك يتطلب دراسة مقترحات معينة نوردها فى النقاط التالية[١١] :

١ – **الاتفاقيات الثقافية** : والخطوة الأولى فى نظرى هى تشجيع الاتفاقات الثنائية بين الدول العربية والأفريقية والتى قد تتضمن إقامة مراكز ثقافية وتبادل الطلبة والمنح الدراسية وتبادل الوفود الثقافية والتربوية وغيرها . .

٢ – **المراكز الثقافية** : المراكز الثقافية مرايا تعكس انعكاساً صادقاً الحقائق المميزة للشعوب . والدول العربية الأفريقية قد عرفت تجربة المراكز الثقافية التى عملت فى أقطارهم إبان الاستعمار مثل المجلس البريطانى ومدارس التحالف الفرنسى ، ومعاهد جوته الألمانية وقد آن الأوان للبلدان العربية والأفريقية لأن تقوم ببناء المراكز الثقافية فى الوطن العربى وأفريقيا لتكون بمثابة ميادين لعرض الميراث الثقافى بجميع أنواعه ومضامينه .

٣ –**المنح الدراسية** : إن الشباب أفضل وسيلة لتعزيز العلاقات بين الشعوب ، ويمكن وضع برامج للتبادل الثقافى على مستوى ثنائى ، أو عن طريق منظمة الوحدة الأفريقية أو الجامعة العربية لزيادة عدد الطلبة الأفارقة الذين يذهبون للدراسة بالجامعات العربية ، ولقدوم الطلبة العرب من أجل تحصيل العلم فى الجامعات الأفريقية . وتجب الإشارة هنا إلى أن اللغة ليست بعائق لأن الموضوعات العلمية والطبية تدرس باللغة العربية وبالإنجليزية فى الجامعات العربية .

---

(١١) مجلة السياسة الدولية العدد ٥١ ، يناير ، سنة ١٩٧٨ ص ١٧٨/١٧٧ .
وانظر أيضا : لقاء مع مسئول بالمركز الإستراتيجى بالأهرام .

٤ – **دراسة التاريخ وتعليم اللغة العربية** : تتمتع اللغة العربية باهتمام دولى متزايد وهى لغة أفريقية ومعترف بها من قبل منظمة الوحدة الأفريقية ؛ كما أنها إحدى اللغات الرسمية فى الأمم المتحدة ، ومن المعروف أن عدداً كبيراً من المعاهد الأفريقية راغبة فى وضع مناهج لتدريس هذه اللغة ، وانتشار اللغة العربية فى الأقطار الأفريقية سيؤدى بصورة ملموسة إلى إزالة بعض الحواجز التى تعترض التبادل الثقافى ، وتقوية الاتصالات بين الشعوب الأفريقية والأمة العربية .

وفى الوقت نفسه يجب على معاهد الدراسات العليا فى الأقطار العربية – أن تعنى بتدريس اللغات الأفريقية كالسواحيلية والهوسا لطلابها وكذا تاريخ الدول الأفريقية .

٥ – **المجلس الجامعى الأفرو – عربى** : أوصى مؤتمر القمة الأفرو – عربى الأول بإقامة أطرًا إدارية لتنسيق نشاطات الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية المشتركة وحبذا لو أقيم ضمن هذه الأطر مجلس جامعى أفرو – عربى للتعاون فى المجال الأكاديمى يكون من بين أعماله :

(ا) تبادل تنسيق المناهج الجامعية .

(ب) إعداد البحوث العلمية ذات الاهتمام المشترك .

(جـ) تبادل الأساتذة .

(د) تنظيم المؤتمرات والندوات للعلماء العرب والأفريقيين لتقديم بحوثهم فى مجالات العلوم والأدب .

(هـ) نشر مجلة دورية تتخصص فى الشئون العربية الأفريقية .

إن جامعة الدول العربية وبخاصة المنظمة العربية للعلوم والتربية والثقافة ، ومنظمة الوحدة الأفريقية – مقتنعتان بالحاجة إلى توطيد العلاقات الثقافية بين الأمة العربية والشعوب الأفريقية . ولاشك أنهما تأسيساً على منطلقات التعاون العربى

الأفريقى – سيسهمان بدور فعال فى إعادة التاريخ العربى الأفريقى إلى مجراه ، وهذا سيؤدى إلى دعم مسيرة التعاون العربى الأفريقى الذى هو تيار تحررى هام فى حركة التحرير العالمية[١٢] .

رابعاً : فى المجال الاقتصادى

إن سمات التشابه بين الاقتصادين العربى والأفريقى كثيرة بحيث تكاد تتطابق ، ونلاحظ تشابه الاقتصادين فى الصفات المميزة التالية :

١ – إنتاج المواد الأولية .

٢ – ضآلة دور الصناعة فى الاقتصاد القومى .

٣ – انخفاض مستوى الدخل القومى والفردى .

٤ – اعتماد الاقتصادين العربى والأفريقى على محصول واحد .

٥ – تبعيات الاقتصاديات العربية والأفريقية .

٦ – ضعف نسبة التبادل التجارى فيما بين الدول العربية ، وكذلك فيما بين الدول الأفريقية وضآلة نصيب الدول العربية والأفريقية من التجارة العالمية .

ويتضح مما سبق مدى مايعانيه الاقتصادان العربىُّ والأفريقى من تشابه فى مشكلات مميزة فى الوقت الذى تقوم فيه الدول المتقدمة بخلق تكتلات اقتصادية تهدف إلى تحقيق خير مجتمعها .

وإذا كانت الدول الصناعية المتقدمة وجدت نفسها فى حاجة إلى التكتل حتى تزداد قوة فإننا نرى أن الدول العربية والدول الأفريقية أحوج ماتكون لتحقيق مثل هذا التعاون بهدف تنسيق مواردها الطبيعية والصناعية والزراعية .

ولاتمتلك الدول العربية والأفريقية منفردة من الموارد والإمكانات وتكامل

---

(١٢) المصادر السابقة .

عناصر الإنتاج بحدودها الراهنة ما يمكنها من أن تحقق لسكانها رخاءً حقيقياً مستمراً .

ولهذا ظهرت الرغبة فى تحقيق وتوسيع التعاون الاقتصادى بين الدول الأفروعربية .

والقارة الأفريقية غنية بمصادرها الطبيعية وخاماتها المتنوعة ، ولكننا نرى أن الفائدة المستغلة من منتجات القارة الأفريقية محدودة ، ويرجع ذلك إلى بطء استخدام التكنولوجيا الحديثة فى الإنتاج ، وفى الوقت نفسه نجد أن الدول العربية وخاصة الدول المنتجة للبترول تقوم باستثمار أموالها دون تنسيق أو تخطيط .

وعلى أثر حرب أكتوبر ١٩٧٣ وتحقيق التضامن العربى الأفريقى نجد أن الرأى العام الأفروعربى قد اقتنع بأهمية تحقيق الرابطة الاقتصادية بين الدول العربية والأفريقية والاستفادة من مصادر الثروة الطبيعية للقارة ، وأن فى ذلك فائدة مشتركة للطرفين العربى والأفريقى .

والملاحظ أن ظاهرة الحياة الاقتصادية والثورة التكنولوجية والعلمية التى صاحبتها وضخامة مشاكل التنمية المعقدة فى الدول الأفريقية والعربية تدعوها إلى الاعتماد المتبادل على قدراتها الذاتية والتعاون بينها فى ترشيد الاستخدام المشترك لإمكاناتها لتسريع معدل التنمية فيها بما يحقق مستوى معيشى لائق بالإنسان العربى والأفريقى واستكمال سيطرتها على موارد ثروتها الطبيعية (١٣) .

إننا أصبحنا نعيش فى عالم يتزايد فيه دور العوامل الاقتصادية ويتضاءل أثر الأيديولوجيات ، عالم أضحت أهم أسسه دعم الروابط بين شعوبه وتبادل المصالح

---

(١٣) **Africa, Journal of International African Institute, London, Oxford press, Year 1973, 1975.**

وانظر أيضا : د . عبد الغنى سعودى وآخرون – العلاقات العربية الأفريقية ، دراسة فى أبعادها المختلفة – القاهرة سنة ١٩٧٨ .

الاقتصادية ، ومن هنا فإن المدخل الاقتصادى للعلاقات العربية الأفريقية لوأحسن اختيار أسسه والمبادئ التى يرتكز إليها فإنه سيزيد من قدرة المجموعة على تحديات العصر ، وأعتقد أن مبدأ التدرج فى التعاون يجب أن يكون أساساً مشتركاً فى جميع مجالات التعاون .فالدول العربية والأفريقية تفتقر إلى الخبرة فى مجال العمل المشترك ويواجهها العديد من المشاكل المعقدة ، ولذا فإنه فى ضوء هذه الظروف قد يكون من المناسب أن تختار دول المجموعة الأفرو – عربية أهدافاً محدودة وتحقق عائداً ملموساً ، وذلك يساعد على اكتشاف أنسب الأساليب للتعاون فى مختلف المجالات من تجارية ومالية وصناعية وزراعية وغيرها ، فضلا عن أن النجاح فى تحقيق نتائج ملموسة – وإن كانت محدودة – من شأنه تنمية الثقة فى مزايا التعاون والعمل المشترك ويسمح بالانطلاق نحو مشروعات أكثر طموحاً .

وهذا يتطلب التعرف على ظروف وإمكانات كل دولة من دول المجموعة ، ولقد لوحظ أن هناك نقصاً واضحاً فى المعلومات الأساسية المتوفرة لدى كل طرف عن الطرف الآخر ؛ كما أن المصادر التى يستقى منها كل طرف معلوماته عن الطرف الآخر مازالت فى معظمها مصادر أجنبية لاتقدم فى حالات عديدة تطابق الواقع ، يساعد على ذلك حائط العزلة التى فرضته الدول الاستعمارية على هذه الدول فى الماضى .

ولذا يلاحظ أن الخطوة الأولى المناسبة لبدء التعاون العربى الأفريقى فى المجال الاقتصادى هى التعريف المتبادل بالظروف والإمكانات الاقتصادية لكل دولة من دول المجموعة الأفروعربية وتنظيم تبادل هذه المعلومات بشكل دورى ومتجدّد ، والدور الهام فى هذا المجال للأمانة العامة لجامعة الدول العربية والسكرتارية العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية مع الاستعانة بالخبراء المتخصصين من الطرفين[١٤]

---

(١٤) الدكتور عبد الغنى سعودى وآخرون إشراف د . محمد محمود خيرى : العلاقات العربية الأفريقية (دراسة تحليلية فى أبعادها المختلفة – القاهرة ١٩٧٨) .

وجدير بالذكر أن التعاون العربي الأفريقي ليس وليد ظروف طارئة ، فظروف العصر وحقائقه لم تعد تسمح للكيانات القزمية بالاستمرار ، ومن ثم فإن هذا التعاون يجب أن ينظر إليه على أنه إستراتيجية وجود لاغنى عنها .

ومن هنا فلابد أن يأخذ هذا التعاون شكله التنظيمي الثابت الذى يسمح باستمرار الاتصالات بين دول المجموعتين على مختلف المستويات ، ويمكن التفكير مثلاً فى إنشاء منظمة إقليمية خاصة بالتعاون العربي الأفريقي فى المجال الاقتصادى ، أو أن تنشأ لجنة دائمة لهذا التعاون تجتمع دورياً مرتين فى العام مثلاً فى إحدى العواصم العربية ثم فى إحدى العواصم الأفريقية مرة أخرى ، وهذه تكون اجتماعات تمهيدية لاجتماع الوزراء المتخصصين .

وأعتقد أن المشروعات المشتركة تعتبر أفضل السبل لتحقيق التعاون العربي الأفريقي حيث تشترك فيها مجموعة عربية وأخرى أفريقية فتتقاسم عضوية مجلس الإدارة – مثل إنشاء بنك مشترك وشركة للتجارة الخارجية – وهذه المشروعات المشتركة تستطيع أن تدعم وتعمق التعاون العربي الأفريقي وتُفَضَّل على نظام القروض الذى لايرتبط بأى مشروعات اقتصادية مدروسة ويُحوَّل لفائدة الدول فى شكل إعانات للخزينة .

ونلاحظ أن أجهزة الأمم المتحدة تعمل على تشجيع التعاون الاقتصادى الإقليمي وتحث اللجان الاقتصادية التابعة لها على تقوية روابطها مع المنظمات الإقليمية .

ولذلك فإنى أرى أنه يجب أن تعمل المجموعات الاقتصادية المشتركة بين المنظمتين على الاستفادة من خبرة اللجنة الاقتصادية الأفريقية التابعة للأمم المتحدة فى مجالات التعاون الاقتصادى ، وكذلك فى الاستعانة بخبرة وآراء الأجهزة المتخصصة ذات الخبرة العالمية مثل البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، وصندوق النقد الدولى ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم ، ومنظمة الأغذية والزراعة

العالمية ، والمنظمات العربية والأفريقية المتخصصة .

هذه الرؤية المستقبلة للتعاون العربي الأفريقي تُعطى بعداً جديداً للعلاقة والرابطة التى يجب أن تكون بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وتكسبها أسساً وفلسفة فى إستراتيجية محكمة ومنسقة بعيدة عن الارتجال والبحث المستمر عن إيجاد روابط وثيقة بين المنظمتين تحقق آمال الدول العربية والأفريقية وتطلعاتها إلى مستقبل أفضل .

الفصل التاسع

التعاون العربى الأفريقى فى المجال الاقتصادى

أركز فى هذه الدراسة بصفة خاصة على التعاون الذى تم فى نطاق جامعة الدول العربية ويتوقع أن يتطور فى المستقبل القريب بفضل الجهود الرامية إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول الأفريقية والحوار الذى بدأ مع الدول والمنظمات الإقليمية فى أفريقيا ، على أن التعاون العربى مع الدول الأفريقية لايقتصر نطاقه على الجهود التى تبذلها الجامعة العربية ، وإنما يتخذ هذا التعاون أشكالاً أخرى بفضل العلاقات الثنائية التى تسعى بعض الدول العربية ، إلى توثيقها مع الدول الأفريقية ، ويشمل هذا التعاون تبادل الخبرات الفنية وتقديم القروض والمعاهدات المالية للدول الأفريقية .

والملاحظ أن حجم التبادل التجارى بين الدول العربية والأفريقية لايشكل فى الوقت الحاضر سوى نسبة ضئيلة من التجارة الخارجية لهذه البلاد ، مما يستوجب العمل على زيادة حجم التبادل التجارى بينهما سواء عن طريق الاتفاقات التجارية الثنائية أو الجماعية وتوثيق العلاقات بين أجهزة التسويق والإعلام الاقتصادى عن طريق التبادل التجارى بين الدول العربية والأفريقية [1].

---

(١) تقارير ودراسات جامعة الدول العربية – الإدارة العامة للإعلام – إدارة الرأى العام والمعلومات رقم النشرة ٢ فبراير سنة ١٩٧٧ .

أولاً : التعاون الاقتصادى فى نطاق جامعة الدول العربية

فيما يلى تحليل لأوجه التعاون الاقتصادى العربى الأفريقى فى نطاق جامعة الدول العربية وتشمل مايلى :

١ – المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا .

٢ – الصندوق العربى لتقديم القروض للدول الأفريقية .

٣ – الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية .

٤ – تقديم المساعدات للدول الأفريقية المصابة بالقحط .

٥ – مواصلة التموين الطبيعى للدول الأفريقية بالبترول .

١ – المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا[٢] :

لقد تم إنشاء المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا بقرار من مؤتمر القمة العربى السادس الذى عقد بالجزائر فى الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧٣ . ولقد تم اختيار مدينة الخرطوم مقرًا للمصرف فى مؤتمر القمة العربى السابع الذى عقد بالرباط فى الفترة من ٢٦ – ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٤ .

ويهدف هذا المصرف إلى دعم التعاون الاقتصادى والمالى والفنى بين الدول العربية والأفريقية فى شكل قروض إنمائية بشروط ملائمة لمقتضيات الإنماء الاقتصادى ، فهو يسهم فى تمويل التنمية الاقتصادية بالدول الأفريقية ، ويشجع

---

(٢) جامعة الدول العربية : المؤتمر الوزارى العربى الأفريقى الأول : داكار ١٩ – ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧٦ .

وانظر أيضا (الدكتور /عبدالغنى سعودى وآخرون) إشراف د . محمد محمود خيرى عيسى /العلاقات العربية الأفريقية – دراسة تحليلية فى أبعادها المختلفة – القاهرة ١٩٧٨ .

مشاركة رءوس الأموال العربية فى التنمية الأفريقية والإسهام فى توفير المعونة اللازمة للتنمية فى أفريقيا لتحسين تكتيك الإنتاج ومسايرة العلوم الحديثة .

وجدير بالملاحظة أن هناك صلة بين الهيكل التنظيمى القائم للإدارة وتيسير أعمال المصرف الذى يتميز بالمرونة وسرعة التنفيذ والطابع العملى .

إن اختيار الكوادر الفنية ذات الكفاءة العالية – لكى يتمكن المصرف من تقديم أحسن الخدمات وأفضل الخبرات لأفريقيا مع تفضيل الاستعانة بالخبراء العرب والأفارقة – هو من المهام الأولى فى إستراتيجية المصرف فيما يختص بالعاملين ، ويتألف من أربع هياكل تنفيذية : (إدارة العمليات والإدارة القانونية والمالية وإدارة الإعلام والنشر والعلاقات الخارجية ، وإدارة الإدارة العامة) . كما يتألف من ثلاثة هياكل استشارية (لجنة القروض واللجنة المالية واللجنة الإدارية) .

ولقد وقع على اتفاقية المصرف ثمانى عشرة دولة ، كما زادت كلٌّ من المملكة العربية السعودية ودولة قطر وسلطنة عُمان مساهماتها فى هذا المصرف ويبلغ رأسماله ٢٣١ مليون دولار .

وقد تم التصديق على الاتفاقية من : المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين والجمهورية التونسية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة العربية السعودية وجمهورية السودان الديمقراطية والجمهورية العربية السورية والجمهورية العراقية وسلطنة عُمان ودولة قطر ودولة الكويت والجمهورية العربية الليبية ، وجمهورية مصر العربية والجمهورية الإسلامية الموريتانية وفلسطين .

وفيما يلى موجز لعمليات هذا المصرف العربى فى القارة الأفريقية :

تتضمن إستراتيجية عمليات تمويل مشروعات التنمية بالقارة سواء بمفرده

أو بالمشاركة الثنائية أو المتعددة الأطراف مع شركاء عرب أو أفارقة أو غيرهم ، أو مع مؤسسات تمويل وطنية أو إقليمية أو دولية ذات طابع عام أو خاص .

كما أنه يساعد منظمات التمويل ولاسيما بنوك التنمية الأفريقية والمنظمات والصناديق الدولية الشبيهة بالمصرف .

كذلك فإنه يساهم فى إرساء مشروعات عامة وخاصة بأفريقيا بقروض طويلة الأمد لمصلحة دول ومؤسسات مالية مختلفة ، عامة أو خاصة . . . بهدف إنجاز مشروعات التنمية التى يصادق عليها المصرف .

وبالمثل فإنه يؤدى دور المنشط بدعوة المؤسسات العربية لاستثمار الأموال العامة أو الخاصة لإنجاز مشروعات التنمية فى أفريقيا وبصورة عامة : فإنه يبذل قصارى جهده فى عملياته بأفريقيا لتحقيق نوع من التوازن بين القطاعات الإنتاجية واستثمار الموارد الطبيعية والصناعات ذات العائد والطاقة والنقل والمواصلات بالإضافة إلى إنجازات ذات طابع اجتماعى مثل تدريب الكوادر الأفريقية والاهتمام بمجال التربية والصحة ؛ كما أن التوازن الجغرافى يعتبر أمراً منشوداً لاستخلاص نظام للأولويات فى تنمية الأقاليم والبلدان والمناطق التى لسبب ما قد تعدت مستوى الإيقاع المتوسط للزيادة بالقارة .

إن هذا المصرف يشرع وقبل أية عملية مالية فى تقييم محدد لمشروعات وبرامج التنمية التى تعرضها عليه حكومات الدول الأفريقية ومؤسسات التمويل المالية الأفريقية أو الأفريقية العربية . . . العامة أو الخاصة . أو تلك التى تعرضها عليه أية منظمة أخرى مالية للتنمية تعمل بأفريقيا ، وعند تحديد إجراءات العمليات المالية فإن المصرف يأخذ فى اعتباره حساب موارده — ولاسيما تلك التى بوسعه اقتراضها من الأسواق المالية ، كما يأخذ المصرف فى اعتباره احتياجات الدول والهيئات المقترضة .

أما فيما يختص بإجراءات القروض التى يمنحها المصرف العربى فى إطار العمليات

المالية المذكورة فإن وضع جدول وتحديد مدة السداد أمور تتوافق هى ووضعُ البلد المستفيد وطبيعة المشروع والشروط التى تطبقها الهيئات الأخرى التى تقوم بالإقراض .

ولقد صادق مجلس إدارة هذا المصرف الذى اجتمع فى الفترة من ٢١ – ٢٣ من يونية سنة ١٩٧٦ على مبلغ ١٨,٥ مليون دولار ، وهذا يترجم بلغة التعهدات المالية ارتفاع قيمة العمليات التى نفذها المصرف خلال أقل من ١٨ شهراً إلى ١٤٣,٥ مليون دولار : أى ما يعادل نحو ٦٠٪ من رأسماله المكتتب به ، وهى عبارة عن مجموع مساهمات المصرف فى ٢٠ مشروعاً (بما فى ذلك مشروع « بانافتيل » للاتصالات السلكية واللاسلكية) الذى أسهم فيه المصرف بهبة مقدارها ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكى ، وهذا يعنى أن عدد الدول الأفريقية المستفيدة من مساعدات المصرف بلغ عشرين دولة .

وتتدرج المشروعات التى ساهم المصرف فى تمويلها تحت القطاعات التالية :

١ – **قطاع الهياكل الأساسية** : لقد قدم المصرف هنا ما يعادل ٥٦,٥٪ من مجموع عملياته .

٢ – **قطاع الطاقة الكهربية والمائية** : قدم المصرف بشأنه ١٠,٥٪ من مجموع العمليات [٣] .

٣ – **قطاع الزراعة** : قدم المصرف له مايعادل ٢٠,٥٪ من مجموع عملياته .

٤ – **قطاع الصناعة** : قدم المصرف فى هذا الصدد ١٢,٥٪ من مجموع العمليات .

وفيما يلى جدول يوضح القروض التى صادق عليها المصرف العربى للتنمية

---

(٣) جامعة الدول العربية – المؤتمر الوزارى العربى الأفريقى الأول داكار ١٩ – ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧٦.

الدولة المقترضة	المشروع	المبلغ	أجل التسديد	سعر الفائدة	تاريخ التصديق
١ – توجو وساحل العاج وغانا	بناء مصنع لطحن الكلينكر	١٥ مليون دولار	١٥ عاماً	–	١٩٧٥/١١/٢٩
٢ – جمهورية الكنغو الشعبية	إعادة بناء الخط الحديدي Hallip Dolisic	١٥ مليون دولار	٢٥ عاماً	٪٤	١٩٧٥/١١/٢٩
٣ – الكاميرون	تحسين وتطوير ميناء Douata	١٥ مليون دولار	٢٥ عاماً	٪٤	١٩٧٥/١١/٢٩
٤ – فولتا العليا	بناء خط حديد Tambao	١٥ مليون دولار	٢٥ عاماً	٪٢	١٩٧٥/١١/٢٩
٥ – زائير	توفير خدمات إمداد المياه	١٥ مليون دولار	٢٥ عاماً	٪٤	١٩٧٥/١١/٢٩
٦ – تنزانيا	إنتاج الذرة الشامية	٥ملايين دولار	٢٥ عاماً	٪٢	١٩٧٥/١١/٢٩
٧ – النيجر	تحسين طرق	٧ ملايين دولار	٢٥ عاماً	٪٢	١٩٧٥/١١/٢٩
٨ – ملاجاشي	تنشيط وإحياء زراعة الكاكاو	٥ ملايين دولار	٢٥ عاماً	٪٣	١٩٧٥/١١/٢٩
٩ – غانا	تطوير تنمية الماشية	٥ملايين دولار	٢٥ عاماً	٪٤	١٩٧٥/١١/٢٩
١٠ – السنغال	بناء تنمية الماشية	١,٦ مليون دولار	٢٥ عاماً	٪٢	١٩٧٥/١١/٢٩
١١ – بنين (داهومى)	بناء مصنع لطحن الكلينكر	٨ ملايين دولار	٢٥ عاماً	٪٦	١٩٧٥/١١/٢٩
١٢ – جمهورية رواندا	برنامج خمس السنوات للتنمية الريفية	٥ ملايين دولار	٢٥ عاماً	٪٢	١٩٧٥/١١/٢٣
١٣ – جمهورية زامبيا	طريق Nodla-Kitwe	١٠ ملايين دولار	٢٥ عاماً	٪٤	١٩٧٦/٣/٢٣
١٤ – جمهورية جامبيا	التنمية الزراعية والحيوانية	٣,٣ مليون دولار	٢٥ عاماً	٪٢	١٩٧٦/٣/٢٣
١٥ – جمهورية كينيا	برنامج التكامل الزراعي والتنمية الريفية	٥ ملايين دولار	٢٥ عاماً	٪٤	١٩٧٦/٣/٢٣
١٦ – جمهورية سيراليون	الطاقة الكهربية (الثالث)	–	١٥ عاماً	٪٤	١٩٧٦/٣/٢٣
١٧ – جمهورية مالى	خزان سيلينجى	١٠ ملايين دولار	٢٥ عاماً	٪٢	١٩٧٦/٣/٢٣
١٨ – جمهورية موريشيوس	مشروع للطاقة الكهربية	١٠ ملايين دولار	١٥ عاماً	٪٤	١٩٧٦/٦/٢٣
١٩ – فولتا العليا	مشروع تنمية ريفية	٤,٥ مليون دولار	٢٥عاماً	٪٢	١٩٧٦/٦/٢٣
٢٠ – بروندى	مشروع مجارٍ لمدينة بوجمبورا	٤ ملايين دولار	٢٥ عاماً	٪٢	١٩٧٦/٦/٢٣

الاقتصادية فى أفريقيا حتى ٢٣ من يونية ١٩٧٦[٤] .

وعلى الرغم من السرعة التى استجاب بها المصرف العربى لرغبة الحكومات الأفريقية فإننا إذا ما قسنا مستوى التعهدات المالية التى قدمها بالعجز المتزايد لدى الدول الأفريقية فى الحصول على رءوس الأموال ذات الآجال الطويلة وجدنا أن هذا المستوى يتسم بالتواضع ، ومع ذلك فإن مبلغ ١٤٣٥ مليون دولار الذى دعم اقتصاديات أفريقيا أو على وشك أن يدعمها يمثل كما أشرنا أكثر من نصف موارد المصرف .

وعلى الرغم من أن تنمية القارة الأفريقية ليست مسئولية الدول العربية وحدها ؛ وإنما هى مسئولية تقع أيضاً على عاتق الشركاء المعنيين بضرورة التنمية الاقتصادية للأمم ، وذلك فى إطار تعاون دولى يكفل التوازن والمساواة والعدالة - فإن المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا لايتخلى عن مسئوليته فى هذا المجال الذى يمهد الطريق إلى المستقبل .

إن إستراتيجية المصرف على المدى الطويل أصبحت معروفة وتتمثل باختصار فى أن يقوم المصرف خلال الأعوام الخمسة القادمة بدور القائد فى تنمية القارة وإذا ماترجمنا هذا إلى أرقام نجد أن هذا التطور يعنى تعبئة موارد إضافية وزيادة رأسمال المصرف ، وهى مسألة تأتى فى مقدمة الأولويات التى يضعها المصرف نصب عينيه .

وأخيراً فإن الدول العربية إذا اعتبرت العمل الذى قام به هذا المصرف حتى اليوم إيجابيا وفعالاً ويدعو لإعجاب واحترام الدول الأفريقية - فإن هذا العمل ليس إلا مجرد خطوة على طريق التعاون العربى الأفريقى . ومن هنا تبرز ضرورة أن يواصل المصرف أعماله بضرورة تكثيفها وتكملتها ، وليكتمل عمل هذا المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا - فإن الأمر يتطلب توافر عدد من الشروط تأتى

---

(٤) جامعة الدول العربية : المؤتمر الوزارى العربى الأفريقى الأول - داكار ١٩ - ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧٦ .

فى مقدمتها تلك المسألة الهامة الخاصة بزيادة رأس المال ، ومسألة أخرى لاتقل أهمية عنها ألا وهى وضع إستراتيجية شاملة وعلى مدى أطول للتعاون بين العالم العربى والقارة الأفريقية[٥] .

٢ –الصندوق العربى لتقديم القروض للدول الأفريقية :

لقد قرر وزراء البترول فى الدول العربية المصدرة للبترول فى يناير ١٩٧٤ التوصية لدى حكوماتهم بإنشاء صندوق برأسمال قدره ٢٠٠ مليون دولار يلحق بالمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا فيما بعد ، على أن يوضع رأسمال هذا الصندوق فى بنك أو مؤسسة مالية قائمة ، وتحدد منظمة الوحدة الأفريقية مبالغ القروض والدول المحتاجة بالتشاور مع الأمين العام لجامعة الدول العربية .

والملاحظ أن مدة القرض ٢٥ سنة تبدأ اعتباراً من التاريخ الذى يتم فيه توقيع اتفاق القرض الذى يخضع لفائدة قدرها ١٪ لتغطية المصروفات الإدارية .

ويتم السداد بالعملة التى دفع بها بعد فترة سماح مقدارها ١٠ سنوات .

وفيما يلى بيان بالدول الأفريقية التى حصلت على قروض من الصندوق العربى لتقديم القروض للدول الأفريقية[٦] :

---

(٥) المصدر السابق .

(٦) تقارير ودراسات جامعة الدول العربية – الإدارة العامة للإعلام . إدارة الرأى العام والمعلومات – رقم النشرة ٢ من فبراير سنة ١٩٧٧ .

رقم واسم الدولة	مقدار كل قسط (بالدولار الأمريكي)	تاريخ توقيع القسط الأول	تاريخ توقيع القسط الآخر
١ - بتسوانا	٢,٧٠٠,٠٠٠	١٩٧٥/٢/١	١٩٧٥/٢/٢٧
٢ - بوروندی	١,٠٠٠,٠٠٠	١٩٧٤/١٢/٣	١٩٧٥/٤/٢٩
٣ - الكاميرون	٢,٨٥٠,٠٠٠	تصرف من بنك التنمية الأفريقي بأبيدجان	١٩٧٥/٢/١٩
٤ - ساحل العاج	٣,٦٠٠,٠٠٠	تصرف من بنك التنمية الأفريقي بأبيدجان	
٥ - داهومی	١,٢٠٠,٠٠٠	١٩٧٤/١٢/١٧	
٦ - إثيوبيا	٧,١٠٠,٠٠٠	١٩٧٥/١/٢٥	١٩٧٥/٢/١
٧ - غامبيا	٠,٣٥٠,٠٠٠	١٩٧٤/١٠/٢٤	١٩٧٥/٦/١١
٨ - غانا	٤,٤٠٠,٠٠٠	تصرف من بنك التنمية الأفريقي بأبيدجان	١٩٧٥/٥/٢٧
٩ - غينيا	٠,٨٠٠,٠٠٠	تصرف من بنك التنمية الأفريقي بأبيدجان	
١٠ - غينيا الاستوائية	٠,٢٥٠,٠٠٠	١٩٧٤/١١/١٠	١٩٧٥/٢/٢٥
١١ - غينيا بيساو	٠,٢٥٠,٠٠٠	١٩٧٤/١٢/٢	من بنك التنمية الأفريقي بأبيدجان
١٢ - فولتا العليا	٢,٧٠٠,٠٠٠	تصرف من بنك التنمية الأفريقي بأبيدجان	١٩٧٥/٢/٩
١٣ - موريشيوس	١,٣٥٠,٠٠٠	١٩٧٥/٢/١٥	١٩٧٥/٣/١٨
١٤ - كينيا	١,٨٠٠,٠٠٠	١٩٧٥/١/٢٣	١٩٧٥/٢/١١
١٥ - ليسوتو	١,٤٠٠,٠٠٠	١٩٧٤/١٢/١٦	١٩٧٥/٥/٢٤
١٦ - ليبيريا	١,٨٠٠,٠٠٠	١٩٧٤/١٠/١٧	١٩٧٥/٤/١
١٧ - مدغشقر (ملاجاش)	٢,٤٠٠,٠٠٠	١٩٧٤/١١/١٨	١٩٧٥/٩/١١
١٨ - ملاوى	٣,٧٥٠,٠٠٠	١٩٧٤/١١/١٤	أوقف صرف المبلغ
١٩ - مالى	٣,٩٠٠,٠٠٠	١٩٧٤/١٠/٢٨	١٩٧٥/٥/١٤
٢٠ - النيجر	٢,٧٠٠,٠٠٠	تصرف من بنك التنمية الأفريقي بأبيدجان	١٩٧٥/١/٣٠

رقم واسم الدوله	مقدار كل قسط (بالدولار الأمريكى)	تاريخ توقيع القسط الأول	تاريخ توقيع القسط الثانى
٢١ – أوغندة	٥,٦٥٠,٠٠٠	١٩٧٤/١٠/١٣	١٩٧٥/١/٢٠
٢٢ – رواندا	١,٠٠٠,٠٠٠	١٩٧٤/١١/٣	١٩٧٥/٢/١١
٢٣ – أفريقيا الوسطى	١,٢٠٠,٠٠٠	١٩٧٤/١١/٢١	١٩٧٥/١/٢٩
٢٤ – السنغال	٣,٧٥٠,٠٠٠	١٩٧٥/١/١٥	١٩٧٥/٣/١٣
٢٥ – سيراليون	١,٨٠٠,٠٠٠	١٩٧٤/١٢/٧	١٩٧٥/٢/١٢
٢٦ – سوازيلاند	٢,١٠٠,٠٠٠	١٩٧٥/١/٢٧	١٩٧٥/٥/٢٥
٢٧ – تنزانيا	٧,١٠٠,٠٠٠	١٩٧٤/١٠/١٧	١٩٧٥/٢/١٥
٢٨ – تشاد	٤,٤٠٠,٠٠٠	١٩٧٤/١١/٦	١٩٧٥/٢/١
٢٩ – توجو	٠,٩٠٠,٠٠٠	تصرف من بنك التنمية الأفريقى بأبيدجان	
٣٠ – زامبيا	٦,٣٥٠,٠٠٠	١٩٧٤/١٢/٢٨	١٩٧٥/٣/٢٠
٣١ – زائير	٦,٢٠٠,٠٠٠	١٩٧٥/٦/٨	١٩٧٥/٦/٨
٣٢ – الصومال	٧,٥٠٠,٠٠٠	١٩٧٥/٢/١٠	
٣٣ – جزر ساوتومى وبرنسيب	٠,٥٠٠,٠٠٠	١٩٧٥/٨/٣١	

٣ – الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية :

لقد وافق المجلس الاقتصادى لجامعة الدول العربية فى أواخر سنة ١٩٧٣ على إنشاء صندوق لتبادل المعونة الفنية يخصص له مليون دولار كدفعة أولى للصرف منها على مايلى [٧] :

(ا) إيجاد مجالات جديدة للتعاون الإنمائى والفنى بين الدول العربية والأفريقية .

(٧) المرجع السابق Secretariat General - Arab fund for Technical Assistance
انظر أيضا : to: African and arab countries, 1976.

(ب) إعداد الدراسات الفنية الاقتصادية أو دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات ذات الطابع العربى المشترك وتوفير المناخ الملائم لتنفيذها .

(جـ) معاونة الدول العربية فى بناء المؤسسات اللازمة لدفع وتأييد الجهود الإنمائية .

(د) التنسيق بين جهود الدول العربية والأفريقية عن التطوير العلمى والتكنولوجى واجتذاب المعونات الخارجية والعمل على تحسين كفاءة استخدامها .

(هـ) العمل على توجيه رءوس الأموال العربية إلى الاستثمار فى مشروعات عربية وتوجيه الخبرات العربية للوفاء باحتياجات الإنماء والتطور العلمى والتكنولوجى فى الدول العربية والأفريقية .

وقد وافق مؤتمر القمة العربى السابع بالرباط على النظام الأساسى للصندوق ؛ كما قرر رفع المبلغ المخصص للصندوق إلى ٢٥ مليون دولار ، ولقد باشر الصندوق اختصاصاته فى أوائل شهر أغسطس ١٩٧٥ ، وتقرر فى فبراير سنة ١٩٧٧ البدء فى دراسة كيفية العمل فى ميدان المشروعات الإنمائية بالتعاون مع بيوت الخبرة العربية .

وتتمثل الدول المساهمة فى الصندوق فى ١٢ دولة عربية :

الإمارات العربية المتحدة وتونس والجزائر والسعودية والسودان والعراق وعمان وفلسطين وقطر وليبيا ومصر واليمن الديمقراطية .

نشاط الصندوق سنة ١٩٧٦ :

١ – إرسال بعثات ميدانية لزيارة اثنتى عشرة دولة من الدول الأفريقية غير العربية للتعرف على احتياجاتها من المعونة الفنية .

٢ – إيفاد عشرين مدرساً إلى جزر القمر .

٣ – تقديم مطبعة كاملة بالحرف العربى إلى جزر القمر .

٤ – تقديم معونة إلى بوروندى تتمثل فى تغطية مرتبات وأجور سفر ١٤ مدرسا فى التعليم العام .

٥ – تخصيص خمس منح دراسية لمدة عامين للطلبة الأفارقة بكلية الدراسات العليا بجامعة الخرطوم بالسودان .

٦ – إرسال خبير تربوى لدراسة النظام التربوى والاحتياجات التعليمية فى جزر القمر .

٧ – الاتصالات مع حكومات تونس والجزائر والمغرب لترتيب منح دراسية وتدريبية على نفقة الصندوق للطلاب الأفارقة الناطقين باللغة الفرنسية .

نشاط الصندوق سنة ١٩٧٧ :

١ – السودان : الإسهام المالى فى إنشاء معمل الأجهزة والمعينات السمعية والبصرية لتعليم اللغة العربية بجامعة جوبا .

– تخصيص خمس منح دراسية للطلاب الأفارقة من غير مواطنى الدول العربية الأفريقية لعامين بجامعة جوبا .

٢ – أوغندة : إيفاد ٢٠ خبيراً ودفع نفقات ٤٠ خبيراً بمختلف التخصصات .

٣ – غينيا : تقديم عشر منح دراسية للطلاب فى الجامعات العربية .

– إيفاد عشرة خبراء فى تخصصات مختلفة .

٤ – غينيا بيساو : إيفاد مبعوث من الأزهر لدراسة مستويات الطلاب المقترح إيفادهم على منح دراسية مقدمة من الصندوق .

– تقديم عشر منح دراسية لدراسة اللغة العربية .

– إيفاد مبعوثين لتدريس اللغة العربية والدين الإسلامى .

٥ – جزر الرأس الأخضر : تقديم عشر منح دراسية للطلاب فى الجامعات العربية .

٦ – جزر القمر : مركز تدريب للعمال والفلاحين لتشغيل المطبعة المقدمة من الصندوق .

٧ – تقديم منح للدراسة وللتدريب وخبراء للدول الأفريقية فى ميدان العمل البريدى بالتعاون مع الاتحاد البريدى العربى والاتحاد الأفريقى والتنسيق مع الاتحاد البريدى العالمى .

٨ – الاتصالات مع ليسوتو وملاجاش وزامبيا والصومال لدراسة نوع وحجم المعونة الفنية المطلوبة(٨) .

٤ – تقديم المساعدات للدول الأفريقية المصابة بالقحط :

أوصى المجلس الاقتصادى (ديسمبر ١٩٧٣) بأن تحدد كل دولة عربية مقدار ونوعية مساهمتها فى المساعدات المقدمة إلى الدول الأفريقية التى تضررت من جراء القحط ، وأن تبلغ الأمانة العامة ذلك لتنسيق وتسهيل تقديم هذه المعونات بعد الاتصال بالدول الأفريقية .

والدول الأفريقية المصابة بالقحط هى موريتانيا والسنغال وتشاد وفولتا العليا ومالى والنيجر .

وفيما يلى بيان ما قدمته كل دولة عربية :

١ – الكويت : لقد قدمت الكويت مائة ألف دولار لمساعدة كل من موريتانيا ومالى وتشاد وفولتا العليا والسنغال ، ولقد تم تحويل هذه المعونة إلى منظمة الأغذية والزراعة الدولية التى تتولى بدورها توزيعها على هذه الدول كما قدمت أيضا ١٠٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى لجمهورية النيجر .

٢ – المغرب : قدمت المساعدات التالية(٩) :

---

(٨) المراجع السابقة .

(٩) تقارير ودراسات جامعة الدول العربية . الإدارة العامة للإعلام – إدارة الرأى العام والمعلومات – نشرة رقم ٢ – فبراير سنة ١٩٧٧ .

موريتانيا : ٢٠٠ طن أرز و ٢٠٠٠طن شعير .
السنغال : ٢٢٢ طن سردين ، و١,١٢٩,٨١٠ أطنان عصير البرتقال .
مالى : ٨٣,٢٥٠ طن سردين و ٥١٤,٩٢٠ طن عصير البرتقال .
فولتا العليا : ٧٣,٢٥٠ طن سردين و ٥١٤,٩٢٠ طن عصير البرتقال .
النيجر : ٨٣,٢٥٠ طن سردين و ٥١٤,٩٢٠ طن عصير البرتقال .
تشاد : ٨٣,٢٥٠ طن سردين و ٥١٤,٩٢٠ طن عصير البرتقال .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الملك الحسن الثانى وجه عندما كان رئيساً لمنظمة الوحدة الأفريقية نداء لجميع رؤساء الدول الأفريقية بالمنظمة يسترعى فيه وجهة نظرهم إلى خطورة الحالة التى عليها بعض الدول الأفريقية بالمنظمة بسبب الجفاف ، وطلب منهم أن يرسلوا باستعجال إلى الدول المتضررة العون الضرورى كلٌ على حسب إمكاناته .

٣ - ليبيا : قدمت المساعدات التالية :

فولتا العليا	مائتى ألف دينار ليبى
النيجر	مائة ألف دينار ليبى
موريتانيا	مائة ألف دينار ليبى
مالى	مائة ألف دينار ليبى
تشاد	مائة ألف دينار ليبى

هذا كما قدمت الجمهورية العربية الليبية عشر شاحنات نقلٍ تبلغُ قيمتها مائة ألف دينار ليبى لكلٍّ من الدول الآتية :
مالى والنيجر وموريتانيا وتشاد وذلك لنقل المواد الغذائية إلى المناطق المتضررة بالجفاف فى هذه الدول .

٤ - **السودان :**

قدمت المساعدات التالية :

السنغال ٣٠٠ طن ذرة

موريتانيا ١٠٠٠ طن ذرة

تشاد ١٠٠٠ طن ذرة

وقد سبق أن اعتذرت حكومة السودان عن عدم تقديم العون فى إمداد جمهورية مالى من الأرز لأن السودان من الدول المستوردة للأرز لسدٍّ حاجة الاستهلاك المحلى .

٥ - **العراق :**

قدمت المساعدات التالية للدول الست المصابة بالقحط :

تمور فى حدود ٥٠٠٠ - ٦٠٠٠ طن تبلغ قيمتها ٢٠٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى

الدبس فى حدود ١٥٠ طنا بمبلغ ١٥,٠٠٠ جنيه إسترلينى .

أدوية فى حدود ٧٥,٠٠٠ جنيه إسترلينى .

سيور وأحذية مطاطية : قيمتها ١٥٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى .

كما قدمت أيضاً حكومة الجمهورية العراقية إلى حكومة مالى خمسة آلاف طن من الحنطة .

٦ - **الإمارات العربية المتحدة :**

قدمت المساعدات التالية :

١ - الدول المتضررة بالجفاف	مبلغ ٣ ملايين دولار أمريكى وسترفع إلى ٦ ملايين دولار .
٢ - جمهورية موريتانيا	مبلغ ٤ ملايين دولار أمريكى .
٣ - جمهورية غينيا	مبلغ مليونى دولار أمريكى .

٤ – جمهورية مالى　　　　　مبلغ ٢٥٠ ألف دولار أمريكى .
٥ – جمهورية النيجر　　　　مبلغ ١٠٠ ألف دولار أمريكى .
٦ – جمهورية الصومال　　　مبلغ ٩ ملايين دولار أمريكى .

كما دفعت حكومة أبو ظبى للأمانة العامة مبلغ ٢٠٠ ألف دولار لصندوق المساعدات الأفريقية .

٥ – مواصلة التموين الطبيعى للدول الأفريقية بالبترول :

لقد اتخذ الوزراء العرب عدة قرارات هامة فى الاجتماع الذى حضره وزراء البترول والخارجية فى الدول العربية المصدرة للبترول ، وذلك فى أواخر ١٩٧٣ ، وتتمثل هذه القرارات فيما يلى :

١ – تأكيد ضرورة تزويد الدول الأفريقية بحاجتها الفعلية من البترول مع مراعاة مايأتى :

(ا) ضمان عدم تسرب البترول إلى الدول المقاطعة أو إعادة تصديره إلى دول أخرى .

(ب) ألا يؤدى ذلك إلى إحلال البترول العربى محل بترول آخر كانت الدول الأفريقية تستورده من جهات غير عربية .

٢ – نظرا لما لاحظه المجتمعون من وجود كميات من البترول مخصصة للدول الأفريقية بموجب القرارات العربية السابقة لم تشحن بعد مما يدل على وجود مشاكل فنية حالت دون استيراد تلك الكميات – فإنهم فى سبيل العمل على وصول البترول العربى إلى الدول الأفريقية ، ويوصون بأن تقوم هذه الدول بالاتفاق فيما بينها لا ستئجار ناقلات البترول العربى إلى هذه الدول ، وتؤكد الدول العربية استعدادها مجتمعة ومنفردة لتقديم أية مساعدة فنية ممكنة لتحقيق ذلك[١٠] .

---

(١٠) المصدر السابق : انظر أيضا (الدكتور محمد عبد الغنى سعودى وآخرون) العلاقات العربية الأفريقية – دراسة تحليلية فى أبعادها المختلفة ، معهد الدراسات العربية – القاهرة سنة ١٩٧٨ .

آخراً – التعاون الاقتصادى خارج نطاق الجامعة

المؤسسات المالية الأفريقية التى تساهم فيها الدول العربية :

البنك الأفريقى للتنمية :

وهو أول بنك ينشأ على مستوى القارة الأفريقية عام ١٩٦٤ ويبلغ رأسماله حوالى ٥٠٠ مليون دولار وتساهم الدول العربية الأفريقية بـ ٤٧٪ من رأسماله وتحتل ج م ع وليبيا والجزائر المراكز الثلاثة الأولى من حيث نسبة مساهمتهم فى رأسمال البنك ؛ إذ تبلغ تلك النسبة ١٢٪ ، ١٢٪ ، ٩,٤٪ على التوالى .

وسياسة البنك تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء عن طريق القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية وتمويل المشروعات والبرامج الاقتصادية بشروط سهلة وتوفير المساعدات الفنية اللازمة .

ولقد ساهم البنك فى إنشاء الصندوق الأفريقى للتنمية الذى يهدف إلى مساعدة البنك فى تدعيم التعاون الاقتصادى وتنمية التجارة الخارجية بين الدول الأفريقية والعالم الخارجى .

وتتمثل الدول الأعضاء بالبنك فيما يلى[11].

---

(١١) جامعة الدول العربية : المؤتمر الوزارى العربى الأفريقى الأول – داكار ١٩ – ٢٢ (أبريل سنة ١٩٧٦).

انظر أيضا : Secretariat General - Arab Fund for Technical Assistance to African and Arab countries, 1976

الجزائر	ملاوى	الكاميرون
بوروندى	المغرب	ج٠ م٠ ع
أفريقيا الوسطى	نيجيريا	الجابون
إثيوبيا	السودان	غينيا
الكنغو	السنغال	تشاد
غانا	توجو	كينيا
ساحل العاج	فولتا العليا	ليبيا
ليبيريا	بنين	موريتانيا
موزمبيق	جزر الرأس الأخضر	موريشيوس
رواندا	جزر القمر	ساوتومى وبرنسيب
سيراليون	غينيا الاستوائية	الصومال
سوزايلاند	غامبيا	تنزانيا
تونس	غينيا بيساو	أوغندة
زائير	ليسوتو .	زامبيا
بتسوانا	ملاجاش	

عمليات البنك : لقد بدأ عملياته عام ١٩٦٦ ومنذ هذا التاريخ وحتى أواخر سنة ١٩٧٥ موّل البنك مشروعات وبرامج ودراسات بلغ عددها ٩٩ وذلك فى ٣٥ دولة من الدول الأعضاء .

وفى سنة ١٩٧٥ فقط قام البنك بتمويل ٢٨ مشروعاً ودراسة فى ٢١ دولة بلغت تكلفتها الكلية ١٠٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكى ، مقابل ٢٤ مشروعاً ودراسة بلغت تكلفتها ٨٨,٢ مليون دولار أمريكى سنة ١٩٧٤ : أى بزيادة تبلغ ١٧٪ بالنسبة لسنة ١٩٧٤ .

وسيركز البنك مستقبلاً على المشروعات الزراعية التى تشكل مع النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية القطاع ذا الأولوية . وقد كان لدخول صندوق التنمية الأفريقى المرحلة العملية فضل كبير فى اتساع عمليات البنك ؛ لتشمل

قطاعات جديدة تشكل التنمية لها مقدمة الانطلاق الاقتصادى لعدد كبير من الدول الأعضاء .

ويقيم بنك التنمية الأفريقى علاقات وطيدة سواء مع المنظمات الإقليمية والفرعية الأفريقية أو مع الهيئات الدولية التى بوسعها إعانتها فى إنجاز أهدافها . ولقد وقع البنك اتفاقيات تعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا وهيئة تطوير زراعة الأرز بغربىّ أفريقيا ، وكذلك مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة .

ولقد أعدّ ونظّم البنك بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة المؤتمر الأفريقى الوزارى الأول حول التجارة والتنمية والمشكلات النقدية والذى انعقد بأبيد جان فى مايو سنة ١٩٧٣ ، واقترح فيه الوزراء الإعلان الأفريقى حول التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادى وهو الإعلان الذى تبناه فيما بعد رؤساء دول منظمة الوحدة الأفريقية خلال اجتماعهم بأديس أبابا فى العام نفسه [١٢].

صندوق التنمية الإفريقى :

إن صندوق التنمية الأفريقى الذى أنشأه بنك التنمية الأفريقى فى يونية سنة ١٩٧٢ يعتبر هيئة متعددة الجنسيات اكتتب به إلى جانب بنك التنمية الأفريقى ١٧ دولة غير أفريقية مصدرة لرءوس الأموال وهذه الدول هى :

---

(١٢) المصادر السابقة .

انظر أيضا (الدكتور محمد عبد الغنى سعودى وآخرون) العلاقات العربية الأفريقية – دراسة تحليلية فى أبعادها المختلفة – معهد الدراسات العربية – القاهرة سنة ١٩٧٨ .

بلجيكا	البرازيل	كندا
الدنمارك	فنلندا	جمهورية ألمانيا الاتحادية
إيطاليا	اليابان	هولندا
النرويج	المملكة العربية السعودية	إسبانيا
السويد	سويسرا	المملكة المتحدة
الولايات المتحدة الأمريكية		يوغسلافيا

وهناك ثلاث دول أخرى محتملة هى : الكويت – عبر صندوقها للتنمية – رومانيا وفرنسا وقد أعربت جميعا عن رغبتها فى الانضمام وأن تصبح دولاً مساهمة بالصندوق .

حتى يونية سنة ١٩٧٦ بلغ مجموع تعهدات الدول المشتركة بالصندوق نحو مليون وأربعمائة ملايين دولار أمريكى تم إيداع ما قيمته نحو ١٤٨ مليون دولار أمريكى .

ولقد بدأ الصندوق فى عملياته فى أغسطس ١٩٧٣ ، وبلغت تعهداته فى أواخر سنة ١٩٧٥ نحو ١٤٠ مليون دولار مقسمة على ٤٠ مشروعاً ودراسة ولا سيما بالمناطق المتأثرة بالجفاف .

وهذه المشروعات وزعت تبعاً للقطاعات على النحو التالى[١٣] :

١٦ مشروع للزراعة بقيمة قدرها ٥٨,٩٢ مليون دولار نسبتها ٤٢,٢٪ من مجموع المشروعات .

١٤ مشروع خاص بقطاع النقل بقيمة ٣٧,٤٤ مليون دولار نسبتها ٢٦,٨٪ من مجموع المشروعات .

٦ مشاريع بقطاع مياه وكهرباء واتصالات سلكية ولاسلكية بقيمة قدرها ٢٣,٢٨ مليون دولار نسبتها ١٦,٧٪ من مجموع المشروعات .

---

(١٣) جامعة الدول العربية : المؤتمر الوزارى العربى الأفريقى الأول داكار ١٩ – ٢٢ أبريل سنة ١٩٧٦ .
وانظر أيضا : الدكتور محمد عبد الغنى سعودى وآخرون : العلاقات العربية الأفريقية ، دراسة تحليلية فى أبعادها المختلفة – معهد الدراسات العربية سنة ١٩٧٨ .

٣ مشاريع خاصة بقطاع الصحة بقيمة قدرها ١٤,٤٤ مليون دولار نسبتها ١٠,٣٪ من مجموع المشروعات .

١ مشروع خاص بقطاع التربية بقيمة قدرها ٥,٥٦ ملايين من الدولارات نسبتها ٤٪ من مجموع المشروعات .

فالجملة ٤٠ مشروعاً تكاليفها ١٣٩,٦٤ مليون دولار بنسبة ١٠٠٪

إن هذه الإنجازات السريعة لتنهض دليلاً ملموساً على ديناميكية سياسة الإقراض التى تبناها الصندوق لتدعيم نشاط البنك الرامى إلى التعجيل بالنمو الاقتصادى للدول الأعضاء به ولكفالة تطور إقليمى متوازن . . . إن القروض التى منحها الصندوق بشروط مجزية معفاة من أية فائدة وتسدد خلال خمسين عاماً .

ولقد أدت الجهود التى بذلها بنك التنمية الأفريقى لتعبئة موارد إضافية بداخل القارة الأفريقية إلى قيام صندوق نيجيريا الخاص والذى عهد أمر إدارته إلى البنك . إن هذا الصندوق الذى حددت قيمته المبدئية بنحو ٨٠ مليون دولار أمريكى مخصص لتمويل مشروعات مكرسة لتشجيع النمو الاقتصادى والتقدم الاجتماعى بأفريقيا ولا سيما بالدول الأعضاء ببنك التنمية الأفريقى التى أقل تطوراً أو التى تأثرت بصورة خطرة نتيجة كوارث مفاجئة أو نتيجة للظروف الاقتصادية الدولية ذات الأثر السلبى على اقتصاديات تلك الدول .

إن شركة سيفيدا شركة استثمار مساهمة أنشئت فى نوفمبر سنة ١٩٧٠ بمبادرة ومساهمة من البنك ، وتعتبر نموذجاً آخر للتعاون المتعدد الجنسيات المكرس لتشجيع التنمية الاقتصادية فى أفريقيا . إن هذه الشركة القائمة بجنيف تعتبر شركة تجارية ترمى إلى : تعبئة رءوس الأموال الخاصة الدولية لتشجيع قيام وتوسيع الشركات الإنتاجية بأفريقيا .

إن المساهمين بهذه الشركة يضمون بالإضافة إلى المؤسسة المالية الدولية حوالى

مائة من المؤسسات المالية والصناعية والتجارية بالولايات المتحدة الأمريكية وأوربا وآسيا ، ويبلغ رأسمال هذه الشركة المصرح به ٥٠ مليون دولار ، ويقدر رأسمالها المكتتب به ١٢,٥ مليون دولار .

إن البنك يعمل بهمة ونشاط فى كثير من المجالات الأخرى التى تشمل بوجه خاص التعاون مع هيئات التنمية الإقليمية والفرعية بأفريقيا ، وفى التمويل المشترك للمشروعات مع الوكالات الأخرى ، وفى الإسهام فى رأسمال أسهم بنك التنمية الوطنية ، وكذلك بتقديم المساعدات المختلفة فى مجال العون الفنى .

تشجيع المؤسسات الإقليمية[١٤] :

إن من أهم إنجازات البنك فى سبيل تعبئة المزيد من الموارد الإضافية من أجل التنمية الاقتصادية للقارة – قيام الشركة الأفريقية لإعادة التأمين **أفريكير** والتى تم التوقيع على الاتفاقية الخاصة بها بمؤتمر الوزراء المفوضين من طرف البنك و ٣٢ دولة الذى عقد بالكاميرون فى فبراير سنة ١٩٧٦ .

إن الشركة الأفريقية لإعادة التأمين التى كانت من نتاج تفكير البنك والتى تكفل بتشجيعها – تهدف إلى تشجيع تطوير التأمين وإعادة التأمين بأفريقيا وتشجيع نمو التأمين البحرى على المستوى الإقليمى والفرعى وزيادة القدرة على دعم التنمية الاقتصادية بأفريقيا .

وفى نطاق سياسته لتشجيع التعاون الإقليمى والدولى لمصلحة أفريقيا قرر البنك أن يضع نفسه تحت تصرف منظمة الوحدة الأفريقية والجامعة العربية لتشجيع التعاون العربى الأفريقى ، ومن ثم أسهم البنك بنشاط ـــ وبناء على طلب هيئتين سياستين ـــ بالمنجزات التى أدت إلى تبنى إعلان داكار وبرنامج العمل الخاص بالتعاون العربى الأفريقى .

---

(١٤) المصادر السابقة .

كما قرر البنك وضع تنظيمه وخبرته تحت تصرف الدول العربية الشقيقة الراغبة فى منح عونها ومساعداتها الفنية لأفريقيا .

البنك العربى الأفريقى :

يهدف البنك إلى تحقيق التعاون بين رءوس الأموال العربية بغية توظيفها واستثمارها لمصلحة البلاد العربية والأفريقية ، ويبلغ رأسمال البنك ١٠ ملايين جنيه إسترلينى موزعة كالآتى :

وزارة المالية والنفط الكويتية	٣٤٪
البنك المركزى المصرى	٣٣٪
مصرف الرافدين بالعراق	
البنك المركزى الجزائرى	
وزارة المالية الأردنية	٣٣٪
وزارة المالية بقطر	
مجموع أفراد ومؤسسات	١٠٠٪

وقدم البنك قروض تنمية للدول الأفريقية الآتية[١٥] :

تشاد	١٦٠,٠٠٠	جنية إسترلينى لصناعة مواد البناء
إثيوبيا	١٩٣,٠٠٠	جنيه إسترلينى لصناعة مواد النسيج
كينيا	٢١٠,٠٠٠	جنيه إسترلينى لصناعة مواد الورق
زامبيا	١٠٤,٠٠٠	جنيه إسترلينى لصناعة مواد الجلود

ويشارك البنك العربى الأفريقى فى رأسمال البنوك والشركات المالية التالية :

- البنك العربى الأفريقى فى موريتانيا ، نواكشوط بموريتانيا .

(١٥) جامعة الدول العربية ، المؤتمر الوزارى العربى الأفريقى الأول - داكار ١٩ - ٢٢ من أبريل ١٩٧٦ .

– اتحاد المصارف العربية والفرنسية بباريس .

– المصرف العربى اليابانى ، يوبان بهونج كونج .

– المصرف الوطنى للإنماء الصناعى والسياحى ببيروت .

– بنك الاتحاد الصناعى الأردنى بعمان .

– الشركة المصرية للاستثمار بلوكسمبورج .

– الشركة المالية للسياحة بتونس .

– شركة أقطان إثيوبيا .

– الشركة الأفريقية العربية للاستثمار والتجارة بالكويت .

ولقد اتخذ قرار فى ١٩٧٤/٧/١٩ بمضاعفة رأس مال البنك إلى ٢٠ مليون جنيه إسترلينى .

صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية[١٦] :

كان هدف الصندوق هو مساعدة الدول العربية فى تنمية اقتصادياتها وعلى نطاق ضيق تقديم المعونة الفنية ، ولكن فى أوائل ١٩٧٤ قررت الحكومة الكويتية أن تمتد أنشطة الصندوق ، لتشمل البلاد النامية غير العربية ، ولهذا الغرض فقد زاد رأسمال الصندوق فى مارس ١٩٧٤ من ٢٠٠ مليون دينار إلى ألف مليون دينار كويتى ، وخلال عام ١٩٧٤ قامت بعثة من الصندوق بزيارة كل من زائير وغانا ، كما حصلت السنغال خلال عام ٧٥/٧٤ على مساعدات مالية .

الصندوق السعودى للتنمية العربية[١٧] :

أنشئ فى ١٩٧٤ ، ويستهدف تقديم قروض بأسعار فائدة منخفضة للدول

(١٦) الدكتور محمد عبد الغنى سعودى وآخرون ، العلاقات العربية الأفريقية ، دراسة تحليلية فى أبعادها المختلفة ، معهد الدراسات العربية سنة ١٩٧٨ .

(١٧) المراجع السابقة .

النامية العربية وغير العربية لمساعداتها على تحقيق برامجها الإنمائية ، ويبلغ رأسمال الصندوق ١٠ مليارات دولار ، وتنص الأنظمة التأسيسية على ألا تتجاوز قيمة كل قرض نسبة ٥٪ من قيمة رأسمال الصندوق ونسبة ٥٠٪ من مصروفات وتكاليف المشروع الذى منح القرض لأجله .

الصندوق العراقى للتنمية الخارجية :

أنشئ فى يونيو ١٩٧٤ ورأسماله ٥٠٠ مليون دولار ، ويستهدف منح قروض بأسعار فائدة منخفضة نسبياً لتمويل مشروعات التنمية فى الدول النامية العربية وغير العربية .

صندوق أبو ظبى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية :

أنشئ عام ١٩٧١ وارتفع رأسماله فى مايو ١٩٧٤ إلى ملياري درهم ، ويستهدف تقديم القروض بأسعار فائدة منخفضة وأثر ارتفاع رأسماله امتد إلى دول العالم الثالث .

الشركة العربية الأفريقية للاستثمار والتجارة الخارجية :

تأسست عام ١٩٧٢ برأسمال قدره مليارا دينار كويتى وتساهم فيها كل من :

شركة الكويت للتجارة الخارجية والاستثمارات	٪٦٠
البنك العربى الأفريقى	٪٢٥
بنك مصر فرع لبنان	٪١٢,٧
شخصيات عربية مختلفة	٪٢,٥

وتهدف الشركة إلى تدعيم التعاون الاقتصادى العربى الأفريقى .

البنك السنغالى الكويتى :

أنشئ عام ١٩٧٤ برأسمال ٤ ملايين دولار موزعة كالآتى :

شركة الكويت للاستثمار	٥٠٪
حكومة السنغال	٢٥٪
جهات سنغالية أخرى	٢٥٪

ويهدف البنك إلى تحقيق التنمية الاقتصادية فى السنغال وتدعيم أوجه التعاون العربى الأفريقى .

البنك العربى الليبى الخارجى :

يبلغ رأسمال البنك ٢٠ مليون دينار وينصب نشاطه على توظيف الأموال بالخارج .

المصرف العربى الدولى :

تأسس عام ١٩٧٣ ، ويبلغ رأسماله ٨١,٥ مليون دولار ، وتساهم فيه كل من ج . م . ع وليبيا وسلطنة عمان ودولة الإمارات وقطر ، وخلال عام ١٩٧٤ امتد نشاطه ليشمل الدول النامية غير العربية ، وهو يدرس حالياً إمكان تقديم قرض بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لحكومة زامبيا لتمويل مشروع لتصنيع النحاس[١٨] .

اتحاد البنوك العربية الفرنسية .

تأسس عام ١٩٧٠ ويبلغ رأسماله ١١٠ ملايين فرنك موزعة كالآتى :

المساهمون الأوربيون	٤٠٪
المساهمون العرب	٦٠٪

---

(١٨) د . محمد عبد الغنى سعودى وآخرون (مرجع سابق) القاهرة سنة ١٩٧٨ .

وخلال عام ١٩٧٣ امتد نشاط البنك ، ليشمل الدول الأفريقية ، فقام بإدارة قرض لمصلحة شركة Sogaeinex مقداره ١١ مليون دولار لعشر سنوات وذلك بضمان حكومة جمهورية الجابون .

حجم التبادل التجارى بين الدول العربية والدول الأفريقية :

يلاحظ بالنسبة لحجم التبادل التجارى بين الدول العربية والأفريقية – تركز التجارة فى الجانب العربى فى كل من السعودية والجزائر و ج. م. ع والمغرب والكويت ، إذ يبلغ حجم التبادل التجارى لتلك الدول ٢٦,٠٠٠ مليون دولار ، ١٤,٣٠٠ مليون دولار ، ١١,٩٦٠ مليون دولار ، ١٣,٩٦٩ مليون دولار ، ١٨,٧٥٠ مليون دولار على التوالى .

أما بالنسبة للجانب الأفريقى فيلاحظ تركز التجارة فى كل من كينيا والسنغال وساحل العاج وإثيوبيا وتنزانيا ونيجيريا حيث بلغ حجم التبادل التجارى ٣٢,٣٤٤ مليون دولار ، ٢٧,٣١٥ مليون دولار ، ٢٦,٠٦٤ مليون دولار ، ٢١,٨٠٦ مليون دولار ، ١٨,٨٦٩ مليون دولار ، ١٦,٠٢٧ مليون دولار على التوالى أيضا .

أما من حيث الأهمية النسبية لحجم التبادل التجارى فيتبين لنا أنه بالنسبة للجابنب العربى تحتل كل من موريتانيا والصومال المركز الأول والثانى ، حيث بلغت الأهمية النسبية لحجم التبادل التجارى لكل منهما مع الدول الأفريقية ١٠,٩٪ ، ٦,٩٪ على التوالى ، ويرجع هذا إلى أن لهاتين الدولتين علاقات تجارية قوية مع باقى الدول الأفريقية ، هذا بالنسبة للجانب العربى /أما بالنسبة للجانب الأفريقى فيلاحظ أيضا انخفاض الأهمية النسبية لحجم التبادل التجارى مع الدول العربية ، إلا أنها ترتفع نسبيا بالنسبة لكل من السنغال وإثيوبيا حيث تبلغ ٤,٧٪ ، ٦,٢٪ على التوالى .

هذا وأهم صادرات الدول العربية للدول الأفريقية هى : البترول ، غزل القطن والأنسجة القطنية ، الأرز ، التمور ، الحمضيات ، الصمغ العربى ، الأسمنت . أما أهم الواردات فهى الحيوانات الحية والمذبوحة ، البن ، السكر ، الأخشاب ، السجاد ، الجلود الخام ، التبغ الخام ، السمسم ، والفواكه الطازجة[١٩] .

مما سبق يتضح أن حجم التبادل التجارى بين الدول العربية والأفريقية ضئيل فى الوقت الحاضر سواء إذا ما نظرنا إليه من حيث حجمه المطلق أو من حيث أهميته النسبية لكل من الجانب العربى أو الجانب الأفريقى . ومن هنا يجب أن تُبذل الجهود لتنشيط حجم التبادل التجارى وتوسيع آفاقه وإن اقتضى الأمر تخطيطاً واعياً محدداً لهذا الغرض .

وفيما يلى توصيات يجب على العرب أخذها فى الاعتبار لتثبيت الوجود العربى بالقارة وإحلاله محل الوجود الإسرائيلى بها تتمثل فيما يلى :

– اتباع سياسة الانفتاح على جميع الدول وعدم معاداة الأنظمة الأفريقية مهما كانت اتجاهاتها والعمل على تطويعها بما بضمن كسب أصواتها وتأييدها وفتح أسواقها أمام تجارتها . ولاشك أن السياسة التى تتبعها قيادتنا خلال الفترة الحالية ستؤدى بدون شك إلى كسب جميع الأصوات الأفريقية إلى جانب قضيتنا ممثلة فى توطيد علاقتنا مع بعض الدول الأفريقية : أوغنده وزائير إلخ . . .

– دعوة الزعماء الأفريقيين لزيارة الدول العربية وإطلاعهم على نواحى التقدم فى هذه الدول واستغلال ذلك فى شرح مشكلة الشرق الأوسط ، ولا شك أن

---

(١٩) تقارير ودراسات جامعة الدول العربية – الإدارة العامة للإعلام – إدارة الرأى والمعلومات – رقم النشرة ٢ – فبراير سنة ١٩٧٧ .

انظر أيضا : جامعة الدول العربية : المؤتمر الوزارى العربى الأفريقى الأول ، داكار/أبريل ١٩٧٦ .

العبء الأكبر فى ذلك يقع على جمهورية مصر العربية ، وأرى أن توزع أدوار الدول العربية بشمالىّ أفريقيا على هذه المساعدات حتى لا يقال إن مصر تستأثر بالمراكز الرئيسية دائماً .

– الاقتناع بأن منظمة الوحدة الأفريقية ومؤسساتها طريق مناسب لتدعيم العلاقات بين دولها والدول العربية ولشرح قضية فلسطين والعدوان الإسرائيلى وذلك لمواجهة الدعاية الإسرائيلية فى القارة .

– إقامة جسور للتفاهم مع القوة التقدمية التى تبرز فى القارة بما يدعم نفوذ العرب فى المنطقة والعمل على أن تميل هذه القوى إلى جانب العرب لمواجهة التيارات الرجعية والمقاطعة مع إسرائيل .

مراعاة الارتباطات التاريخية بيننا وبين دول شرق أفريقيا والتنسيق القائم حالياً بين جمهورية مصر العربية والسودان لكسب العمق الإستراتيجى فى المعركة ضد إسرائيل .

– تدعيم العلاقات السياسية بين الدول العربية ودول القارة على زيادة مستوى التمثيل الدبلوماسى والتجارى والثقافى لتدعيم الرباط مع هذه الدول .

– الوقوف فى المنظمات الدولية لجانب الدول الأفريقية لمساعدتها فى الحصول على حقوقها الشرعية والعادلة .

– المساهمة فى حل مشاكل الدول الأفريقية ، وخاصة بالنسبة للحدود دون تحيز لكسب ولاء هذه الدول .

مضاعفة وزيادة تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للدول الأفريقية بشروط سهلة لمنافسة رءوس الأموال الإسرائيلية .

– المساهمة فى إنشاء المشروعات الصناعية والزراعية التى تنتجها دول القارة باعتبار أنها مواجهة ضرورية للزحف الإسرائيلى المتزايد .

– قيام الأجهزة المسئولة فى الدول العربية وخاصة ج . م . ع بالوفاء بالتزاماتها

وخاصة فى إطار التعامل التجارى واستغلال قرب القارة فى تسويق المنتجات العربية بأقل التكاليف مع الأخذ فى الاعتبار تفوق ج. م. ع اقتصادياً على الدول المحيطة بها .

– زيادة المساهمة فى إنشاء المدارس والجامعات ومضاعفة إيفاد المدرسين وخبراء التعليم إلى دول القارة .

– وفى المجال الدينى وهو أساس اتجاهات العمل يمكن ببعض الجهود إقامة المساجد والوعاظ والمكتبات الدينية للحصول على مكاسب مادية ومعنوية كبيرة فى بعض دول القارة .

– استخدام الأساليب الحديثة فى النشاط الإعلامى تجاه الدول الأفريقية لمواجهة التحرك الإسرائيلى بالقارة .

– العمل على الحصول على معلومات كافية بشأن المسائل البالغة الحساسية والخطرة مثل : الوجود العسكرى الإسرائيلى فى الجزر الإثيوبية ، وحقيقة مشروعات مياه النيل فى أفريقيا حيث تحصل مصر على ٨٦٪ من مياه النيل من هضبة الحبشة ، حتى يمكن رسم سياسة واضحة تجاه هذه المسائل .

وفى المجال العسكرى نجد النصر السريع الذى أحرزته إسرائيل وتمكنت من نسج روايات لأعمال الجيش الإسرائيلى فى ظروف نكسة ١٩٦٧ حاز إعجاب بعض الدول الأفريقية التى لم تتعمق فى دراسة معركة يونيو ١٩٦٧ وتاريخها .

وأعتقد أن النصر الذى أحرزته جمهورية مصر العربية وسوريا فى معركة التحرير فى ٦ من أكتوبر ١٩٧٣ سيمحو بل محا تماماً الصورة التى وضعتها إسرائيل فى أذهان الأفريقيين . والآن يمكن أن تكون هذه الصورة – صورة الانتصار العظيم هى – المنطلق الذى يمكن التحرك على أسسه ، وخاصة بعد قطع ٣٠ دولة أفريقية علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل وفى محاولات التحرك فى المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية بهذه القارة البكر .

الفصل العاشر

مستقبل العلاقات الإسرائيلية الأفريقية

الرؤية المستقبلة للعلاقات الأفرو إسرائيلية :

من تحليل العلاقات الإسرائيلية الأفريقية فى المجالات المختلفة على حسب ما تقوم – نلاحظ النقاط التالية والتى سوف تؤدى بنا إلى الرؤية الواضحة لما ستكون عليه العلاقات الإسرائيلية الأفريقية مستقبلاً وتتمثل فى الآتى :

(ا) برغم ما يثار حول العلاقات الأفريقية والتغلغل الإسرائيلى داخل القارة فإن حجم هذه العلاقات فى المجالات المختلفة لم يعد بالضخامة التى أدلت بها معظم المصادر ؛ إذ أصبح هذا الوجود ضئيلاً بحيث يمكن القضاء عليه والحد من توسعه مستقبلاً .

(ب) إن نجاح إسرائيل فى دعم علاقاتها أو زيادة نشاطها فى أفريقيا يقاس بما يلى :

– مدى تأييد دول أفريقيا سياسيا لإسرائيل وهو حاليا تحول إلى جانب العرب ، وهذا ما سبق إيضاحه فى الفصل السابع .

– حجم التبادل التجارى مع إسرائيل : وهو حتى الآن صغير حيث لم تتعدد الصادرات للدول الأفريقية أكثر من ٥٪ من المجموع الكلى لصادرات إسرائيل ، والواردات ١,٣٪ من مجموع وارداتها .

(جـ) إنه فى السنوات الماضية لو قارنا بيننا وبين إسرائيل نجد أن الوجود

الإسرائيلى فى أفريقيا قد احتل مكاناً متقدماً فيها ، وتغلغل فى شتى المجالات بها برغم حداثته وبرغم مايتوفر للعرب من مميزات وعوامل مساعدة هى :

– وجود ثمانى دول فى أفريقيا تعتنق الدين الإسلامى ، واعتناق أكثر من ٥٠٪ من سكان القارة له .

– المشاركة فى الوحدة الأفريقية وإمكان عرض قضاياهم وغياب الطرف الآخر عن المنطقة نفسها .

– الإمكانات المالية المتوفرة والتعداد البشرى بالمقارنة بإسرائيل .

(د) إنه فى الحالات التى نجحت فيها إسرائيل لم يكن ذلك راجعاً إلى إسرائيل وحدها ، بل كان النجاح يكمن فى عناصر أخرى مساعدة ، وهذه العناصر أبدت فى الفترة الأخيرة تحولاً تدريجياً فى غير مصلحة إسرائيل بعد اكتشاف دورها الحقيقى فى القارة . وبدأ العرب تحركهم لمواجهتها وتخلى الاستعمار عن استخدامها كوسيط له حتى الولايات المتحدة الأمريكية تحولت بعض الشىء عن مناصرة إسرائيل وتأييدها التأييد الكامل المنتظر منها كحليفة لها على طول الخط ، والأدلة على ذلك تأييد الولايات المتحدة لمبادرة السلام التى قام بها الرئيس العربى المناضل « محمد أنور السادات » ومناصرة كل خطاه نحو السلام العادل ومؤازرة الحق العربى .

(هـ) إن التقدم الإسرائيلى لايقوم على جهد ذاتى بقدر ماهو مستمد من تقدم دول أخرى ، وهو مايضع حدوداً على ما تستطيع إسرائيل تقديمه من مساعدات ، ومن ناحية أخرى فإنه فى الوقت الذى يؤدى فيه التقدم الإسرائيلى دوره كوسيلة لتنمية العلاقات الإسرائيلية مع بعض الدول الأفريقية – يقف حائلاً دون ذلك بالنسبة لبعضها الآخر ، وخاصة تلك التى تشك فى كل ماهو غربى .

– لذلك فإننا نرى أن نجاح أو فشل إسرائيل فى تدعيم وجودها وتكثيف نشاطها فى أفريقيا مستقبلاً مرهون ببعض عناصر أخرى على النحو التالى :

– قدرة العرب بوجه عام ومصر بوجه خاص على مواجهة النشاط الإسرائيلى فى

القارة بخطة مدروسة وتنسيق جيد فى جميع المجالات التى امتد إليها النشاط الإسرائيلى .

– قدرة الدول الأفريقية العديدة فى فهم وإدراك الدور الحقيقى لإسرائيل فى القارة ومقدرة الإعلام العربى فى كشفه لهذه الدول .

– مدى المساعدات والمعونات التى يقدمها الغرب ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل لتمكينها من تكثيف نشاطها وممارسة دورها فى أفريقيا ومقدرة العرب فى إبراز عدم جدوى هذه المساعدات لإسرائيل بعد أن انكشف دورها وبعد أن تطورت العلاقات العربية مع هذه الدول إلى أحسن فى محاولات لتشعب وتغلغل وزيادة التمويل والاستثمار العربى فى شتى المجالات الأفريقية وإحلاله محل التغلغل الإسرائيلى الذى كما اتضح أخذ فى التدهور والتثاقل بعد سنة ١٩٦٧ .

ولكن مما يجدر ذكره أن إسرائيل لم تقتنع بأن وجودها قد ضعف بل ولًى وانتهى من القارة الأفريقية ، ولا ينبغى أن يتبادر إلى الذهن أن مناخ القطيعة السياسية الحالية التى يسود العلاقات الأفريقية مع إسرائيل سوف يستمر طويلاً ، فقد حاولت وتحاول حتى الآن استعادة مكانتها وتوازنها فى القارة عن طريق مناصرتها – كما سبقت الإشارة – للأنظمة العنصرية فى جمهورية جنوب أفريقيا وروديسيا ، وإن هناك جهودا اسرائيلية تبذل من أجل تعديل بعض الأساسيات الاستراتيجية الإسرائيلية فى أفريقيا ؛ فقد بدأت بوادر هذه السياسة الجديدة منذ مطلع سنة ١٩٧٢ ويمكن أن تلاحظ مايلى[١] :

– القرار الذى اتخذته إسرائيل بإقامة علاقات على مستوى سفارة مع كل من « ليستو ؛ وبتسوانا ، وسوازيلاند » وهى دويلات صغيرة وقعت تحت النفوذ السياسى لحكومة جنوب أفريقيا العنصرية .

---

(١) تقارير المخابرات العسكرية والحربية .

– اتجاه السياسة الإسرائيلية إلى التعامل مع الدول الأفريقية كل دولة على حدة بدلا من التعامل مع أفريقيا ككل ، وقد ظهرت بوادر هذا الموقف فى الكتاب السنوى للحكومة الإسرائيلية (١٩٧١ – ١٩٧٢) حيث بدأ لأول مرة يتحدث عن استحالة التعميم ويشير إلى ضرورة معالجة علاقة إسرائيل بكل دولة أفريقية على حدة .

– إعادة النظر فى المساعدات الإسرائيلية للدول الأفريقية انطلاقاً من ضرورة عدم التورط فى التزامات فوق طاقة إسرائيل واحتمال التركيز على الجوانب الاقتصادية والمساعدات الفنية فقط .

– كان هناك اتجاه لتأجيل القيام بأى تحرك إسرائيلى جديد فى أفريقيا إلا بعد التوصل إلى تسوية ما لأزمة الشرق الأوسط . وحينئذ كان المتوقع أن تركز إسرائيل على عدد محدود من الدول الأفريقية التى تتميز بأهمية إستراتيجية من ناحية ، وتربطها بها مصالح اقتصادية متشعبة من ناحية أخرى . بالإضافة إلى تميزها باستقرار سياسى نسبى مثل ليبيريا وكينيا وساحل العاج وغانا .

غير أن إسرائيل قد قامت بمحاولات جديدة خلال هذه الفترة الأخيرة لإعادة توازنها ووجودها فى أفريقيا عن طريق التمركز فى القرن الأفريقى ، وذلك للأهمية الإستراتيجية لدوله حيث إنه يُمكن إسرائيل عن طريق دول القرن الأفريقى أن تتحكم فى جزر القمر ومضيق باب المندب الذى تحده على الساحلين كيانات سياسية مختلفة : فاليمن الشعبية وإثيوبيا : يميلان إلى المعسكر الشرقى على حين أن اليمن الديمقراطية والصومال يميلان إلى الاعتدال قليلاً مع الاتجاه إلى المعسكر الغربى ؛ كما أن بوغاز باب المندب يتمتع بأهمية خاصة ؛ لأنه فى منتصف المسافة بين السويس فى ج .م .ع وبمباى فى الهند ، كما أن إسرائيل تحاول زيادة التمركز والتركز فى دول القرن الأفريقى مستغلة فى ذلك فرصة الخلافات والمشاكل بين دوله وبوجه خاص بين الصومال وأثيوبيا لزيادة الشغب والإثارة واتساع الهوة والفجوة بين الطرفين

محاولة التقرب ومد العون لإثيوبيا فى محاولة لإحياء الإمبراطورية الإثيوبية القديمة ، ومواجهة القوى العربية المتزايدة فى المنطقة ، وخاصة تلك التى تميل إلى النظام العربى الإسلامى مثل السعودية واليمن الديمقراطية . إن إسرائيل تريد عن طريق إثيوبيا بسط نفوذها والسيطرة على البحر الأحمر ذى الأهمية الإستراتيجية والذى يعد بحراً عربيًّا بمعنى الكلمة ، إنها تريد عن طريقه موضع قدم على أية جزيرة فى البحر.

والجدير بالذكر أنه فى العام التالى لإنشاء دولة إسرائيل قد سارعت وأنشأت ميناء إيلات على خليج العقبة لتصريف منتجاتها واستقبال المواد الأولية الإستراتيجية وخاصة البترول فبناءً عليه – تسعى باستمرار على المحافظة على الملاحة فى البحر الأحمر. ومن هنا يمكن تفسير مدى العلاقة الوثيقة التى استمرت عبر السنين ومازالت بين إسرائيل وإثيوبيا .

ولكن مما لاشك فيه أن هزيمة إسرائيل فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وإغلاق باب المندب فى وجه الملاحة الإسرائيلية قد جعل جزيرتى تيران وصنافير عديمتى الأهمية .

والذى زاد الطين بلّة أن قيام دولة جيبوتى قد جعل جميع موانى البحر الأحمر مغلقة أمام الملاحة الإسرائيلية باستثناء ميناء مصوع على الساحل الأرتيرى الذى فقد هو الآخر الكثير من أهميته بسبب حرب التحرير الدائرة هناك[٢] .

وعندما فاقت إسرائيل من صدمتها إثر حرب أكتوبر وأعقابها وبدأت تعيد غطرستها وقوتها الإقليمية وخاصة البحرية فى أمن البحر الأحمر ، ذلك البحر الذى يعد بالنسبة لإسرائيل الشريان الحيوى لتجارتها ، وخاصة المواد الأولية الإستراتيجية وأهمها البترول من إيران وبعض المواد الأخرى من السلع المصنعة ونصف المصنعة من شرق أفريقيا وجنوبها مع تحالفها مع الدولة العنصرية فى (جنوب أفريقيا) .

(٢) Church (Harrison) Modern colonization, London, 1960

وانظر أيضا : عبد الغنى عبد الرحمن محمد : البحر الأحمر والأطماع الدولية – القاهرة ١٩٧٨ .

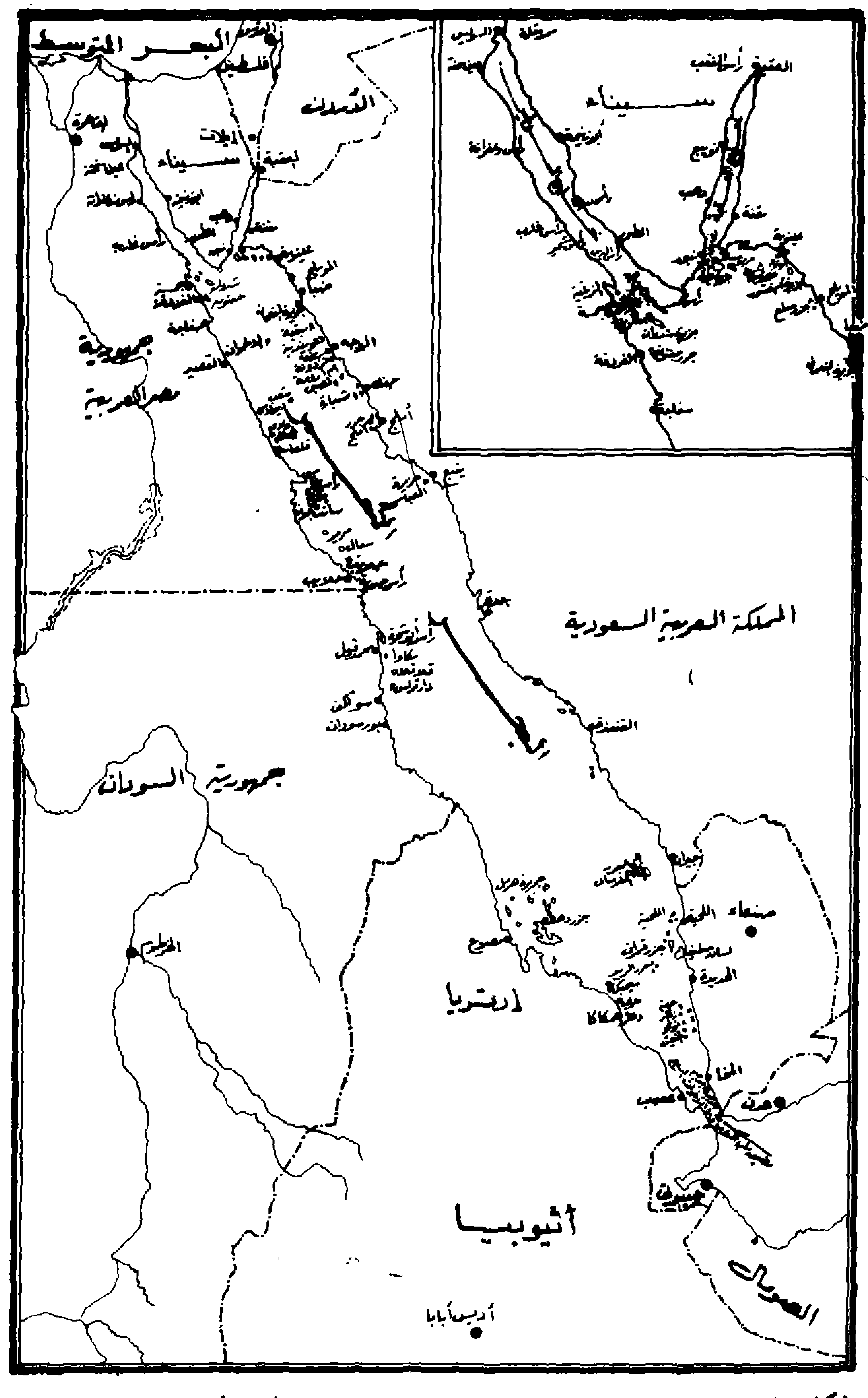
لقد أكملت مشروع خط أنابيب البترول الذى يبدأ من إيلات على خليج العقبة ، وينتهى فى عسقلان على البحر الأبيض المتوسط ليكون عوضاً عن قناة السويس وحرية الملاحة فى البحر الأحمر ، وساعد ذلك إتمام الطريق البرى من إيلات إلى شمالى إسرائيل ليخدم التجارة الآتية من أفريقيا وآسيا ، فالبحر الأحمر بالنسبة لإسرائيل هو الطريق الأرخص تكلفة وأقصر مسافة من وإلى إسرائيل .

إن أهمية البحر الأحمر ترجع أساساً لموقعه الجغرافى وأثره فى التاريخ البشرى والحضارى للإنسانية ، فهو يتمتع بموقع فريد بين القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوربا . ولقد زادت أهميته بعد شق قناة السويس ليتصل بشقيقه الأكبر فى الشمال البحر المتوسط وفى الجنوب يتصل بالمحيط الهندى عن طريق بوغاز ضيق يتمثل فى باب المندب الذى يتوسط أيضاً المسافة بين قارات العالم الجنوبى وبحاره ومحيطاته .

إنه لم يكن قط عاملاً حاجزاً فاصلاً بين قارتى أفريقيا وآسيا ، إنه بمضيقه وبما فيه من جزر ووجود بوغاز باب المندب فى جنوبيه وقناة السويس فى شماليه جعله دائماً بحراً داخلياً أفروآسيويا يصل ولا يفصل بعكس غيره من البحار . .

إنه فى منطقة متوسطة بين الشرق والغرب تتحكم فى طرق التجارة البحرية والبرية بينهما ، ولقد كان الطريق البرى يكمل طريقه إلى البحر فى العصور الوسطى مما أعطى مصر بالذات مكانة خاصة دفعت بالبرتغال لمحاربتها فى عصر المماليك للتخلص من سيطرتها على هذا الشريان الحيوى للتجارة العالمية . . لقد تحول طريق التجارة لفترة من الوقت إلى رأس الرجاء الصالح ، فقلت أهمية البحر الأحمر إلى حين . حتى استعاد مكانته وللمنطقة موقعها الإستراتيجى فى الملاحة العالمية بعد شق قناة السويس سنة ١٨٦٩ .

ومما يزيد من الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر أنه يضم - كما سبقت الإشارة - العديد من المضايق والموانى ومئات الجزر التى لها مجالها الحربى والتى تميزه على الكثير من بحار العالم ونخص بالذكر الجزر المصرية أهمها جزيرة شدوان بالقرب



شكل (١٣) مقياس الرسم ١ : ٩,٢٥ مليون

إستراتيجية البحر الأحمر

من مدخل خليج السويس ، تلك الجزيرة التى لها تاريخ حافل بالعسكرية المصرية فقد حاولت إسرائيل اتخاذها مركز وثوب ونقطة ارتكاز تنطلق منها على موانى البحر الأحمر والاعتداء على التراب المصرى إبان حرب ١٩٦٧ ، فتصدت لها مصر ولقنت إسرائيل درساً لاينسى فى حروب البحر والأرض .

وعلى ذلك نجد أن منطقة البحر الأحمر لها أهميتها واعتبارها بالنسبة للعالم وللعرب بصفة خاصة(٣) .

ولقد كانت هناك محاولات استعمارية عديدة عبر التاريخ للسيطرة على هذا البحر كما يتضح من التحليل التالى :

١ – فنابليون يغزو مصر لأنه كما قال : يبغى أن يقطع الطريق على عدوته اللدود بريطانيا إلى أغلى مستعمراتها فى الشرق .

٢ – وتنجح بريطانيا فى فرض حمايتها على عدن ، ثم لا تلبث أن تحولها إلى مستعمرة وبذلك تتحكم فى منفذ البحر إلى المحيط فى الجنوب وتحتل مصر كذلك ، ومن ثم تكون لها السيطرة على قناة السويس منفذ البحر فى الشمال .

٣ – ولاتسكت فرنسا فتكون لها مستعمرة فى جيبوتى وما حولها ، وتخلق منها الصومال الفرنسى ، وبذلك تشارك بريطانيا فى السيطرة على منفذه الجنوبى .

٤ – وتدخل إيطاليا ميدان الصراع بعد أن تم لها احتلال الصومال وتحاول أن يكون لها شىء من النفوذ فى البحر ، ولا يكفيها احتلالها لإريتريا بل تطمع فى أن تشارك فى السيطرة على بوابة البحر مع بريطانيا وفرنسا فتكون لها مطامع فى ميناء باليمن لم تتحقق بسبب هزيمتها فى الحرب العالمية .

٥ – ولم يكن الصراع الذى شهده القرنان التاسع عشر والعشرون بجديد على البحر الأحمر ، بل كان الذروة التى وصل إليها عبر عصور التاريخ : فمن قبل

---

(٣) المراجع السابقة

وانظر أيضا : **M. M. Asfor - The Red Sea Basin,** Cairo, 1969.

تصارعت حوله الفرس واليونان ثم الفرس والرومان والبرتغال وهولندا ، وهكذا كانت كل دولة من الدول الكبرى تشعر بأن عظمتها لن تتم إلا بسيطرتها على هذا الطريق أو يكون لها على الأقل موضع قدم فيه .

٦ – وتغيرت الأوضاع العالمية بعد الحرب العالمية الثانية ، فأخذت معظم دول أفريقيا وآسيا تحصل على الاستقلال تباعاً بعد كفاح مرٍّ ، وتخلصت الواحدة تلو الأخرى من سيطرة القوى الاستعمارية الغربية ، وهنا لاحت الفرصة للسياسة السوفيتية لكى تحقق حلم روسيا القيصرية فى الوصول إلى المياه الدفيئة . فساندت حركات التحرير الأفريقية والآسيوية ، ومونتها بالسلاح لا حبًّا فى الشعوب المناضلة كما تدعى دائماً ، ولكن لسبب آخر هو أن تحل ولو على المدى الطويل محل القوى الغربية التى كتبت لها السيادة والنفوذ فى المنطقة .

واليوم فى سبعينيات هذا القرن تحاول إسرائيل فى خطوة جريئة بعد أن فقدت توازنها فى أفريقيا أن تركز – كما أشرنا – على إثبات وإعادة وجودها فى القارة عن طريق القرن الأفريقى وتجديد أطماعها ونفوذها فى البحر الأحمر وتزيد من مشاكله وذلك بإشعال الخلافات فى هذه المنطقة لأن تحقيق عروبة حقيقية للبحر الأحمر سيدمر آمال إسرائيل فى الاستفادة من عدة نواح سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو سياسية :

فمن الناحية العسكرية : فإننا لا يمكن أن ننسى الدور الهام الذى قام به إغلاق باب المندب فى جنوبى البحر الأحمر والذى قامت به القوات المصرية خلال حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ ضد إسرائيل كما سبق توضيحه .

ومن الناحية الاقتصادية فإن السيطرة العربية على باب المندب وعلى البحر الأحمر وتحويله إلى بحيرة عربية ستقلل من أهمية ميناء إيلات ، وخاصة بعد التكاليف الباهظة التى تكلفتها إسرائيل فى إنشاء خط الأنابيب البترولية من إيلات إلى عسقلان على البحر المتوسط ، وكذلك فى تمهيد الخط البرى بين إيلات وشمالى

إسرائيل ، وفى حماية تجارتها مع دول شرق أفريقيا وجنوبيها ودول جنوبى آسيا والشرق الأقصى .

وأما من الناحية السياسية فإن تحقيق عروبة البحر الأحمر والسيطرة العربية على منافذه يقلل من قوى الحجج الإسرائيلية فى الاحتفاظ بالأراضى العربية المحتلة . وخاصة شرم الشيخ لحماية مداخل خليج العقبة إلى ميناء إيلات الإسرائيلى .

ومن ثم فإننا نرى أنه من مصلحة الدول العربية أن تتكاتف وأن تسعى لإنهاء النزاعات الدولية والصراعات العالمية التى تظهر بوضوح الآن فى القارة الأفريقية وخاصة فى منطقة البحر الأحمر ، لأنها من الأهمية الإستراتيجية الكبرى ، ولذلك يجب إبعاد هذه الصراعات عن هذه المناطق لإنهاء صراعات دولية بين دول كبيرة لا يستطيع أحد أن يتنبأ بالنتائج التى يمكن أن تصل إليها فى الإضرار بمصالح شعوب هذه المنطقة والمناطق المحيطة والقريبة منها :

فالناظر إلى خريطة البجر الأحمر يجد جميع الدول المطلة عليه دولاً عربية ماعدا خمسة كيلومترات هى لميناء إيلات الإسرائيلى على رأس خليج العقبة وإقليم إريتريا الذى مازال يكافح من أجل تقرير مصيره من محاولة الفك من عجلة الاتحاد الفيدرالى اسما مع إثيوبيا من سنة ١٩٥٢ التى فرضت عليه اللغة الأمهرية ، وحاربت عاداته وتقاليده ولغته العربية ، فقام يدافع عن كيانه ومصيره منذ اندلاع ثورته سنة ١٩٦٩ ، ولولا مساعدة الاتحاد السوفييتى وكوبا وإسرائيل لإثيوبيا لحصل على استقلاله منذ عدة سنوات [٤] .

---

(٤) انظر الخريطة على صفحة ٢٩٣ .

وانظر أيضا : عبد الغنى عبد الرحمن : البحر الأحمر والأطماع الدولية – القاهرة ١٩٧٨ .

والجدول التالى يوضح الدول المطلة على البحر الأحمر ويتبين مدى حجمها ووزنها السياسى والجبهة البحرية طبقاً لإحصاء أكتوبر سنة ١٩٧٦[٥]

الدولة	العاصمة	الميناء البحرى على البحر الأحمر	الجبهة البحرية بالكيلو متر	عدد السكان بالمليون	اللغة الرسمية
١ – المملكة العربية السعودية	الرياض	جدة	١٦٠٠ ك م	نحو ١٠ ملايين نسمة	العربية
٢ – جمهورية الصومال	مقديشيو	بربرة	١٠٧٢ ك م	نحو ٤ ملايين نسمة	العربية
٣ – ج . م . ع	القاهرة	السويس	٨٦٠ ك م	نحو ٣٩ مليون نسمة	العربية
٤ – السودان	الخرطوم	بورسودان	٨٠٠ ك م	نحو ١٧ مليون نسمة	العربية
٥ – أريتريا	أسمرة	مصوع	٨٠٠ ك م	نحو ٣ ملايين نسمة	الأمهرية
٦ – جمهورية اليمن الشعبية	عدن	عدن	٧٤٥ ك م	نحو مليونان	العربية
٧ – الجمهورية العربية اليمنية	صنعاء	الحُدَيّدة	٤٠٠ ك م	نحو ٧,٥ مليون نسمة	العربية
٨ – جمهورية جيبوتى	جيبوتى	جيبوتى	٣٢٥ ك م	أقل قليلاً من مليون نسمة	العربية
٩ – الأردن	عمّان	العقبة	٥ ك م	نحو ٣ ملايين نسمة	العربية
١٠ – إسرائيل	تل أبيب	إيلات	٥ ك م	نحو ٣,٥ ملايين نسمة	العبرية
الجملة = ١٠	–	–	نحو ٥٨١٢ ك م	مايقرب من ١٠٠ مليون نسمة ٢٠٨	

(٥) U. N. - Demographic Year book, 1976.
U. N. - Statistical Year book, 1977.
Richard Synge - Africa guide, Hong Kong, 1977.

فكما سبقت الإشارة يتضح من تحليل هذا الجدول أن أغلب الجبهات البحرية للبحر الأحمر فى حوزة دول عربية وأن مجموع الجبهات البحرية للدول المعادية والمطلة على البحر لا تؤلف سوى ٨٠٥ ك.م من مجموع كلى يقرب من ٥٨١٢ ك.م .

أيضاً التركز السكانى فى الدول العربية ، وأن اللغة العربية هى اللغة الرسمية فى جميع الدول العربية المطلة على البحر الأحمر باستبعاد الأمهرية والعبرية .

ومما يجدر ذكره فى الاعتبار أنه يطل علىّ سواحل البحر الأحمر ومداخله ثمانى دول عربية من مجموع كلى عشر دول مطلة عليه .

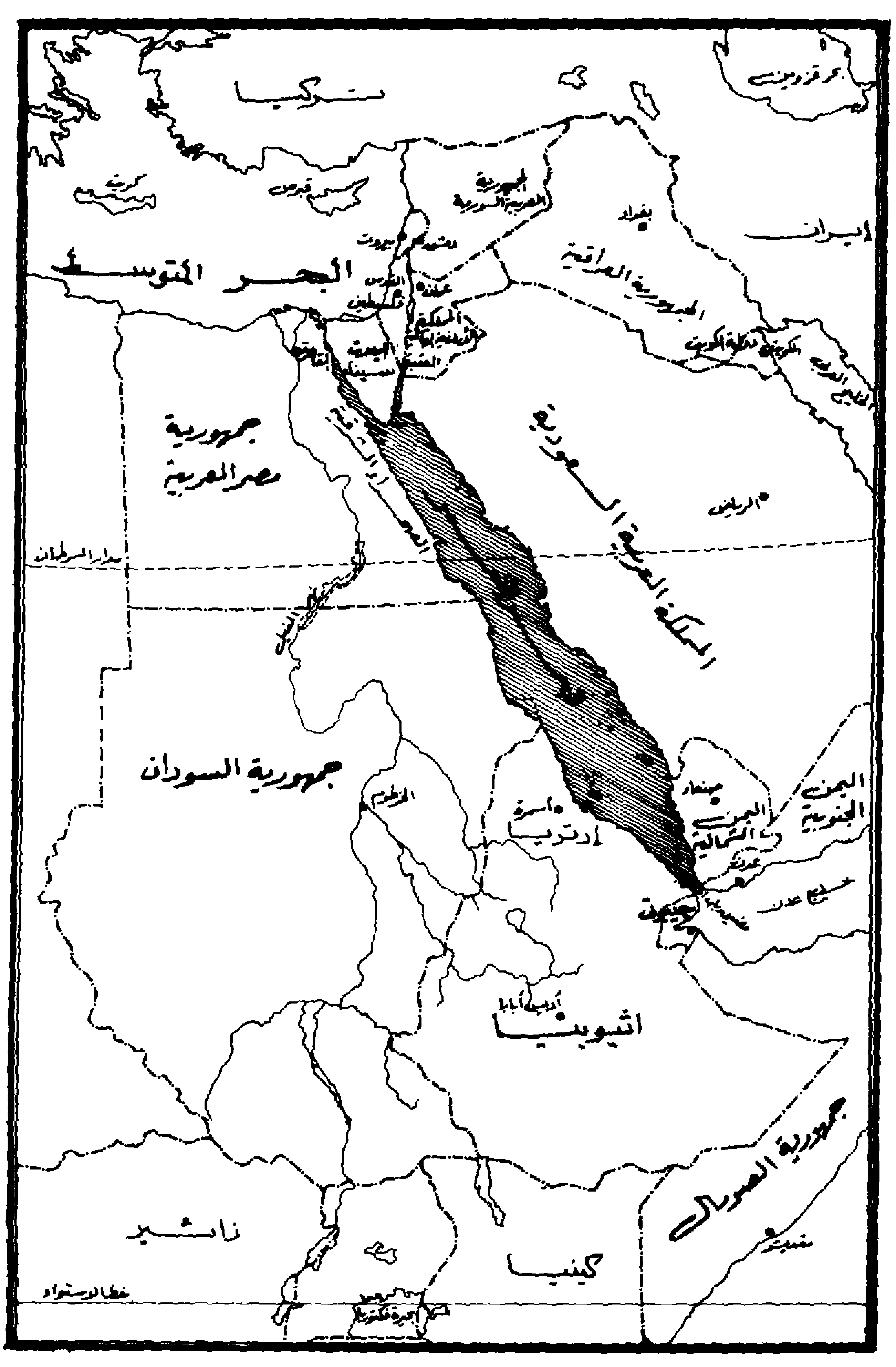
فبالنسبة لجمهورية مصر العربية نقول : إن مصر الفرعونية قد عبرت بسفنها البحر المتوسط شرقاً قبل الفينيقيين وعبرت البحر الأحمر إلى بلاد الصومال .

وفى عهد محمد على فى العصور الحديثة نجد أن الإمبراطورية المصرية قد أخضعت البحر المتوسط الشرقى لسيادتها ومن ثم أخضعت البحر الأحمر كله لحكمها .

وفى عهد الخديو إسماعيل تجدّد مجد مصر البحرى واحتلت القوات المصرية موانى مصوع وزيلع وبربرة وقسمايو.

إذن أولى بجمهورية مصر العربية أن تدّعى أن البحر الأحمر بحرها على أساس وجود قناة السويس ، وأنها تتحكم فى منتصف المسافة بين البحرين الأحمر والمتوسط ، وتتحكم فى طريق التجارة العالمى .[الشرق الأقصى ، سنغافورة ، السويس وأوربا] .

وبحكم الدول العربية الأخرى المطلة عليه أو القريبة من مدخله الجنوبى : السودان ، جمهورية جيبوتى العربية الحديثة الاستقلال منذ ٢ من مايو سنة ١٩٧٧ بعد استعمار فرنسى دام أكثر من ١٠٠ سنة ثم انضمت للجامعة العربية ، أيضاً جمهورية الصومال الديمقراطية التى انضمت بدورها للجامعة العربية ، تلك الدولة



شكل (١٤) مقياس الرسم ١ : ١٧ مليون

البحر الأحمر بحيرة عربية

التى تحاول استرداد إقليم أوجادين من إثيوبيا ، فهما جارتان عدوتان ، فلقد حدث صدام مسلّح بينهما على هذا الإقليم ومازال ثوار إقليم أوجادين يحاولون التخلص من الاستعمار الإثيوبى ، ولقد حصل على أراضٍ مساحتها تقرب من ٨٥٪ من مساحة الإقليم .

كذلك تتمتع المملكة العربية السعودية بامتدادها الجغرافى الكبير على البحر الأحمر : فجبهتها البحرية تبلغ نحو ١٦٠٠ ك.م . على هذا البحر . فهى أولى الدول المطلة عليه فى هذا المجال ، إن هذه الدولة ذات ثقل سياسى واقتصادى ودينى لدول المنطقة .

كما نجد أن المملكة الأردنية الهاشمية تطل بجبهة بحرية صغيرة على البحر الأحمر ، هذا بالإضافة إلى الجمهورية العربية اليمنية والتى مازالت تتنازع هى وإثيوبيا على الجزر السبع فى مدخل مضيق باب المندب حيث استولت الأخيرة على جزيرتين وأعطتها الاتحاد السوفيتى ، وهذا ما أثار حفيظة اليمن ، لأنها مرتبطة بالأمن العربى فى البحر الأحمر(٦) .

كما يلاحظ أن اليمن الشعبية كذلك لها هى الأخرى جبهة بحرية على البحر الأحمر .

وكما سبق ذكره نجد أن إقليم إريتريا يتمتع بجبهة بحرية لها اعتبارها على البحر الأحمر حوالى ٨٠٠ ك.م – ذلك الإقليم الذى مازال يكافح من أجل تقرير مصيره والتخلص من عجلة الاتحاد الفيدرالى اسما مع إثيوبيا منذ سنة ١٩٥٢ . ومن حسن الحظ أن ثوار إريتريا قد استولوا على ٨٠٪ من مساحة إقليمهم من قبضة الحكم الإثيوبى . فعند استقلال إريتريا فى القريب العاجل بمشيئة الله ستصبح منافذ إثيوبيا على البحر الأحمر ملكا لإريتريا التى ستنضم فى الوقت نفسه للجبهات البحرية

(٦) Church (Harrison) Modern colonization, London, 1960.

وانظر أيضا : تحليل الخريطة التى فى الصفحة السابقة والجدول السابق .

العربية على هذا البحر . ومن هنا فإن إثيوبيا وحليفتها إسرائيل تواجهان حشداً عربيا كبيراً جاثماً على صدر كلٍّ منهما فى البحر الأحمر . . !

غير أنه فى الوقت الراهن تسعى إثيوبيا إلى اقتطاع المنطقة العفرية التى فى حدودها شمال خليج تاجورة حتى ميناء عصب على الساحل الإريترى لتقيم عليها دولة عنصرية تتمتع بالحكم الذاتى وتكون مركزاً للرافضين الانتماء إلى العروبة .

ومن الملاحظ أيضاً أن إسرائيل تهدف حالياً إلى شق قناة إيلات التى تبدأ من ميناء إيلات شمالاً إلى حيفا على البحر المتوسط لتنافس بها قناة السويس ، وها هى ذى الآن أقامت مفاعلاً ذرياً بصحراء النقب لصناعة القنبلة الذرية ذات حجم صغير لاستخدامها فى أغراض التدمير والتوسع ومحاولة تطويعها لشق هذه القناة كى توفر عليها الوقت والجهد والمال . . ولكن لو فرض أن وضح هذا المشروع هندسيا وجيولوجياً فإنه مازالت قناة السويس لها مزاياها من حيث الموقع وقصر المسافة المكانية والزمانية ، وأخيراً لن تنجح إسرائيل فى مخططاتها العدوانية إذا ما ظلت اليقظة العربية موجودة(٧) .

فواجبنا نحن العرب أن نكون حذرين متحدى الكلمة ، وأن ننظر إلى المستقبل بحرص بالغ وحذر شديد ، وأن نحاول إحباط المخططات التى تضعها إسرائيل وحلفاؤها والاستعمار من شرق وغرب ليكون له علينا سلطان ، وألا تنسينا ملامسة جلد الأفعى مافى نابها من سم قاتل !

لقد أطلق الرومان منذ أكثر من ألفى سنة على البحر الأحمر بحر العرب ، ولقد تجسد هذا البحر كبحيرة عربية وقت حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ عندما قامت البحرية المصرية بالتعاون مع بحرية اليمن الشعبية وأغلقتا بوغاز باب المندب فى وجه الملاحة

---

(٧) Ma J. Gen. E. Edgerton; An Engineers view of the suez canal National Geographic Magazine, January, 1957.

وانظر أيضا : عبد الغنى عبد الرحمن – البحر الأحمر والأطماع الدولية ، القاهرة سنة ١٩٧٨ .

الإسرائيلية وأمام أعين الأسطول السابع الأمريكي الذى كان يجوب المحيط الهندى بالقرب من القرن الأفريقى . . وانتصرت مصر العربية ، وانتصر العرب بفضل اتحادهم ويقظتهم لنعمة الموقع الجغرافى الاستراتيجى الذى منحهم الله إياه .

ولو فرض ونشبت حرب عالمية ثالثة أو حرب محلية خامسة بين العرب وإسرائيل فإن البحر سيكون مسرحاً للعمليات الحربية وستشترك فيه جميع الدول المطلة عليه حيث اعتنقت بعض الدول انتماءات سياسية للمعسكر الشرقى وأخرى للمعسكر الغربى ، وأصبح مبدأ عدم الانحياز حبراً على ورق وأن أفريقيا للإفريقيين وآسيا للآسيويين لاوجود له ، ولاشك أن الاتحاد السوفييتى أدى دوراً كبيراً فى الآونة الأخيرة فى دول القرن الأفريقى وظهر جلياً الصراع الأيديولوجى تبعه تأييد عسكرى بهدف قلب نظام الحكم فى دول عربية أفريقية[٨] .

وعلى ذلك يجب على الدول العربية والأفريقية أن ترسم لنفسها إستراتيجية لمواجهة هذا الخطر السرطانى الذى يهدد القارة الأفريقية والأمة العربية مع الاستئصال التام لهذا الوباء : إسرائيل اللعين !

إننا لدينا الكفاءات ولدينا الدولارات البترولية . . . فلماذا إذن لا نستطيع ربط الكفاءات بالدولارات للدفاع عن عدم الانحياز الأفريقى ومنع تغلغل أى نفوذ أجنبى فى أفريقيا ؟ وكذلك إبادة عقيدة « إسرائيل الكبرى » ذلك الحلم المجنون الذى بدأ يتحطم على واقع أكتوبر سنة ١٩٧٣ فهناك تفسيران مختلفان توضحها الخرائط فى الصفحة المقابلة وذلك للأطماع الصهيونية السفيهة :

– المطمع الأول يبتلع كل العراق ونصف ج .م . ع .
– المطمع الآخر يبتلع نصف العراق وكل ج . م . ع .

---

(٨) عبد الغنى عبد الرحمن (مرجع سابق) .

وفى الحالتين يدخل بقية المشرق العربى بما فى ذلك الأراضى الإسلامية المقدسة وبعض مناطق البترول(٩) .

فليعلم العرب والأفارقة أن الاتحاد قوة ، وأنهم إخوة فى الكفاح المشترك ، وعليهم نبذ الخلافات إلى الوراء والسعى إلى الغد برؤية مستقبلية زاهرة قابضين على سلاحهم متيقظين لمؤامرات الأعداء ومخطط إسرائيل اللعين !

لقد قام الرئيس المناضل المصرى العربى والأفريقى « محمد أنور السادات » بخطوة بطولية جريئة لمواجهة ومصارحة العدو فى عقر داره أملا فى خلاص العالم العربى والأفريقى من شر هذه الأفعى اللعين وتحقيق الأمن فى الشرق الأوسط تحقيقاً للتغيير الجذرى إنها مبادرة السلام . . . . التى تمثلت فى رحلة الرئيس البطل إلى القدس وخطابه الشامل الجامع الذى تضمن مبادئ التسوية السلمية للنزاع العربى الإسرائيلى فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٧ أمام الكنيست .

وفيما يلى نص من كلمات خطابه . . . .

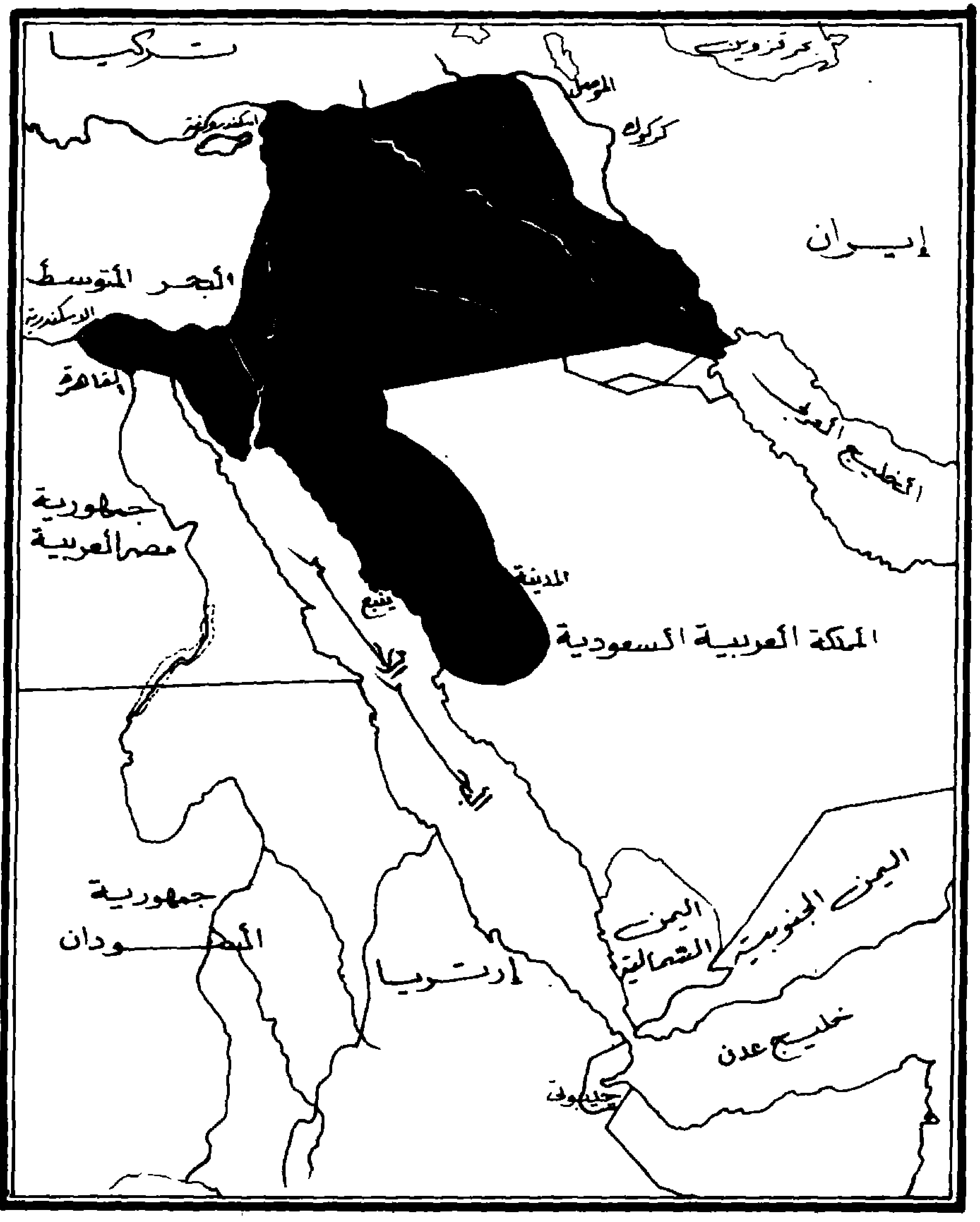
« إن الأمة العربية لاتتحرك فى سعيها من أجل السلام الدائم العادل من موقع ضعف أو اهتزاز ، بل إنها على العكس تماماً تملك من مقدمات القوة والاستقرار ما يجعل كلمتها نابعة من إرادة صادقة نحو السلام صادرة عن إدراك حضارى بأنه لكى نتجنب كارثة محققة ، علينا وعليكم وعلى العالم كله – فإنه لابديل عن إقرار سلام عادل لا تزعزعه الأنواء ، ولاتعبث به الشكوك ، ولا يهزه سوء المقاصد أو التواء النوايا » .

ولقد عاش جميع المواطنين فى مصر والدول العربية بل وفى دول العالم أجمع – هذه الأيام مع أجهزة وأدوات الاتصال والإعلام المحلية والإقليمية والعالمية – التى

---

(٩) الدكتور جمال حمدان : (٦أكتوبر) فى الإستراتيجية العالمية القاهرة سنة ١٩٧٤ .

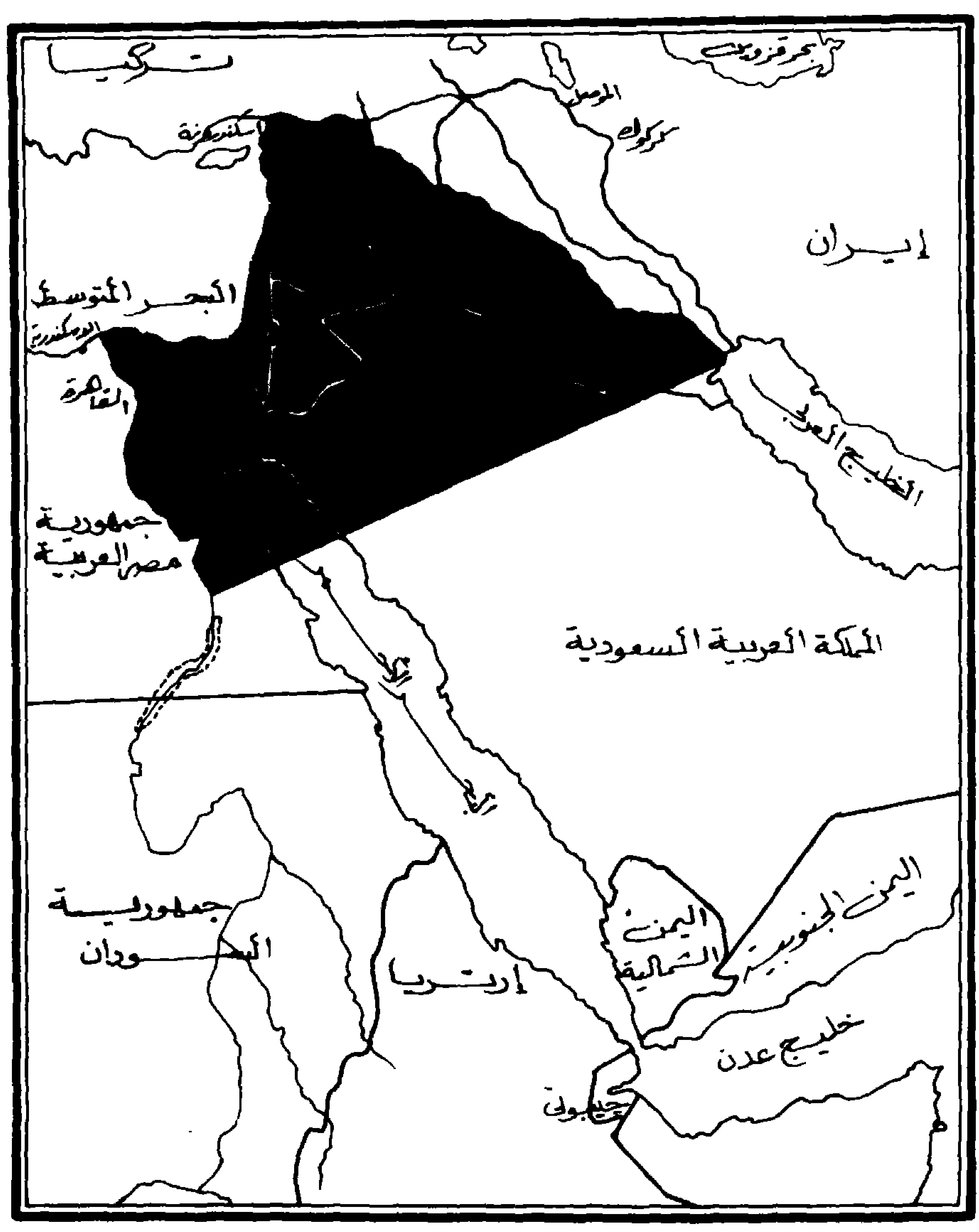
انظر الخرائط فى الصفحة المقابلة .



شكل (١٥) **مقياس الرسم ١ : ١٧ مليون**

الحلم المجنون الذى تحطم على واقع أكتوبر

١ – الأطماع تبتلع كل العراق ونصف مصر بالإضافة إلى المشرق العربى بما فى ذلك الأراضى الإسلامية المقدسة وبعض مناطق البترول .



شكل (١٥ - ١) **مقياس الرسم ١ : ١٧ مليون**

٢ - الأطماع تبتلع نصف العراق وكل مصر بالإضافة إلى المشرق العربي بما فى ذلك الأراضى الإسلامية المقدسة وبعض مناطق البترول.

نقلت هذا الموقف العظيم الذى أخذ بأنفاس جميع البشر ، فتابعوه وعايشوه وتأثروا به . . . .

وعلى الرغم من رد الفعل العالمى المؤيد والمناصر على نطاق واسع ومتزايد يوماً بعد يوم – فإن التحرك المصرى استمر مندفعاً بالشرح وبالنقاش ، وأعلنت وزارة الخارجية المصرية مراراً التأكيد على نقاط التسوية التى أهم عناصرها حل المشكلة الفلسطينية . ولقد أعلن أن الهدف من الزيارة لم يكن التوصل إلى نتائج فورية محدودة ؛ وإنما كان الهدف هو إحداث صدمة عنيفة للرأى العام فى إسرائيل وفى العالم ليقف على حقيقة نوايا العرب السلمية .

إن الرئيس العربى قد تعمد فى اتصالاته المباشرة على تحديد الخطوط والقضايا الرئيسية وتجنب التفاصيل والجزئيات ، وإن السياسة المصرية قد أقرت مبدأ الاتصالات المباشرة بعد كسر حدة عدم الثقة وبعد أن أدرك الجانب الإسرائيلى أن التسوية السلمية فى مصلحته وفى مصلحة المنطقة .

وعاد الرئيس بعد إنهاء مهمته وسط أصداء عالمية متفائلة ، بعدها بدأ الإعداد لمؤتمر القاهرة التحضيرى لمؤتمر جنيف فى ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ بحضور ممثلى كل من ج . م . ع . وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة . وفرضت الطبيعة التحضيرية للمؤتمر أن يكون التمثيل فى هذه المرحلة على مستوى الخبراء ، وشكلت لجان فنية معاونة للوفود الرسمية شاركت فى الأعمال اليومية للمؤتمر ، وتم تبادل وجهات النظر بين الجانبين المصرى والإسرائيلى وكذلك بين المؤتمر وبين القيادات السياسية للأطراف المعنية[١٠] .

ثم دخلت أعمال المؤتمر مرحلة جديدة حين أعلن موعد زيارة رئيس وزراء إسرائيل إلى ج . م . ع . ، وفعلاً بدأت زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلى فى ٢٥ من

---

(١٠) مجلة السياسة الدولية : العدد ٥١ ، يناير ، سنة ١٩٧٨

ديسمبر سنة ١٩٧٧ فى مدينة الإسماعيلية ، والتقى هو والرئيس السادات لإجراء ومتابعة المناقشات ، ولقد أعلن الرئيس ما يلى :

« إثر زيارتى للقدس فى نوفمبر الماضى سرت روح جديدة فى المنطقة ، واتفقنا فى القدس وفى الإسماعيلية هنا على أن نمضى فى جهودنا من أجل تحقيق تسوية شاملة .. وفيما يتعلق بموضوع الانسحاب حققنا تقدماً ، لكن فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية التى نعتبرها لب المشكلة فى هذه المنطقة فإن الوفدين المصرى والإسرائيلى ناقشا المشكلة الفلسطينية .. ولقد اختلفنا هنا حول هذه القضية ، ولكننا اتفقنا على أن نناقش تلك القضية فى اللجنة السياسية لمؤتمر القاهرة التحضيرى .

هذه هى جهود بطلنا القائد العظيم نحو السلام ونحو الإعداد لمؤتمر جنيف لتخليص وطننا العربى الأفريقى من وبال هذه الجرثومة القاتلة التى انتهت إلى الإعداد لمؤتمر كامب ديفيد الثلاثى فى سبتمبر سنة ١٩٧٨ والتى ستتضح نصوصه ووثائقه فى العرض التالى :

لقاء كامب ديفيد الثلاثى فى سبتمبر سنة ١٩٧٨ :

إنه بعد أربع حروب خلال ثلاثين عاماً وبرغم الجهود الإنسانية المكثفة – فإن الشرق الأوسط مهد الحضارة ومهبط الأديان العظيمة الثلاثة لم يستمتع بعد بنعم السلام .

إن شعوب الشرق الأوسط تتشوق إلى السلام حتى يمكن تحويل موارد الإقليم البشرية والطبيعية الواسعة لمتابعة أهداف السلام ، وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجاً للتعايش والتعاون بين الأمم .

إن قمة كامب ديفيد جاءت نتيجة لعملية السلام التى حركتها زيارة الرئيس السادات للقدس موضحة رؤيته وشجاعته غير العادية ... لقد جاوزت نتائج كامب ديفيد كل التوقعات ! كانت أكثر من إطار للسلام ! لقد كان المشروع

موضوع مباحثات مكثفة فى كامب ديفيد انتهت إلى إقرار وثيقتين بعد ثلاثة عشر يوماً من المفاوضات الشاملة وقيام الولايات المتحدة بدور الشريك الكامل والاعتماد أساساً على الدبلوماسية السرية والتعتيم الإعلامى ... ثم كانت المفاجأة وهى الوصول إلى الإطار الشامل للتسوية ... هذا الاتفاق الذى تم وسط المناخ العربى الجامح المتوتر والمتقلب وفى الإطار الدولى وصراعه وتعقيداته : فالثعلب الأمريكى حذر ، والدب السوفييتى مندفع يريد أن يكون له دور ، ويعتبر السياسة المصرية خطراً على هذا الدور ومناحم بيجين يراوغ ... ولا غرو فهو صاحب مذبحة دير ياسين وزعيم الإرهاب !

هكذا واجه الرئيس المصرى - رمز السياسة المصرية - الثعلب الأمريكى ورئيس وزراء إسرائيل برغم هذه الظروف إلى توقيع وثيقتين :

وثيقة أولى متعلقة بإطار السلام الشامل ، ووثيقة أخرى متعلقة بإطار لإبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل ، إنهما تمثلان الإطار الشامل للتسوية .

وتنص الوثيقة الأولى على الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين ، وتقضى بأن تكون لهم الفرصة لتقرير الكيفية التى يرغبون فيها لحكم أنفسهم من خلال المفاوضات حول إقامة الحكم الذاتى فى كل من الضفة الغربية وقطاع غزة .[11]

وتتيح الوثيقة لممثلى الفلسطينيين الاشتراك فى المفاوضات الخاصة بالفترة التى ستعقب السنوات الخمس ، ومن ثم فيما يتعلق بمستقبلهم . وسيكون للممثلين الفلسطينيين المنتخبين فرصة متاحة للموافقة على الاتفاقية التى تنظم قواعد الوضع النهائى للمنطقة ، وتجرى هذه المفاوضات على أساس جميع البنود والمبادئ الواردة فى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة فى عام ١٩٦٧ .

كذلك تنص الوثيقة الأولى على ترتيبات الأمن وتعهدات السلام التى يتوقع أن

---

(١١) مجلة السياسة الدولية : العدد ٥٤ ، أكتوبر سنة ١٩٧٨ .

تكون جزءا من أية تسوية شاملة بين إسرائيل وكل دولة من جيرانها بما فى ذلك إنشاء مناطق منزوعة السلاح ومناطق محدودة التسلح ومناطق إنذار مبكر ووجود قوات دولية .

وتنص الوثيقة الأخرى التى أطلق عليها « إطار لإبرام اتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل » على انسحاب إسرائيل من سيناء على مرحلتين :

المرحلة الأولى : انسحاب رئيسى يتم فى فترة تتردد بين ثلاثة وتسعة أشهر بعد توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية التى يجب أن توقع فى غضون ثلاثة أشهر ، وتمثل القطاع الغربى من سيناء الذى يحده الخط الممتد من شرق العريش إلى رأس محمد .

وتتم مرحلة الانسحاب الأخرى من شرق الخط حتى الحدود الدولية لمصر خلال عامين إلى ثلاثة أعوام .

ولقد وُضع شرط لتوقيع اتفاق السلام هو أن يتم الانسحاب الإسرائيلى الكامل من المستوطنات أو إزالتها .

وبمقتضى الاتفاق فإن المطارات العسكرية الإسرائيلية الثلاثة فى شرم الشيخ والمليز وجنوب إيلات ستعود إلى السيادة المصرية حيث سيتم تحويلها إلى مطارات مدنية تخدم حركة الطيران التجارى فى العالم .

وقد تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة مطارين لإسرائيل جنوبى صحراء النقب يتكلف إنشاؤهما نحو ٥٠٠ مليون دولار تعويضًا لإسرائيل عن المطارات الثلاثة .

وينص الاتفاق على إقامة طريق يربط بين مصر والأردن يمر شمال إيلات مما سيترتب عليه الربط بين المشرق العربى والمغرب العربى . والمفروض طبقاً للاتفاق أن ترابط داخل منطقة الممرات – الموضحة بالخريطة – وعلى بعد نحو ٥٠ ك م شرق قناة السويس قوات أساسية من القوات المسلحة المصرية على أن تتولى وحدات

حرس الحدود صيانة الأمن فى المنطقة من شرق الممرات حتى ٢٠ ك م من الحدود الدولية . وفى المنطقة غرب الحدود الدولية وبعمق ٢٠ ك م فى سيناء تقوم قوات الأمم المتحدة والبوليس المدنى بالإشراف على ترتيبات الأمن .

وتنص الوثيقة أيضاً على إقامة علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل عند إتمام الانسحاب فى المرحلة الأولى الذى يمثل الجانب الأكبر من الانسحاب .

ولقد ألحق بالاتفاقية بوثيقتيها الأولى والأخرى نصّا القرار رقم ٢٤٢ والقرار ٣٣٨ ، وهما اللذان أصدرهما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .(١٢)

كل ما تناوله بحثنا هذا عن اتفاقية كامب ديفيد وما يترتب عليها من آثار للجانبين المصرى والإسرائيلى إنما يتم إذا صدقت النوايا ، وتوصلت الأطراف المعنية إلى الهدف المنشود من الاتفاقية على طريق تحقيق السلام القائم على العدل .

لكن أين التضامن العربى فى مثل هذه الظروف الحاسمة والدقيقة ؟ هل السياسة العربية رشيدة تخطط وفقاً للأسس العملية ، أو أنها تخضع للانفعالات وأهواء بعض الحكام ... ؟؟

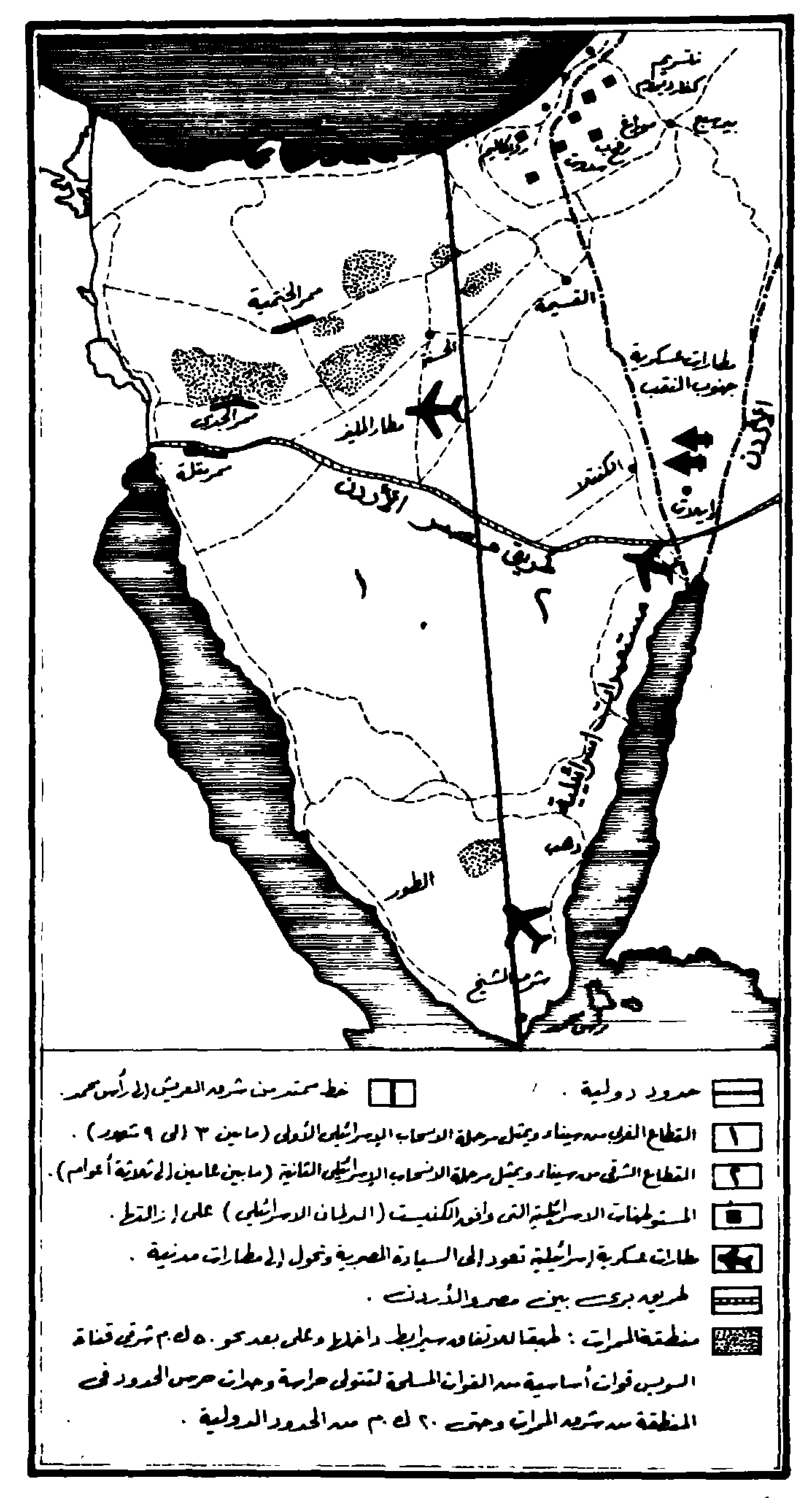
إن الإجابة واضحة على هذه التساؤلات . فالسوابق توضح أن السياسة العربية تتميز بالميوعة فى بعض الأحيان والجدة فى أحيان ثانية ، والنفس القصير فى حالات متعددة ، هذا بالإضافة إلى التقلب وعدم الاستقرار على حال والاكتفاء بالمواقف السلبية !

وكانت النتيجة هى التمزق بين الجماهير العربية واليأس وعدم الثقة فى السياسيين ، وأيضاً الكذب ومخاطبة المشاعر ، وإثارة غرائز القطع . فمن هنا أصبح الرأى العام العربى لا طعم له ولا رائحة رشيدة !

فالمفروض أن يكون التضامن العربى فى كل الأوقات بخيرها وشرها ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا كانت أجهزة صناعة القرارات فى العالم العربى على مستوى

---

(١٢) انظر الخريطة فى الصفحة المقابلة .



شكل (١٦)

سيناء تعود إلى السيادة المصرية

العصر ، فالسياسة هى نتاج الإمكانات وعناصر القوى ، وليست نتاج الخطب الحماسية والدعايات السوداء واستغلال التقدم التكنولوجى فى التدمير وليس فى البناء .

هكذا فإن الصفوة العربية هى المؤهلة للمساهمة فى تحقيق التضامن العربى وإيجاد الطرق الملائمة لتجنب التصادم وتثبيت قيم ومعتقدات ترتبط بالإنسانية والإخاء والتحدى والمصير المشترك .

ولكن أين التضامن العربى بعد قمة كامب ديفيد ؟ هل أصبح حلما بعد أن كان حقيقة ؟ إن العالم العربى فى ساعة حسم ، وقد آن الأوان لترشيد سياسة التضامن العربى ، ويمكن فى إطار هذه السياسة أن تختلف وأن تتعدد الرؤية ، وقد يكون ذلك من مستلزمات المرحلة ، ولكن أن نختلف بمنطق عصر الجاهلية التى سادت قبل الإسلام ويدمر بعضنا بعضاً فسيكون جزاؤنا شديداً ، وستحاسبنا الأجيال القادمة على ذلك !

والتساؤل الآن : متى سيكون التضامن العربى ؟ متى سيتحول الحلم إلى حقيقة ؟ إن الصفوة العربية مسئولة عن تحقيق التضامن العربى الذى تقتضيه تحديات العصر ومسئوليات المستقبل .

لقد قال الرسول الكريم : « إن الله يرضى لكم ثلاثاً : يرضى لكم أن تعبدوه وحده ولا تشركوا به شيئاً ، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا » ومن هنا يمكن أن يتحقق التضامن العربى ، كما أنه فى الوقت نفسه قد آن الأوان لتستجيب الجامعة العربية لطبيعة التحدى وتقدر الأمور بواقعية[١٣] .

موقف الدول الأفريقية من قرارات كامب ديفيد :

سبق أن أوضحنا أن دول منظمة الوحدة الأفريقية تؤيد الحق العربى وتطالب

---

(١٣) تحليل واستنتاجات لمقال د. محمد على العوينى بجريدة الأهرام فى ٢٠ /٩ /١٩٧٨ .

إسرائيل بالانسحاب من الأراضى التى احتلت بفعل العدوان فى سنة ١٩٦٧ وإعطاء الشعب الفلسطينى حقه فى تقرير المصير.

– تطالب الدول الأفريقية إسرائيل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ ويؤيدون الجهود السلمية الرامية إلى إيجاد حل دائم وعادل للقضية .

قامت مصر بمبادرتها من أجل السلام ، وزار الرئيس السادات القدس المحتلة ؛ ليحدث ثقباً فى جدار الشك والخوف والمزاج النفسى الذى يسود جو اليهود وخشيتهم من أى حل لعدم ثقتهم فى نوايا العرب ، وليؤكد للعالم جدية الموقف العربى وشجاعته وتحمله لمسئولياته التاريخية فى التوصل إلى حل سلمى وخاصة أن الحروب التى خاضها العرب ضد إسرائيل فى أربع جولات ٤٨ ، ٥٦ ، ٦٧ ، ١٩٧٣ لم تحقق السلام الكامل ولن تحققه الحروب المستقبلة .

– باركت كثير من دول أفريقيا الخطوة الجريئة التى أقدمت مصر عليها صراحة ، وهى تلك الدول التى تفهمت القضية بحقيقتها ، وهناك بعض الدول قد تحفظت فى آرائها تجاه المبادرة ودولٌ ثالثة رفضت المبادرة ونددت بها .

ثم تأتى مبادرة الرئيس الأمريكى فى عقد قمة كامب ديفيد ويسفر المؤتمر عن إطار لحل القضية يتلخص – كما سبقت الإشارة – فى وثيقتين إحداهما خاصة بالقضية الفلسطينية بصفة عامة وأخرى خاصة بمصر وإسرائيل ، وهذه القرارات تنطلق من قرارات الأمم المتحدة ٢٤٢ لسنة ٦٧ ، ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ وأيضاً فى إطار الإستراتيجية العربية التى أقرها مؤتمر الرباط .

ولقد انقسمت الدول الأفريقية تبعا لارتباطات هذه الدول بالدول الكبرى قسمين : فهناك دول تدور فى فلك الاتحاد السوفييتى فوجهة نظرها هى وجهة نظر السوفييت نفسها تجاه مقررات كامب ديفيد التى تتلخص فى رفضها والتنديد بما جاء فيها خاصا بالقضية الفلسطينية وإدانتها مصر بأنها تحاول التوصل إلى حل منفرد مع

إسرائيل ، وأن ذلك يعتبر خيانة للنضال العربي من أجل الوصول إلى حل شامل وكامل للقضية برمتها .

أما الدول الأخرى والتي تدور فى فلك الغرب فإنها قد أيدت مقررات كامب ديفيد وباركتها لقناعتها بما أمكن التوصل إليه بين مصر وإسرائيل وإيمانها بأن هذا الخط هو الذى سوف يحقق السلام الدائم والعادل للقضية العربية الإسرائيلية .

أما الدول العربية ومن بينها دولٌ أفريقية وأخرى آسيوية فإنها قد انقسمت ثلاثة جبهات :

الأولى وهى التى تؤيد المبادرة ومن ثم تؤيد قرارات كامب ديفيد وعلى رأسها السودان والمغرب .

والثانية قد وقفت وسطا ولم تدن القرارات ولم تؤيدها صراحة أو قد وضعت عليها بعض التحفظات ومن بينها السعودية والإمارات العربية والكويت والأردن .

والثالثة وقد رفضت مبادرة السادات من الأصل ، ورفضت مؤتمر كامب ديفيد وقراراته وهى تلك التى تدور فى فلك السوفييت وتطلق على نفسها دول الرفض وعلى رأسها سوريا والعراق والجزائر وليبيا واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير الفلسطينية .

وقضية مثل قضية الشرق الأوسط كان من الضرورى أن تنقسم الآراء حيال مايتم تحقيقه بصددها من حلول سلمية أو تفاوضية بتدخل واشتراك الولايات المتحدة ؛ لأن الصراع قد استمر قرابة الثلاثين عاماً وتخللته حروب أربعة ، وأصبحت المواجهة معقدة جداً والقضية متشابكة ، ولذلك كانت الآراء فى صدد الحل متباينة ، وليست كلها موافقة أو رافضة ؛ فكل يتناول ما يتم من خلال مواقفه الشخصية وأيديولوجيته التى يؤمن بها والقوى الكبرى أو العظمى التى يتبعها ، وخاصة أن المصالح الدولية تتحكم فى مواقف الدول وأن التطلع للتنمية والحصول

على تكنولوجيا العصر والسلاح الحديث يقف حاجزاً ومؤثراً من قضايا ومواقف هذه الدول .

أيد الله كفاح ونضال الرئيس المصرى البطل ، وجمع شمل العرب والأفارقة ، ووحد كلمتهم ، وبارك خطاهم على طريق الحرية والتحرير ، وجنّب الله وطننا العربى الأفريقى الكبير ويلات الحرب والدمار.

تصور لأهداف إسرائيل الإستراتيجية فى العقد القادم :

إن تقييم وتقدير أهداف إسرائيل الإستراتيجية فى المستقبل أمر بالغ الصعوبة بالنظر إلى ارتباطه بالمبادئ والمفاهيم والركائز التى تستند إليها أى إستراتيجية ، وهو أمر يحتاج إلى درجة عالية من المرونة الفكرية لتستطيع استيعاب الحقائق الواقعية والتسليم أولاً بآثارها على المبادئ الإستراتيجية الأساسية للدول ثم الانتقال إلى تعديل هذه المبادئ :

– سنتناول تقدير أهداف إسرائيل الإستراتيجية فى العقد القادم طبقاً لمرحلتين كالآتى :

(ا) مرحلة المفاوضات الحالية لتحقيق حل سياسى عادل للمشكلة .

(ب) مرحلة تالية للمرحلة السابقة وتتطلع إلى المستقبل الأبعد .

إستراتيجية إسرائيل خلال مرحلة المفاوضات :

نقدر أن تظل أهداف إسرائيل السياسية والإستراتيجية والسابق الإشارة إليها فى الفصل الأول عالية ثابتة ويبدو أن نتصور من خلال هذه الأهداف غايات إسرائيل من وراء تحقيقها كالآتى :

سياسيًا :

الحصول على أفضل ظروف سلام ممكنة وبأفضل شروط تحقق أهدافها ، محاولة الوصول إلى ذلك بما يلى :

– إطالة فترة المباحثات والمناورات إلى أقصى حد ممكن بأمل تغيير العوامل الضاغطة لمصلحة الحق العربى .

– تثبيت تأييد أمريكا لمطالبها ومنع تحييدها أو تأييدها للعرب .

– إقامة جسور علاقات مع الاتحاد السوفييتى .

– منع أى دور معاد أو مضاد لها فى أوربا الغربية .

– تحقيق فُرقة أو متناقضات عربية تخلق فرص شروط أفضل لمصلحتها .

– محاولة الاتفاق مع كل دولة عربية من دول المواجهة على حدة .

– محاولة النفاذ إلى الشعب الفلسطينى وتجميع أو تطويع دور ممثليه وقياداته .

– استغلال ظروفها السياسية الداخلية فى تقليل ما تتنزل عنه إلى أقصى حد ممكن والحصول على أفضل مكاسب أمن أو توسع أو ضمانات [١٤] .

عسكرياً :

الاحتفاظ بقوة عسكرية متفوقة رادعة تخدم المفاوض الإسرائيلى خلال مراحل المباحثات محاولة الوصول إلى ذلك من خلال الآتى :

– الحصول على أكبر قدر من أحدث الأسلحة من مصادر إمدادها وخاصة أمريكا .

– الوقوف على الخطوط التى تصل إليها فى مراحل المفاوضات المختلفة بأكبر كفاءة وقدرة عسكرية تمنع اتجاه الدول العربية إلى التفكير فى استخدام القوة .

---

(١٤) أكاديمية ناصر العسكرية العليا – كلية الدفاع الوطنى – الدورة الخامسة – المجموعة الثالثة – البحث رقم ٣ لسنة ١٩٧٦ /١٩٧٧ .

– استعراض قدراتها على استخدام القوة فى مراحل المفاوضات للضغط لقبول شروطها أو منع نزول من جانبها .

– تطوير قواتها المسلحة ورفع كفاءتها ونوعية تسليحها وأساليب قيامها والاستعداد لمواجهة احتمالات استئناف القتال .

– سرعة تطوير أساس وإمكانات الصناعة الحربية .

إستراتيجية إسرائيل فى المرحلة التالية والمستقبل الأبعد :

إن إستراتيجية إسرائيل وأهدافها فى المستقبل الأبعد تتحدد طبقاً للاحتمالات التالية :

١ – فشل الجهود الجارية للوصول إلى حل سياسى :

وفى هذه الحالة فإننا نقدر أن يكون هدف إسرائيل هو تثبيت الموقف والدخول فى صراعات قد تتطور إلى صدامات مسلحة تحاول من خلالها تحقيق نصر عسكرى حاسم على العرب تفرض من خلاله شروطها المرحلية ، وتحقق به أقصى الممكن من أهدافها السياسية الثابتة .

٢ – وصول الجهود الحالية إلى حل سياسى :

ويخلق هذا موقفاً سياسياً وإستراتيجيًّا جديداً لابد أن تعيد إسرائيل على أساسه حركتها وإعادة تحديد جبهات الصراع التى لابد أن تتسع حينئذ إلى مجالات حضارية واجتماعية تسعى فيها إلى تطبيع العلاقات مع العرب .

ويمكن تصور عناصر الإستراتيجية الإسرائيلية فى ضوء وصول الجهود الحالية إلى حل سياسى فيما يلى :

(١) سياسياً واقتصادياً :

– استعادة مكانتها وارتباطاتها بمصالح وإستراتيجية أوربا الغربية وأمريكا

– الانفتاح على الكتلة الشرقية وخلق الروابط الاقتصادية والسياسية بها وتهجير أكبر نسبة ممكنة من يهود الاتحاد السوفييتي وأوربا الشرقية .

– إعادة علاقاتها ونشاطها مع دول العالم الثالث وخاصة الدول الأفريقية

– الاهتمام بالتطور الاقتصادى والتصنيع والبحث العلمى والتقدم التكنولوجى واجتذاب رءوس الأموال والاستثمارات بما يمكنها من الوصول إلى موقف متفوق محليا ومصدراً للخبرة لدول العالم الثالث وخاصة أفريقيا .

– زيادة إمكاناتها البشرية بالتهجير واستغلال المساحة التى تشغلها إلى أقصى حد فى الاستيعاب والاستيطان والتعمير.

– محاولة النفاذ إلى الدول العربية وتطبيع العلاقات معها مركزة على الدول التى يمكنها أن تبدأ فى التعامل معها فى المشرق أو المغرب العربى باقتراب مخطط إلى فتح الحدود والنشاط السياحى والخطوط الجوية محققة فائدة متبادلة متجنبة أى إثارة لسوء نواياها .

– محاولة استغلال الأقليات المختلفة العربية – الأقليات الجنسية أو الدينية أو العقائدية فى خلق علاقات أو ركائز لجس إمكانات التعاون وتطوير العلاقات .

– احتواء الكيان الفلسطينى سواء كان مستقلا أو كجزء من الدولة الأردنية .

(ب) عسكريًا[١٥] :

– خلق قاعدة صناعية عسكرية متطورة تمكنها من الاعتماد على نفسها ضد احتمالات تغيير مواقف وإستراتيجيات الدول المصدرة للسلاح وترفع القيود والضغوط وكوسيلة للنفاذ إلى دول العالم الثالث ومنها أفريقيا فى مجال التسليح .

---

(١٥) المصدر السابق .

– تطوير إمكانات قواتها المسلحة كماً ونوعاً مع الاحتفاظ بالتفوق ضد دول المواجهة العربية مع بروز احتمال اللجوء إلى الاختيار النووى وصولا إلى التفوق واحتفاظاً بالقدرة على الردع بعيداً عن احتمالات الإخلال بهذه القدرة من جانب العرب .

– تطوير أساليب القتال لتلائم أهدافها الإستراتيجية فى هذه المرحلة محتفظة بالطابع التعرضى .

– اكتساب القدرة الوقائية وتأمين الدولة ضد احتمالات الهجوم العربى المفاجئ ، بتطوير نظام دفاع جوى كفء ونظام مخابرات جنباً إلى جانب العودة إلى نظام المستعمرات الدفاعية فى مناطق الحدود والاحتفاظ بقوات احتياطية وقوة للردع مناسبة للموقف .

خـاتـمة

لقد جدّت على الأحداث التى وردت فى هذا الكتاب تطورات سياسية سريعة مما اضطرنى إلى ضرورة تغطيتها بتحليل لكل ما تمكنت من الوصول إليه من تفصيلات .

فالجدير بالملاحظة أن الفترة ما بين مبادرة القدس فى نوفمبر سنة ١٩٧٧ ومؤتمر كامب ديفيد فى سبتمبر سنة ١٩٧٨ تعتبر منعطفاً هاماً فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى حيث شهدت لأول مرة فى تاريخ الصراع أسلوباً جديداً لمعالجة قضايا الخلاف ، يعتمد على التفاوض المباشر والمحاورة الجادة للتوصل إلى حل سياسى سلمى للمشكلة ؛ كما تميزت بدور أمريكى نشيط فى هذه العملية انتقلت به الولايات المتحدة الأمريكية من دور الوسيط إلى دور الشريك الكامل .

وبرغم قصر هذه الفترة فإنها تضمنت حشداً من التطورات والأحداث الهامة تتمثل أهم تلك التطورات بعد زيارة القدس فى مؤتمر القاهرة التحضيرى لقاء الإسماعيلية وما أسفر عنهما من نتائج ، وكذلك زيارة كارتر لأسوان ثم اجتماعات اللجنة العسكرية فى القاهرة واللجنة السياسية فى القدس والتى قطعت بعد فترة قصيرة . تلا ذلك زيارة الرئيس السادات لواشنطن وعودة الولايات المتحدة للقيام بدور الوسيط من خلال جولة ألفريد أثرتون فى المنطقة فى محاولة للحفاظ على قوة الدفع لجهود التسوية .

ثم جاء مؤتمر ليدز بناء على دعوة أمريكية الذى أعقبه مباشرة لقاء بين الرئيس السادات والمستشار النمساوى وتضمن مقترحات من قبل الاشتراكية الدولية من

أجل دفع عملية السلام ، ثم تضمن أيضاً لقاءات بين الرئيس السادات وكل من عيزرا وايزمان وزير الدفاع الإسرائيلي وزعيم التجمع العمالي المعارض في إسرائيل .

ثم جاء لقاء « كامب ديفيد » الذي يمثل المرحلة التالية لكل هذه الجهود حيث أمكن لأول مرة التوصل إلى حد أدنى من التفاهم على القضايا محل الخلاف ؛ وأسفر عن إعلان وثيقتي كامب ديفيد باعتبارهما إطاراً مناسباً لتحقيق السلام في الشرق الأوسط [1] .

ولقد سبق أن حللت هاتين الوثيقتين في الفصل العاشر من الكتاب – وكما سبقت الإشارة – فلقد حظيت نتائج المؤتمر باهتمام وجدل كبيرين سواء على الصعيد العربي والعالمي أو على الصعيد الرسمي وغير الرسمي ، حيث إن وثيقتي المؤتمر تتعلق أولاهما بالإطار العام لتحقيق السلام في الشرق الأوسط وتتناول الأخرى الخطوط العريضة لمعاهدة سلام بين مصر وإسرائيل ، ومن ثم يعتبر المؤتمر بنتائجه حلقة بارزة في تاريخ تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ، حيث وضع إطاراً للحل الشامل لمشكلة تسببت في حروب استمرت ثلاثين عاماً .

ومن هنا فإن الرئيس المصري العظيم استطاع أن يحدث تحولاً في السياسة الأمريكية من موقف الانحياز الكامل إلى جانب إسرائيل إلى موقف متوازن نوعاً ، ثم إلى اعتبارها وسيطاً ثم إلى شريك كامل في القضية ودعوته للسلام أمام الكونجرس سنة ١٩٧٧ ومبادرته للسلام أيضاً وزيارته للقدس في نوفمبر سنة ١٩٧٧ ثم قبوله دعوة الرئيس الأمريكي إلى عقد مؤتمر كامب ديفيد في سبتمبر ١٩٧٨ .

هذا وفي أوائل مارس لسنة ١٩٧٩ بدأت المحاولات لتنفيذ الخطوط العريضة الواردة في اتفاقية كامب ديفيد وذلك بعد مفاوضات شاقة مضنية

---

(١) الأهرام الاقتصادي – العدد ٥٦٧ الأول من أبريل سنة ١٩٧٩ ص ٥٩ .

انظر أيضا : « د . عبد العزيز سليمان نوار وآخرون » – دبلوماسية السلام في الشرق الأوسط – مؤتمر كامب ديفيد . رؤية علمية جديدة – جامعة عين شمس سنة ١٩٧٨ .

استغرقت ١٦ شهراً وصلت خلالها إلى حافة الانهيار عدة مرات[٢] .

وفى ٢٦ من مارس سنة ١٩٧٩ تم توقيع « معاهدة السلام » بين مصر وإسرائيل بشهادة الرئيس الأمريكى – فى واشنطن ، وذلك بعد أن نجحت مصر من خلال مرحلة المفاوضات الصعبة فى وضع الأمور فى نصابها الصحيح من حيث :

* تحقيق الانسحاب الإسرائيلى الكامل ، وإلغاء جميع المستوطنات التى سبق لإسرائيل إنشاؤها فى سيناء .

* التحديد الدقيق للرابطة القوية بين التسوية فى سيناء والتحرك فى الضفة الغربية وغزة من أجل إقامة الحكم الذاتى الفلسطينى الكامل خلال المرحلة الانتقالية التى ستتبعها مرحلة التسوية النهائية للقضية الفلسطينية .

* التأكيد الواضح على أن التسوية المصرية/الإسرائيلية هى أحد عناصر الحل الشامل لمشكلة الشرق الأوسط ، وذلك عن طريق إعادة تأكيد المبادئ التى تضمنتها اتفاقات كامب ديفيد فى التسوية الشاملة والعادلة والدائمة ، وحق جميع الأطراف فى التوصل إلى معاهدات مماثلة تقوم على المبادئ التى تضمنتها المعاهدة المصرية/الإسرائيلية .

* عدم المساس – تحت أى ظرف – بالتزامات مصر تجاه أمتها العربية وهو ما أكدته التفسيرات المحددة لنص المادة السادسة فى المعاهدة .

ونجد أن المعاهدة تضم ديباجة وتسع مواد وعدة ملاحق وتنص على النقاط الأساسية التالية[٣] :

* إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل وانسحاب القوات الإسرائيلية والمدنيين الإسرائيليين بكاملهم من كل سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب .

---

(٢) المصادر السابقة

(٣) انظر ملف وثائق معاهدة السلام فى الشرق الأوسط المرافق آخر الكتاب .

* يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى التى تحكم العلاقات بين الدول فى أوقات السلم.

* إقامة ترتيبات أمن متفق عليها بما فى ذلك مناطق محدودة التسليح فى الأراضى المصرية والإسرائيلية وقوات أمم متحدة ومراقبون من الأمم المتحدة.

* يتم بناء على طلب أحد الطرفين إعادة النظر فى ترتيبات الأمن المنصوص عليها، ويتم تعديلها باتفاق الطرفين.

* لا تمس المعاهدة، ولا يجوز تفسيرها على نحو يمس حقوق والتزامات الطرفين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

* تحل الخلافات الخاصة بتطبيق أو تفسير المعاهدة عن طريق التفاوض، وإذا لم يتيسر حل الخلافات بالتفاوض تحل بالتوفيق، أو تحال إلى التحكيم.

* يتفق الطرفان على إنشاء لجنة تعويضات للتسوية المتبادلة.

وقد اتفقت مصر وإسرائيل والولايات المتحدة على تفسير للمواد الأولى والرابعة والخامسة والسادسة، أكد الآتى:

من أجل التوصل إلى اتفاق سلام عادل تبدأ مصر وإسرائيل فى تنفيذ النصوص المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة، على أن تبدأ المفاوضات خلال شهر من تبادل وثائق التصديق على معاهدة السلام، وتتفق حكومتا مصر وإسرائيل على أن الهدف من المفاوضات هو إقامة سلطة الحكم الذاتى فى الضفة والقطاع من أجل تحقيق الحكم الذاتى الكامل.

إن توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ينهى إحدى المراحل الرائعة من نضال الشعب المصرى والتى امتدت على مدار ٣٠ عاما من أجل استعادة حقوق الشعوب العربية بذلت مصر خلالها الغالى والرخيص، وكانت العمود الفقرى الذى التفت حوله مقاومة البلدان العربية لدرء العدوان الواقع على الأمة العربية وشعوبها.

وفى صدد تحليل هذه المرحلة التى نعتقد أنها على وشك الانتهاء يلاحظ ما يلى:

* أنها بدأت بالهزيمة العربية فى حرب عام ١٩٤٨ .

* أنها تنتهى ومصر على وشك التوصل إلى تحقيق القدر الأكبر من أهداف الأمة العربية فى تحرير الأرض ووضع البذور الصحيحة للتسوية الفلسطينية العادلة .

* أن مصر - فى إدارتها الناجحة للصراع خلال هذه المرحلة - استخدمت جميع الأسلحة المتاحة والشرعية ، وكانت على بيّنة ووعى دائم بالتطورات الدولية والمفاهيم والقواعد الأساسية فى السياسة والحرب .

إن مصر - بوعى كامل لحركة التاريخ - وضعت فور هزيمة يونيو ١٩٦٧ أهدافاً إستراتيجية وأخرى تكتيكية ، وقد عملت طوال اثنى عشر عاماً على تحقيقها بأساليب سياسية وعسكرية وحيث :

* عملت على شحذ إرادة الأمة العربية وحشد مواردها لمواجهة التحدى .

* قبلت ما كان ينادى به المجتمع الدولى كعناصر للتسوية العادلة ، وهى ما تجسد فى القرار ٢٤٢ الذى قبلته جميع الدول العربية .

* جهزت المسرح الدولى والإقليمى والداخلى لاستعادة التوازن العسكرى والإستراتيجى بين العرب وإسرائيل ، وذلك من خلال سلسلة من المواجهات العسكرية الشرسة التى امتدت على مدار ثمانية عشر شهراً ، وهى فى ذلك كانت تعلم علم اليقين أن النجاح الإسرائيلى لن يوقفه إلا نجاح عسكرى عربى مماثل .

* حاربت معركة أكتوبر العظيمة وهى على وعى كامل بأن الحرب امتداد للسياسة بوسائل أخرى ، وأن الهدف من العمل العسكرى هو كسر نظريات التوسع المتخفية وراء دعاوى الأمن ، وفتح الباب أمام التسوية السلمية العادلة والدائمة والشاملة عن طريق وضع إسرائيل فى حجمها الطبيعى فى الشرق الأوسط واستعادة الإنسان العربى ثقته فى نفسه وفى قدراته الخلاقة .

* وفى ضوء ما سبق لم يكن أمراً غريباً إلا على قلة من قيادات عربية لم تكن قادرة على فهم مفاهيم الحرب والسياسة والحركة والتفاوض - أن تقوم مصر فى قمة

الصدام المسلح بتاريخ ٦ من أكتوبر ١٩٧٣ بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولى للتسوية ، وأن تعمل بجسارة على إشراك الولايات المتحدة بشكل متصاعد فى جهود التسوية ، ثم أن تقوم بتوقيع اتفاقيتين لفض الاشتباك مع إسرائيل حققتا لمصر فرصة إعادة بناء منطقة القناة وإعادة ما يربو على مليون مواطن مصرى وفتح القناة للملاحة الدولية واستعادة بترول سيناء .

* ثم جاءت مبادرة السلام لكى تتوج الجهود المصرية خلال هذه المرحلة ، وتقود إلى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ووضع اللبنات الأولى للتسوية الفلسطينية .

ومن ناحية أخرى فإنه بتوقيع معاهدة السلام تبدأ مرحلة جديدة من نضال الشعب المصرى لمواجهة تحديات المستقبل فى المجالين الداخلى والخارجى ، وهى مرحلة تتطلب من الشعب المصرى أن يضع مرة أخرى مجموعة جديدة من الأهداف والأولويات الإستراتيجية والتكتيكية التى تحقق لهذا الشعب آماله المشروعة فى قطف ثمرات السلام ، وفى مقدمتها تحقيق الوفرة والأمان والاستقرار لجموع هذا الشعب الذى عانى الكثير ، وتحمل عبء المواجهة العربية - الإسرائيلية لمدة تزيد على الثلاثين عاماً ؛ كما تضع الأمة العربية على الطريق الصحيح لتحقيق آمالها وأهدافها القومية العادلة .

وتلك المجموعة الجديدة من الأولويات الإستراتيجية يجب أن تأخذ فى اعتبارها المبادئ التالية :

أولاً : أن التسوية المصرية الإسرائيلية ليست هى نهاية المطاف ، بل إن مصر ستتحمل - طبقاً لتعهداتها فى معاهدة السلام وفى اتفاقات كامب ديفيد - مع الفلسطينيين عبء المعركة التفاوضية الشرسة التى سيدور رحاها على جبهة التسوية الفلسطينية من أجل إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وتحملها لمسئولياتها الوطنية خلال الفترة الانتقالية ، كذلك ستشارك مصر - بشكل كامل - فى المفاوضات

التالية الخاصة بالتوصل إلى اتفاق على الوضع النهائى للأراضى الفلسطينية والشكل الأخير الذى سيأتى عليه رأى الشعب الفلسطينى بالنسبة لمصيره .

ثانياً : إن مصر ستقف إلى جانب أى طرف عربى يقبل التفاوض على أساس المبادئ العامة لاتفاقات كامب ديفيد التى توصلت إليها مصر بجهدها المنفرد فى ظروف بالغة الصعوبة .

ثالثاً : إن المصلحة العليا لمصر تفرض عليها أن تسعى لتحقيق الاستقرار – ليس فقط لنفسها على المستوى الداخلى ، ولكن أيضاً على المستوى الخارجى – فى هذه المنطقة ذات الوضع والإمكانات والموارد الإستراتيجية الحساسة .

ومصر فى محاولتها لتحقيق الهدف يجب أن تضمن دعم تأييد جميع القوى الحرة المحبة للسلام والتقدم .

رابعاً : إن مصر يجب أن تسعى بنشاط لتثبيت مواقعها وتنمية دورها فى مجالات عدم الانحياز ودعم المجموعة الإسلامية ، وتحقيق الآمال الأفريقية للقضاء على النظم العنصرية ، وكذلك تأكيد دور مبادئ القانون الدولى والأخلاق فى علاقات الدول ، وحق الشعوب فى التمتع بثمرات عملها وثرواتها دون سلب أو ابتزاز أو تهديد [٤] .

ومن هنا فإنه برغم أن معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل لم تؤد بعد إلى السلام الشامل الذى نهدف إليه فإنها وبلا أدنى شك تعتبر أهم خطوة إنجاز تقطع الطريق فى اتجاه الوصول إلى إقرار السلام الشامل العادل فى الشرق الأوسط ، ونقطة البداية فى مرحلة تاريخية جديدة تشمل المنطقة العربية وإسرائيل .

ومما يجدر ذكره أنه لا سعادة للبشرية بدون سلام ، والإسلام والسلام – لفظاً ومعنى – من أصل واحد ويهدفان لشىء واحد .

---

(٤) مجلة السياسة الدولية – العدد ٥٦ – أبريل سنة ١٩٧٩ .

– انظر أيضا : مجلة أكتوبر – السنة الثالثة – العدد ١٢٧ ، أبريل سنة ١٩٧٩ .

ويؤكد القرآن الكريم نبذ الخلافات ويدعو إلى الاعتصام والاتحاد فى قوله تعالى : (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ، واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألّف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا)[٥] .

لقد عظمت كلمة السلام فى الإسلام فالله اسمه السلام ، والإسلام من السلام وتحية المؤمنين بعضهم لبعض كلمةُ السلام وتحيةُ الملائكة لهم وهم فى الجنة هى السلام (سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار)[٦] .

لقد آن الأوان أن يصمت اللحن الحزين الذى ينساب بين جوانحنا ، وأن يجف تدفق الألم الدفين الذى يسرى مع أنفاسنا ، ويغلف رؤى الماضى والحاضر والمستقبل .

بدت تباشير فجر جديد تمزق الستائر السوداء التى أُسدلت على عقولنا وأرواحنا وأحلام أولادنا ، وتطلق الإنسان المصرى من قيود التشاؤم ! وتفك أسر الفن والأدب وكل ألوان الفكر من سجون الأحزان وبقايا قرون المهانة والإذلال !

تراث مئات السنين من مرارة الاستعمار والخوف والفقر والحروب ، تاريخ طويل يختلط فيه دم الأبرياء ودموع الفقراء وأنين الجائعين حتى باتت سمة الحزن بعضاً من سماتنا ، وصرخة الحيارى بعضاً من أغانينا ، وأصداء الخوف تردد صلاتنا ، وتنبعث فى كل حركة نتحركها ، أوكلمة ننطق بها ، أو واجب نقوم به !

تراث سنوات طويلة من المعارك تحطم فيها أول ما تحطم كبرياؤنا ، وتناثرت أول ما تناثر فيها أشلاء أصالتنا ، وتشوه فى خضمها تاريخنا ، أمجد التواريخ ؛ واهتزت ثقتنا بأنفسنا وثقتنا بمستقبل بلدنا وأولادنا !

إننى على يقين من أن معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل سوف تكون بمشيئة الله حجر الزاوية فى سلامٍ شامل يجنب كل شعوب المنطقة مرارة الصراعات الطويلة

---

(٥) سورة آل عمران آية ١٠٣ .

(٦) سورة الرعد آية ٢٤ .

السابقة التى عاشتها ، لقد جاء الرئيس المصرى العظيم ليمد يده القوية مغيرا مجرى التاريخ داعياً إلى وقف دوامة الحرب والكراهية والدمار . . .

ولولا صمود مصر الوطنية وهى قاعدة الأمة العربية ودرعها بلا نزاع لتحولت الأخطاء الفادحة والهزائم المتوالية إلى كارثة الكوارث بالنسبة للشعوب العربية كلها ، ولاستطاعت إسرائيل أن تنفذ ما تحلم به الصهيونية العالمية منذ أمد بعيد - كما سبقت الإشارة - فتقيم دولتها من الفرات إلى النيل !

ومن ثم فتوقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل حدث هائل وعظيم فى تاريخ الشرق الأوسط والعالم ؛ لأن الشرق الأوسط سوف يدخل بهذه المعاهدة مرحلة جديدة تفتح الطريق أمام الاستقرار والسلام الشامل .

ومن الملاحظ أن المادة الأولى من معاهدة السلام تنص على سحب إسرائيل لجميع قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ماوراء الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ، كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة .

وتنص المادة الأولى من الملحق الأول على أن عودة مصر إلى ممارسة السيادة الكاملة على سيناء يتم بالنسبة لكل منطقة بمجرد انسحاب إسرائيل من هذه المنطقة [٧] .

مراحل الانسحاب من سيناء :

سيتم الانسحاب من سيناء بعد المعاهدة من خلال خمس مراحل تتمثل فيما يلى [٨] :

١ - مرحلة الانسحاب الأولى (بعد شهرين) = العريش ، أم بجمة ، البلاعيم ، قطية ، رمانة ، الطامة ، بالوظة ، أم خشيب .

---

(٧) انظر ملف وثائق معاهدة السلام فى الشرق الأوسط المدرج آخر الكتاب .

(٨) انظر الخريطة شكل ١٧ التى توضح مراحل الانسحاب الإسرائيلى من سيناء .

٢ – مرحلة الانسحاب الثانية (بعد ٣ شهور) = سهل العريش ، بئر لحفن . .
٣ – مرحلة الانسحاب الثالثة (بعد ٧ أشهر) = الطور ، جبل موسى ، دير سانت كاترين ، صفصافة ، رأس محمد .
٤ – مرحلة الانسحاب الرابعة (بعد ٩ أشهر) = الجفجافة ، الحسنة ، صدر الحيطان ه نخل ، السر .
٥ – مرحلة الانسحاب الأخيرة (خلال ٣ سنوات) – أبو عجيلة ، القصيمة ، الكنتلا ، رأس النقب ، الثمد .

هكذا تستعيد مصر سيادتها كاملة على كل سيناء بعد اكتمال انسحاب القوات الإسرائيلية والمدنيين الإسرائيليين منها وفقاً لاتفاقية السلام وبعد احتلال لها عقب يونيو سنة ١٩٦٧ .

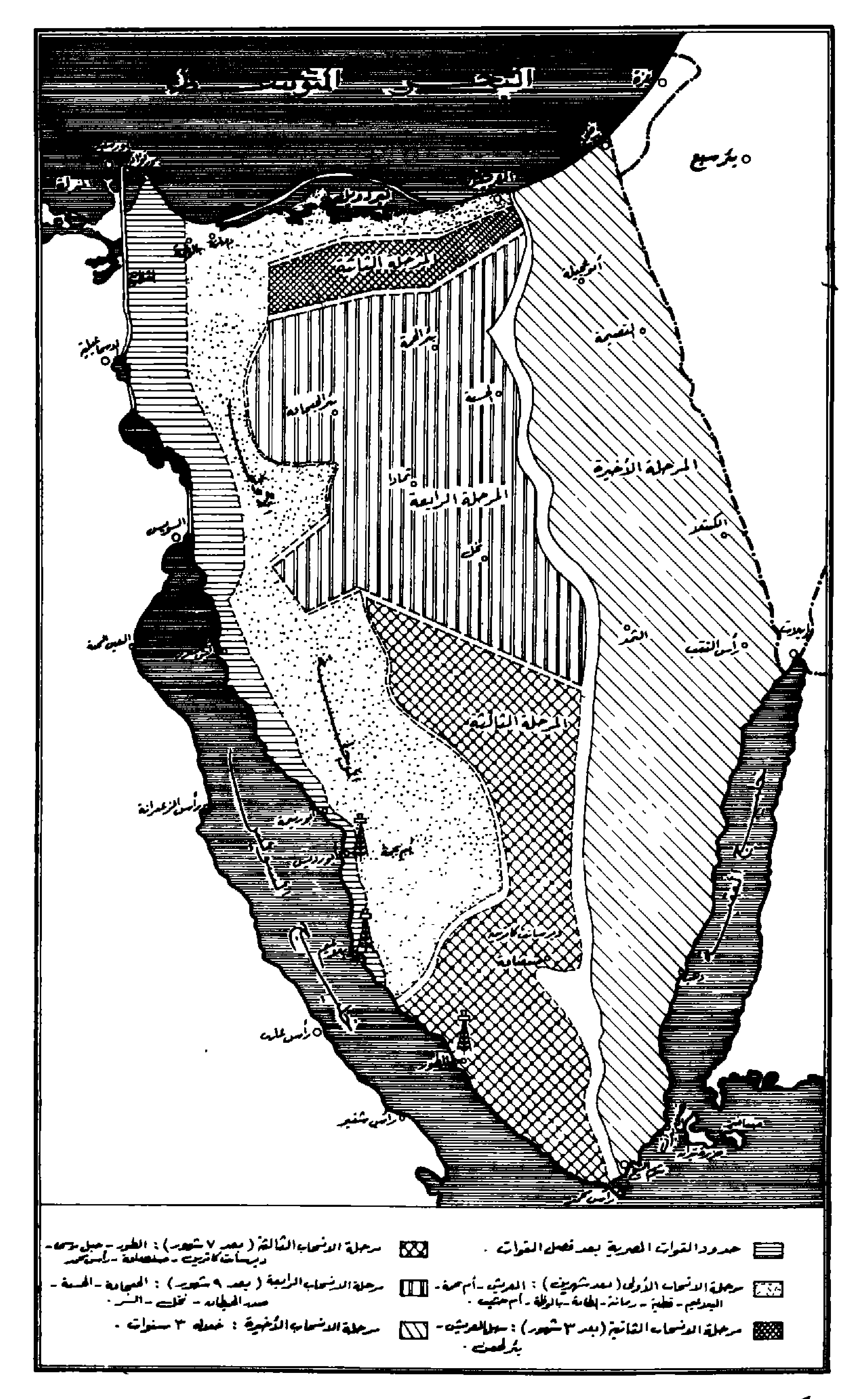
وسيتيح الانسحاب الإسرائيلى للقوات المصرية أوضاعاً إستراتيجية أقوى وأفضل مما هى عليه الآن .

وستدخل فرقة مشاه ميكانيكية تضم ٢٢,٠٠٠ رجل و ٤٠٠,٠٠٠ من قوات حرس الحدود إلى المنطقتين « ا » و « ب » للدفاع عن الحدود الشرقية لمصر . وستتسلم مصر جميع المنشآت والمطارات ومحطات المياه والكهربا والطرق سليمة من الجانب الإسرائيلى ؛ كما تعهدت إسرائيل بتدمير كل التحصينات وبإزالة حقول الألغام التى فى سيناء ، وستتولى الولايات المتحدة الأمريكية مراقبة مراحل الانسحاب الإسرائيلى بطلعات لطائرات الاستطلاع الجوى[٩] .

وعلى ذلك ستعود سيناء إلى السيادة المصرية ويعود معها الخير والثروات المدفونة تحت الرمال . . إن سيناء تبلغ مساحتها نحو ٥٦,٠٠٠ كم ^{2} .

---

(٩) انظر الخريطة شكل ١٨ التى توضح إجراءات ما بعد الانسحاب الإسرائيلى من سيناء .
– انظر أيضا : الملحق العسكرى المدرج ضمن ملف وثائق معاهدة السلام فى الشرق الأوسط .



شكل (١٧)

مراحل الانسحاب الإسرائيلي بعد اتفاقية السلام

إنها أرض الديانات السماوية التي ورد ذكرها فى القرآن الكريم تحوى من الخير الكثير ، فهى مخزن ضخم لثروة معدنية ومصادر طاقة هائلة . . . . !

إن شبه جزيرة سيناء ليست مجرد صندوق من الرمال كما قد يتصور البعض ، وإنما هى صندوق من الذهب مجازاً ، وهى حقيقة إستراتيجياً كما هى اقتصادية .

فهى إستراتيجياً ليست مجرد فراغ أو حتى عازل ؛ إنما هى عمق وإنذار مبكر يمكن أن تشترى فيه الزمان بالمكان . إنها خط الدفاع الأخير عن الدلتا ووادى النيل – أما اقتصاديا فإنها كانت منذ عهد الفراعنة منجم مصر للذهب والمعادن النفيسة والنادرة ، وهى الآن بئر بترولها ، أى أنها صندوق من الذهب الأسود بالفعل كما تحيط بسيناء كتلة مائية ضخمة تضم بيئات مائية متنوعة ساعدت على توفر ثروة سمكية هائلة يمكن أن تقوم عليها صناعة منظمة للصيد والصناعات المتعلقة به .

ومما لا شك فيه أن سيناء تعد مورداً سياحياً كبيراً إذا أحسن استغلاله وخاصة فى مجال السياحة الدينية . . . فهى منطقة لها أهمية دينية كبيرة عند المسلمين والمسيحيين واليهود ، حيث إنها تضم بين جنباتها آثاراً عديدة منها الآثار الفرعونية والإسلامية والمسيحية ممثلة فى الكنائس والأديرة بالإضافة إلى القلاع العديدة التى لا داعى للخوض فى حصرها فى هذا المجال[10] .

إنها ثروات هائلة تحت الرمال فى انتظار السواعد السمراء ، إنها صورة سيناء المستقبل مشرقة كما نتمناها . . فسيناء غنية بخيراتها التى احتفظت بها دائماً ، وتعود اليوم لتقدمها لأبناء مصر الذين ضحوا من أجلها والذين هم دائماً على أهبة الاستعداد لحمايتها والذود عنها .

ومن هنا فما لا شك فيه أنها ستعطى اقتصاديات مصر بخاصة وأفريقيا بعامة إضافات هائلة !

---

(١٠) جمال حمدان (دكتور) = شخصية مصر – دراسة فى عبقرية المكان – القاهرة سنة ١٩٧٠ .

معاهدة السلام والرأى العام العالمى :

إنه مثل كل الأعمال الضخمة تختلف الآراء كثيراً حول معاهدة السلام ، كما اختلفت من قبل على مبادرة السلام ، وقبلها على فك الاشتباك ، وقبله على حرب أكتوبر والاستعداد لها ، وقبل ذلك على طرد الخبراء الروس ، ثم قبل ذلك على ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ . وبعد ذلك سوف تهدأ خيالات الناس وأوهامهم ومخاوفهم ، ويرون الأشياء فى حجمها الطبيعى . وغداً وبعد غد سوف يقال : إن مصر كانت على حق ولم يكن أمامها بعد أن جربت الحروب والدمار وانهيار اقتصادها وتفتيت خدماتها إلا أن تقوم شيئاً عن طريق آخر ، هذا الطريق لا نحن الذين اخترعناه ولا ديننا هو الذى ابتدعه ؛ فالرسول عليه السلام عقد صلحاً مع أعداء الإسلام ، وفى كل العصور بين مصر وجيرانها حدثت عقود صلح .

لقد أثارت معاهدة السلام ردود فعل واسعة النطاق فى أنحاء العالم سواء على المستوى الرسمى أو غير الرسمى وإن اختلفت من حيث درجة حدتها ، وذلك لأن هذه الملحمة من ملاحم التاريخ لها أكبر الأثر على شعوب العالم أجمع .

أولاً : وجهة نظر السوق الأوربية المشتركة[١١]

لا شك أن دول غربى أوربا عامة ودول السوق الأوربية خاصة قد رحبت بمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ، لأن العالم المتقدم الذى عانى كثيراً من الحروب والذى تتقاسم عواطفه ومصالحه بين العالم العربى وإسرائيل يعتبر السلام خطوة إيجابية شجاعة موضوعية لاستقرار الأوضاع فى هذه البقعة من العالم .

---

(١١) وكالة الأنباء الفرنسية فى ٢٦ /٣/ ١٩٧٩ .

– انظر أيضا : The Economist (Will it stick) 26 March 1979.

فلقد أصدرت مجموعة دول السوق الأوربية التسع فى ٧٩/٣/٢٦ بياناً جاء فيه :

إن الدول التسع ترى أن معاهدة السلام تشكل تطبيقاً سليماً وصحيحاً للمبادئ التى ينطوى عليها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ برغم أن الطريق إلى التطبيق الكامل لهذا القرار مازال شاقاً .

وأشارت الدول التسع إلى رغبة الموقعين على المعاهدة المصرية الإسرائيلية فى اعتبار أن هذه المعاهدة بمثابة خطوة أولى نحو التوصل إلى تسوية شاملة تهدف إلى إنهاء ثلاثين عاماً من الأعمال العسكرية ، وذُكِر أن الدول التسع أخذت فى اعتبارها تماماً رغبة الأطراف الثلاثة المعنية فى السلام إسرائيل ومصر والولايات المتحدة ، وأنها تابعت باهتمام بالغ المفاوضات التى انتهت بإبرام المعاهدة ، وقال البلاغ : إن الدول الأعضاء فى السوق تأمل أن تتمكن إرادة السلام التى حملت الرئيس كارتر على الاشتراك شخصيًّا من أن تتخذ فى القريب العاجل شكلاً ملموساً فى إطار اتفاق شامل تشترك فيه جميع الأطراف بما فيها ممثلو الشعب الفلسطينى(١٢) .

ونجد أنه من العوامل الهامة لترحيب دول السوق الأوربية بمعاهدة السلام أن الجانب المصرى قد تعود إحاطتها وعرض تسهيلات السياسة فى مراحلها والتشاور بغية كسب التأييد وطلب المشورة ، وهذا بطبيعة الحال أسلوب كسب الأصدقاء .

ولكن من ناحية أخرى تتفاوت نظرة الدول الرئيسية فى السوق بالنسبة لمعاهدة السلام :

فنجد أن انشغال بريطانيا وإيطاليا بأوضاعها الداخلية المضطربة قد قصر الاهتمام بالقضية على الدولتين العَظِيمَتَّين فرنسا وألمانيا الغربية ، ولو أن الصحف البريطانية قد خصصت أماكن واسعة لأنباء توقيع المعاهدة ، وأبرزت الصحف إلى .

---

(١٢) المصادر السابقة .

جانب ذلك العداء الشديد للمعاهدة من جانب الدول العربية ، وخاصة العراق وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية .

وأشارت « الفاينانشيال » إلى أن المعاهدة تعد حدثاً تاريخيا وإن كان السلام مازال فى الميزان ، وقالت : إن الرئيس السادات تحدث عن حقوق الفلسطينيين وضرورة نقل السلطة فى الضفة الغربية وغزة لهم بجانب إنشاء وطنهم المستقل[١٣] .

وقالت صحيفة « الديلى تلجراف » : إن المعاهدة عمل جرىء من جانب الرئيس السادات وبيجين ، وقالت : إن تنفيذ المعاهدة يقع على عاتق الرئيس المصرى وحده الذى زاد أعداؤه بعد توقيع المعاهدة .

وذكرت « الديلى إكسبريس » أن توقيع معاهدة السلام نتيجة لمبادرة السادات للسلام ، كما تطالب الصحف البريطانية اليوم أن تثبت إسرائيل حسن نواياها الطيبة بعد أن أثبتت مصر رغبتها الكبرى فى تحقيق السلام ؛ وبعد أن غامر الرئيس المصرى بأكبر خطوة يمكن أى زعيم أن يقوم بها نظير تحقيق السلام.

ومن ثم فإن الصحف البريطانية والدوائر الرسمية قد رحبت بالمعاهدة ترحيباً مصحوباً بالحذر والتفاؤل المتزن ولم تغال فى الاندفاع فى تأييدها لهذا الحدث التاريخى الذى سيغير الموقف فى الشرق الأوسط .

وأبرزت الصحف البريطانية أنباء الخطاب الذى ألقاه الرئيس السادات فى اجتماعه بأعضاء الكونجرس الأمريكى وقالت : إن الرئيس يحاول إقناع أعضاء الكونجرس بالضغط على إسرائيل كى تحل مشكلة الفلسطينيين وتعيد لهم وطنهم .

وأبرزت الصحف أنباء معارضة الدول العربية الرافضة لمعاهدة السلام وعمليات الإرهاب التى بدأت فى الأراضى المحتلة ، وكذلك الاعتداءات على بعض سفارات مصر فى الخارج .

---

(١٣) تقرير صحفى – لندن فى ٢٧ /٣/ ١٩٧٩ .

– انظر أيضا :

The Economist, 26 March 1979.

وأشارت « الفاينانشيال تايمز » إلى اجتماع الدول العربية فى بغداد وقالت : إن الدول العربية المتطرفة ترى أن قرار رفع أسعار البترول جزء من خطة الدول العربية المتطرفة للإضرار بمصالح أمريكا(١٤) .

فرنسا :

هاجمت صحيفة لومانتيه الشيوعية المعاهدة موضحة أنه وراء قناع السلام تم التوقيع على اتفاقية انتزعتها الولايات المتحدة بوعود السلع والدولارات ، واعتبرت الصحيفة المعاهدة بداية لمرحلة تتدخل فيها أمريكا بشكل كبير فى الشرق الأوسط عسكرياً ودبلوماسياً .

وأبرزت صحيفة لوماتان ردود الفعل المعادية فى العالم العربى ، وأوضحت أن مناخاً من التوتر والقلق يسود الشرق الأوسط كله ، كما أوضحت أن إسرائيل تتأرجح بين الخوف والسلام ، وأن الرئيس كارتر يأمل بعد نجاحه الدبلوماسى أن يعاد انتخابه عام ١٩٨٠ ، وأن الرئيس السادات مازال واثقاً من نفسه ولا يخشى التهديدات الخارجية قدر قلقه من انتظار شعب بأسره يرغب أخيراً فى معيشة أفضل(١٥) .

ألمانيا الغربية :

(ا) على المستوى الرسمى : رحب الحزب الديموقراطى المسيحى فى ألمانيا الغربية بتوقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ودعا إلى ضرورة أن تساهم ألمانيا الاتحادية سياسياً واقتصادياً فى دعم استقرار السلام فى الشرق الأوسط(١٦) .

(١٤) تقرير صحفى – لندن فى ٢٨ /٣/ ١٩٧٩ .

(١٥) تقرير صحفى – باريس فى ٢٨ /٣/ ١٩٧٩ .

– مناقشة مع الوكيل الأول لوزارة الثقافة وبعض الشخصيات المسئولة بقسم الاستماع السياسى .

(١٦) تقرير صحفى – ألمانيا الاتحادية فى ٢٧ /٣/ ١٩٧٩ .

(ب) الصحافة : صرحت صحيفة جنرال إنسيجر بأن توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل كان فى ذاته مهرجاناً للسلام ، وأنه بعد ثلاثين سنة من الحقد والمواجهة العسكرية فى أربع حروب وبعد أن دفع عشرات الألوف من المصريين والإسرائيليين حياتهم ثمناً لهذه المواجهة تقوم أقوى دولتين فى المنطقة وهما مصر وإسرائيل بعقد معاهدة السلام .

وأكدت الصحيفة أن السلام الحقيقى فى منطقة الشرق الأوسط لن يتحقق إلا بحصول الشعب الفلسطينى على وطن له .

وذكرت صحيفة فرانكفورت أن الدولتين اللتين وقعتا على المعاهدة هما أهم دولتين بالمنطقة ومن ثم أهم طرفين فى تحقيق السلام . وأضافت أن معاهدة السلام قد وضعت بشكل يسمح للأطراف الأخرى بالانضمام لها[١٧] .

وعموما يمكن أن نلخص موقف السوق الأوربية بأنه موقف تقبل من حيث المبدأ مع تحفظات فى شموليته ومتابعة السلام للجميع ، وذلك عندما أعلنت أن قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ هما الأساس لقيام تسوية شاملة فى المنطقة ، وترى أن معاهدة السلام تشكل تطبيقاً لمبادئ هذه القرارات على العلاقات المصرية الإسرائيلية واعتبار هذه المعاهدة بمثابة خطوة أولى نحو التوصل إلى تسوية شاملة .

ولكن نجد أن دول السوق الأوربية خاصة ودول غربى أوربا عامة تواجه ضغوطاً عديدة ، منها : الضغوط الداخلية الممثلة فى الألوية الحمراء من الألمان والطليان وكثير منهم شيوعيون منتشرون فى كل دول غربى أوربا ولهم ارتباط ومصالح مشتركة مع الفلسطينيين ... فإن هذه الجماعة يمكنها الضغط على الحكومات فى غربى أوربا بما فيها دول السوق فى محاولة لمقاطعة مصر وتغيير وجهات النظر بالنسبة لمعاهدة السلام ؛ كما تتعرض هذه الحكومات نفسها لضغوط أخرى

(١٧) تقرير صحفى - بون فى ٢٧ /٣/ ١٩٧٩ .
- متابعة المناقشة مع الشخصيات المسئولة السالفة الذكر.

خارجية ممثلة فى الضغط العربى على دول غربى أوربا واليابان إلى حد اعتبار مصر وإسرائيل من المطبق عليهما المقاطعة العربية ، فهناك مصالح مشتركة بين العرب ودول غربى أوربا وخاصة فيما يتعلق بإمكان العرب محاربة هذه الدول وإرهابها بسلاح البترول ، كذلك بتهديد العرب لها تهديداً اقتصادياً وخاصة أن معظم دول غربى أوربا مرتبطة ارتباطات اقتصادية وتجارية واسعة المدى مع الدول العربية وبالأخص السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية وإمارات الخليج ، ومن ثم فإن فرنسا أكثر دول السوق بل كل دول غربى أوربا تحفظاً فى تأييد المعاهدة للارتباطات الاقتصادية والتجارية مع العرب وخاصة بالنسبة للمشروعات الاقتصادية المشاركة(١٨) .

كذلك نلاحظ محاولتها إمساك العصا من النصف لكسب وضمان توريد النفط لها من جهة مع تقدير المبادرة الشجاعة للرئيس السادات من جهة أخرى .

أما الموقف الألمانى فهو مستمد من التضامن الأمريكى اليابانى الألمانى واطمئنانهم إلى أن وضع السلام من شأنه إتاحة فرصة لاستثمار الأمن فى الشرق الأوسط ؛ لأن إسرائيل ومصر من البقاع التى تتوفر فيها مقومات لا بأس بها لإنجاح المشروعات .

هذه هى جبهة التقبل المتحفظ من أوربا الغربية ، فالموضوعية هنا تتخذ شكلها الأمثل فى الموازنة بين التعاطف من حيث المبدأ ووزن الأمور وحساب المطلوب من ألمانيا أو غيرها من دول السوق الأوربية وخطة كارتر لإعادة بناء مصر السلام .

دولة الفاتيكان :

ذكرت صحيفة ناطقة بلسان الفاتيكان أن المعاهدة المصرية الإسرائيلية تعتبر أملاً عظيماً لابد أن يترجم إلى أعمال مادية ، وقالت الصحيفة : إن هناك سلسلة من

---

(١٨) News week, 9th April, 1979.

المشاكل التى يتعين حلها فوراً وهى احترام حقوق الفلسطينيين حتى لو كانوا معادين للمعاهدة فى الوقت الراهن ، ووضع نظام خاص للقدس تحت ضمان دولى يعترف بالطابع التعددى الخاص جداً لهذه المدينة المقدسة[19].

الدول الإسكندنافية :

إن وزراء خارجية الدول الإسكندنافية الخمس يعربون فى بيان لهم عن ارتياحهم لمعاهدة السلام كما يعربون عن أملهم فى أن تكون المعاهدة خطوة أولى نحو حل شامل للأزمة بموجب قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨[20].

اليونان :

(ا) على المستوى الرسمى : أصدر المكتب الصحفى لحزب الحركة الاشتراكية وهو حزب المعارضة الرئيسى باليونان بياناً حول اتفاق السلام جاء فيه :

١ – إن توقيع الاتفاقية التى فرضتها الولايات المتحدة يهدد السلام العالمى ، وإنها موجهة ضد الحقوق الشرعية للعالم العربى بطريقة مباشرة .

٢ – إنه بعد انتصار ثورة الشعب الايرانى تبحث الولايات المتحدة عن حراس جدد لها فى الشرق الأوسط ، وإنها داست الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى .

٣ – إن توقيع اتفاقية السلام ليس إلا استمراراً للمواقف المتفق عليها فى كامب ديفيد[21].

(ب) الصحف : كتبت صحيفة الفيزونيبا مقالاً قالت فيه : إنه نتيجة حرص

---

(١٩) برقية صحفية – الفاتيكان ٢٧ /٣/ ١٩٧٩ .

(٢٠) وزارة الدفاع – إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع – فرع المعلومات (المصادر العلنية) : تطور مشكلة الشرق الأوسط – العدد ٦ فى ٥ /٤/ ١٩٧٩ .

(٢١) المكتب الإعلامى – أثينا فى ٢٨ /٣/ ١٩٧٩ .

كارتر على أن يظهر أمام الشعب الأمريكى أنه أنجز شيئاً فقد أصبح يواجه التزامات ضخمة تجاه مصر وإسرائيل بالنسبة للنواحى العسكرية والاقتصادية .

ثانيا : الموقف الرسمى الأمريكى

فى أعقاب التوقيع على المعاهدة استمرت ردود الفعل الرسمية بتأييد المعاهدة واعتبارها خطوة أولى على طريق الحل الشامل لمشكلة الشرق الأوسط ، وهذا يعنى أن المعاهدة المصرية الإسرائيلية فى نظر المسئولين الأمريكيين لن تحقق وحدها السلام فى الشرق الأوسط ؛ وإنما لابد من حل المشكلة من جميع جوانبها وبصفة خاصة المسألة الفلسطينية التى دعت غالبية التصريحات الأمريكية إلى ضرورة مراعاتها والتى تعد ذات أهمية أساسية بالنسبة للسلام .

وتتضح هذه الحقيقة من الكلمة التى ألقاها الرئيس الأمريكى جيمى كارتر عقب التوقيع على معاهدة السلام بالبيت الأبيض الأمريكى حيث قال :

« لقد كسبنا على الأقل الخطوة الأولى من خطوات السلام أو الخطوة الأولى فى طريق شاق طويل ، ويجب ألا نقلل من العقبات التى تعترض الطريق . فهناك خلافات مازالت تفصل الطرفين الموقعين على هذه المعاهدة عن جيرانهما ممن يخشون ما حدث ، ولكى نتغلب على هذه العقبات ولكى نطرد المخاوف يجب أن نكرس أنفسنا لهدف الوصول إلى سلامٍ أوسع نطاقاً قائمٍ على العدل لكل الأطراف المعنية .

موقف الرأى العام الأمريكى من المعاهدة :

يمكن تلخيص موقف الرأى العام الأمريكى من نتائج الاستطلاع الذى أجرته وكالة الأسوشيتيد برس ومحطة إن . بى . سى N.B.C الأمريكية وأُعلِنَ عنه فى

نيويورك وأسفر عن حقيقة أن الأمريكيين يشعرون بالتشاؤم من مستقبل السلام فى الشرق الأوسط عقب التوقيع على المعاهدة وجاءت نتيجة الاستطلاع كالآتى :

٤٣٪ من الأمريكيين يعتقدون أن إسرائيل لن تتوصل إلى توقيع اتفاقية السلام مع دول عربية أخرى غير مصر على حين يشعر ١٩٪ بعدم التيقن حول هذا الموضوع .

يعتقد ٣٨٪ من الأمريكيين إمكانَ توسع عملية السلام لتشمل بقية دول الشرق الأوسط .

٦٠٪ من الذين تمّ استجوابهم يعارضون المساعدات الإضافية البالغة ٥ مليارات دولار تمنحها الولايات المتحدة مصر وإسرائيل من أجل تسهيل إبرام الاتفاق المصرى الإسرائيلى[٢٢] .

فى كندا : أشاد الساسة فى كندا بالرئيس السادات وبيجن وكارتر للجهود التى بذلوها من أجل التوصل إلى توقيع معاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية ، وبالرغم من ذلك تظاهر ما يقرب من ٥٠ عضواً من الجالية العربية فى أوتاوا أمام البرلمان والسفارة المصرية احتجاجاً على الاتفاقية التى يعتقدون أنها تغبن الشعب الفلسطينى .

كما أصدر المجلس الإسلامى فى كندا بياناً استنكر فيه الاتفاقية ، ووصفها بأنها حلقة للحرب ، ويرى المجلس أن النتيجة (الوحيدة) لهذه الاتفاقية حصول إسرائيل على مزيد من الأسلحة وقيامها بسرقة أراضٍ فلسطينية أكثر مما سرقت[٢٣] .

---

(٢٢) تقرير صحفى – نيويورك فى ٢٦ /٣/ ١٩٧٩ .

وانظر أيضا : The Economist, 26 March, 1979.

وكذلك وزارة الدفاع – إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع – فرع المعلومات : تطور مشكلة الشرق الأوسط – العدد ٦ فى ٥ /٤/ ١٩٧٩ .

(٢٣) أوتاوا فى ٢٧ /٣/ ١٩٧٩ .

ثالثاً : الكتلة الشرقية

الاتحاد السوفييتى : هاجم الاتفاقية ومن ورائه بقية دول الكتلة الشرقية باستثناء رومانيا ويوغوسلافيا حيث كان لهما موقف مختلف اتسم بالتحفظ .

وأكدت صحيفة برافدا فى ٢٨ /٣ /١٩٧٩ أن احتمالات السلام فى الشرق الأوسط تباعدت أكثر من ذى قبل إثر توقيع معاهدة الصلح بين إسرائيل ومصر ، وأشارت الصحيفة إلى الاتفاق على مبيعات الأسلحة الأمريكية لكل من مصر وإسرائيل بعدة مليارات من الدولارات ، ذلك يعد دليلاً على أن المخططات الأمريكية تهدف إلى إنشاء تحالف بين مصر وإسرائيل للقيام بدور الشرطى فى هذه المنطقة الغنية بالبترول .

وذكرت الصحيفة أن الاتحاد السوفييتى لن يكتفى بدور المشاهد السلبى للأحداث فى هذه المنطقة من العالم ، وأشارت إلى المساندة السوفيتية لنضال الشعوب العربية من أجل تحقيق تسوية فعلية للنزاع وعودة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى . .

وأكدت وكالة تاس أن توقيع المعاهدة قد أضر بالمشكلة الفلسطينية وجعل يد إسرائيل حرة فى تسويتها على طريقتها الصهيونية [٢٤] ، واختتمت الوكالة السوفيتية بأن واشنطن تنوى استخدام الاتفاقية المصرية الإسرائيلية لتعزز بصورة قانونية وجودها العسكرى فى الشرق الأوسط .

وفى يوغوسلافيا : خصصت الصحف صفحات كاملة لنقل النص الكامل

---

(٢٤) وزارة الدفاع – إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع – فرع المعلومات : تطور مشكلة الشرق الأوسط – العدد ٦ فى ٥ /٤ /١٩٧٩ .

وانظر أيضا : News week, 9th April, 1979.

لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، وأفردت مساحات واسعة للاحتفال الذى أقيم فى واشنطن لتوقيع المعاهدة ، وقالت صحيفة بوريا إن السادات وبيجن قد يكتبان صفحة فى التاريخ ، وليس هناك مجال للعودة إلى الوراء [٢٥] .

وتحدثت صحيفة بوليتيكا إكسبريس عن المواجهات العسكرية التى جرت بين العرب وإسرائيل طوال السنين الماضية والخسائر الجسيمة فى الأرواح التى نجمت عن ذلك .

وفى رومانيا : أكد الرئيس الرومانى فى ٨/ ٤/ ١٩٧٩ ضرورة السلام الشامل فى الشرق الأوسط وصرح أن علينا أن نعمل فى هذه اللحظة لبناء سلام شامل فى الشرق الأوسط يحتم تحرير كل الأراضى العربية المحتلة ، وحلاً عادلاً للشعب الفلسطينى بما فى ذلك إقامة دولة فلسطينية مستقلة[٢٦] .

رابعاً : وجهة نظر العالم الثالث وكتلة عدم الانحياز

يمكن ملاحظة سمتين واضحتين تميزت بهما ردود فعل مجموعة عدم الانحياز سواء بالنسبة لقمة كامب ديفيد أو معاهدة السلام :

أولاهما : محدودية نطاق ردود الفعل الصادرة عن هذه المجموعة .

والأخرى : غياب الموقف الموحد لدول هذه المجموعة حيال كل من قمة كامب ديفيد ومعاهدة السلام .

وفى واقع الأمر أن هذا الموقف يعكس أزمة اللاانحيازية فى عالم اليوم ، تلك الأزمة التى تضافرت لتشكيلها عوامل متعددة يمكن حصرها فى مجموعتين : الأولى عوامل واكبت نشأة فكرة عدم الانحياز ، والأخرى : عوامل تعود إلى التطورات

---

(٢٥) بلجراد فى ٢٧/ ٣/ ١٩٧٩ .

(٢٦) خلال زيارة الرئيس الرومانى لتونس فى ٨/ ٤/ ١٩٧٩ .

التى طرأت على هذه المجموعة وعلى النظام الدولى منذ الخمسينيات .

ومن المعروف أنه ليس لدول عدم الانحياز إطار معين تلتقى فى ظله ، وإنما هى تشكل شيئاً أشبه باللقاء أو التجمع ، ونجد أن سياسة عدم الانحياز شهدت ازدهارها الحقيقى فى مرحلة الحرب الباردة حين كان التنافر بين الكتلتين على أشده ، وكانت كل منهما تخشى أن يؤدى انضمام إحدى الدول لكتلة الأخرى إلى توسيع نطاق نفوذها ، ولذا فقد تقبلت الدول الكبرى عدم الانحياز على أنه أخف الضررين ، بل ومنحت بعض هذه القوى وخاصة الاتحاد السوفييتى تشجيعها لسياسة عدم الانحياز باعتبارها أداة فعالة لتخليص مناطق واسعة من العالم من سيطرة الغرب ، فضلا عن أن تأزم العلاقات بين الكتلتين كان يعطى الدول غير المنحازة مجالاً أرحب للمناورة بينهما[٢٧] .

غير أنه بالانتقال إلى مرحلة الانفراج وما صاحبها من تحولات فى إستراتيجيات القوى الكبرى وماحدث من تقارب بين القطبين مبعثه التفادى من وقوع حرب نووية عكس آثاره على مجموعة عدم الانحياز فى شكل بروز اتجاهات للاستقطاب تجاه إحدى الكتلتين وخاصة أن الصراعات الإقليمية والمحلية فى بعض دول ومناطق آسيا وأفريقيا كانت قد دفعت دولاً تنتمى إلى هذه المجموعة إلى الاستعانة بالقوى الكبرى لدعم مواقفها تجاه هذه الصراعات ؛ كما أن قضية التنمية بكل ضغوطها ومتطلباتها الملحة كانت توجب الاعتماد على مصدر دولى للتمويل ؛ مما جعل ارتباط المصالح أوضح مع معسكر منه مع معسكر آخر وفقاً لتوجيهات كل دولة .

ويضاف إلى ذلك تجارة الأسلحة الدولية ودورها فى جعل دول عدم الانحياز تعتمد على هذه الكتلة أو تلك فى تزويدها باحتياجاتها من الأسلحة ؛ كما لا يمكن إغفال أثر اختفاء القادة التاريخيين لحركة عدم الانحياز وخاصة نهرو ونكروما

---

(٢٧) كتاب مؤتمر كامب ديفيد (دراسة توثيقية) - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام سنة ١٩٧٩ .

وسوكارنو وعبد الناصر بكل إيمانهم باللاإنحيازية ، ولقد ضاعف من حدة أزمة مجموعة عدم الانحياز ذلك التمدد الهائل الذى طرأ على حجم هذه المجموعة ، فلقد وصل عددها ثلثى أعضاء الأمم المتحدة ، وهذا لا يسمح مع اختلاف طبيعة نظم الحكم والتوجيهات السياسية والاجتماعية – بوجود التجانس المفترض فى اتجاهات سياستها الخارجية[٢٨] .

والآن فى ظل هذه الخلفية من أزمة مجموعة عدم الانحياز يمكن متابعة ردود فعل هذه المجموعة تجاه معاهدة السلام التى اتسمت – كما سبقت الإشارة – بالمحدودية وعدم التجانس .

وجدير بالذكر أنه يجب ألاَّ نتوقع ظهور ردود فعل سريعة للمعاهدة فى الدول الأفرو آسيوية قبل مضى وقت طويل نظراً لأن هذه الدول مشغولة الآن بأحداثها الداخلية :

فنى آسيا نجد مشاكل وصراعات فيتنام وكمبوديا والصين والهند وباكستان وإيران وتركيا وأفغانستان واليمن إلخ .

وفى أفريقيا نجد الصراعات فى القرن الأفريقى وأوغندة وتنزانيا وتشاد وروديسيا وجمهورية جنوب أفريقيا وناميبيا . .

ولهذا قلنا : إننا لا نتوقع ردود فعل سريعة ، ولكن هذه العوامل التى تشكل فى ذاتها عناصر الصراع الداخلى فى هذه الدول لن تلبث أن تصل إلى نقطة يتحتم فيها أن تقرر موقفها من الصراع العربى الإسرائيلى ومن معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل .

من أهم هذه العوامل المؤثرة مثلاً البناء العقائدى سواء من اليمين أو اليسار . . .

---

(٢٨) كتاب . مؤتمر كامب ديفيد (دراسة توثيقية) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام سنة ١٩٧٩ .

ومن أنصار الاتحاد السوفييتى أو الولايات المتحدة الأمريكية[٢٩]

ومن ثم فإن موقف دول أفريقيا غير موحد ، كلٌ مرتبط بالقوى التى يتبعها : فالتى فى فلك الغرب تبدى الرضا والموافقة بعكس تلك التى تدور فى فلك السوفييت وهكذا . .

وكما أوضحت فإنه فى هذه الفترة نجد أن شعوب القارة فى حالة اضطرابات وصراعات شديدة وعنيفة وكل دولة مشغولة بمشاكلها ومسئولياتها .

ومن العوامل الأخرى المؤثرة فى وجهة النظر الأفريقية من معاهدة السلام الأموال السرية الليبية ، وكذلك المعونات المالية مثل معونات وقروض الدول العربية لبعض الدول الأفريقية ، وكذلك الضغط الاقتصادى العربى والتهديد بوقف مشروعات المشاركة ، وأيضاً محاولة استخدام الدول العربية النفطية - وخاصة السعودية - سلاح البترول للضغط على الدول الأفريقية لعزل مصر وخروجها من منظمة الوحدة الأفريقية ، ولو أن هذا احتمال يصعب تحقيقه لعدم شرعيته وعلم الشعوب الأفريقية بدور مصر الرئيسى والأساسى فى تكوين هذه المنظمة ، كما أن العديد من الدول الأفريقية تؤيد المعاهدة وتشجع الدور البطولى للرئيس المصرى بالرغم من أن الضغط العربى ووقف جزء كبير من المعونات المالية والاقتصادية والقروض ومشروعات المشاركة للدول الأفريقية حيث إن أفريقيا لم ولن تنسى دور مصر الخالد فى مدها بالسلاح والعون وخاصة للجزائر والصومال وغينيا وغيرها فإنها قد أمدت بالسلاح إحدى عشرة دولة أفريقية[٣٠] .

---

(٢٩) African Business, March, 1979.

مناقشة مع الوكيل الأول لوزارة الثقافة .

(٣٠) African Business, March, 1979. (The Truth about Arab aid to Africa. P. 15.

مناقشة مع الوكيل الأول لوزارة الثقافة ومناقشة مع رئيس تحرير المجلة الأفريقية .

- انظر أيضا : خطاب الرئيس السادات فى ٥ من مارس ١٩٧٩ أمام مجلس الشعب .

ولكن يتحتم أيضاً أن نضع فى الحسبان نظرة الأفريقيين للروابط الوثيقة بين إسرائيل وجنوب أفريقيا وروديسيا واحتمال أن يستغل الرافضون هذه الروابط فى الضغط لتحديد مواقف الدول الأفريقية من المعاهدة .

ويلاحظ أن هناك محاولة من جانب العرب لمواجهة الوجود الإسرائيلى فى أفريقيا الذى بطبيعة الحال سيزداد إذا ماقدر لجهود السلام أن تنجح وتحقق أهدافها حيث إن مصر حارسة أفريقيا وبوابتها الشرقية ، فنجاح معاهدة السلام سيساعد على إزالة الجفوة التى كانت قد وضعت بين بعض شعوب أفريقيا وإسرائيل - وخاصة تلك التى قطعت علاقاتها معها عقب حرب أكتوبر المجيدة سنة ١٩٧٣ - الأمر الذى قد يؤدى إلى إعادة العلاقات الأفروإسرائيلية .

فمعروف أنه منذ سنوات قليلة قطعت بعض دول أفريقيا علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل تحت ضغط الدول العربية بحكم القضايا المشتركة ضد النفوذ الغربى من ناحية والإسرائيلى من ناحية أخرى ، ولقد ساعد على ذلك التشابه بين الاستيطان الصهيونى والاستيطان الأبيض فى أفريقيا ، كذلك كانت الأصوات العربية تؤيد القضايا الأفريقية داخل الأمم المتحدة مقابل أصوات الأفريقيين إلى جانب العرب ومن ثم أصبح هناك رباطٌ مشتركٌ .

ولهذا نرى أن هذه العوامل نفسها قد تدفع بعض الدول الأفريقية حينما تفرغ من التفكير فى مشاكلها من أن تأخذ موقفاً من معاهدة السلام . . ولكن الأمر على أية حال يتوقف - كما سبقت الإشارة - على الأوضاع التى ستنتهى إليها صراعات هذه الدول وضغوط النفوذ يميناً أو يساراً أو ضغوط المعونات .

ومهما يكن الأمر فإن ذلك لم يمنع بعض الدول الأفريقية من أن تجد فسحة تعرب فيها عن رأيها من المعاهدة[٣١] .

---

(٣١) المصادر السابقة .

وفيما يلى جدول تحليلى حول موقف الدول الأفريقية من معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية .

خامساً : ردود الفعل العربية

لقد أثارت معاهدة السلام شأنها شأن وثيقتى كامب ديفيد ردود فعل واسعة النطاق فى العالم العربى سواء على المستوى الرسمى أو غير الرسمى ، ولقد اختلفت ردود الفعل من حيث درجة حدتها وإن اتفقت أغلبها على معارضة معاهدة السلام أو التحفظ عليها ، ويمكن تصنيف هذه الردود فى الساحة العربية ضمن ثلاثة مستويات متباينة من حيث مواقفها السياسية والأيديولوجية :

١ - على الصعيد الفلسطينى :

نجد أنه من البديهى أن يكون رد الفعل فى الساحة الفلسطينية - كما هى الحال بالنسبة لوثيقتى كامب ديفيد ومبادرة السلام - أسبق إلى التحديد والتبلور من أى رد فعل عربى آخر . فالفلسطينيون والقضية الفلسطينية كما هو مستقر عربياً وعالمياً جوهر قضية الصراع العربى الإسرائيلى ، ومن هنا كان رد الفعل على الصعيد الفلسطينى يتسم بالمعارضة التامة لمعاهدة السلام وهو نفس الموقف الذى اتخذوه من مبادرة السلام ووثيقتى كامب ديفيد بحجة أن معاهدة السلام والمبادرة ووثيقتى كامب ديفيد كلها تتجاهل الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى ، كما استهدفت عزل مصر عن العالم العربى وتناست المقررات العربية الصادرة عن مؤتمرات القمة فى الجزائر والرباط وقرارات المجتمع الدولى التى أعلنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمر عدم الانحياز .

وهناك مستويات لرد الفعل فى الساحة الفلسطينية :

حول موقف الدول الأفريقية من معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية[٣٢]

من تصريحات المسئولين الرسميين وغيرهم

اسم الدولة	موقفها من معاهدة السلام	الموقف من إعادة العلاقات مع إسرائيل	المصدر
١ – نيجيريا	تؤيد معاهدة السلام وترحب بها وصرحت بأنها ستؤدى إلى إنهاء نزاع الشرق الأوسط إذا تم التنفيذ الكامل لبنود المعاهدة .	ستعيد العلاقات مع إسرائيل	تصريح الزعيم السياسى (أوبانبا أولود) رئيس الحزب المرشح لمنصب رئاسة الجمهورية .
٢ – الجابون	تأييد كامل للمعاهدة		تصريح وزير الخارجية لسفيرنا
٣ – غانا	تؤيد معاهدة السلام	ستعيد العلاقات مع إسرائيل	تصريح للمسئولين لسفيرنا فى غانا .
٤ – سيراليون	تؤيد معاهدة السلام	ستعيد العلاقات عقب تبادل مصر العلاقات معها .	تصريح سفير سيراليون فى هافانا

(٣٢) من تصريحات المسئولين الرسميين الأفارقة .

+ مناقشة مع الوكيل الأول لوزارة الخارجية والاطلاع على تقارير قسم أفريقيا بوزارة الخارجية

ملحوظة :كل من ناميبيا وروديسيا مشغولة فى تحرير بلادها للحصول على الاستقلال لذلك نجد أن موقف كل منهما غير محدد من المعاهدة ، وجمهورية جنوب أفريقيا تعانى من مشكلة الحاجز اللونى ، وهى على صلات وطيدة بإسرائيل لعمق العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما .

اسم الدولة	موقفها من معاهدة السلام	الموقف من إعادة العلاقات مع إسرائيل	المصدر
٥ – زائير	تؤيد معاهدة السلام	ستعيد العلاقات مع إسرائيل	تصريح الرئيس الزئيرى فى مطار باريس
٦ – مالى	تؤيد معاهدة السلام	ستعيد العلاقات بعد بحث الموضوع فى إطار المنظمة	تصريح وزير الخارجية
٧ – زامبيا	تؤيد معاهدة السلام	غير محدد	تصريحات الرئيس كاوندا
٨ – أنجولا	لاتؤيد المعاهدة		تصريحات الرئيس نيتو
٩ – موزمبيق	غير محدد		
١٠ – مالاوى	تؤيد المعاهدة	لها علاقات مع إسرائيل	
١١ – ملاجاش	تعارض المعاهدة		تصريح وزير الخارجية
١٢ – موريتانيا	لاتؤيد المعاهدة	لن تقيم علاقات مع إسرائيل	قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع مصر
١٣ – السنغال	تؤيد اتفاقية السلام	لن تعيد العلاقات مع إسرائيل	تصريح سنجور
١٤ – غينيا	ترى أن الاتفاقية خطوة فى سبيل الحل السلمى لأزمة الشرق الأوسط وإن كانت لاتعلن ذلك صراحة حيث إنها تتوقع مساعدات مالية من السعودية وإمارات الخليج وليبيا .		

اسم الدولة	موقفها من معاهدة السلام	الموقف من إعادة العلاقات مع إسرائيل	المصدر
١٥ – توجو	تؤيد معاهدة السلام	لم يرد بشأنه شيء	الرئيس أباديما
١٦ – الكونغو	تؤيد معاهدة السلام		وزير الخارجية
١٧ – فولتا العليا	تؤيد معاهدة السلام		المسئولون فى فولتا العليا للسفير المصرى
١٨ – ساحل العاج	تؤيد معاهدة السلام		المسئولون فى ساحل العاج للسفير المصرى
١٩ – بنين	تؤيد معاهدة السلام		تصريح للرئيس كيريكو
٢٠ – غينيا بيساو	يؤيدون جهود السادات وإن كانت ظروفها لا تسمح بالإفصاح		مقابلة الرئيس كابرال لممدوح سالم
٢١ – أوغندة	غير محدد نظراً للظروف التى تمر بها		
٢٢ – تشاد	غير محدد نظراً لظروفها الحالية		
٢٣ – إثيوبيا	لاتؤيد معاهدة السلام	تحت سيطرة النفوذ الشيوعى	تصريح للجنرال منجستو
٢٤ – تنزانيا	تؤيد معاهدة السلام		تصريحات جوليوس نيريرى
٢٥ – بتسوانا	لم يرد بشأنه شيء		
٢٦ – الكرون	لم يرد شيء		
٢٧ – النيجر	غير محدد		
٢٨ – جمهورية ملاجاش	ترفض المعاهدة		تصريح رئيس الجمهورية وأعلن تضامنه مع منظمة التحرير الفلسطينية .

(ا) المستوى الرسمى : ويعكسه موقف المنظمات الفلسطينية من معاهدة السلام وفى مقدمتها منظمة التحرير الفلسطينية : فلقد صرح رئيس المنظمة بالرفض التام لمعاهدة السلام وأشار إلى ميثاق العمل القومى المشترك بين العراق وسوريا وقال : إننا نؤمن بهذا الميثاق من موقع المسئولية القومية ؛ كما أكد أهمية الإستراتيجية فى العمل القومى الموحد.

(ب) وعلى الصعيد الشعبى : فقد اتسعت موجة الاحتجاج ضد المعاهدة من جماهير الضفة الغربية (٣٣)

٢ – **وجهة نظر جبهة الرفض** : لقد تشكلت الجبهة – كما هو معروف – فى أعقاب مبادرة السلام من :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية الليبية الشعبية ، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العراقية.

ومنذ نوفمبر سنة ١٩٧٧ والجبهة تتبنى نهجاً سياسيًّا مناهضاً لأسلوب التفاوض مع إسرائيل ومناقضاً لمبادرة السلام المصرية وماتلاها من خطوات على صعيد معالجة قضية الصراع بين العرب وإسرائيل حتى التوصل إلى معاهدة السلام.

وفى هذا الصدد قامت الجبهة بعقد ثلاثة مؤتمرات لقمة دول جبهة الصمود والتصدى بطرابلس والجزائر وأخيراً بدمشق ، وقد استندت الجبهة فى موقفها على الإجماع الذى انعقدت عليه الإرادة العربية فى قمة الرباط سنة ١٩٧٤ والتى تؤكد التمسك بالانسحاب الإسرائيلى الكامل من الأراضى العربية التى احتلت سنة ١٩٦٧

---

(٣٣) كتاب مؤتمر كامب ديفيد (دراسة توثيقية) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ١٩٧٩.

وانظر أيضا : وزارة الدفاع – إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع فرع المعلومات : تطور مشكلة الشرق الأوسط – العدد ٦ فى ٥ /٤ /١٩٧٩.

والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وحق تقرير المصير والتمسك بعروبة القدس .

ومع بداية انعقاد مؤتمر كامب ديفيد حتى التوصل إلى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية شهدت عواصم دول جبهة الصمود والتصدى (الرفض) نشاطاً مكثفاً لمواجهة نتائج كل من وثيقتى كامب ديفيد ومعاهدة السلام ومناهضة دور الولايات المتحدة الأمريكية فى حل الأزمة وأدت سوريا دوراً بارزاً فى هذا الاتجاه حيث سعت للتوصل إلى نتائج ملموسة بالتنسيق مع دول الجبهة والاتحاد السوفييتى ومنذ التوصل لوثيقتى كامب ديفيد فى ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٧٨ حتى إعلان معاهدة السلام فى ٢٦ من مارس سنة ١٩٧٩ تصاعدت ردود فعل دول الجبهة وزاد نشاطها المعاكس لوثيقتى كامب ديفيد ومعاهدة السلام ومن قراراتها :

(ا) تكثيف الجهود فى اتجاه التوصل إلى نتائج إستراتيجية عربية معوقة لجهود السلام .

(ب) عزل مصر نتيجة انفرادها باتخاذ خطوات عملية تغير من وجهة نظر دول الجبهة خارجة على الإجماع العربى [٣٤] الذى ظهر واضحاً فى مؤتمر قمة الرباط سنة ١٩٧٤ فى معرض سعيها نحو حل قضية الصراع العربى الإسرائيلى ، ومن هنا تبلور الاتجاه نحو استقطاب الدول العربية المعتدلة إزاء موقف مصر لتبنى خط الجبهة السياسى إزاء قضية الصراع العربى الإسرائيلى .

(جـ) الاتجاه نحو توثيق علاقات دول الجبهة بالاتحاد السوفييتى باعتباره الحليف الإستراتيجى فى المرحلة الحالية لدول الجبهة وعدم الاكتفاء بالنظر إليه كمصدر للتسليح فقط .

---

(٣٤) المصادر السابقة

– انظر أيضا : Middle East International, March, 1979.

هذه هى جبهة الرفض التى يساندها الاتحاد السوفييتى وبعض دول الكتلة الشرقية[٣٥] . .

لقد اتخذت جبهة الرفض عقب توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية القرارات التالية :

لقد تم تشكيل مؤتمر وزراء خارجية ومالية الدول العربية فى بغداد الذى كانت من أهم قراراته الموافقة على فرض مقاطعة اقتصادية كاملة ضد مصر وعلى قطع كل العلاقات الدبلوماسية مع نظام الرئيس المصرى ، حتى الدول المعتدلة والتى سيأتى ذكرها مثل السعودية فى ذلك الوقت قد سلمت بكل مطالب الدول العربية الرافضة والمتطرفة .

كذلك قرر المؤتمر نقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس التى وقع الاختيار عليها ، ولقد قامت جمهورية مصر العربية بتجميد أعمالها فى الجامعة العربية .

كما انطلقت الإذاعات العربية ووسائل إعلامها بالتحدى والحقد والتهديد والوعيد لمصر وشعب مصر وكذلك بالتشنجات والبذاءات .

٣ - دول معتدلة ومحافظة لها موقف ضد الدعوى لعزل مصر وتشمل السودان ، وسلطنة عمان ، وكانت تونس ودولة الإمارات العربية والكويت والسعودية .

لكن الموقف تغير الآن : فإن السعودية تقوم بدور المحرض وتعمل على إغراء الدول العربية على قطع علاقاتها مع مصر . لقد كشف هذا خطاب الرئيس المصرى لشعبه فى عيد العمال فى ١ /٥ /١٩٧٩ . فلقد أوضح الرئيس أن الجانب الأكبر من الدول العربية قطع العلاقات مجاملة للسعودية واستجابة لضغوطها وأن هناك عدداً

---

(٣٥) المصادر السابقة .

من الدول قدمت له السعودية أموالاً ثمناً لقطع علاقاتها بمصر[٣٦]

وكشف الرئيس المصرى العظيم عن أن بعض هذه الدول التى قطعت العلاقات مع مصر سواء مجاملة أو من أجل المال قد أرسل للرئيس لإبلاغه بالظروف التى تعرضوا لها وشرح أحوالهم المادية . ولقد تساءل الرئيس فى خطابه : لمصلحة من تقوم السعودية اليوم بهذا الدور ؟ لمصلحة بعث العراق أم بعث سوريا أم طفل ليبيا المجنون ؟ ولقد أعلن الرئيس أن هذه الصغائر لن تعود بمصر إلى الوراء ، ولن توقف مسيرتها من أجل السلام ، ستمضى فى تطبيع العلاقات مع إسرائيل بعد المرحلة الأولى من الانسحاب والتى ستعود فيها ثلاثة أرباع سيناء لمصر ، ولسوف تقابل مصر كل خطوة تخطوها إسرائيل على طريق السلام بخطوتين . ولقد أوضح السيد الرئيس حزن كثير من المصريين عند علمهم دور السعودية فى قطع العلاقات مع مصر ، ولكن للحق وللتاريخ لابد من طرح الحقائق كلها لأن السعودية بعد الملك فيصل تبدد كل ماكان لها من رصيد عند المصريين ، فأشاد الرئيس بالملك الراحل بأنه كان رجلاً شريفاً وملتزماً وأخاً فى السراء والضراء[٣٧] .

• كما أنه قد تغير موقف الكويت من مصر ومن معاهدة السلام لتغير أوضاعها السياسية وخضوعها لسيطرة العراق عليها حيث إنها تتعرض لغزو عراقى عنيف لدرجة أنه يمكن القول بأنها قد أصبحت فى حالة حرب مع العراق ... !

وكذلك دولة الإمارات العربية أصبحت تسير أيضاً فى ركاب السعودية ودول الرفض ؛ كما قامت الحكومة المغربية بمناورات لمنع مصر من الاشتراك فى المؤتمر العاشر لوزراء الخارجية الإسلامية الذى افتتح بمدينة فاس بالمغرب فى ٨ /٥ /١٩٧٩ ، فلقد وافقت اللجنة التحضيرية للمؤتمر على إدراج البند الخاص بتعليق عضوية مصر فى المؤتمر بجدول أعمال المؤتمر ! لقد أوضحت مصر أن هذا

(٣٦) تصريحات خطاب الرئيس السادات للشعب فى عيد العمال ١ /٥ /١٩٧٩ .

(٣٧) تحليل لخطاب الرئيس السادات للشعب فى عيد العمال فى ١٩٧٩/٥/١ .

القرار الطائش يُناف أبسط قواعد الشريعة وأصول العمل الجماعى ؛ لأن ميثاق المؤتمر الإسلامى ليس فيه مايسمى بالمساس بعضوية أى دولة إسلامية مهما كانت الأسباب .

فعندما تتمسك مصر بربط حضورها مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بالمغرب بأن يكون هذا المؤتمر اجتماعاً تحضيرياً لمؤتمر قمة إسلامى ؛ ليحقق وسائل العمل على عودة القدس للسيادة العربية – فإنها تؤكد بهذا الموقف حرصها على عدم استخدام قضية مثل القدس لها أهميتها ووضعها الخاص فى العالمين العربى والإسلامى للمزايدات التى تعرضت لها القضية الفلسطينية عموماً من جانب بعض المؤتمرات التى عقدت فى بعض العواصم العربية مما يلحق ضرراً بالموقف العربى من قضية استعادة القدس للسيادة العربية .

ولا يخفى على أحد كيف عمل الذين يزعمون الدفاع عن الحقوق الفلسطينية – على شل فاعلية أى قيادة فلسطينية قادرة على التحرك فى سبيل استغلال الفرص المتاحة فى الساحة الدولية لمصلحة القضية الفلسطينية . وذلك عندما تسببوا فى تمزيق هذه القيادة إلى مجموعات من المنظمات تخضع كل منها خضوعاً كاملاً لنظام حكم معين ، وتكون فى خدمة أغراضه الذاتية الضيقة ، قبل أن تكون فى خدمة القضية التى تحمل اسمها . فضلاً عن لجوء مثل هذه المؤتمرات التى عقدت فى الفترة الأخيرة إلى محاولة إصابة التحرك العربى لاستعادة الأرض المحتلة والحقوق الفلسطينية بالشلل التام ، برفض التحرك نحو التسوية الشاملة الذى استطاعت مصر أن تبعثه فى حالة الركود التى انتابت أزمة الشرق الأوسط عشر سنوات كاملة .

لذلك كان هذا الموقف المصرى من مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بالمغرب حرصاً منها على ألا يتحول المؤتمر إلى ساحة أخرى للمزايدات تسبب أضراراً بالغة لقضية مثل القدس لها قداستها فى العالمين العربى والإسلامى .

ومن هنا نجد أن مصر تدعو لمؤتمر إسلامى يعقد فى يونيو القادم لبحث قضية القدس .

وجدير بالملاحظة أن الأزهر الشريف يرد على موجة الافتراء على مصر فلقد وجه الأزهر الشريف بياناً صدر عن مجمع البحوث الإسلامية وجامعة الأزهر والمجلس الأعلى للأزهر ولجنة الفتوى فى ١٠ /٥ /١٩٧٩ إلى العالم الإسلامى أعلن فيه أن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية تقوم فى حدود الحكم الإسلامى ؛ لأنها قائمة من موضع القوة وبعد خوض معركة الجهاد والنصر ، شأنها فى ذلك شأن صلح الحديبية ؛ لأنها تحافظ على حقوق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم ، كما أنها لا تنطوى على أى تفريط فى عروبة القدس ، فهى تؤكد عروبة مدينة القدس .

ولقد بيّن الأزهر فى بيانه أن مصر دولة إسلامية وهى ثغر من ثغور المسلمين ، ومن واجب ولى أمرها أن يسهر على حمايتها فإذا رأى أن مصلحة المسلمين فى موادعة الأعداء ومهادنتهم جاز له ذلك . لأن أمر الحرب وأمر الصلح وتقدير المصلحة فيها مفوض إليه ؛ فهو أعلم بشئون رعيته وأقدر على تبين مواطن القوة والضعف تجاه عدوه فى حدود ما أمر به الله تعالى ورسوله الكريم[٣٨] .

إن لقيام المعاهدات بين المسلمين وأعدائهم نظاماً أقره الإسلام منذ عهد النبوة بشروط واضحة .

والقرآن الكريم أمرنا بالصلح مع العدو إذا رأى الإمام مصلحة المسلمين فى ذلك بصريح قوله تعالى : (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله) سورة الأنفال آية ٦١ .

وأخيراً فإن معاهدة السلام قد دعت من لهم مصلحة من المسلمين إلى المشاركة فى هذا الصلح ، وأن يتقدموا لينالوا نصيبهم من مسئولية المفاوضة للحصول على مالهم من الأراضى .

---

(٣٨) المصدر السابق .

من هذا التحليل للموقف العالمى عامة والعربى خاصة نجد أن الموقف من حولنا يتميز بالتشجيع الموضوعى العقلانى ، ولكن يشذ عن الحقد التعاطفى للرافضين المتشنجين إلا أن دينامية السلام بناءة معمرة فى حين أن الصراع والحقد محطم ومعوق للحياة . . :

يادعاة الحروب فى الشرق ماذا أتريدون خيره أم خرابه ؟
مالكم طاش عقلكم حين قامت رسل السلم تستحث اقترابه
يادعاة الحروب وقفة عقل ما حسبتم لأى أمر حسابه
أتريدون موقفاً للتباهى وتحيلون رقعة الأرض غابه (٣٩)

إننى أرى أن هناك آمالاً أكثر من عظيمة فى أن تعود الدول العربية عن تحجّرها وخوفها من اليسار الإرهابى ، وتتعاون هى ومسار التاريخ فى بناء عالم يسود فيه السلام والوئام ووحدة الصف العربى وخاصة لشرعية وقانونية معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية حيث إنها ليست نهاية الشوط بل مجرد حجر الزاوية على طريق طويل وشاق لدفع عملية السلام الشامل الذى لا يمكن أن يتحقق بدون إقرار حقوق الفلسطينيين .

ولقد رد الرئيس المصرى العظيم فى الخطاب الذى وجهه بتاريخ ١٩٧٩/٤/٦ . من فوق منبر مجلس الشعب إلى مصر والأمة العربية على ادعاءات وأحقاد الرافضين لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وكشف دعاوى هؤلاء المتشنجين مؤكداً على الحقائق التالية :

إن معاهدة السلام ببنودها وملحقاتها ومرفقاتها والنتائج التى توصلنا إليها ليست إلا بداية لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم الذى ننشده وتنشده معنا شعوب الأمة العربية ، ومازالت للطريق بقية نعرف أنها ستكون شاقة وصعبة وطويلة ،

---

(٣٩) دراسة تحليلية .

– انظر أيضا . The Middle East, March, 1979.

والمقصود بذلك المفاوضات القادمة بعد شهر من تبادل التصديق على هذه المعاهدة للتوصل إلى إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية فى الضفة وغزة فى إطار الحكم الذاتى الفلسطينى الكامل . إن مصر أكدت أكثر من مرة للإسرائيليين أنها لن تقبل استمرار السيادة الإسرائيلية على مدينة القدس ، لأن ٨٠٠ مليون عربى ومسلم يرفضون ذلك ، وأنها ستئول للعرب لامحالة ، لأنها جزء من الأرض العربية . ومع هذا الإصرار الذى أكدته مصر أكثر من مرة وإثبات ذلك بالمستندات الرسمية قد خرج الرافضون ليصنعوا من القدس قميص عثمان الجديد ! إن ما يطبق على مصر وخطوات الجلاء عن سيناء يطبق على الجولان .

إن المعاهدة ليست حلا منفرداً[٤٠] ، بل إن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ذات شقين :

• الشق الأول الخاص بحجر الأساس للتسوية الشاملة وهو اتفاق المعاهدة بين مصر وإسرائيل .

• والشق الآخر هو بدء تعبيد الطريق لحل المشكلة الفلسطينية وهى جوهر ولب النزاع وقلبه وبدون حلها لن يتحقق السلام الشامل الذى يسعى إليه العالم العربى ، فهنا لابد من وقفة للإخوة العرب الرافضين المتشنجين لتعقل وقراءة وتفهم بنود ووثائق اتفاقية السلام والتبصر بظروفها وشرعيتها قبل الانفعالات والأحقاد .. !

إن مصر قد بذلت ولا تزال تبذل كل جهودها من أجل المصلحة القومية العليا .. ولو أن لدى الرافضين طريقاً آخر يحقق الأهداف القومية فإن مصر لن تتردد فى إلغاء كل مافعلته ، كما أنها لن تتردد فى أن تتبع خطواتهم ، ولكن المشكلة أنهم لا يملكون بديلاً سوى الأحقاد !

---

(٤٠) تحليل لوثائق وبنود معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية .

وانظر أيضا : خطاب السيد الرئيس المصرى فى ٦/٤/٧٩ من فوق منبر مجلس الشعب لمصر والأمة العربية .

إن الأمة العربية تمر بمنعطف خطير ، وليكن الله فى عون الأمة إذا ما كانت سوف تسلم زمامها إلى بعث العراق التكريتى أو البعث العلوى فى سوريا ، أو إلى حماقات القذافى وجهالات هؤلاء الذين يحكمون عدن لغير مصلحة الشعب اليمنى .

كما أن مصر العظيمة بتاريخها ونضالها وشعبها لا يمكن أن تنساق لهؤلاء الأقزام الذين يشكلون الآن حلف بغداد الجديد وخاصة أنه ليس هناك أى اتفاقات أو تعهدات سرية بين الأطراف المعنية فكل الوثائق واضحة وصريحة أمام الشعب المصرى والأمة العربية .

وأخيراً وفى ختامى لهذا التحليل التاريخى لا يسعنى إلا أن أقدم نداء بل دعاء إلى الأخ العربى فى كل مكان فى الأرض العربية أن يقف وقفة عقل وتأمل وتفكير وأن ينبذ الانفعالات والصيحات وخاصة أننا نمر بظروف حرجة وخطيرة ارتفعت فيها كثير من الصيحات التى لا تحمل سوى شعارات كاذبة براقة اختلطت فيها أصوات الحاقدين بأصوات المتنفعين بالقضية العربية .. وتوترت فيها الأعصاب إلى الدرجة التى أصبحت تهدد الأمة العربية بالمزيد من الفرقة والتمزق والانقسام !

وأحب أن أوضح للأخ العربى بالرغم مما حدث من هؤلاء المتنفعين وما وجه إلينا من ادعاءات كاذبة – أننا لانزال وسنظل مهما تكن النتائج نوالى عملنا العربى بكل ما نملك من إيمان وقوة ، وسنظل مهما تكن قسوة هجوم بعض الإخوة علينا – الجنود الأوفياء للقضية العربية بصفة عامة والقضية الفلسطينية بصفة خاصة حتى انحسار تلك الموجة العاتية من الهجوم القاسى العنيف على مصر آملين فى الوقت نفسه أيضاً ألا ينحرف بعض الإخوة العرب وراء تلك الموجة التى ما هى إلا إضرار بالقضية والأمة العربية وجعلها عاجزة عن مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل .

وفق الله الزعيم المصرى المناضل العظيم ، ووفق الأمة العربية على طريق الحرية والتحرير وسلمها من ويلات الحرب والدمار .

المصادر العربية

أولاً : المراجع

١ - د. أسعد رزق : نظرة فى أحزاب إسرائيل ، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٦ (بيروت)

٢ - د. أنيس صايغ وآخرون : فلسطينيات - بيروت ، ١٩٦٨

٣ - د. أنيس صايغ : ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية وإسرائيل ، مركز الأبحاث الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٩ .

٤ - جامعة الدول العربية : المؤتمر الوزارى العربى الأفريقى الأول ، داكار ١٩ - ٢٢ من أبريل ١٩٧٦

٥ - چان كسان : ماذا حدث فى تشرين تاريخ إسرائيل فى أفريقيا ، دمشق ١٩٧٤

٦ - د. جمال حمدان : ٦ أكتوبر فى الإستراتيجية العالمية ، القاهرة ، ١٩٧٤

٧ - حاتم صادق : نظرة على الخطر ، القاهرة ، ١٩٦٧

٨ - د. حامد ربيع : فلسفة الدعاية الإسرائيلية ، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ١٩٧٠

٩ - د. حسن إبراهيم حسن : انتشار الإسلام فى القارة الأفريقية ، القاهرة ، ١٩٦٩

١٠ - حمد سليمان المشوخى : التغلغل الاقتصادى الإسرائيلى فى أفريقيا ، القاهرة ، ١٩٧٢

١١ - رياض قنطار : التغلغل الإسرائيلى فى أفريقيا وطرق مجابهته ، مركز أبحاث المنظمة الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٨

١٢ - د. سامى حكيم : إسرائيل والدول النامية ، القاهرة ، ١٩٦٦

١٣ - د . صلاح العقاد : تطور النزاع العربى الإسرائيلى (١٩٥٦ - ١٩٦٧) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥

١٤ - عبد الغنى عبد الرحمن محمد : البحر الأحمر والأطماع الدولية ، القاهرة ، ١٩٧٨

١٥ - د . عبد الملك عودة : السياسة والحكم فى أفريقيا ، القاهرة ، ١٩٥٩

١٦ - د . عبد الملك عودة : إسرائيل وأفريقيا ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٦٤

١٧ - د . عبد الملك عودة : النشاط الإسرائيلى فى أفريقيا ، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٦

١٨ - د . محمد أحمد صقر : التجارة الخارجية لإسرائيل حجمها ، تركيبها ، اتجاهاتها ، وسياستها ، بيروت وعمان ، ١٩٧١

١٩ - د . محمد أحمد صقر : دراسات فى الاقتصاد الإسرائيلى ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥

٢٠ - د. محمد على العرينى : سياسة إسرائيل الخارجية فى أفريقيا ، القاهرة ، ١٩٧٢

٢١ - د . محمد عبد الغنى سعودى وآخرون : العلاقات العربية الأفريقية - دراسة تحليلية فى أبعادها ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨

٢٢ - د . محمد عبد الغنى سعودى وآخرون : الاقتصاد الأفريقى والتجارة الخارجية ، القاهرة ، ١٩٧٣

٢٣ - د . منذر عنتباوى : أضواء على الإعلام الإسرائيلى ، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٨

٢٤ - نبيه الأصفهانى : التضامن العربى الأفريقى ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ، ١٩٧٧

٢٥ – د. يوسف أبو الحجاج : الاقتصاد الإسرائيلى فى الميزان ، القاهرة ، ١٩٦٦

٢٦ – د. يوسف شبل : تجارة إسرائيل الخارجية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٩٧٠

٢٧ – يوسف مروة وآخرون : المؤسسات العلمية والثقافية والفنية فى إسرائيل ، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٧

٢٨ – د. يحيى رجب : الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ، القاهرة ، ١٩٧٦

ثانياً – المجلات

١ – مجلة السياسة الدولية ، الأهرام ، القاهرة ، أعداد :

عدد ١٥ (يناير ١٩٦٩) ، عدد (يوليو ١٩٧٢) ، و ٣٥ (يناير ١٩٧٤) ، وعدد (أبريل ١٩٧٤)

عدد ٥١ (يناير ١٩٧٨) ، عدد ٥٤ (أكتوبر ١٩٧٨)

٢ – مجلة قضايا عربية ،

العدد ٨ (سنة ١٩٧٤)

٣ – مجلة نفط العرب ،

العدد الثانى ، السنة العاشرة ، نوفمبر ١٩٧٤

العدد الثامن ، السنة العاشرة ، مايو ١٩٧٥

٤ – مجلة عالم النفط ،

المجلد السادس ، العدد ٢١ (يناير ١٩٧٤)

المجلد السابع ، العدد ٢٩ (ديسمبر ١٩٧٤)

المجلد السابع ، العدد ٤٠ (مايو ١٩٧٥)

٥ – مجلة دراسات الخليج وشبه الجزيرة العربية

العدد ٨ ، السنة الثانية (أكتوبر ١٩٧٦)

ثالثاً – المقالات

١ – حاتم صادق : « العسكريون فى المجتمع الإسرائيلى » ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥ ، يناير ١٩٦٩

٢ – دراسة لمجلة الأسكونومست : عالم النفط ، المجلد السابع ، العدد ٤٠ ، ١٧ مايو ١٩٧٥

٣ – د . سلوى لبيب : مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٤ ، أكتوبر ١٩٧٨

٤ – عبد الله الطريقى : مجلة نفط العرب
(أ) العدد الثانى، السنة العاشرة . نوفمبر ١٩٧٤
(ب) العدد الثامن، السنة العاشرة . مايو ١٩٧٥

٥ – د . عبد الله النفيسى : إريتريا ، مجلة دراسات الخليج وشبه الجزيرة العربية ، العدد ٨ ، السنة الثانية ، أكتوبر ١٩٧٦

٦ – د . عبد الملك عودة : الحرب والتضامن الأفريقى ، العدد ٣٥ ، يناير ١٩٧٤ ، السياسة الدولية

٧ – د . محمد على العوينى : جريدة الأهرام ، عدد ١٩٧٨/٩/٢٠

٨ – د . محمد على الماشطة : العدد ٨ (أول ١٩٧٤) ، مجلة قضايا عربية

٩ – د . محمد محمد الصياد وآخرون : عن أخطر مؤامرة على أفريقيا ، العدد ٢٧٤٢ من مجلة المصور ، أبريل ١٩٧٧

١٠ – د . ياسين العيوطى : أفريقيا ومواجهة العدوان الإسرائيلى ، السياسة الدولية ، عدد يوليو ، ١٩٧٢

رابعاً : قرارات وتقارير ولقاءات

(ا) القرارات :

١ – قرار رؤساء الدول والحكومات الأفريقية فى الدورة العاشرة رقم AHG Res 7 (X)

٢ – قرارات مؤتمر القمة الأفريقى الثانى عشر فى كمبالا عن أزمة الشرق الأوسط وقضية فلسطين رقم AHG / RES 77 (X11)

٣ – قرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية فى دورتها الثامنة غير العادية فى نوفمبر ١٩٧٣ ، رقم ECM / RED - 211 / REV - IVII

٤ – قرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية فى مقديشيو رقم

CM / RES 232 XXIII

٥ – قرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية رقم

CM / RES 282 XXVII

٦ – قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ق ٣٣٨٨/ د/٦٥٠/جـ ٢ – ١٩٧٦/٣/٢١

(ب) التقارير والنشرات والبحوث

١ – الجامعة العربية ، المكتب الرئيسى لمقاطعة إسرائيل :

تقارير إدارة المقاطعة الاقتصادية :

٨٩٠٥ فى ١٩٦٨/٨/٢٥ ، ٦٩/٢٧٠٧ فى أبريل ١٩٦٩ ، ٦٤/٤٢٤٥ فى ١٩٦٤/٨/٨ ٦٤/١١٦٠٢ فى ١٩٦٤/١٢/٣١ ، ٣٣٠٧ فى ١٩٦٦/٤/٢٣ ، ٦٧/٦٤٣٥ فى ١٩٦٧/٦/٢٢ ، ٦٧/٦٠١١ فى ١٩٦٧/٦/٥ ، ٦٢/٤٩٥٢ فى ١٩٦٢/٩/٨ ، ٦٤/١٣٥١ فى ١٩٦٤/٢/٢٥ ، ٦٦/٣١١٥ فى ١٩٦٦/٦/٢ ، ٦٦/١٠٠٨٥ فى ١٩٦٦/١٠/٥ ، ٦٥/٤٧٩١ فى ١٩٦٥/٥/٩ ، ٦٥/٤٥٨٣ فى ١٩٦٥/٥/٥ .

٢ – شركة النصر ، تقرير المؤتمر الثانى لتنمية التبادل التجارى مع الدول الأفريقية ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٦٩ .

٣ – الجامعة العربية ، المجلس الاقتصادى العربى ، تقرير دورة الاقتصاد العاشرة ، ١٩٦٥/٢/٨ .

٤ – الجامعة العربية : تقرير الإدارة الأفريقية ١٩٧٧
تقرير الإدارة الأفريقية ١٩٧٨

٥ – الجامعة العربية : تقرير مندوب الأمانة العامة إلى بعض الدول العربية لجمع المعلومات عن العلاقات الثنائية مع الدول الأفريقية ، يناير ١٩٧٧

٦ – الجامعة العربية : إدارة الإعلام إدارة الرأى العام والمعلومات ، نشرة رقم ٢ ، فبراير ١٩٧٧

٧ – مركز الأبحاث الفلسطينى : نشرات خاصة من ١ – ١١ ، بيروت ١٩٦٩

٨ – هيئة الاستعلامات المصرية : نشرات أرقام ٩٣٣٣ فى نوفمبر ١٩٧٣ و ٩٣٣٠ فى نوفمبر ١٩٧٣ ، و٩٦١٨ فى ١٩٧٤/٩/٨

٩ – مجموعة أبحاث مكاتب التمثيل التجارى المصرى فى السفارات المصرية بأفريقيا

١٠ –أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، كلية الدفاع الوطنى ، الدورة الخامسة ، المجموعة الثالثة ، البحث رقم ٣ لسنة ٧٦ /١٩٧٧ .

– لقاءات مع المسئولين بكل من : أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، ومركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية بالأهرام ، وعدة لقاءات مع السيدة مديرة الشئون الأفريقية بوزارة الخارجية المصرية .

المراجع

الكتب :

(١) جمال حمدان (دكتور) : شخصية مصر – دراسة فى عبقرية المكان – القاهرة سنة ١٩٧٠ .

(٢) عبد العزيز سليمان نوار (دكتور) وآخرون : دبلوماسية السلام فى الشرق الأوسط – مؤتمر كامب ديفيد رؤية علمية جديدة – جامعة عين شمس ١٩٧٨ .

(٣) مؤتمر كامب ديفيد (دراسة توثيقية) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام سنة ١٩٧٩ .

(٤) وزارة الدفاع – إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع – فرع المعلومات – تطور مشكلة الشرق الأوسط – العدد ٦ فى ١٩٧٩/٤/٥ .

(٥) وثائق السلام : الهيئة العامة للاستعلامات – القاهرة فى ٢٦ من مارس ١٩٧٩ .

المجلات :

(٦) الأهرام الاقتصادى – العدد ٥٦٧ – الأول من أبريل سنة ١٩٧٩

(٧) مجلة السياسة الدولية – العدد ٥٦ – أبريل سنة ١٩٧٩

(٨) مجلة أكتوبر – السنة الثالثة – العدد ١٢٧ – أبريل سنة ١٩٧٩

تقارير صحفية

(٩) تقرير صحفى – لندن فى ١٩٧٩/٣/٢٧ .

(١٠) تقرير صحفى – لندن فى ١٩٧٩/٣/٢٨ .

(١١) تقرير صحفى – باريس فى ١٩٧٩/٣/٢٨ .

(١٢) تقرير صحفى – ألمانيا الاتحادية فى ١٩٧٩/٣/٢٧ .

(١٣) تقرير صحفى – بون فى ١٩٧٩/٣/٢٧
(١٤) تقرير صحفى – نيويورك فى ١٩٧٩/٣/٢٦
(١٥) تقرير صحفى – أوتاوا فى ١٩٧٩/٣/٢٧
(١٦) تقرير صحفى – بلجراد فى ١٩٧٩/٣/٢٧
(١٧) برقية صحفية – الفاتيكان فى ١٩٧٩/٣/٢٧
(١٨) المكتب الإعلامى – أثينا فى ١٩٧٩/٣/٢٨
(١٩) وكالة الأنباء الفرنسية فى ١٩٧٩/٣/٢٦
(٢٠) خطاب الرئيس السادات من منبر مجلس الشعب للشعب المصرى والأمة العربية فى ٧٩/٣/٥ (دراسة تحليلية)
(٢١) خطاب الرئيس السادات فى عيد العمال فى ١٩٧٩/٥/١
(٢٢) جريدة الأهرام فى يومى ٨ ، ١٠ من مايو سنة ١٩٧٩
(٢٣) مقالات محسن محمد فى جريدة الجمهورية الأول من أبريل سنة ١٩٧٩

مناقشات وتصريحات :

(٢٤) مناقشة مع الوكيل الأول لوزارة الثقافة وبعض الشخصيات المسئولة بقسم الاستماع السياسى .
(٢٥) مناقشة مع الوكيل الأول لوزارة الخارجية ، كذلك الاطلاع على تقارير قسم أفريقيا بوزارة الخارجية .
(٢٦) تصريحات المسئولين الرسميين الأفارقة .

المصادر الأجنبية

MAGAZINES

1. African Business, March 1979.
2. La Monde, Peronsel Hugoz, March 1979.
3. News week, 5, 9th April, 1979.
4. The Economist "Will it stick" 26 March 1979.
5. The Middle East International, March 1979.
6. Time Magazin 2th April, 1979.

أولا – منشورات الحكومة الإسرائيلية الرسمية

1. Central Bureau of Statisties, Statistical Abatract of Israel, No 1 1949/50
2. C.B.S. Statistical Abstract, No 2, 1951.
3. C.B.S. Statistical Abstract, No 5, 1954.
4. C.B.S. Statistical Abstract, No 7, 1956.
5. C.B.S. Statistical Abstract, No 9 1957/58.
6. C.B.S. Statistical Abstract, No 10 1959.
7. C.B.S. Statistical Abstract, No 12, 1961.
8. C.B.S. Statistical Abstract, No 15, 1964.
9. C.B.S. Statistical Abstract, No 17, 1966.
10. C.B.S. Statistical Abstract, No 20, 1969.
11. C.B.S. Statistical Abstract, No 23, 1972.
12. C.B.S. Statistical Abstract, No 25, 1974.
13. C.B.S. Statistical Abstract, No 27, 1976.
14. Israe Government Year Book, 1949/50
15. Israe Government Year Book, 1956/57

16. Israel Government Year Book, 1958/59
17. Israel Government Year Book, 1960/61
18. Israel Government Year Book, 1962/63
19. Israel Government Year Book, 1964/65
20. Israel Government Year Book, 1966/67
21. Israel Government Year Book, 1970/71
22. Israel Government Year Book, 1977

BOOKS

1. **Africa Guide Company** : The Economist Intelligence Unit Ltd., England, 1977.
2. **Asfor, M.M.,** : The Red Sea Basin, Cairo, 1969.
3. **Baulin, J.,** : The Arab Role in Africa, London, 1962.
4. **Ben-Gurion, D.**: Israel Years of Challenge, New York, 1963.
5. **Cohen,** : Arab Boarder Villages in Israel, London, 1964.
6. **Church, H.** : Modern Colonization, London, 1960
7. **Clark, L.and 8 others** : An Advanced Geography of Africa, London, 1975.
8. **Churba, J.** : Israel Rivalry over Aid and Tráde in Sup-Saharan Africa, Colombia, 1965.
9. **Calbreith, J.K.** : Economic Development, Cambridge, 1968.
10. **Halevix Klinov, Malul** : The Economic Development of Israel, Jerusalem New York, 1968.
11. **Kreinin, M.G.**: Israel and Africa - A study in Technical Cooperatian, New York, 1964.
12. **Laufer, Leopotld** : Israel and the Developing Countries, New York, 1967.

13. Mc Namara, R. : The essence of Security, New York, 1968.
14. Nurkse, R. : Patterns of Trade and Development, Oxford, 1962.
15. Rubner, Alex. : The Eeonomy of Israel, London, 1960.
16. Safan, Nodav. : The U.S. and Israel, Cambridge, 1963.
17. Shible, Y. : Essays on the Israel Economy, Beirut, 1967.
18. Tettegah, T. : How Israel Secret Agents Subvert., Africa, Ghana, 1968.
19. Vladimirov, V : Israel Policy in Africa, International Affairs, Moscow, 1965.

PERIODICALS

1. African Affairs, London,The Royal African Society, No 278, 1971
2. Africa Confidential, London, Oct. 1973, vol, 14, No 21.
3. Africa Contemporary Record, vol. VI, 1 1973/74.
4. Africa Journal of International African Institute, London, 1973/75
5. Africa Research Bulletin, Oct 1973, vol X.
6. Africa Research Bulletin, Feb, 1975, vol XII, No 2.
7. L'economie Revue, No 928, 1964.
8. Journal of Modern African Studies, London, vol, XI, No 1, 1973.
9. The Jewish Observer, Feb, 24, 1967.
10. Kohn,L.,: Israel's Foreign Relations, International Affairs, July 1960, vol. 36, No 3.
11. Plockier, S: Israel's Trade with the Socialist Bloc., A New outlook, Sept 1968
12. Reich, Bernard : Israel's Policy in Africa, the Middle East Journal, vol. XXIII 1964.
13. World Affairs, Washington, 1974/75.

REPORTS

1. The Consulate of Israel, News From Israel, vol. XVIII, No 5, Bombay, 1971.
2. The Consulate of Israel, News From Israel, vol. XVIII No 8, Bombay, 1971.
3. Israel: Ministry for foreign Affairs, Dept. of International Cooperation, Jerusalem, 1958-68.
4. Arab League: Secretariat General.
   Arab Fund For Technical Assistance to African and Arab Countries, Cairo, 1976.

INTERNATIONAL ORGANIZATIONS

1. F.A.O. : Trade Year book, 1976.
2. I.M.F. : Consultations with Israel, part II, 1969
3. U.N. : Demographic Year book, 1976.
4. U.N. : Statistical Year book, 1964, 1971, 1976.

ملف وثائق

وثائق معاهدة السلام فى الشرق الأوسط

- معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل
- الملحق الأول
- تفسير محضر متفق عليه للمواد الأولى والرابعة والخامسة والسادسة وللملحق الأول لمعاهدة السلام .
- خطاب متبادل بين مصر وإسرائيل حول إجراءات الحكم الذاتى .
- الملحق رقم (٣) بروتوكول بشأن علاقات الطرفين .
- محضر متفق عليه خاص بالملحق الثالث
- الملحق العسكرى

معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل

الديباجة

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة إسرائيل . . اقتناعاً منها بالضرورة الماسة لإقامة سلام عادل وشامل ودائم فى الشرق الأوسط وفقاً لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ إذ تؤكدان من جديد التزامها ، بإطار السلام فى الشرق الأوسط المتفق عليه فى كامب ديفيد فى سبتمبر ١٩٧٨ .

وإذ تلاحظان أن الإطار المشار إليه إنما قصد به أن يكون أساساً للسلام ، ليس بين مصر وإسرائيل فحسب ، بل أيضاً بين إسرائيل وأى من جيرانها

العرب كل فيما يخصه ممن يكون على استعداد للتفاوض من أجل السلام معها على هذا الأساس . .

ورغبة منهما فى إنهاء حالة الحرب بينهما وإقامة سلام تستطيع فيه كل دولة فى المنطقة أن تعيش فى أمن . .

واقتناعاً منهما بأن عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل يعتبر خطوة هامة فى طريق السلام الشامل فى المنطقة والتوصل إلى تسوية للنزاع العربى الإسرائيلى بنواحيه كافة . .

وإذ تدعوان الأطراف العربية الأخرى فى النزاع إلى الاشتراك فى عملية السلام مع إسرائيل على أساس مبادئ إطار السلام المشار إليها آنفاً واسترشاداً بها . .

وإذ ترغبان أيضاً فى إنماء العلاقات الودية والتعاون بينهما وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى التى تحكم العلاقات الدولية فى زمن السلم .

قد اتفقتا على الأحكام التالية بمقتضى ممارستهما الحرة لسيادتهما من أجل تنفيذ الإطار الخاص بعقد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل . .

المادة الأولى :

١ – تنتهى حالة الحرب بين الطرفين ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

٢ – تسحب إسرائيل قواتها المسلحة والمدنيين كافة من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب وكما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة « الملحق الأول » وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء .

٣ – عند إتمام الانسحاب المبدئى المنصوص عليه فى الملحق الأول – يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما طبقا للمادة الثانية (فقرة ٣)

المادة الثانية :

إن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هى الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة فى الملحق الثانى وذلك دون المساس بالوضع الخاص بغزة . . ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لا تمس ويتعهد كل منهما باحترام سلامة أراضى الطرف الآخر بما فى ذلك مياهه الإقليمية ومجاله الجوى .

المادة الثالثة :

١ – يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى التى تحكم العلاقات بين الدول فى وقت السلم ، وبصفة خاصة :

(ا) يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضيه واستقلاله السياسى .

(ب) يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الآخر فى أن يعيش فى سلام داخل حدوده الآمنة والمعترف بها .

(جـ) يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها أحدهما ضد الآخر على نحو مباشر أو غير مباشر ويحل جميع المنازعات التى تنشأ بينهما بالوسائل السلمية .

٢ – يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل إقليمه أو (بواسطة)

قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر ، كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو المساعدة أو الاشتراك فى فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر فى أى مكان . كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبى مثل هذه الأفعال للمحاكمة .

٣ – يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التى ستقام بينهما ستتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجزذات الطابع التمييزى المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع ، كما يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطنى الطرف الآخر الخاضعين لاختصاصه القضائى بجميع الضمانات القانونية ، ويوضح البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (المرفق الثالث) الطريقة التى يتعهد الطرفان بمقتضاها بالتوصل إلى إقامة هذه العلاقات وذلك بالتوازى مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة .

المادة الرابعة :

١ – بغية توفير الحد الأقصى للأمن لكلا الطرفين وذلك على أساس التبادل تقام ترتيبات أمن متفق عليها بما فى ذلك مناطق محدودة التسليح فى الأراضى المصرية والإسرائيلية وقوات أمم متحدة ومراقبون من الأمم المتحدة وهذه الترتيبات موضحة تفصيلاً من حيث الطبيعة والتوقيت فى الملحق الأول وكذلك ترتيبات أمن أخرى قد يتفق عليها الطرفان .

٢ – يتفق الطرفان على تمركز أفراد الأمم المتحدة فى المناطق الموضحة بالملحق الأول ويتفق الطرفان على ألا يطلبا سحب هؤلاء الأفراد ، وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد لن يتم إلا بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما فى ذلك التصويت الإيجابى للأعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس ، وذلك مالم يتفق الطرفان على خلاف ذلك .

٣ – تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة وفقاً لما هو منصوص عليه فى الملحق الأول .

٤ – يتم بناء على طلب أحد الطرفين إعادة النظر فى ترتيبات الأمن المنصوص عليها فى الفقرتين ١ ، ٢ من هذه المادة وتعديلها باتفاق الطرفين .

المادة الخامسة :

١ – تتمتع السفن الإسرائيلية والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها بحق المرور الحر فى قناة السويس ومداخلها فى كل من خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط وفقاً لأحكام اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ المنطبقة على جميع الدول ، كما يعامل رعايا إسرائيل وسفنها وشحناتها وكذلك الأشخاص والسفن والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها معاملة لاتتسم بالتمييز فى جميع الشئون المتعلقة باستخدام القناة .

٢ – يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة للدول كافة دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوى . كما يحترم الطرفان حق كل منهما فى الملاحة والعبور الجوى من أجل الوصول إلى أراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة .

المادة السادسة :

١ – لاتمس هذه المعاهدة ولايجوز تفسيرها على أى نحو يمس حقوق والتزامات الطرفين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة .

٢ – يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أى فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أى وثيقة خارج هذه المعاهدة .

٣ – كما يتعهدان بأن يتخذا التدابير اللازمة كافة لكى تنطبق فى علاقاتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف التى يكونان من أطرافها بما فى ذلك تقديم الإخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحدة وجهات الإيداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقيات .

٤ – يتعهد الطرفان بعدم الدخول فى أى التزام يعارض هذه المعاهدة .

٥ – مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان أنه فى حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأى من التزاماتهما الأخرى بأن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة هى التى تكون ملزمة ونافذة .

المادة السابعة :

١ – تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضة .

٢ – إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة تحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم .

المادة الثامنة :

يتفق الطرفان على إنشاء لجنة تعويضات للتسوية المتبادلة لجميع المطالبات المالية .

المادة التاسعة :

١ – تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها .

٢ – تحل هذه المعاهدة محل الاتفاق المعقود بين مصر وإسرائيل فى سبتمبر ١٩٧٥ .

٣ – تعد جميع البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحقة بهذه المعاهدة جزءاً لايتجزأ منها .

٤ – يتم إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذه المعاهدة لتسجيلها وفقا لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

حررت فى ٢٦ من مارس ١٩٧٩ .

من ثلاث نسخ باللغات العربية والإنجليزية والعبرية وتعتبر جميعها متساوية الحجية وفى حالة الخلاف فى التفسير يكون النص الإنجليزى هو الذى يعتد به .

الملحق الأول :

تقضى المادة السادسة [فقرة ٨] من الملحق الأول بما يلى : «يتفق الطرفان على الدول التى تشكل منها قوات الأمم المتحدة والمراقبون على أن تكون من الدول غير ذات العضوية الدائمة بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

وقد اتفق الطرفان على مايلى :

فى حالة عدم الوصول إلى اتفاق بين الطرفين فيما يتعلق بأحكام الفقرة الثامنة من المادة السادسة من الملحق الأول فإنهما يتعهدان بقبول أو تأييد ماتقترحه الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تشكيل قوات الأمم المتحدة والمراقبين .

تفسير [محضر] متفق عليه للمواد الأولى والرابعة والخامسة والسادسة وللملحق الأول لمعاهدة السلام .

المادة الأولى :

إن عودة مصر إلى ممارسة السيادة الكاملة على سيناء المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الأولى يتم بالنسبة لكل منطقة بمجرد انسحاب إسرائيل من هذه المنطقة .

المادة الرابعة :

من المتفق عليه بين الأطراف أن تتم المراجعة المنصوص عليها فى المادة ٤ فقرة [٤] عندما يطلب ذلك أحد الأطراف ، وعلى أن تبدأ فى خلال ثلاثة أشهر من طلبها ولكن لايجرى أى تعديل إلا باتفاق كلا الطرفين .

المادة الخامسة :

لايجوز تفسير الجملة الثانية من الفقرة الثانية من المادة الخامسة على أنها تنتقص مما جاء بالجملة الأولى من تلك الفقرة . ولايفسر ماتقدم على أنه مخالف لما جاء بالجملة الثابتة من الفقرة الثانية من المادة الخامسة التى تقضى بما يلى :

« يحترم الطرفان حق كل منهما فى الملاحة والمرور الجوى للوصول إلى أى من البلدين من خلال مضيق تيران وخليج العقبة » .

المادة السادسة [فقرة ٢] :

لاتفسر أحكام المادة السادسة بما يخالف أحكام إطار السلام فى الشرق الأوسط المتفق عليه فى كامب ديفيد .

ولايفسر ماتقدم على أنه مخالف لأحكام المادة السادسة [فقرة ٢] من المعاهدة التى تقضى بما يلى :

« يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أى فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أى وثيقة خارج هذه المعاهدة »

المادة السادسة [فقرة ٥] :

ومن المتفق عليه بين الأطراف أنه لاتوجد أى دعاوى بأن هذه المعاهدة تسود على المعاهدات والاتفاقيات الأخرى ، أو أن المعاهدات والاتفاقيات الأخرى تسود على هذه المعاهدة .

ولايفسر ماتقدم على أنه مخالفة لأحكام المادة السادسة [فقرة ٥] من هذه المعاهدة التى تنص على مايلى :

« مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان أنه فى حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأى من التزاماتهما الأخرى ، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة هى التى تكون ملزمة ونافذة .

خطاب متبادل بين مصر وإسرائيل حول إجراءات الحكم الذاتى

عزيزى :

يؤكد هذا الخطاب أن كلا من مصر وإسرائيل قد اتفقتا على النحو التالى :

تستذكر حكومتا مصر وإسرائيل أنهما قد اتفقتا فى كامب ديفيد ، ووقعتا فى البيت الأبيض يوم ١٧

من سبتمبر ١٩٧٨ الوثائق المرفقة والمعنونة « إطار لإقرار السلام فى الشرق الأوسط » الذى تم الاتفاق عليه فى كامب ديفيد و « إطار لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل » ومن أجل التوصل إلى اتفاق سلام شامل وفقاً للإطارين المشار إليهما عاليه ، تبدأ مصر وإسرائيل فى تنفيذ النصوص المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة . وقد اتفقنا على بدء المفاوضات خلال شهر من تبادل وثائق التصديق على معاهدة السلام . وفقاً لـ « إطار لإقرار السلام فى الشرق الأوسط » فإن المملكة الأردنية الهاشمية مدعوة للاشتراك فى المفاوضات ويمكن أن يضم وفدا مصر والأردن فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة ، أو فلسطينيين آخرين وفق مايتفق عليه الطرفان .

وسيكون هدف المفاوضات هو الاتفاق . قبل إجراء الانتخابات على ترتيبات إقامة سلطة الحكم الذاتى المنتخبة [المجلس الإدارى] وتحديد صلاحياتها ومسئولياتها ، والاتفاق على المسائل الأخرى المرتبطة بهذا .

وفى حالة إذا ما قرر الأردن عدم الاشتراك فى المفاوضات فستجرى المفاوضات بين مصر وإسرائيل .

وتتفق الحكومتان على أن تتفاوضا بصفة مستمرة وبحسن نية من أجل الانتهاء فى أقرب تاريخ ممكن من هذه المفاوضات ، كما تتفق الحكومتان على أن الهدف من المفاوضات هو إقامة سلطة الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة من أجل تحقيق الحكم الذاتى الكامل للسكان .

ولقد حددت مصر وإسرائيل لنفسيهما هدفا للانتهاء من المفاوضات خلال عام واحد حتى يمكن إجراء الانتخابات بأسرع مايمكن بعد أن يكون الأطراف قد توصلوا إلى اتفاق ، وتنشأ سلطة الحكم الذاتى المشار إليها فى إطار لإقرار السلام فى الشرق الأوسط وتبدأ عملها خلال شهر من انتخابها وتبدأ وقتئذ فترة السنوات الخمس الانتقالية وتنسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية لتحل سلطة الحكم الذاتى محلها كما هو محدد فى الإطار لإقرار السلام فى الشرق الأوسط ، ويتم حين ذاك انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية ويجرى إعادة توزيع القوات الإسرائيلية الباقية فى مواقع أمن محددة .

ويؤكد هذا الخطاب أيضاً مفهومنا بأن حكومة الولايات المتحدة ستشترك اشتراكا كاملا فى مراحل المفاوضات كافة .

محمد أنور السادات

مناحم بيجين

الملحق رقم [٣] « بروتوكول بشأن علاقات الطرفين »

مادة [١] العلاقات الدبلوماسية والقنصلية :

يتفق الطرفان على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية وتبادل السفراء عقب الانسحاب المبدئى .

مادة [٢] العلاقات الاقتصادية والتجارية :

١ – يتفق الطرفان على إزالة جميع الحواجزذات

الطابع التمييزى القائمة فى وجه العلاقات الاقتصادية العادية وإنهاء المقاطعات الاقتصادية لأى منها ، وذلك عقب إتمام الانسحاب المبدئى .

٢ - يدخل الطرفان فى مفاوضات فى أقرب وقت ممكن وفى موعد لايتجاوز ستة شهور بعد إتمام الانسحاب المبدئى ، وذلك بغية عقد اتفاق تجارة يستهدف إنماء العلاقات الاقتصادية ذات النفع المتبادل بينهما .

مادة [٣] العلاقات الثقافية :

١ - يتفق الطرفان على إقامة علاقات ثقافية عادية بعد إتمام الانسحاب المبدئى .

٢ - يتفق الطرفان على أن التبادل الثقافى فى الميادين كافة أمر مرغوب فيه وعلى أن يدخلا فى مفاوضات فى أقرب وقت ممكن وفى موعد لايتجاوز ستة أشهر بعد إتمام الانسحاب المبدئى بغية عقد اتفاق ثقافى .

مادة [٤] حرية التنقل :

١ - عقب الانسحاب المبدئى . يسمح كل طرف لمواطنى وسيارات الطرف الآخر بحرية الانتقال إلى إقليمه والتنقل داخله طبقاً للقواعد العامة التى تطبق على مواطنى وسيارات الدول الأخرى . ويمتنع كل طرف عن فرض قيود ذات طابع تمييزى على حرية تنقل الأشخاص والسيارات من إقليمه إلى إقليم الطرف الآخر .

٢ - كما يسمح بالدخول دون تعويق إلى الأماكن ذات القيمة الدينية والتاريخية وذلك على أساس تبادلى وغير ذى طابع تمييزى .

مادة [٥] التعاون فى سبيل التنمية وحسن الجوار :

١ - يقر الطرفان أن هناك مصلحة متبادلة فى قيام علاقات حسن الجوار ويتفقان على النظر فى سبل تنمية تلك العلاقات .

٢ - يتعاون الطرفان فى إنماء السلام والاستقرار والتنمية فى المنطقة ، ويوافق كل منهما على النظر فى المقترحات التى قد يرى الطرف الآخر التقدم بها تحقيقاً لهذا الغرض .

٣ - يعمل الطرفان على تشجيع التفاهم المتبادل والتسامح ، ويمتنع كل طرف عن الدعاية المعادية للطرف الآخر .

مادة [٦] النقل والمواصلات :

١ - يقر الطرفان بأن الحقوق والمزايا والالتزامات المنصوص عليها فى اتفاقات الطيران التى يكونان من أطرافها تنطبق على كل منهما ، وبصفة خاصة الواردة فى الاتفاقية الدولية للطيران المدنى المعقودة فى شيكاجو سنة ١٩٤٤ والاتفاق الدولى بشأن خدمات النقل الجوى المعقود فى سنة ١٩٤٤ .

٢ - عقب إتمام الانسحاب المبدئى لاينطبق أى إعلان لحالة الطوارئ الوطنية الذى يعلنه أحد الطرفين وفقاً للمادة ٨٩ من اتفاقية شيكاجو فى مواجهة الطرف الآخر على أساس تمييزى .

٣ - توافق مصر على أن المطارات الواقعة بالقرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ التى سوف تخليها إسرائيل يكون استخدامها للأغراض المدنية فحسب بما فى ذلك إمكان استخدامها تجارياً (بواسطة) الدول كافة .

٤ - يدخل الطرفان فى مفاوضات فى أقرب وقت ممكن وفى موعد لايتجاوز ستة شهور بعد إتمام الانسحاب المبدئى وذلك لغرض إبرام اتفاق طيران مدنى .

٥ - يقوم الطرفان بإعادة فتح الطرق وخطوط السكك الحديدية بين بلديهما وصيانتها ، كما ينظران فى إقامة طرق وسكك حديدية إضافية ، كما يتفق الطرفان أيضاً على إقامة وصيانة طريق برى بين مصر وإسرائيل والأردن بالقرب من إيلات مع كفالة حرية وسلامة مرور الأشخاص والسيارات والبضائع بين مصر والأردن ، وذلك على نحو لايمس السيادة على الجزء من الطريق الذى يقع داخل إقليم كل منهما .

٦ - عقب إتمام الانسحاب المبدئى تقام بين الطرفين وسائل اتصالات بريدية وتليفونية وتلكس ومواصلات سلكية ولاسلكية وخدمات نقل الإرسال التليفزيونى عن طريق الكابلات والراديو والأقمار الصناعية وفقاً للاتفاقيات واللوائح الدولية المطبقة .

٧ - عقب إتمام الانسحاب المبدئى - يسمح كل طرف بالدخول المسموح به عادة إلى موانيه لسفن وبضائع الطرف الآخر . وكذلك للسفن والبضائع المتجهة إلى الطرف الآخر أو القادمة منه بنفس الشروط المطبقة بصفة عامة على سفن وبضائع الدول الأخرى . وسوف يبدأ تنفيذ حكم المادة [٥] من معاهدة السلام عقب تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

مادة [٧] التمتع بحقوق الإنسان :

يؤكد الطرفان التزامهما باحترام ومراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ، وسوف يدعمان هذه الحقوق والحريات وفقاً لميثاق الأمم المتحدة .

مادة [٨] المياه الإقليمية

مع مراعاة أحكام المادة [٥] من معاهدة السلام ، يقر كل طرف بحق سفن الطرف الآخر فى المرور البرىء فى مياهه الإقليمية طبقاً لقواعد القانون الدولى .

محضر متفق عليه خاص بالملحق الثالث

تنص معاهدة السلام والملحق الثالث لها على إقامة علاقات اقتصادية طبيعية بين الأطراف ، ووفقاً لهذا فقد اتفق على أن هذه العلاقات سوف تشمل مبيعات تجارية عادية من البترول من مصر إلى إسرائيل ، وأن يكون من حق إسرائيل الكامل التقدم بعطاءات لشراء البترول المصرى الأصل والذى لاتحتاج إليه مصر لاستهلاكها المحلى ، وأن تنظر مصر والشركات التى لها حق استثمار بترولها فى العطاءات المقدمة من إسرائيل بنفس الأسس والشروط المطبقة على مقدمى العطاءات الآخرين لهذا البترول . .

الملحق العسكرى

المادة [١] الانسحاب وإجراءات الأمن :

أولا : تنهى إسرائيل سحب كل قواتها المسلحة وكل المدنيين من سيناء قبل ثلاث سنوات اعتباراً من موعد تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

ثانياً : ضماناً للأمن المتبادل للجانبين ستواكب تنفيذ مرحلة الانسحاب إجراءات عسكرية وإقامة

مناطق بالصورة المحددة فى هذا الملحق وكذلك على الخريطة رقم واحد .

ثالثاً : يتم الانسحاب من سيناء على مرحلتين :

(ا) الانسحاب المرحلى إلى الخط الممتد شرق العريش . . رأس محمد وفقاً للرسم المبين فى الخريطة رقم ٢ . . ويجب أن ينتهى هذا الانسحاب خلال الأشهر التسعة التالية لموعد تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

(ب) يتم الانسحاب النهائى من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية خلال ثلاث سنوات اعتباراً من موعد تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

رابعاً : يتم تشكيل لجنة مشتركة فور تبادل وسائل التصديق على هذه المعاهدة تكون مهمتها الإشراف وتنسيق التحركات والجداول خلال عمليات الانسحاب ، وتعديل الخطط والجداول الزمنية كما تتطلب الضرورة وفى الحدود التى تنص عليها الفقرة (٣) السابق ذكرها .

وتحدد المادة (٤) من الملحق الإضافى المرفق التفاصيل المتعلقة باللجنة المشتركة .

وسوف يتم حل اللجنة المشتركة فور استكمال الانسحاب الإسرائيلى النهائى من سيناء .

المادة [٢] تحديد الخطوط النهائية والمناطق :

١ - من أجل منح الطرفين أقصى قدر من الأمن بعد الانسحاب النهائى ، يتم إنشاء وتنظيم الخطوط والمناطق المبينة على الخريطة (١) كما يلى :

(ا) منطقة ا

١ - المنطقة (ا) يحدها من الشرق الخط (ا) (الخط الأحمر) ومن الغرب الساحل الشرقى لخليج السويس كما هو مبين فى الخريطة (١)

٢ - توجد فى هذه المنطقة فرقة مصرية من جنود المشاة الميكانيكية وأجهزتها العسكرية وتحصينات الميدان .

٣ - ستتكون العناصر الأساسية للفرقة من :

(ا) ٣ ألوية مشاة ميكانيكية .

(ب) لواء مدرع .

(جـ) ٧ كتائب مدفعية ميدانية تضم ١٣٦ قطعة مدفعية .

(د) ٧ كتائب مدفعية مضادة للطائرات تضم صواريخ أرض - جو فردية ومايصل إلى ١٢٦ مدفعا مضادا للطائرات عيار ٣٧ سم .

(هـ) عدد يصل إلى ٢٣٠ دبابة .

(و) عدد يصل إلى ٤٨٠ عربة مدرعة من جميع الأنواع .

(ز) عدد يصل إجماليا إلى ٢٢ ألف فرد .

(ب) المنطقة (ب)

١ - المنطقة (ب) يحدها الخط (ب) (الخط الأخضر) من الشرق والخط (ا) (الخط الأحمر) من الغرب كما هو موضح فى الخريطة (١)

٢ - تتولى وحدات حدود مصرية تتكون من ٤ كتائب مزودة بالأسلحة الخفيفة والعربات مسئولية الأمن واستكمال مهمة البوليس المدنى فى حفظ النظام فى المنطقة (ب) .

وتتكون العناصر الأساسية لكتائب الحدود الأربع من عدد يصل إجماليا إلى ٤ آلاف فرد .

٣ - وقد تنشأ على ساحل هذه المنطقة نقاط إنذار ساحلية متمركزة أرضاً وذات مدى قصير وقدرة نيرانية محدودة من وحدات دوريات الحدود .

٤ – يتم تزويد البوليس المدنى المصرى بطائرات هليكوبتر غير مسلحة للقيام بوظائف البوليس الطبيعية في المنطقة (جـ) .

٥ – يتم إنشاء مطارات مدنية فقط في المناطق .

٦ – سيسمح بدون إلحاق الضرر ببنود هذه المعاهدة بممارسة هذه الأنشطة الجوية العسكرية وبالتحديد الأنشطة المسموح بها في هذا الملحق في المناطق والمجال الجوى فوق مياهها الإقليمية .

المادة [٤] النظام البحرى :

١ – بإمكان مصر وإسرائيل وضع وتشغيل سفن بحرية على طول سواحل المنطقتين (ا) ، (د) .

٢ – يتم وضع زوارق خفر سواحل مصرية مسلحة تسليحا خفيفا وتشغيلها في المياه الإقليمية بالمنطقة (ب) لمساعدة وحدات الحدود في تأدية وظيفتها في هذه المنطقة .

٣ – سيقوم البوليس المدنى المصرى المجهز بالزوارق الخفيفة والأسلحة الخفيفة بتأدية وظائف البوليس الطبيعية في المياه الاقليمية للمنطقة (جـ)

٤ – لاشىء في هذا الملحق سوف يعتبر انتقاصا من حق المرور البرىء للسفن البحرية لكلا الطرفين .

٥ – يجرى إنشاء موانى بحرية مدنية فقط ومنشآت في هذه المناطق .

٦ – سيسمح بهذه الأنشطة البحرية فقط ودون إلحاق الضرر ببنود المعاهدة .

المادة [٥] أجهزة الإنذار المبكر :

بإمكان مصر وإسرائيل إنشاء وتشغيل أجهزة للإنذار المبكر في المنطقتين (ا) ، (د) .

المادة [٦] عمليات الأمم المتحدة

١ – ستطلب الأطراف إلى الامم المتحدة تزويدها بالقوات والمراقبين للإشراف على تنفيذ هذا الملحق وبذل أفضل جهودها لمنع أى خرق لبنوده .

٢ – فيما يتعلق بقوات الأمم المتحدة والمراقبين وافقت الأطراف على طلب الترتيبات التالية :

(ا) تشغيل نقاط التفتيش ، ودوريات الاستطلاع ومراكز المراقبة على طول الحدود الدولية وخط (ب) وداخل المنطقة (جـ) .

(ب) التحقق الدورى من تنفيذ بنود هذا الملحق سيتم ليس أقل من مرتين شهريا إلا إذا اتفقت الأطراف على غير ذلك .

(جـ) إجراء تحقق إضافى في خلال ٤٨ ساعة بعد استلام طلب بذلك من أى من الطرفين .

(د) ضمان حرية الملاحة خلال ممر تيران طبقا للمادة (٥) من المعاهدة .

٣ – تشرف قوات الأمم المتحدة على تنفيذ الترتيبات المنصوص عليها في هذا المادة في المناطق (ا ، ب ، ج) ، ويشرف مراقبو الأمم المتحدة على تنفيذها في المنطقة (د) .

٤ – سيصحب ضباط اتصال من كلا الطرفين فرق التحقق التابعة للأمم المتحدة .

٥ – تقدم قوات الأمم المتحدة ومراقبوها تقارير عن نتائج مهمتها لكلا الطرفين .

٦ – تتمتع قوات الأمم المتحدة ومراقبوها العاملون في المناطق بحرية الحركة وغيرها من التسهيلات الضرورية لأداء مهامها .

٧ – ليس لقوات الأمم المتحدة ومراقبوها سلطة إصدار تراخيص لعبور الحدود الدولية .

٨ – سيتفق الطرفان على الدول التى سيتم منها تشكيل قوات الأمم المتحدة ومراقبوها . وسيتم تشكيل هذه القوات من دول أخرى غير الدول الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن .

٩ – يتفق الطرفان على ضرورة أن تقوم الأمم المتحدة باتخاذ هذه الترتيبات بأفضل وسيلة تضمن التنفيذ الفعال لمسئولياتها .

المادة [٧] نظام الاتصال :

١ – فور حل اللجنة المشتركة ، يتم إنشاء نظام اتصال بين الأطراف ، ويقصد بنظام الاتصال توفير وسيلة فعالة لتقييم التقدم فى تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها فى هذا الملحق وحل أية مشاكل يمكن أن تبرز خلال عملية التنفيذ والرجوع فى القضايا الأخرى التى لايمكن حلها إلى السلطات العسكرية الأعلى فى كلا الدولتين تباعا للنظر فيها .

وكذلك يقصد بنظام الاتصال تجنب المواقف الناجمة عن أخطاء سوء التفسير من جانب أى من الطرفين .

٢ – سيتم إنشاء مكتب اتصال مصرى فى مدينة العريش ، ومكتب اتصال إسرائيلى فى مدينة بير سبع . ويرأس كل مكتب ضابط من الدول المعنية ويساعده عدد من الضباط .

٣ – سيتم إنشاء خط تليفونى مباشر بين المكتبين كذلك سيتم إنشاء خطوط تليفونية مباشرة بين المكتبين وقيادة قوات الأمم المتحدة .

المادة [٨] احترام النصب التذكارية :

لضحايا الحرب .

المادة [٩] الترتيبات المؤقتة :

انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية والمدنيين الإسرائيليين إلى ما وراء خط الانسحاب المؤقت وتحرك قوات الطرفين وقوات الأمم المتحدة قبل الانسحاب النهائى ستحدد وفق الملحق الإضافى المرفق والخريطة (٢) .

تنظيم التحركات فى سيناء :

● المادة الأولى :

المبادئ المتعلقة بالانسحاب :

١ – سيتم انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء على مرحلتين كما ورد نصها فى المادة الأولى فى الملحق الأول ووصف وتوقيت عمليات الانسحاب متضمنة فى هذا الملحق وسوف تضع اللجنة المشتركة المزيد من التفاصيل وستقدم للمنسق العام لقوات الأمم المتحدة فى الشرق الأوسط فى وقت لايزيد عن شهر قبل بدء كل مرحلة من مراحل الانسحاب .

ويتفق الطرفان على المبادئ الآتية فيما يختص بتسلسل التحركات العسكرية :

(ا) وفيما يختص بما نص عليه الملحق الأول ، الفقرة الثانية من هذه المعاهدة ، وحتى يتم الانسحاب الكامل للقوات العسكرية الإسرائيلية – وحتى يتم الانسحاب المؤقت فإن جميع الترتيبات العسكرية القائمة وفقا لهذا الاتفاق ، ستبقى نافذة المفعول ، فيما عدا تلك الترتيبات العسكرية التى تنص على غير ذلك فى المادة الحادية عشرة من الملحق .

(ب) وفى الوقت الذى يتم فيه انسحاب القوات الإسرائيلية فإن قوات الأمم المتحدة ستدخل فورا المناطق التى سيتم إخلاؤها وذلك لإنشاء مناطق عازلة

انتقالية كما هو مبين فى الخريطة ٢ ، ٣ بهدف المحافظة على الفصل بين القوات .

ويسبق أى تحرك لأى أفراد آخرين إلى هذه المناطق .

إعادة انتشار قوات الأمم المتحدة إلى هذه المناطق

(جـ) وبعد سبعة أيام من جلاء القوات الإسرائيلية من كل منطقة تقع فى المنطقة ا . . تنتشر وحدات القوات المسلحة المصرية المذكورة فى المادة الثانية من هذا الملحق . . حتى الخط ا أو حتى المنطقة العازلة المؤقتة كما تبدو فى الخريطة رقم ٢ .

(د) وبعد فترة سبعة أيام من جلاء القوات الإسرائيلية من كل منطقة تقع فى المنطقة ب . . تنتشر وحدات الحدود المصرية المذكورة فى المادة ٢ من هذا الملحق حتى المنطقة العازلة كما تظهر فى الخريطة (٢) . وتعمل وحدات الحدود وفقا لبنود المادة ٢ من الملحق .

(هـ) ستدخل قوات البوليس المصرى إلى المناطق التى سيتم الجلاء عنها فور انسحاب قوات الأمم المتحدة حيث تقوم قوات البوليس بأداء مهامها العادية .

(و) ستنتشر وحدات القوات البحرية المصرية فى خليج السويس طبقا لنصوص المادة ٢ فى هذا الملحق .

(ز) وفيما عدا مراحل الانسحاب الإسرائيلى التى تم وصفها آنفا ، فإن انتشار القوات المسلحة المصرية وأوجه النشاط التى تم النص عليها فى الملحق الأول سيتم عندما تكون القوات العسكرية الإسرائيلية قد أتمت انسحابها إلى خلف خط الانسحاب المؤقت .

● **المادة الثانية : المراحل اللاحقة للانسحاب :**

وتقترح مصر توضيح تفاصيل المراحل اللاحقة والتوقيت الملائم – فى هذه المادة .

المادة الثالثة قوات الأمم المتحدة :

١ – سيطلب الطرفان أن تنتشر قوات الأمم المتحدة وفقا للمهام التى تم وصفها فى هذا الملحق وإلى حين إتمام عملية الانسحاب الإسرائيلى الكامل .

وتحقيقا لهذا الهدف فإن الطرفين يتفقان على إعادة انتشار قوات الطوارئ الدولية .

٢ – وستتولى قوات الأمم المتحدة الإشراف على تنفيذ الملحق وتبذل أفضل المجهودات لتفادى أى خرق لنصوص الملحق ،

٣ – عندما تنتشر قوات الأمم المتحدة وفقا لنصوص المادة ١ ، ٢ لهذا الملحق ، فسوف تتولى مهام التفتيش فى المناطق المحددة للقوات وفقا للمادة ٦ من الملحق الأول وسوف تنشئ نقاط تفتيش . ودوريات استطلاع ومراكز مراقبة فى المناطق العازلة المؤقتة التى ورد وصفها فى المادة السابقة ، أما المهام الأخرى لقوات الأمم المتحدة المتعلقة بالمناطق العازلة المؤقتة فقد ورد شرحها فى المادة الخامسة لهذا الملحق .

المادة الرابعة : اللجنة المشتركة ومكتب الاتصال :

١ – وستعمل اللجنة المشتركة التى تم الإشارة إليها فى المادة الرابعة من هذه المعاهدة من تاريخ تبادل التصديق على وثائق هذه المعاهدة وحتى تاريخ إتمام الانسحاب النهائى للقوات الإسرائيلية من سيناء .

٢ – وستشكل اللجنة المشتركة من ممثلين عن كل طرف يرأسها مسئول كبير ، وستدعو اللجنة المشتركة ممثلا عن الأمم المتحدة عندما تناقش موضوعات متعلقة بها ، أو عندما يطلب أى من الطرفين حضور الأمم المتحدة وستتوصل اللجنة المشتركة إلى قراراتها بالاتفاق بين مصر وإسرائيل .

٣ – تتولى اللجنة المشتركة الإشراف على تنفيذ الترتيبات التى أوردها الملحق الأول وهذا الملحق الإضافى .

وتنفيذا لهذا الهدف – وبموافقة الطرفين – فإن اللجنة ستقوم بـ :

(ا) تنسيق التحركات العسكرية كما أوردها هذا الملحق الإضافى والإشراف على تنفيذها .

(ب) مواجهة المشاكل والسعى إلى حل أية مشكلة تنشأ خلال تنفيذ الملحق الأول وهذا الملحق الإضافى . وبحث أى انتهاك تبلغ عنه قوة الأمم المتحدة والمراقبون وإحالة أية مشكلة لايتم حلها إلى حكومتى مصر وإسرائيل .

(جـ) تعاون اللجنة قوات ومراقبى الأمم المتحدة فى تنفيذ المهام المنوطة بها . . كما تتكفل بالجدول الزمنى لعمليات الإشراف المرحلية عندما يدعوها الطرفان لتطبيق الملحق رقم ١ والملحق الحالى .

(د) تقوم اللجنة بتنظيم الخط الفاصل للحدود الدولية ولجميع الخطوط والمناطق المذكورة فى الملحق رقم ١ والملحق الحالى .

(هـ) تشرف على عملية تسليم إسرائيل للمنشآت الرئيسية فى سيناء إلى مصر .

(و) تقر الترتيبات التى يتعين القيام بها للبحث عن جثث الجنود المصريين والإسرائيليين المفقودة وإعادتها .

(ز) تنظيم عملية إقامة وتشغيل نقاط المراقبة على خط العريش – رأس محمد تطبيقا لبنود المادة الرابعة من الملحق رقم ٣ .

(ح) تقوم بعملياتها بالاستعانة بفرق اتصال مشتركة تتكون من مندوب اسرائيلى وآخر مصرى يتم استدعاؤهما من مجموعة الاتصال الدائمة وتقوم بنشاطه بناء على تعليمات من اللجنة المشتركة .

(ط) تقوم بتأمين عمليات الاتصال والتنسيق لقيادة الأمم المتحدة المكلفة بتطبيق بنود المعاهدة . . وتشرف عن طريق فرق الاتصال المشتركة . . على عمليات التنسيق والتعاون المحلية مع قوات الأمم المتحدة المرابطة فى مناطق محددة أو مع مراقبى الأمم المتحدة العاملة فى مناطق محددة .

(ى) تناقش اللجنة أى مسألة أخرى قد يعرضها عليها الطرفان بناء على اتفاق مشترك .

٤ – تعقد اللجنة المشتركة اجتماعا كل شهر على الأقل – كما تعقد اجتماعا خاصا خلال ٢٤ ساعة فى حالة طلب أى من الأطراف أو من قيادة الأمم المتحدة .

٥ – تلتقى اللجنة المشتركة فى المنطقة العازلة حتى نهاية الانسحاب المرحلى ، ثم بعد ذلك تلتقى على التوالى فى كل من العريش وبئر سبع . . وينعقد الاجتماع الأول بعد بدء دخول المعاهدة حيز التنفيذ بأكثر من أسبوعين.

المادة الخامسة : تحديد المنطقة العازلة المؤقتة وأنشطتها :

١ – المنطقة العازلة المؤقتة – والتى ستنفذ بها قوة الأمم المتحدة الفصل بين الأفراد المصريين

والإسرائيليين – ستقام إلى الغرب – ويشكل متاخم – لخط الانسحاب المؤقت كما تبينه الخريطة رقم (٢)، بعد تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي والانتشار خلف الانسحاب المؤقت . ويتولى البوليس المدنى المصرى – المزود بأسلحة خفيفة – مهام الأمن العادية داخل المنطقة .

٢ – تتولى قوة الأمم المتحدة إدارة نقاط تفتيش ودورات استطلاع ، ومراكز مراقبة داخل المنطقة العازلة المؤقتة لضمان الالتزام ببنود هذه المادة .

المادة السادسة : التصرف فى المنشآت والمعدات الدفاعية العسكرية :

يقرر الطرفان إعداد المنشآت والمعدات الدفاعية العسكرية حسب المبادئ التالية . .

١ – حتى قبل ثلاثة أسابيع من الانسحاب الإسرائيلى من منطقة ماتنظم اللجنة المشتركة عملية تفتيش مشتركة تقوم بها فرق إسرائيلية ومصرية لجميع المنشآت الخاصة للخروج باتفاق حول شروط وإجراءات نقل مختلف المبانى والمعدات التى ستسلم إلى مصر بهدف تسوية شروط هذه العملية . . وستعلن إسرائيل فى تلك اللحظة عن خططها للتصرف فى المنشآت والمعدات الموجودة بها .

٢ – تتعهد إسرائيل بأن تسلم لمصر جميع المنشآت الأرضية سليمة وكذلك مشروعات الخدمات العامة والمنشآت . . وخاصة المطارات والطرق ومحطات الضخ والموانى كما تزود إسرائيل مصر بالمعلومات اللازمة لصيانة وتشغيل معدات الخدمة العامة وسوف يسمح لبعض الفرق المصرية بالتعرف على استعمال هذه المعدات لفترة قد تصل إلى أسبوعين قبل عملية تسلم مصر لها .

٣ – عندما تتخلى إسرائيل عن نقاط مصادر المياه ذات الفائدة العسكرية بالقرب من العريش والطور . . تقوم فرق فنية مصرية بالإشراف على هذه المنشآت والمعدات التى سيأخذونها وفقا لعملية نقل تعدها مسبقا اللجنة المشتركة . . وتقوم مصر بالاستمرار فى تأمين تموين جميع نقاط المياه بالكمية العادية من المياه وحتى لحظة انسحاب إسرائيل الأخير خلف الحدود الدولية . . إلا إذا اتخذت اللجنة المشتركة اجراءات أخرى . .

٤ – تبذل إسرائيل قصارى جهدها لإزالة أو تدمير جميع الاستحكامات الدفاعية بما فيها الحواجز وحقول الألغام فى المناطق والمياه مع رسم الحدود التى تنسحب منها قواتها . . وتراعى إسرائيل فى ذلك المبادئ التالية . .

(أ) تزال الاستحكامات الدفاعية أولا من المناطق الواقعة بالقرب من المستوطنات والطرق والمنشآت العامة ومشروعات الخدمات العامة .

(ب) فيما يتعلق بالحواجز وحقول الألغام التى يستحيل إزالتها أو تدميرها قبل الانسحاب الإسرائيلى تقوم إسرائيل بتزويد مصر والأمم المتحدة بالخرائط المفصلة التى تسلم على أكثر تقدير قبل وصول قوات الأمم المتحدة بخمسة عشر يوما . . وذلك عن طريق اللجنة المشتركة .

(جـ) يصل سلاح المهندسين المصرى إلى كل هذه المناطق بعد قوات الأمم المتحدة للقيام بعملياته فيها وفقا للخطط التى حددتها مصر .

المادة السابعة : أعمال الاستطلاع

١ – تنفذ أعمال الاستطلاع الجوى خلال الانسحاب كما يلى :

(ا) يطلب كلا الجانبين من الولايات المتحدة أن تواصل طلعات الاستطلاع الجوى وفقا للاتفاقات السابقة حتى اكتمال الانسحاب الإسرائيلي النهائى .

(ب) الصور الجوية ستغطى مواقع القوات المحددة لمراقبة حجم القوات والأسلحة ولإثبات انسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق التى حددتها المادة الثانية من الملحق الأول والمادة الثانية من هذا الملحق الإضافى والخريطتان رقما ٢ ، ٣ وأن هذه القوات تمركزت خلف خطوطها .

(جـ) سيتم فقط الإبلاغ عن العناصر الرئيسية فى التنظيمات العسكرية لكلا الجانبين كما تحددت فى الملحق الأول وهذا الملحق الإضافى .

٢ - يطلب كلا الجانبين أن تواصل البعثة الميدانية التابعة للولايات المتحدة فى سيناء عملياتها وفقا للاتفاقات السابقة حتى يتم الانسحاب الإسرائيلي من المنطقة الواقعة شرق ممر الجدى ومتلا وبعد ذلك ينتهى عمل البعثة .

البند الثامن . . ممارسة السيادة المصرية :

تستعيد مصر ممارسة سيادتها الكاملة على الأجزاء المحتلة من سيناء بعد الانسحاب الإسرائيلي كما تنص على ذلك المادة الأولى من هذه المعاهدة .

مصادر هذا الملف الوثائقى :

(١) مجلة السياسة الدولية العدد ٥٦ أبريل ١٩٧٩

(٢) وثائق السلام - الهيئة العامة للاستعلامات - القاهرة .

انظر أيضا :

I.C.A. Embassy of the United States of AMERICA, CAIRO, MARCH, 29, 1979—604

فهرس الخرائط والرسوم البيانية

شكل ١٥ – الحلم المجنون الذى تحطم على واقع أكتوبر .

١ – الأطماع تبتلع كل العراق ونصف مصر بالإضافة إلى المشرق العربى بما فى ذلك الأراضى الإسلامية المقدسة وبعض مناطق البترول .

٢ – الأطماع تبتلع نصف العراق وكل مصر بالإضافة إلى المشرق العربى بما فى ذلك الأراضى الإسلامية وبعض مناطق البترول .

شكل ١٦ – خريطة توضح سيناء تعود إلى السيادة المصرية .

شكل ١٧ – مراحل الانسحاب الإسرائيلى بعد اتفاقية السلام .

المحتويات

صفحة

صفحة

صفحة

الفصل التاسع – التعاون العربى الأفريقى فى المجال الاقتصادى :

الفصل العاشر – مستقبل العلاقات الإسرائيلية الأفريقية :

صفحة

رقم الإيداع	١٩٨٢/١٦٨٨
الترقيم الدولى	٩٧٧-٧٣٥٨-٥-٩ ISBN

١/٧٩/٢٣٨

طبع بمطابع دار المعارف (ج. م. ع.)

هذا الكتاب

يتناول بالبحث والدراسة والوثائق الرسمية علاقات إسرائيل بالدول الأفريقية ، ومظاهر نشاطها بين هذه الدول تجاريًّا وسياسيًّا وعسكريًّا ؛ كما يبحث الكتاب المعوقات التي قامت في أوجه النشاط المتعددة، والتي نبعت من داخل المجتمعات الأفريقية نفسها ؛ مما أدى إلى قيام بعض الدول الأفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل .

ويحيط الكتاب كذلك بما نصت عليه معاهدة السلام وما نتج عنها من نتائج أثرت في العلاقات الدبلوماسية في المنطقة .